الشَّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدّكتور

هادي نهر

عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

المجلّد الثّالث

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

الكتاب

الشرح المعاصر لكتاب سيبويه

تأليف

هادي نهر

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 3492

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2531)

ISBN 978-9957-70-740-8

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة

تلفون: (00962 - 27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 - 27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي - تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير - بناية بزي - هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

فهرس المحتويات

حذف الفعل في باب النداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدالله، والنداءُ كلُه، وأمّا يا زيدُ فله علّة ستراها في باب النداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: يـا، أريـد عبـدالله، فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها، لأنّك إذا قلت: يا فلان، عُلم أنّك تريده.

ومـمّا يدُلك على أنّه ينتصب على الفعل وان (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إيّاك، إنّما قلت: يا إيّاك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلاً من اللفظ بالفعل.

وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع بعض العرب يقول: يا أنت فزعم أنّهـم جعلـوه موضع المفرد، وإن شئت قلت: يا فكان بمنزلة يا زيد، ثم تقول: إيّاك، أي إيّاك أعني، هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين)[1].

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه وتابعه البصريون أن العامل في المنادى فعل مـتروك إظهـاره دلّـت أو نابت عنه أداة النداء، تقديره: يا أدعو زيداً، ويا أنادي زيداً، ويا أريدُ زيداً، فحـذف الفعـل لكثرة استعمالهم إياه، وصار (يا) بدلاً من اللفظ به.

ونسب لابن السراج أنّه لا يجوز تقدير العامل فعلاً خبرياً كـ (أدعو) أو (أنـادي) بـل يقدر فعل عامل يوافق المعنى الإنشائي المفهـوم بالنـداء، ومعنـى هـذا أن ابـن الـسراج علـى مـذهب سـيبويه والجمهـور في أن العامـل محـذوف، ولكنّـه لا يرضـى بنـوع المقـدر في رأي سيبويه[2].

وقال بعض النحاة أنّه لـمّا كان المصدر أصل الأفعـال يؤخـذ منـه فعـل علـى جهـة الخبر، وفعل ليس بخبر كفعل الأمر، وكذلك يمكن كان يؤخذ منه فعل يدلّ على النداء ولـيس بخبر، ويكون على بعض أبنية الأفعال كأنّه في التمثيل – وإن لم يتكلم به – على هـذا المعنـى:

---

(1) سيبويه: 1/ 291.

(2) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 285.

يا أراد عبدالله، فيكون أراد يدلّ على النداء كما يدلّ (أرِدْ) على الأمر، وإنْ لم يُستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى ولكنه مدلول عليه[1].

وعلى الرغم من إيماننا بأن في مثل هذا القول تعسّفاً ولبس تحته طائل، وللمحتج لسيبويه أن يقول: الفعل المحذوف إذا لزم حذفه صار بمنزلة ما يدلّ على المعنى دلالة الضمين؛ لأنّه يدلّ عليه من غير ذكر لفظ الموضوع له، وإذا كان كذلك خرج عن معنى الخبر، وإذا قُدّر بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذي وقع به[2].

نرى أن أدوات النداء دالّة على التنبيه والدعاء أصالة لا نيابة عن فعل محذوف، ولسنا بحاجة إلى القول أن العامل فعل لازم الإضمار مقصود منه الإنشاء – وإن كان بلفظ الخبر –، والمهم بعد هذا أن يكون المنادى منصوباً، أو في محل نصب، والعامل فيه هو هذه الأداة، أو أن العامل فيه عامل معنوي ما دمنا نسلّم بمثل هذا العامل في غير أسلوب النداء[3].

ثانياً: يستدلّ سيبويه على أن المنادى منصوب بفعل متروك إظهاره، صارت (يا) بدلاً من اللفظ به بقول العرب: يا إيّاك أعني، لكونه في معنى المنادى وإنْ ظهر عامله، مع أن تقديره: يا إنسانُ إيّاك أعني، فالمعنى يؤول إلى شيء واحد.

ثالثاً: لفت سيبويه النظر إلى بعض حروف النداء، إذ ذكر: يا، وأيا، وايْ وجعلها (بدلاً من اللفظ بالفعل).

رابعاً: ذكر سيبويه عن أستاذه الخليل – رحمه الله – أنّه سمع بعض العرب يقول: يا أنت. جعلوه بمنزلة المنادى العلم المفرد، أي بمنزلة: يا زيدُ.

وعدّ نداء الضمير في نحو: يا أنتَ شاذاً (لأنّ الموضع موضع نصب، وأنت ضمير رفع حقه ألا يجوز كما لا يجوز أن تقول في نحو: إيّاك والكذب: أنت والكذب، ولكن العرب قد تجعل بعض الضمائر نائباً عن غيره كقولهم: رايتك أنت، بمعنى: رأيتك إيّاك، فناب ضمير

---

(1) المصدر السابق، ص 285.

(2) نفسه.

(3) ينظر تفاصيل خلافهم في عامل الاسم المنادى: المبرد: المقتضب، 2/ 318، 4/ 202، الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 753-754، ابن يعيش، 1/ 127، الرضي، 1/ 119، الأشموني، 2/ 359، ابن الحاجب: الإيضاح، 1/ 249-252.

الرفع عن ضمير النصب، وعكسه قراءة الحسن البصري ﷺ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [من سورة الفاتحة: 5]، بنيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع، فكذلك قالوا: يا أنت، والأصل: يا إيّاك، لأنّ الموضع موضع إطراد في الواقع فيه إذا كان مفرداً معرفة كونه على صورة مرفوع، فحسُن أن يخلفه ضمير الرفع كما حسن أن يكون تابعه مرفوعاً)[1].

وقد أشار السيوطي إلى أن الضمير لا يُنادى عند الجمهور، أمّا ضمير الغيبة والمتكلم فلأنّهما يناقضان النداء، إذ يقتضي الخطاب، وأمّا ضمير المخاطب فلأنّ الجمع بينه وبين النداء لا يحسن، لأنّ احدهما يُغني عن الآخر، وجوّز قوم نداءه)[2].

ومن نداء الضمير قول سالم بن دارة[3]:

يا أبجرُ بن أبجرٍ يا أنتَ ... أنتَ الذي طلّقتَ عامَ جُعتَا

من مواضع حذف الفعل أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن ذلك قول العرب: مَنْ أنتَ زيداً، فزعم يونس أنّه على قوله: من أنت تذكر زيداً، ولكنّه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهاره، فإنّه قد عُلم أن زيداً ليس خبراً، ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلابُدّ من أن يكون على الفعل، كأنّه قال: من أنت، معرّفاً ذا الاسم، ولم يحمل زيداً على من ولا أنت، ولا يكون من أنت زيداً إلا جواباً، كأنّه لـمّا قال: أنا زيدٌ، قال: فمن أنت ذاكراً زيداً)[4].

أقول:

أوّلاً: ينقل سيبويه عن العرب قولهم: من أنت زيداً، ويرى أن أستاذه يونس بن حبيب (ت 182هـ) يفسر هذا على إضمار فعل مستغنى عن إظهاره، وذلك أن مثل هذا

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 384 (بتصرّف).

(2) السيوطي: همع الهوامع، 1/ 174.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 387، وينظر: البغدادي: الخزانة، 1/ 289.

(4) سيبويه: 1/ 292.

التركيب يقال في معرض أن أحداً يتعرض لشخص اسمه (زيد) من أنت ذاكراً زيداً، أو تذكر زيداً بهذا، فزيداً ليس مبنياً على مبتدأ بل مبني على الفعل المحذوف.

قال سيبويه – رحمه الله– :

(وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنّه قال: من أنت كلامك أو ذكرك زيدٌ: وإنّما قلّ الرفع لأنّ إعمالهم الفعل أحسنُ من أن يكون خبراً لمصدر ليس له، ولكنّه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري، حتى إنّهم ليسألون أنا زيد، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيدٌ، فقيل له: من أنت زيداً، كما تقول للرجل: أطُرى إنّك ناعلةً واجمعي، أي أنت عندي بمنزلة التي يقال لها هذا سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً، فقال لرجل ساكتٍ لم يذكر ذلك الرجل: من أنت فلانا) [1].

أقول:

يجيز سيبويه رفع (زيد) في نحو: من أنت وزيداً، على سعة الكلام، والنصب أقوى وأرجح، لأنّ الرفع يلزم تقدير مبتدأ، فيصير التقدير: (ذكرُك زيدٌ) أي: كلامُك ذكرُ زيد، وكلامُك اسم زيد، وجعل زيد خبراً عن المصدر ضعيف.

حذف كان واسمها بعد أمّا

قال سيبويه – رحمه الله–:

(سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل: من أنت فلاناً.

ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه.

وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفَرٍ ... فإنّ قوميَ لم تأكُلْهمُ الضّبُعُ

---

[1] سيبويه: 1/ 292.

فإنّما هي أن ضُمت إليها ما وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضاً في الزّنادقة واليماني من الياء)[1].

أقول:

أوّلاً: عدّ سيبويه نحو: من أنت فلاناً، بمنزلة: من أنت زيداً، كلٌ في سياقه، ومن أنت فلاناً، على معنى التعريض بالرجل الذي ذكره على أنّه ليس بموضع أن يذكره.

ثانياً: ومن حذف الفعل أيضاً قول العرب: امّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وامّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه، فـ (امّا) مركبة من (أن) المصدرية و(ما) الزائدة، أتى بها للتعويض عن (كان) المحذوفة، و(أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم كان المحذوفة، و(منطلقاً) خبر كان المحذوفة.

ثالثاً: ومن ذلك قول العباس بن مرداس (ت 18هـ)[2]:

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نفَرٍ ... فإنّ قوميَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وأبا خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة، والنفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة، والضبع: حيوان معروف، واستعمله الشاعر كناية عن السنوات المجدبة، وإذا أجدبوا ضعفوا فعاثت فيهم الضباع والذئاب، يريد: إذا كانت عزيزاً كثير القوم فإنّي مثلك، قومي كثيرون لم تطح بهم السنون.

والشاهد في البيت قوله: (امّا أنتَ ذا نفرٍ)، والأصل: لأنْ كنت ذا نفرٍ، فحذف (كان) وعوّض عنها (ما) الزائدة، وابقى اسمها، وهو قوله: (أنت)، وخبرها وهو قوله: ذا نفرٍ.

وأبا: منادى منصوب وعلامة نصبه الألف لأنّه من الأسماء الخمسة، وخراشة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف، وامّا: مركبة من أن المصدرية و(ما) الزائدة، و(ذا) خبر كان المحذوفة منصوب وعلامة نصبه الألف لأنّه من

---

(1) سيبويه: 1/ 292.

(2) ديوانه، ص 128، وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 80-81، والسيوطي: الأشباه والنظائر، 2/ 113، والمرادي: الجنى الداني، ص 528.

الأسماء الخمسة، و(نفرٍ) مضاف إليه، و(فإنْ) الفاء للتعليل و(إنْ) حرف مشبه بالفعل، و(قومي) اسم إنْ، وجملة (لم تأكلهم الضبع) في محل رفع خبر (إنْ)، وجملة: إنْ قومي لم تأكلهم الضبع: لا محل لها من الإعراب، استئنافية أو تعليلية.

رابعاً: يشير سيبويه إلى أن حذف (كان) والتعويض عنها بـ (ما) الزائدة بمنزلة إبدالهم الياء في نحو: زناديق وفرازين هاءً فقالوا: زنادقة، وفرازنة، وقد مضى القول في أن كلَّ اسم على خمسة أحرف رابعها حرف زائد من حروف المدّ واللين، إذا جمعته جمع تكسير فتحت أوله ودخلت ألف الجمع ثالثة وكسرة ما بعدها، وقلبت ذلك الحرف الذي كان رابعاً ياءً ساكنة إن كان في الواحد واواً أو ألفاً، وأقررته ياءً إن كان في الواحد ياءً، نحو: صندوق وصناديق، وقنديل وقناديل، وكرباس وكرابيس، وزنديق: وزناديق، هذا هو القياس المطرد، ولكنهم يبدلون من هذه الياء هاء فيقولون: زنادقه، وفرازنه، وكذا في: اليماني فالأصل فيه: يمنيّ، فالألف عوض من إحدى (ياءي) النسب.

من مواضع حذف الأفعال أيضاً:

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل أن في لزوم ما قولهم إمّا لا، فألزموها ما عوضاً؛ وهذا أحرى أن يلزموا فيه إذ كانوا يقولون: آثراً ما، فيلزمون ما، شبهوها بما يلزم من النونات في لأفعلن، واللام في إن كان ليفعل، وإنْ كان ليس مثله، وإنّما هو شاذ كنحو ما شبه بما ليس مثله، فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويبتدئوه بعدها كقبح كي عبدالله يقول ذاك، حملوه على الفعل حتى صار كأنّهم قالوا: إذ صرت منطلقاً فانا انطلق معك، لأنّها في معنى إذ في هذا الموضع وإذ في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلا أن إذ، لا يحذف معها الفعل.

وأمّا لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنّه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي من أنت زيداً؛ فإنْ أظهرت الفعل قلت: إمّا كنت منطلقاً انطلقت، إنّما تريد: إنْ كنت منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لا يجز ثم إظهاره، لأنّ أمّا كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل.

وليس كلّ حرف هكذا، كما أنّه ليس كلّ حرف بمنزلة لم أبل ولم يكُ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف، فكذلك حفوا الفعل من أمّا.

ومثل ذلك قولهم: إمّا لا، فكأنّه يقول: افعل هذا إنْ كنت لا تفعل غيره، ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا)[1].

أقول:

ممّا يدل على مرونة اللغة العربية وإمكانات التصرف في تراكيبها تصرفاً أفقياً هذه المواضع الكثيرة من مواضع حذف أحد مكونات الجمل من غير أن ينبهم المعنى المراد، أو يلتبس على المتلقي، لاسيما إذا كان الباث والمتلقي على بينة من السياق المقامي الذي تجري فيه العملية التواصلية بينهما.

وممّا يحذف فيه الفعل لكثرة استعماله، ولكون بعض التراكيب تجري عندهم مجرى الأمثال في إيجازها واختصارها ننظر المخطط الآتي:

التركيب	أوجه الحذف فيه وسياقه ودلالته
إمّا لا	هما كالشيء الواحد، والأصل: إمّا لي، فأجازا فيه الإمالة
آثراً ما	يلزمونه (ما) لا يحذفونها، وعلى تقدير: آثراً أن تفعل كذا في معنى (أثر) ولزوم (ما) بعد هذا كلزوم النون في نحو: (لأفعلنّ).
إمّا كنت منطلقاً (بكسرة الهمزة)	يرى سيبويه أن الأكثر في الفعل بعد (أمّا) عدم ذكره لأنها جرت مجرى الأمثال، فإنْ كسرت فعلى إرادة: إنْ كنت منطلقاً انطلقت.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك قولهم: مرحباً، وأهلاً، وإنْ تأتني فأهل الليل والنهار، وزعم الخليل رحمه الله حين مثله، أنّه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه، فقلت: القرطاس، أي أصبت القرطاس، أي أنت عندي ممن سيصيبه، وإنْ اثبت سهمه قلت: القرطاس، أي قد استحق وقوعه بالقرطاس، فإنّما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، أي

[1] سيبويه: 1/ 294.

أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت، كما كان الحذر بدلاً من احذر، ويقول الراد: وبك وأهلاً وسهلاً، وبك أهلاً، فإذا قال: وبك وأهلاً، فكأنه قد لفظ بمرحبا بك وأهلاً، وإذا قال: وبك أهلاً فهو يقول: ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة، وبك أهلاً فهو يقول: أنت عندي ممن يقال له هذا لو جئتني، وإنما جئت ببك تبين من تعني بعد ما قلت: مرحباً، كما قلت: لك، بعد سقياً ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمره هو ما اظهر، وقال الطفيل الغنوي:

وبالسهب ميمونُ النقيبة قوله للملتمس المعروف: أهلٌ ومرحب

أي هذا أهل ومرحب، وقال أبو الأسود:

إذا جئتُ بواباً له قال: مرحبا ألا مرحب واديك غير مضيق) [1]

أقول:

ما ذكره سيبويه من أمثلة وشواهد موضّح في المخطط الآتي:

التركيب	أوجه الحذف فيه، وسياقه ودلالته
مرحباً وأهلاً وسهلاً القرطاس	على تقدير فعل محذوف، أي: اتيت مرحباً أو أدركت، أو أصبت، أو حللت أهلاً وسهلاً، وهو بمنزلة قولك: القرطاس. أي: أصبت القرطاس.
وإنْ تأتني فأهل الليل والنهار	على تقدير فعل محذوف، والمعنى: إنْ تأتني فتأتي أهل الليل والنهار، وأهل الليل على معنى: أنك تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار، وهو بمنزلة: رحبت بلادك، وأهلت إذا رأيت رجلاً قاصداً مكاناً، أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً وسهلاً، أي أدركت، وأصبت عندي ذلك، فيقول الراد: وبك أهلاً وسهلاً، أو بك وأهلاً، على إرادة: أنك لو جئتني لكنت بهذه المنزلة.

(1) سيبويه: 1/ 294-295.

أوجه الحذف فيه، وسياقه ودلالته	التركيب
بالرفع، اي هذا مرحبٌ ولك مرحبٌ وأهلٌ.	مرحبٌ وأهلٌ
والشاهد فيه رفع (أهلٌ) و(مرحبٌ) على الخبرية لمبتدأ محذوف، والمعنى: الذي لك عندنا أهلٌ ومرحبٌ، أو الذي تستحقه أهل ومرحبٌ، وما أشبه هذا. والسهب: سبخة تبيض بها النعام، والميمون: المبارك، والنقيبة: الطبيعة، والبيت في رثاء رجل دفن في هذا المكان. والبيت مرويّ بالرفع وبالنصب، وكلاهما صحيح إعرابياً.	قول طفيل الغنوي (ت 13ق.هـ)[1]: **وبالسهب ميمونُ النقيبة قوله** **لملتمس المعروف: أهلٌ ومرحب**
بنصب: مرحباً على إضمار فعل، ورفعه على الخبرية، والمبتدأ: واديك، ويمكن أن يقال: ألا مرحباً بنصبه على إضمار فعل، ويكون (واديك) فاعلاً، لـ (مرحباً) و(غير مضيق) بالرفع والنصب وصفاً لـمّا قبلها.	قول أبي الأسود الدؤلي (ت ق.هـ)[2]: **إذا جئتُ بواباً له قال: مرحبا** **ألا مرحب واديك غير مضيق**

(1) ديوانه، ص 18، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 219، وابن يعيش: 2/ 29.

(2) ديوانه، بتحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ص 64.

خلاصة ما ينصب بالفعل المحذوف

قال سيبويه - رحمه الله -:

(فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مظهرٌ لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره.

فأمّا الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنّه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً، فلابُدّ له من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له: قد ضربت زيداً، أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك.

وأمّا الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر ضرب، تريد: اضرب زيداً. وأمّا الموضع لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إيّاك إلى الباب الذي آخره ذكر مرحباً وأهلاً، وسترى ذلك فيما يستقبل إن شاء الله) [1].

أقول:

يوجز سيبويه أحوال الأسماء مع الأفعال مظهرة أو مضمرة في ثلاثة أضرب هي:

الأوّل: أسماء منصوبة بأفعال مظهرة لا يجوز إضمارها، إنْ لم يكن هناك دليل مقالي أو حالي يدلّ على حذفها، فلابُدّ أن تذكر الفعل ومعموله في نحو: أنصف محمداً، وأكرم علياً، فلا يجوز أن تقول: محمداً، أو علياً من غير ذلك فعل يحدّد طبيعة الفعل المأمور به.

والثاني: أسماء منصوبة بأفعال مضمرة، ولا مانع من إظهارها أي يجوز في الفعل الإضمار والإظهار بشرط مراعاة السياق الذي يُؤشر من خلاله الإضمار، كقولك: محمداً، لرجل كان في ذكر إنصاف أو إكرام، على معنى: أنصف محمداً، أو أكرم محمداً، فحذف الفعل اكتفاء بما جرى من ذكر: الإنصاف أو الإكرام، أو أي حدث آخر خلال سياق العملية التواصيلية.

والثالث: أسماء منصوبة بأفعال مضمرة لا يجوز إظهارها، وأبوابه كثيرة منها ما جاء في الإغراء، والتحذير، والنداء، والمصادر، وممّا سيأتي سيبويه على بيانه في مواضعه.

---

(1) سيبويه: 1/ 296-297.

المفعول معه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نَفْسَه في قولك: امرأً ونَفْسَه. وذلك قولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلَها لَرَضِعَها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُرِكَتْ الناقةُ مع فصيلها، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأبُ كذلك، والواو تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثلُ ذلك: ما زلتُ وزيداً، حتى فَعَلَ، ي ما زلت بزيد حتى فَعلَ، فهو مفعول معه. وما زلت أسير والنيلَ، أيّ مع النيلِ، واستوى الماءُ والخشبةَ، أيّ بالخشبةِ، وجاء البردُ والطيالسةَ، أيّ مع الطيالسةِ. وقال:

فكونوا أنتم وبني أبيكم   مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحالِ

وقال:

وكان وإيّاها كَحرّانَ لم يُفِقْ   عن الماءِ إذ لاقاهُ حتى تقدَّدَا)[1]

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- مفعول معه: هذا مصطلح سيبويه، وعليه جميع النحاة من بعده، وسماه سيبويه أيضاً (مفعولاً به) قال: (هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه، ومفعول به).

وقد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بـ (مع) أو (الباء) للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط التي ستذكر، كقولك: جلست مع الأستاذ، ووصلت هذا بذاك، ومزجت عسلاً وماءً، وما صنعت وأباك،

---

[1] سيبويه: 1/ 297-298.

وتوجهتُ إلى المسجد وآذانَ الفجر، ثمّ غادرتُهُ، وبزوغَ الشمس، إلاّ أنّ عُرف النحاة قد قصر المفعول معه على الاسم بعد (واو المعية) ممّا استوفى شروطه[1].

تعمل في الاسم ما قبلها، أيّ أنّ واو المعية واسطة لإعمال الفعل وما يجري مجراه في العمل في الاسم المنصوب على المعية.

ثانياً: لم يحدّ سيبويه المفعول معه، واكتفى بالتمثيل والاستشهاد له. وهو: اسم منصوب يقع بعد (واو) بمعنى (مع)، لا بمعنى العطف والمشاركة للدلالة على ما فعل الفعل بمصاحبته، وغالباً ما يكون بعد فعل، أو شبهه في العمل، ولا يصحُّ عطفه على ما قبله. ولذلك قُيدت الواو بأن تكون في المعنى كمجرور (مع) ليخرج المعطوف بالواو المفيد مطلق الجمع، وليخرج المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة من نحو: اشركتُ محمداً وسعيداً، ومزجت عسلاً وماءً، فإن المصاحبة في مثل هذا مفهومه قبل ذكر الواو، بخلاف: سرتُ ودجلةَ فالمصاحبة لا تفهم إلاّ بالواو.

ثالثاً: عامل المفعول معه: اختلف النحاة في عامل المفعول معه على أقوال وعلى النحو الآتي[2]:

1- رأي سيبويه وتابعه أكثر النحاة أنّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو.
2- رأي الكوفيين أنّه منصوب على (الخلاف)، وقصدوا به أنّ قولك: سرتُ والنيلَ أنّ الضمير (تاء المتكلّم) غير النيل أيّ مخالف له، وهذا الخلاف عامل معنوي كافٍ لنصب ما بعد الواو، لأنّ الفعل (سار) لا يجوز تكريره ليقال: سرتُ وسارَ النيلُ، لأنّ النيلَ لا يسير في الحقيقة، وهنا تكمن المخالفة.
3- وهناك رأي ينسب للأخفش (ت 215هـ) يرى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: (جئت مَعَهُ)، ورأي الزجاج (ت 311هـ) أنّ الناصب فعل محذوف

(1) ينظر: نهر، هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 2/ 735.
(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (31)، وأسرار العربية، ص 108، وابن جني: اللمع، ص 115، والعكبري: اللباب، ص 222-223. وأبو حيان: ارتشاف الضرب، 3/ 1484.

تقديره (قمتُ، ولابستُ، وصاحبتُ) ونحو ذلك، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما.

والرأي عندنا هو أنَّ العامل هو الفعل، وما يجري مجراه في العمل، على الرغم من كونه غير متعدٍ في الأصل، ولكنه يقوى على العمل بالواو، مثلما يتعدّى اللازم إلى الاسم بعده فينصبه مفعولاً بوساطة الهمزة، أو التضعيف.

(فإن قيل: إذا كانت الواو للتعدية فهلا جرت كحرف لاشتراكهما في التعدية؟ أجيب: بأنها لم تجرّ لعدم اختصاصها، فإنّها في الأصل عاطفة، وحرف العطف لا يختص)[1].

رابعاً: ومـمّا ذكره سيبويه في النص السابق، وما جاء عن غيره من النحاة يمكن استنباط بعض شروط المفعول معه ومنها:

1- أن يكون اسماً.

2- أن يكون قيداً إسنادياً، وليس عمدة، ويصحّ انعقاد الجملة دلالياً بدونه، فإن كان عمدة لا يجوز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله. فهناك فرق دلالي واضح بين قولك:
سار القائدُ والجنودُ برفع (الجنود) عطفاً على القائد.
وسار القائدُ والجنودَ بالنصب على المفعول معه.

3- أن يقع بعد واو بمعنى (مع) دالة على المصاحبة، فإذا تعيّن أنَّ الواو للعطف لعدم صحّة المعية كقولك: سافر محمد وسعيدٌ قبلَه، أو بعده لم يكن مفعولاً معه، لأنَّ الواو هنا ليست بمعنى (مع)، إذ لو قلت: سافر محمد مع سعيد قبله أو بعده، كان الكلام ظاهر الفساد، كذلك إذا كانت الواو حالية نحو:
سافر محمدٌ والمطرُ هاطلٌ

4- أن تتقدم الواو والاسم المنصوب على المعية الواقع بعدها جملةً، فإن تقدم الواو مفردٌ كان معطوفاً على ما قبله، نحو: كلُّ إنسان وأخلاقُه، بتقدم المفرد وهو المبتدأ (كلُّ إنسان) وما بعده معطوف عليه، والخبر محذوف وجوباً تقديره: مقترنان.

---

[1] الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 584.

ويجوز نصب (كلّ) بفعل أمر على أنّه مفعول به، والتقدير: اترك كلّ إنسانٍ وأخلاقه.

5- إلاّ يصحّ عطف الاسم المذكور على ما قبله، لأنّ ذلك يؤدي إلى اختلال المعنى.

خامساً: اكتفى سيبويه بالقول: (والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمل في الاسم ما قبلها) إشارة منه إلى السبب الذي اختيرت من أجله الواو في مثل هذه التراكيب، لكون الواو تلاقي (مع) في إفادة معنى الاجتماع والضمّ.

ونزيد على هذا أنّ الواو أخفُّ من (مع)، مع أنّ كليهما للمصاحبة غير أنّ الواو جامعة وعاطفة، ومع للمصاحبة فقط، أيّ أنّها جامعة غير عاطفة، ثمّ أنّ الواو لا يعمل في مثل هذه التراكيب، ولا ينوب عن الفعل، و(مع) عاملة الجرّ فيما بعدها، والأصل في الواو أنّها حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، وما كان هذا شأنه لا يعمل فيما بعده، فهو بمنزلة همزة الاستفهام، و(هل) مع الانتباه إلى واو القسم، وواو ربّ، فشأنهما غير شأن واو المعية.

سادساً: أمّا الأمثلة والشواهد التي وظّفها سيبويه لاستنباط مفعولاته في المفعول معه، فموضحة بالمخطط الآتي:

التركيب	وصفه نحوياً ودلالياً
ما صنعتَ وأباكَ	نصب (أباك) بالفعل (صنعت) بوساطة الواو، والمعنى: ما صنعتَ مع أبيك.
ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها	نصب (فصيلها) على المفعول معه بالفعل (تُركت)، وبوساطة الواو والمعنى: مع فصيلها.
ما زلتُ وزيداً حتى فَعَلَ	والتقدير: ما زلت بزيد، بإعمال الباء في (زيد)، والباء في موضع نصب فإذا قلت: ما زلتُ وزيداً، تجاوز النصب الذي كان يُقدّر في الباء إلى ما بعد الواو. ولا يجوز عدّ الواو عاطفة هنا لمانع صناعي هو عدم جواز العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل إلاّ بعد فصله بضمير منفصل.
وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ↓	نصب (النيلَ) بالفعل (أسيرُ) بوساطة الواو التي بمعنى (مع)، ولا يجوز عطفه ورفعه لأنّ النيل لا يسير.
استوى الماءُ والخشبةَ ↓	نصب (الخشبةَ) بالفعل (استوى)، ولا يجوز العطف لا لفظاً ولا معنى.
جاء البردُ والطيالسةَ ↓	كذلك، والمعنى: مع الطيالسة.
قول الشاعر(1): **فكونوا أنتم وبنِي أبيكم مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحالِ**	بنصب (بني) على المفعول معه، وهو الأرجح. وعدّ بعض النحاة الواو هنا حرف عطف، وبني معطوف على الضمير، والعطف حَسَنٌ من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى. لأنّ المراد الشاعر: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف يكون التقدير: كونوا وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود.
قول كعب بن جعيل التغلبي نحو (ت 55هـ)(2): **وكان وإيّاها كَحرّانَ لم يُفِقْ عن الماءِ إذْ لاقاهُ حتّى تقدَّدَا**	نصب (إياها) على أنّه مفعول معه، وفي (كان) ضمير هو اسمها. والحران: الشديد العطش، ولم يفق، لم يقلع عن شرب الماء لـمّا أدركه حتّى تشقّق (تقدّدا) جوفه. يريد: لـمّا رأى هذه المرأة واجتمع معها كان كالعطشان الضمآن حين رأى الماء.

(1) ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب، ص 125، والموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 587، وابن يعيش، 2/ 48، 50، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 260.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 431.

علّة إيثار نصب ما بعد الواو

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويدُلّك على أنّ الاسم ليس على الفعل في (صنعتَ) أنّك لو قلتَ: اقعد وأخوك، كان قبيحاً حتّى تقول: أنتَ، لأنّه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر. فإذا قلت: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هي، فأنت بالخيار إنْ شئت حملتَ الآخر على ما حملتَ عليه الأول، وإنْ شئت حملتَهُ على المعنى الأول)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ليس على الفعل في صنعت: يقصد في جملة: ما صنعتَ وأباك.

ثانياً: يؤثر سيبويه نصب (أباك) على المعية، ويمنع عطفها على الضمير في (صنعت) أنّ عطفاً مثل هذا لا يتمّ إلاّ بفصل الضمير المتصل بضمير منفصل، فلا نقول: اقعد وأخوك، بل نقول: اقعد أنت وأخوك.

ولذلك قُبحَ رفع (أباك) لتقول: ما صنعت وأبوك، لأنك تعطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل من غير أن تفصله بضمير منفصل.

ولذا وجب حمل ما بعد الواو على معنى المصاحبة، لأنّ المعنى يقتضي ذلك، أمّا إذا فصلت الضمير المتصل بضمير منفصل فلك الخيار في رفع الأب أو نصبه تقول:

ما صنعتَ أنتَ وأبوكَ بعطف (أبوك) على الضمير في: صنعتَ.

و: ما صنعتَ أنتَ وأباك بنصب (أباك) على المعية، بمعنى أنّ صنيع الأول ملتبس بالآخر.

ثالثاً: وممّا يجدر ذكره في باب المفعول معه أنّ النحاة مختلفون على فريقين في عدّ هذا الباب مقيساً أو سماعياً.

فجمهور النحويين يجعلونه مقيساً، وعليه سيبويه.

---

(1) سيبويه: 1/ 298.

ونُسب للأخفش حمله على السماع، قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [من سورة يونس: 71]، والتقدير: مع شركائكم بالنصب على المفعول معه، لأنّ العطف لا يصح ها هنا، لأنّ العامل لا يصلح تسليطه على الشركاء من حيث المعنى، لأنّ العرب تقول: أجمعت أمري، وجمعت شركائي، فلو كان معطوفاً على (الأمر) لصار التقدير: أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، وهذا خلاف اللغة المستقرة.

علماً بأنّ يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205هـ) وهو أحد القراء العشرة قرأ: وشركاؤكم، بالرفع عطفاً على موضع الواو من قوله تعالى: (فأجمعوا)[1].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 52، وابن القواس: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 588، والبنا: الاتحاف، ص 253.

العطف بالرفع: والواو بمعنى (مع)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلاّ أنّها تُعطِفُ الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلاّ رفعاً على كلّ حال. وذلك قولك: أنت وشأنك، وكلُّ رجل وضعيتُه، وما أنت وعبدالله، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ، وما شأنك وشأنُ زيد، وقال المخبل:

يا زِبرقانُ أخا بني خَلَفٍ ... ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفَخْرُ

وقال جميل:

وأنت امرؤٌ من أهل نجدٍ وأهلُنا ... تِهامٍ فما النَّجْديُّ والمتغوِّرُ

وقال:

وكنتَ هناك أنت كريمَ قيسٍ ... فما القَيْسيُّ بعدَك والفِخارُ

وإنّما فُرِق بين هذا وبين الباب الأول لأنّه اسم، والأول فعل فاعمل، كأنّك قلت في الأول: ما صنعت أخاك، وهذا مُحال، ولكن أردتَ أن أمثل لك)[1].

أقول:

أولاً: ممّا يكون بالرفع مع إمكان النصب بفعل محذوف يسوق سيبويه التراكيب والنصوص الآتية:

1- أنت وشأنك: برفع (شأنك) عطفاً على الضمير المنفصل (أنت) الواقع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (مقرونان) وما في معناه، والواو هنا بمعنى (مع) أيضاً، ولكنّها في

---

(1) سيبويه: 1/ 299-300.

تركيب اسميّ، أيّ خالٍ من فعل أو ما يجري مجراه في العمل، يتقدم على هذه الواو التي تسبق الاسم المنصوب كما مرّ الكلام عليه في باب المفعول معه.

ولأنّ الواو هنا عاطفة فقد دلّت على ملابسة المعطوف المعطوف عليه.

2- كلُّ رجل وضيعتُهُ: برفع (ضيعتُهُ) عطفاً على المبتدأ (كلُّ رجلٍ) والمعنى: كلُّ رجلٍ مع ضيعته متلازمان، ومثله: كلُّ امرئ وضيعته، وكلُّ إنسان وأخلاقُهُ.

3- وما أنتَ وعبدُ الله: بعطف (عبدُ الله) على (أنتَ)، ويجوز النصب هنا بإضمار (كنتَ) و(يكون)، على معنى: كيف كنت أو تكون وعبدَالله.

4- كيف أنتَ وقصعةٌ من ثريد ويجوز النصب في (قصعة).

5- وما شأنك وشأنُ زيدٍ، بالرفع عطفاً على (شأنك).

6- قول المخبل السعدي (من المخضرمين المعمرين)[1]:

يـا زِبرقـانُ أخـا بنـي خَلَـفٍ ... مـا أنـتَ ويْـبَ أبيـك والفَخـرُ

بعطف الاسم الظاهر (الفخرُ) على (أنت).

و(يب) بمعنى: ويل، وبنو خلف: قوم الزبرقان، يقول له: مثلك لا يفخر إنْ ساد قومه، إذ لا سيادة لمثل هؤلاء القوم.

7- القول المنسوب لجميل بثينة (ت 82هـ)[2]:

وأنت امرؤٌ من أهل نجدٍ وأهلُنا ... تهامٍ فما النَّجديُّ والمتغوِّرُ

والشاهد فيه: رفع (المتغوّرُ) عطفاً على النجدي، والواقع خبراً لـ (ما) الاستفهامية، ولو نصبه بإضمار فعل لجاز ذلك.

والمعنى: أنت امرؤ مخالف لنا في موطننا، فأين أهل نجدٍ من أهل تهامة.

---

(1) ينظر: البغدادي: الخزانة، 2/ 535، وابن سيده: المخصص، 12/ 186.

(2) ينظر: ديوانه، ص 91، وابن سيده، 12/ 50، والمبرد: الكامل، 1/ 248.

8- وقول الشاعر[1]:

وكنتَ هناك أنت كريمَ قيسٍ فما القَيْسيُّ بعدَك والفِخارُ

والشاهد فيه رفع (الفخارُ) عطفاً على (القيسيّ) وإذا نصبه بإضمار فعل جاز ذلك، والرفع أولى عند الفصل بالظرف.

و(كريم) خبر كان، و(هناك) ظرف متعلق بـ (كريم).

مجئ الواو بمعنى: مع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولو قلت: ما صنعت مع أخيك وما زلتُ بعبدالله، لكان مع أخيك وبعبد الله في موضع نصب، ولو قلت: أنت وشأنك كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكلُّ امرئٍ وضيعتُه مقرونان؛ لأنَّ الواو في معنى مع هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ.

ومثله: أنت أعلمُ ومالُك، فإنما أردتَ: أنت أعلمُ مع مالك، وأنت أعلمُ وعبدُالله، أيّ أنت أعلمُ مع عبدالله، وإنْ شئت كان على الوجه الآخر، كأنك قلت: أنت وعبدُ الله أعلمُ من غيركُما، فإن قلت: أنت أعلمُ وعبدُالله في الوجه الآخر فإنَّها أيضاً تعمل فيما بعدها الابتداء، كما أعملت في ما صنعت وأخاك، (صنعت) فعلى أيِّ الوجهين وجهته صار على المبتدأ، لأنَّ الواو في المعنيين جيماً يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي تعطفه عليه)[2].

أقول:

أولاً: يوازن سيبويه بين النصب على المعية، والعطف على ما قبله، فيرى أنَّ النصب على المعية يقتضي عاملاً فعلياً، أو ما يقوم مقامه في العمل، والعطف بالرفع يلزم اسماً مرفوعاً متقدماً، فقولك:

---

[1] ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 431.

[2] سيبويه: 1/ 300-301

ما صنعتَ وأخاك، بنصب (أخاك) بـ (صنعتَ) بوصفه مفعولاً معه، بمنزلة: ما صنعت أخاك، على وجه التمثيل النحوي المجرد، لأنّ مثل هذا التركيب محالٌ دلالياً.

ثانياً: ويماثل سيبويه بين بعض التراكيب المختلفة البنية السطحية، ولكنّها تؤدي دلالة واحدة، وهي المصاحبة والضمّ والملابسة بين شيئين، وهذه المصاحبة مفهومة من سياق الكلام، ولذلك يكتفي بالواو إشارة إليها، فقولك: ما صنعتَ مع أخيك؟ بمنزلة: ما صنعت وأخاك؟ وقولك: ما زلتُ بعبدالله، بمنزلة: ما زلتُ وعبدَ الله حتّى فعل، فهو مفعول به.

و: أنتَ وشأنك: بالعطف رفعاً، وحذف الخبر، فهو بمنزلة: أنتَ وشأنك مقرونان، لدلالة الواو على معنى الملابسة.

و: أنتَ أعلمُ ومالُكَ: بالعطف برفعاً على معنى: أنت أعلمُ مع مالك.

و: أنت أعلمُ وعبدُالله: بالعطف رفعاً على معنى: أنت أعلم مع عبدالله فيما تدبره به، أو فيما تعامله به.

وقد يكون المراد ليس في معرض السؤال، بل على معنى الإخبار، أيّ على معنى: أنتَ ومالك أعلمُ، وأنت وعبدالله أعلمُ من غيركما.

وكل هذا لأنّ الواو بمعنى (مع) مفيدة المصاحبة والملابسة والضمّ، وهذه الواو كما هو معروف يعمل ما قبلها فيما بعدها النصب أو الرفع سواء أكان هذا الذي قبلها ظاهراً، أو مضمراً، فالنصب على إضمار فعل، والرفع على الإخبار.

وكل ما يحذف من باب التخفيف والإيجاز، ولكثرة وروده على ألسنتهم.

مجئ الواو بمعنى: مع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك: ما أنت عبدُالله، وكيف أنتَ وعبدُالله، كأنك قلت: ما أنت وما عبدُ الله، وأنت تريد أن تحقّر أمره أو ترفع أمره.

وكذلك: كيف أنت وعبدُالله، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما، لأنك إنّما تعطف بالواو إذا أردت معنى مع على كيف، وكيف بمنزلة الابتداء، كأنك قلت: وكيف عبدُالله،

فعملت كما عمل الابتداء لأنها ليست بفعل، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلاَّ رفعاً، يدُلك على ذلك قول الشاعر، وهو زيادُ الأعجم، ويقال غيره:

تكلِّفُني سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ

الا ترى أنَّه يريد معنى مع، والاسم يعمل فيه ما.
ومثلُ ذلك قول العرب: إنَّك ما وخيراً، تريد: أنَّك مع خيرٍ.
وقال، وهو لأبي عنترة العبسي:

فَمَنْ يَكُ سائِلاً عنّي فإنّي ... وجِرْوَةَ لا تُرُودُ ولا تُعارُ

فهذا كلُّه ينتصب انتصاب إنّي وزيداً، منطلقان، ومعناهن مع، لأنَّ إنّي ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل»[1].

أقول:

يمضي سيبويه في إيراد الأمثلة والشواهد المختلفة لبيان أوجه العطف بالواو التي فيها معنى المصاحبة، فيذكر الآتي:

1- ما أنت وعبدُالله؟ بالرفع في (عبدالله) عطفاً على (أنت)، والتقدير: ما أنتَ؟ وما عبدُالله؟ يقال هذا في معرض ذمّ أو مدح.
ويمكن أن ينصب (عبدالله) بإضمار فعل، أيّ على تقدير: ما كنت أنت وعبدالله، وما تكون أنت وعبدالله.

2- وكذا: كيف أنت وعبدالله؟ بالرفع، وبالسؤال عن شأن المخاطب (أنت) وما عطف عليه، وهو (عبدالله).
ويجوز نصب عبدالله على تقدير: كيف كنت وعبدالله؟ أو: كيف تكون أنت وعبدالله.

---

(1) سيبويه: 1/ 301-302.

3- ومن ذلك قول زياد الأعجم (ت نحو: 100هـ)[1]:

تكلفُنِـي سَـوِيقَ الكَـرْمِ جَـرْمٌ ... ومـا جَـرْمٌ ومـا ذاكَ الـسَّوِيقُ

والشاهد فيه: إظهار (ما) قبل (ذاك) تقوية لرفع المعطوف، فهو بمنزلة ما أنت وعبدالله، على تقدير: ما أنت وما عبدالله.

وكان يستطيع أن يقول: وما جرم وذاك السويق من غير إظهار (ما)، والسويق: نوع من الطعام يمزج عادة بالماء ونحوه، ولذلك ينساق في الحلق، وسويق الكرم: الخمر، والبيت في معرض تحقير قبيلة جرم منكراً عليهم الإسراف في شرب الخمر.

4- ومثله قول العرب:

أنك وما وخيراً، وعلى معنى: مع خيرٍ، وبإدخال (إنْ) بالعطف على الضمير، و(مع) زائدة والخبر محذوف.

5- قول شداد أبي عنترة العبسي[2]:

فَمَـنْ يَـكُ سـائِلاً عنّـي فـإنّي ... وجِـرْوَةَ لا تَـرُودُ ولا تُعـارُ

والشاهد فيه: جعل الواو بمعنى مع، والتقدير: إني وجروة مقرونان، فاستغنى بذلك عن ذكر خبر (جروة) المعطوفة على اسم إنْ لتضمن الواو معنى الاقتران والمصاحبة.

وجروة: اسم فرس شداد، ولا ترود: لا تذهب وتجيء، يريد أنها لا تُخلي وتتركب تذهب وتجيء مع الخيل، ولا تُعار لمن التمس إعارتها ضناً بها، لأنّ الحاجة إليها دائمة.

---

(1) ينظر: المبرد: الكامل، 1/ 248.

(2) ينظر: ابن الكلبي: أنساب الخيل، ص 68، والأعلم الشنتمري، 1/ 152.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكيف أنت وزيدٌ، وأنت وشأنك، مثالهما واحدٌ، لأنَّ الابتداء وكيف وما وأنت، يعملن فيما كان معناه مع بالرفع فيحسن، ويُحمل على المبتدأ كما يحمل على الابتداء، ألا ترى أنك تقول: ما أنت وما زيدٌ فيحسنُ، ولو قلت: ما صنعت وما زيدٌ، لم يحسن ولم يستقم إذا أردت معنى ما صنعت وزيداً، ولم يكن لتعمل ما أنت وكيف أنت، عمل صنعت، وليستا بفعل، ولم نرهم أعملوا شيئاً من هذا كذا، فإذا نصبت فكأنك قلت: ما صنعت زيداً، مثل ضربت زيداً ورأيت، ولم نَرَ شيئاً من هذا ليس بفعل فعل به هذا فتُجريهُ مجرى الفعل) [1].

أقول:

كلّما أنعم الباحث النظر في كتاب سيبويه، وتأمّل الفكر النحوي لدى هذا الرجل والمنهج الذي بنى عليه كتابه استطاع – بكل ثقة – أن يسقط كثيراً من الطروحات والأفكار والمفاهيم التي نألفها هنا وهناك، وعند كثير ممَّن كتبوا عن سيبويه، وعن كتابه، وعند كثير ممَّن أرخوا لحركة النحو العربي نشأة وتطوراً ومناهج، ولعل من أبرز الطروحات التي يمكن إسقاطها لأنها لا تستقيم مع الحقيقة العلمية التي تمثل للأعيان واضحة جليّة مقولة إنَّ النحو العربي نحو أبواب، لا نحو تراكيب، غايته سنّ القواعد، وبناء القوانين النحوية بمعزل عن الدلالة أولاً، وفي غياب المنهج الوصفي الذي يضع نصب عينيه اللغة المستعملة على ألسنة الناطقين وأقلامهم، فالمنهج الذي بُني عليه النحو العربي عند أكثر من بحثوا في ذلك منهج معياري صرف، وليس الأمر عندنا كذلك، وقد مضينا من العمر طويلاً مع سيبويه وكتابه، وصرفنا من الجهد كثيراً ونحن نتلمس الحقيقة الغائبة، أو المشوهة، وقد بدا لنا بالحجة والبرهان العملي أنَّ النحو العربي كما يبدو من خلال أقدم كتاب فيه، وأعني به كتاب سيبويه، نحو وصفي تطبيقي في المقام الأول، ولنا في ذلك أكثر من شاهد وبرهان، منها هذه الأمثلة والشواهد المتلاحقة التي أدار عليها سيبويه فكره النحوي الثاقب، وقد يعترض علينا أكثر من معترض، مشهراً أمامنا ما نألفه في كتاب سيبويه من عنوانات متلاحقة تبدأ بعبارة: (هذا باب كذا)، ولعل قليلاً من الصبر والتأمل والتفحص لما ينطوي عليه هذا العنوان السيبويهي أو ذاك ليوقفنا أنَّ قصد سيبويه بعيد كلّ البعد عن المفهوم المتصور لكلمة (باب)،

---

(1) سيبويه: 1/ 302-303.

فنحو سيبويه وهو من أكثر وجوه النحو العربي أصالة وإشراقاً ليس نحو أبواب كما هو الحال عند المتأخرين، بل هو نحو تراكيب وجمل، ودلالة، نحو حاول ونجح بامتياز في ذلك أن يدلنا على إمكانات هائلة لأنواع التصرف الأفقي أو العمودي انطوت عليها اللغة العربية بما يجعلها لغة تصريفية تحويلية توليدية في المقام الأول، إذ نجد سيبويه وفي ظلّ أيّ باب من الأبواب التي عقدها في الكتاب ينطلق من التركيب المعين إلى جملة من التراكيب المتوالدة عنه، والصادرة منه والعائدة عليه.

ولذا تجدني دائم العودة إلى ذكر ظاهرة فريدة من الظواهر اللغوية التي انطوى عليها الكتاب، وأعني بها هذه التراكيب المتلاحقة التي يأتي بها سيبويه وهي تتبلور متولدة من التفاعل الواقع بين اللغة من حيث هي كيان اجتماعي، والكلام بوصفه حيز الانجازات الفردية في سياقات ومقامات مختلفة.

إنّ سيبويه نحوي توليدي في المقام الأول قادر على الكشف عن إمكانات اللغة العربية التوليدية، وفرز كلّ التراكيب القواعدية التي يمكن أن تكون على الألسنة، ويمكن أنْ تكون منطلقاً للتأسيس والقياس عليها والتوليد منها، وفي هذا سبيل ناجع للتعرف على معيطات لغة كالعربية، وهنا يكمن بُعد أصيل من الأصالة العلمية التي امتلكها سيبويه، تؤكد – فيما تؤكد – قدرة هذا الرجل على إعداد نماذج نظرية وتطبيقية جديرة بأن تفسر الظواهر اللغوية النحوية بكل جلاء ووضوح من غير إسراف في التأويل والتعليل.

إنّ إكثار سيبويه من إيراد الأمثلة والشواهد النحوية ليس عملية جرد لعناصر لغوية منها ما هو من واقع اللغة، ومنها ما هو مفترض، ومصنوع كما هو الحال عند بعض النحاة المتأخرين – خاصة – بل إنّ ذلك عند سيبويه عمل وصفي تحليلي تطبيقي مشتمل على منظومة من القوانين والقواعد والضوابط النحوية مشفوعة بتطبيقاتها اللغوية الممارسة والكائنة على ألسنة الناطقين بالعربية بما عمل على بلورة هذا الفكر النحوي السيبويهي الفريد.

ولنمضِ مع سيبويه في ذلك:

كيف أنتَ وزيدٌ: برفع زيد حملاً له على الابتداء.

أنتَ وشأنُك: بالرفع حملاً له على الابتداء، أيّ عطفاً على المبتدأ، والخبر مقدّر بـ (مقرونان) أو (متلازمان) ونحوهما.

أنتَ وشأنَك: بالنصب على إضمار فعل وإرادة الحال.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعموا أنّ ناسا يقولون: كيف أنتَ وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنّهم حملوه على الفعل، على شيءٍ لو ظهر حتّى يلفظوا به لم ينقضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنّه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأنّ كنت وتكونُ يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنّه قد تكلم بها وإنْ كان لم يلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيراً، ومن ثمّ أنشد بعضهم:

فمـــا أنـــا والـــسَّيْرَ في مَتْلَـــفٍ ... يُـــبرِّحُ بالـــذَّكَرِ الـــضَّابِطِ

لأنّهم يقولون: (ما كنت) هنا كثيراً ولا ينقض هذا المعنى، وفي (كيف) معنى يكون، فجرى (ما أنت) مجرى (ما كنتَ)، كما أنّ كيف على معنى يكون[1].

أقول:

بعد أنْ قرر سيبويه أنّ الرفع أكثر في نحو: كيف أنتَ وزيدٌ؟ وما أنتَ وزيدٌ، لأنّه محمول على المبتدأ، والتقدير: كيف أنت وكيف زيدٌ؟ وما أنت وما زيدٌ.

رأى أنّ بعضهم ينصب (زيداً)، فيقول: كيف أنت وزيداً؟، وما أنتَ وزيداً، والنصب عند سيبويه قليل، وذلك بحمله على الفعل، أيّ على إضمار: (كنت) أو (تكون)، والتقدير كما مرّ ذكره: كيف كنتَ أنتَ وزيداً؟ وما كنتَ أنتَ وزيداً، وما تكون أنت وزيداً.

وعلى هذا قول أسامة بن الحارث الهذلي[2]:

---

(1) سيبويه: 1/ 303-304.

(2) ينظر: ديوان الهذليين، 2/ 195؛ وابن يعيش، 2/ 52.

فمــا أنــتَ والــسَّيْرَ في مَتْلَــفٍ		يُــبرِّحُ بالــذكرِ الــضَّابِطِ

والشاهد فيه: نصب (السيرَ) على تقدير: ما كنتَ أنت والسيرَ، وما أكون أنا والسيرَ.

والمتلف: القفر، والمبرح: المجهد والمتعب، والذكر: الجمل، وهو أقوى من الناقة، والضابط: القوي، يريد: ما أنا والسيرَ في طرق تهلك الإبل القوية فيه.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإذا قال: أنت وشأنك فإنّما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن، لا يريد كان ولا يكون، وإنْ كان حمله على هذا ودعاه إليه شيءٌ قد كان بلغه فإنّما ابتدأ وحمله على ما هو فيه الآن، وجرى على م يُبنى على المبتدأ، ولذلك لم يستعلموا ههنا الفعل من كان ويكون، لـمّا أرادوا من الإجراء على ما ذكرت لك.

وزعم أبو الخطاب أنّه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصباً:

أتوعِدُني بقَوْمِك يا ابنَ حَجْلٍ		أشاباتٍ يُخالُونَ العِبَادَا
بما جُمِّعتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو		وما حَضَنٌ وعمروٌ والجِيَادَا

وزعموا أنّ الراعي كان ينشد هذا البيت نصباً:

أزمانَ قومِي ومع الجماعةَ كالذي		مَنَعَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلاً

كأنّه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فيحملون على كان، أنّها تقع في هذا الموضع كثيراً، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنّه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كانوا قومي، والجماعة كالذي، وما كان حضن وعمروا

والجياد، ولو ملم يقل: أزمان كان قومي لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي؛ لأنه أمر قد مضى)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- أجرى كلامه على ما هو فيه الآن: أيّ على الحال، وليس على الماضي أو الاستقبال.

ثانياً: يؤكّد سيبويه أنّ الرفع في نحو: (أنتَ وشأنك) يكون بعطف (شأنك) على المبتدأ (أنت)، والخبر مقدّر بـ (مقرونان) ونحوه.

والنصب على رأي سيبويه بعيد، لأنّ مثل هذه التراكيب تُقال في معرض الحال الذي يجري فيه الكلام، والنصب يقتضي تقدير فعل مقدّر بـ (كان) أو (يكون)، وبالأولى يُراد المضي، وبالثانية يراد الاستقبال، ومقام الكلام لا يقتضي ذلك لكونه مقام حال، أو بتعبير سيبويه: (حمل المعنى على ما هو فيه الآن)، ولذلك كان الرفع أولى، لعدم وجود ما يدلّ على المضي أو الاستقبال.

ثالثاً: ثمّ ينقل سيبويه عن أبي الخطاب (الأخفش الأكبر) (ت 177هـ) أنّه سمع عن العرب الموثوق بهم من ينصب الاسم في مثل هذا التراكيب، ويستشهد لذلك بقول شقيق بن جزء بن رياح الباهلي[2]:

أتوعِدُني بقَوْمِك يا ابنَ حَجْلٍ	أشاباتٍ يُخالُونَ العِبَادَا
بما جَمَّعتَ من حَضَنٍ وعَمْروٍ	وما حَضَنٌ وعمروٌ والجِيادَا

والشاهد فيه: نصب (الجياد) على أنّه مفعول معه، والعامل فيه مقدّر بـ: وما يكون حضن وعمرو والجياد، والمعنى: مع الجياد، أو: وملابستهما، والأشابات: الأخلاط من الناس الذي لا خير فيهم، وهو منصوب الجياد، على الذم بإضمار فعل، وحضن: بطن من بني القين، وعمرو: قبيلة.

(1) سيبويه: 1/ 304-305.

(2) ينظر: المرصفي: رغبة الأمل، 7/ 55.

ومن هذا قول الراعي النميري (ت 90هـ)[1]:

أزمانَ قومي ومعَ الجماعةَ كالذي ... مَنَعَ الرِّحالةَ أنْ تميلَ مَمِيلاً

والشاهد فيه نصب (الجماعة) على إضمار فعل تقديره: أزمان كان قومي مع الجماعة، فحمله على كان، وكان تقع كثيراً في مثل هذه التراكيب. والنصب لا يمنع الرفع على ما يرى سيبويه إذ يجوز رفع الجماعة على تقدير: أزمان كان قومي والجماعة، والاختلاف بين النصب والرفع يترتب عليه اختلاف ي الزمن المراد، فالرفع في معرض الحال الذي يجري فيه الكلام، والنصب يقتضي تقدير (كان) للتعبير عن الماضي، أو (يكون) للدلالة على الاستقبال.

والرحالة: الرحل، والسرج: يريد أنَّ قومه التزموا الجماعة وتمسكوا بها تمسك من لزم الرحالة ومنع من أن تميل فتسقط.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا أنت وشأنُك، وكلُّ امرئ وضيعتُه، وأنت أعلمُ وربُّك، وأشباهُ ذلك، فكلُّه رفعٌ لا يكون فيه النصبُ، لأنك إنّما تريد أن تُخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل، وليس موضعاً يُستعمل فيه الفعلُ)[2].

أقول:

ليس في هذا النص من جديد سوى التأكيد على أنَّ رفع ما بعد الواو التي بمعنى مع يكون بعطف الاسم المرفوع على ما قبله وحمله عليه وتقدير الخبر بما يدلّ على الملابسة والضمّ والمصاحبة، فكلُّ امرئ وضيعتُهُ على تقدير: مقرونان أو متلازمان، وكذا تقدير: أنت

---

(1) ينظر: البغدادي، 1/ 502، والعيني، 2/ 59.

(2) سيبويه: 1/ 305.

أعلمُ وربُك، أيْ: وربُك أعلم. فكلُ هذا على الرفع، لا يكون فيه النصب، لأنّ في معرض الحال الذي يجري فيه الإخبار، فكأنّه على تقدير: أنت الآن وضيعتُك، وأنت الآن أعلمُ.

وليس على إرادة ماضٍ أو مستقبل، لأنّ الماضي والمستقبل يقتضي كلّ منهما تقدير فعل ليس مراداً من هذه التراكيب.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا الاستفهامُ فإنّهم أجازوا فيه النصب، لأنّهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً، يقولون: ما كنت؟ وكيف تكون؟ وإذا أرادوا معنى مع. ومن ثمّ قالوا: أزمان قومي والجماعة، لأنّه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً، يقولون: أزمان كان وحين كان.

وهذا مشبه بقول صِرْمَة الأنصاري:

بَدَا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً.

ومثله قول الأَحْوَص:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحِينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها

فحملوه على ليسوا بمصلحين، ولستُ بمدركٍ.

ومثله لعامر بن جوين الطائي.

فلم أرَ مثلَها خُباسةَ واحدٍ ... ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدتُ أفعلَهُ

فحملوه على (أنْ)، لأنّ الشعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرين كثيراً) [1].

---

(1) سيبويه: 306/1.

أقول:

أولاً: لا فرق عند سيبويه بين (كيف) و(ما) في الاستعمال، حيث أشار بعض النحاة بعد سيبويه إلى أنَّ (كيف) مختصّة بالمستقبل، و(ما) مختصّة بالماضي[1]، وليس الأمر كذلك، إذ لا اختصاص محدد بين الاثنين، سوى أنَّ (كيف) للاستفهام، وإذا كانت كذلك فالرفع في الاسم في نحو: كيفَ أنتَ ومحمدٌ؟ بالعطف على (أنت)، والنصب بإضمار فعل (كان) أو (يكون)، والمعنى استقبال مع (يكون)، ومضى مع (كان). هذا إذا قدرنا فعلاً، وإلاّ حُملَ الاسم على ما قبله من مبتدأ، وقُدّر الخبر بما يشير إلى معنى المصاحبة والملابسة.

ثانياً: وتقدير الخبر في حال الرفع، كتقدير أيّ محذوف من الكلام يدلّ عليه مقام حالي أو مقامي كما هو الأمر في قول زهير، وقد نسبه سيبويه هنا إلى صرمة بن قيس الأنصاري (ت نحو 5هـ)[2]:

بَدَا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائياً

بعطف (سابق) على (مدرك)، وقد جرّه على تقدير الباء، وهي كثيرة الوقوع في خبر ليس، ومثل هذا يقال في (ناعب) في بيت الأخوص الآتي.

وفي بيت زهير شاهد ثانٍ هو إعمال (سابق) المنون في (شيئاً)[3].

ومما يكثر حذفه لجريانه في كلامهم كثيراً قول الأخوص عبدالله بن محمد (ت 105هـ):

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاّ بَبَيْنٍ غُرابُها

ومصلحين محمول في الخفض على ما كان يستعمل، واستعماله مجروراً بالباء الزائدة للتوكيد هو الأكثر لوقوعه خبر ليس.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، 2/ 199.

(2) زهير: ديوانه، ص 287.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (24)، والبغدادي، 2/ 140.

وفيه شاهد آخر، وهو إعمال (مصلحين) في (عشيرةً)، لأنَّ نون جمع المذكر السالم بمثابة التنوين، ولوقوعه خبراً لـ (ليس).

والبيت في معرض هجاء قبيلة، ينسبها للشؤم وقلة الصلاح والخير. وغرائبها: فاعل اسم الفاعل (ناعب).

وممّا يكثر حذفه أيضاً قول عامر بن جوين الطائي أحد معمري الجاهلية[1]:

فلم أرَ مثلها خُباسةَ واحدٍ ... ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدتُ أفعلَهُ

والشاهد فيه نصب (أفعلَهُ) بـ (أنْ) مقدرة، والتقدير: كدتُ أنْ أفعلَهُ، فحذف (أنْ) ضرورة.

والخُباسة: الغنيمة، ونهنهت نفسي: كففتُها وذكرتها.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (80)()، وقد نسبه إلى عامر بن طفيل.

ما ينصب على إضمار فعل بعد واو المصاحبة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا بابٌ منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوله، وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، فإنّما حدّ الكلام ههنا: ما شأنكَ وشأنُ عمرو، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإنْ حملتهُ على الشأن لم يجز لأنّ الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنّما يلتبس به الرجلُ المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أيْ ما شأنك وتناولُك زيداً.

قال مسكين الدارميُّ:

فما لك والتلدُّدَ حول نجدٍ ... وقد غصّت تِهامةُ بالرّجال

وقال:

وما لكم والفَرْطَ لا تقربونَهُ ... وقد خِلتُهُ أدنى مردّ لعاقل) [1]

أقول:

أولاً: ممّا يزيد إكبارنا لجهد سيبويه وطروحاته أنّه يطل علينا دائماً بآراء ومفاهيم ترى قد نجد في بعضها ملامح من الدرس النحوي التي يدعو إليها بعض المعاصرين اليوم، ومن هذا توقف النظم على التركيب النحوي وتحكم العوامل اللفظية والمعنوية وفي بنائه، ووصفه وفي ما يقدمه سيبويه عشرات بل مئات الأمثلة التي يخضع لها تأويل الأمثلة والشواهد اللغوية وتحليلها ووصفها بما يؤكّد أنّ بعض النحاة العرب وعلى رأسهم سيبويه امتلكوا القدرة على الوصول بالتحليل النحوي إلى حدود مرموقة لعل أبرز وجوهها وعيهم بأنّ اللغة نظام من العلاقات، وأنّ غايتها هي الإفادة التي لا يمكن تأديتها إلاّ بإحكام العلاقات بين مكونات الجملة المفيدة على نمط خاص خاضع لقواعد وضوابط وقوانين تبدو لهؤلاء النحاة هياكل (نظرية) (Opendness) ولكنّها حسنة البنية (Well formed)

---

(1) سيبويه: 1/307-308.

لكونها نحوية (Grammatical) أيّ ذات صفة أساسية تشكل معياراً قاراً تُبنى عليه التراكيب والجمل الدالة[1].

ثانياً: يوجب سيبويه في نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً نصب (زيداً) و(عمراً) على المعية بتقدير عامل فعلي أو ما يجري مجراه في العمل، للعلل الآتية:

1- عدم جواز رفعه، لأنَّ رفعه يعني عطف (عمرو) على (شأن)، وعمرو ليس بشريك في الشأن.

2- ولا يجوز جرّه عطفاً على ضمير الخطاب الواقع في محلّ جرّ بالإضافة، ولا يجوز عطف الاسم الظاهر المجرور على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الجرّ، وهذا قول البصريين، والكوفيين يجيزون ذلك، ولكل من الفريقين أدلته النقلية والعقلية[2].

ثالثاً: ويستشهد سيبويه للنصب بقول مسكين الدارمي (ت 89هـ)[3]:

فما لكَ والتلدُّدَ حول نجدٍ ... وقد غصّت تِهامةُ بالرّجالِ

والشاهد فيه: نصب (التلدّد) بتقدير عامل، وعلى معنى الملابسة والمصاحبة، والتلدّد: الذهاب والمجيء في حيرة، والغصّ بالرجال: كناية عن العمل والخصب والنماء الذي كانت عليه (تهامة).

ومن ذلك ما نُسب لعبد مناف بن ربع الهذلي[4]:

فما لكم والفَرْطَ لا تقربونَهُ ... وقد خِلتُهُ أدنى مَردٍّ لعاقلِ

بنصب (الفرط) بتقدير الملابسة والفرط: طريق بتهامة، والعاقل: المتحصن في المعقل أو الحصن، يريد: لقد عجزتم عن الاقتراب من هذا المكان، ولو اقتربتم لـمُنعتم من ذلك بالقوة. وخال هنا: بمعنى علم.

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: دراسات في اللسانيات، ص 186-188.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (68).

(3) ديوانه: ص 66، والزجاجي: الجمل، ص 309، والموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 225.

(4) السكري: شرح أشعار الهذليين، 2/ 38.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ويدلك أيضاً على قبحه إذا حُمل على الشأن، أنك إذا قلت: ما شأنك وما عبدُالله، لم يكن كحُسن: ما جَرْمٌ، وما ذاك السويقُ، لأنك توهم أنَّ الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنَّما يلتبس شأنُ الرجل بشأن زيدٍ.

ومن أراد ذلك فهو مُلغزٌ تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما جرمٌ وما ذاك السويق: إشارة إلى الشاهد الذي يقول فيه الشاعر:

تكلّفني سويقَ الكرم جرمٌ ... وما جَرمٌ وما ذاك السويقُ

وقد مضى القول فيه أنَّ الشاهد هنا إظهار (ما) قبل (ذاك) تقوية لرفع المعطوف فقوله: وما جرم وما ذاك السويق بمنزلة: ما أنت وما زيدٌ.

وكان يمكن أن يقول: وما جرمٌ وذاك السويق، من غير تكرير (ما).

- مُلغز تارك لكلام الناس: ملبس ومضمر وما أراد إظهاره، وهو باصطلاح المعاصرين (الغموض) (Ambiguity).

ثانياً: لا يجوز عند سيبويه نحو: ما شأنك وما عبدُالله، لأنه مُلبس غامض للدلالة، لأنَّ عبدالله لا علاقة له بالشأن كما مرَّ، وإنَّما المراد ملابسة الشأن بالمخاطب وبعبدالله، أيْ كأن المراد: ما شأن عبدالله وأخيه يتجادلان، فـ (يتجادلان) حال من عبدالله أو من أخيه في آن واحد، وعلى هذا لا يكون: ما شأنك وما عبدُالله بمنزلة: وما جرٌ وما ذاك السويق.

(1) سيبويه: 1/ 308.

ما يجوز فيه الرفع والنصب والجرّ بعد الواو

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأنُ عبدالله والعرب يشتمها. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأنُ قيسٍ والبُرُّ تسرقُه، لـمّا أظهروا الاسم حسُن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر.

فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةُ زيداً، أو وملابستُك زيداً، فكان أن يكون زيدٌ على فعل وتكون الملابسةُ على الشأن، لأنّ الشأن معه ملابسةٌ له، أحسنَ من أن يجروا المظهر على المضمر.

فإن أظهرت الاسم في الجرّ عمل عمل كيف في الرفع، ومن قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأنُ عبدالله وزيداً، كأنه قال: ما كان شأنُ عبدالله وزيداً، وحمله على كان لأنّ كان تقع ههنا. والرفع أجود وأكثر في: ما أنت وزيدٌ، والجرّ في قولك: ما شأنُ عبدالله وزيدٍ، أحسنُ وأجودُ، كأنه قال: ما شأنُ عبدالله وشأنُ زيدٍ ومن نصب في: ما أنت وزيداً أيضاً قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنه قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنه قال: ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه؛ لأنه يقع في هذا المعنى ههنا، فكأنه قد كان تكلم به. ومن ثَمّ قالوا: حسبُك وزيداً؛ لـمّا كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر، نَوَوْا بالفعل، كأنه قال: حسبُك ويُحسبُ أخاك درهمٌ، وكذلك: كَفْيُك، وقَدْكَ، وقَطْكَ. وأمّا ويلا له وأخاه، وويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: ألزمه الله ويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلما كان كذلك - وإنْ كان لا يظهرُ - حمله على المعنى. وإنْ قلت: ويلٌ له وأباه نصبت لأنّ فيه ذلك المعنى، كما أنّ حسبُك يرتفع بالابتداء وفيه معنى كفاك. وهو نحو مررتُ به وأباه، وإنْ كان أقوى، لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيتُ أباه. وأمّا هذا لك وأباك، فقبيحٌ، أن تنصب الأب، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتّى يصير كأنه قد تكلم بالفعل)[1].

---

[1] سيبويه: 1-309-310.

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص جملة من التراكيب النحوية بالوصف والتحليل وصولاً إلى الأوجه الإعرابية للاسم الواقع بعد الواو مع بيان دلالة كلّ وجه من هذه الوجوه، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

وصفه وتحليله ودلالته	التركيب
جرّ (أمةِ الله) عطفاً على (زيد)، وهو بمنزلة قولك: ما شأنُ عبدالله وأخيه؟ وجملة (يشتمها) حال من الأول، أو من الثاني.	ما شأنُ زيدٍ وأمةِ الله يشتمها ؟ ↓
بنصب (البُرّ) على المفعول معه، بمنزلة: ما صنعت وزيداً، لأنَّ النصب على المعية والملابسة جائز سواء أكان الاسم المصاحب معه اسماً ظاهراً أو ضميراً، وأراد بقيس: قبيلة قيس. وجر الاسم عطفاً على ما قبله بمنزلة رفعه مع (كيف) في قولك: كيف أنت وزيدٌ، لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى (مع) على كيف، وكيف بمنزلة الابتداء كأنك تقول: (فإن أظهرت الاسم في الجرّ عمل عمل كيف في الرفع).	ما شأنُ قيسٍ والبُرَّ تزرعُهُ؟ ↓
بنصب (زيداً) وهو قليل على ألسنتهم، لأنّه محمول على الفعل، وليس على (ما) والتقدير: ما كنت وزيداً.	ما أنتَ وزيداً ↓
على تقدير: ما كان شأنُ عبدالله وزيداً، على تقدير: ما شأنُ عبدالله وشأنُ زيدٍ، والجرّ أحسنُ وأجود.	ما شأن عبدالله وزيداً ما شأن عبدالله وزيدٍ ↓
بالرفع وهو الأجود.	ما أنتَ وزيدٌ ↓
والتقدير: ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه	ما لزيدٍ وأخاه
حسبُك: اسم فعل أمر مرفوع على الابتداء، وإنْ كان فيه معنى: كفاك، أو يكفيك، والتقدير: حسبُك ويحسب زيداً درهم. أيْ: يكفيك.	حسبُك وزيداً درهمٌ ↓
كلّ هذه الألفاظ أسماء أفعال في موضع الأمر بمعنى: حسبك من هذا. وقدك: هي (قد) مع ضمير الخطاب، وقطك هي (قط) التي معناها (حسب). وكلّ هذه الألفاظ نكرات لأنها بمعنى: يكفي ويجوز جعل بعضها فعلاً تقول: مررت برجل هدّك من رجل، ومررت برجل كفاك من رجل [1].	كفيُك / قدُك / قطُك / هدُك / شرعُك

---

(1) ينظر: المبرد، المقتضب: 1/ 84، 87، 303، 2/ 523.

التركيب	وصفه وتحليله ودلالته
ومن هذا قول جرير[1]: إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبُك والضحاكَ سيفٌ مهنَّدُ	على معنى: يكفيك ويكفي الضحاك.
ويلاً له وأخاه ↓	بعطف (أخاه) على معنى الفعل الذي نصب (ويلاً) والتقدير: ألزمه الله ويلاً وألزم أخاه. ولذلك قال سيبويه: (فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه) وهذا الفعل لا يجوز إظهاره.
ويلٌ له وأباه ↓	نصب (أباه) كما نصب (أخاه) في: ويلاً له وأخاه، لأنّ (ويلٌ) اسم فعل أمر بمعنى: ألزم الله فلاناً وألزم أباه.
مررت به وأباه ↓	بنصب (أباه) على المفعول به، وعلى تقدير: ولقيتُ أباه.
هذا لك وأباك	نصب (أباك) قبيح عند سيبويه لامتناع تقدير العامل، إذ لم يتقدم استفهام، أو فعل، أو حرف فيه معنى الفعل، والنصب ضرورة شعرية.

والخلاصة أنّ الاسم الواقع بعد الواو التي بمعنى المصاحبة بالنسبة إلى النصب على خمسة أقسام:

الأول: ما يجب فيه النصب، وهو ما كان العامل فيه لفظاً أو معنى، ولم يكن هناك ما يسوغ عطفه على ما قبله، فمن اللفظي قولك: سهرتُ والمصباحَ، وصرفت الليلَ وسنيَّ المنخورَ، لأنّ المراد أنّ السهر كان بمعية المصباح، والسنّ المنخور، ولذا مثّلوا له بقولهم: استوى الماءَ وسطحَ الدارِ، أيّ أنّ الماء ساوى سطح الدار وعادله بالارتقاء إليه، ولا يصحّ ذلك في الدار، وكذلك: ما صنعتَ وزيداً، فوجب النصب هنا على المفعول معه لوجود الفعل، وامتناع الرفع لعدم المؤكد، أيّ لعدم فصل الضمير المتصل بضمير رفع منفصل أمّا نحو: قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادى برفع (زهر) من غير تأكيد بالفصل فضرورة شعرية، لأنّ تهادى في محلّ نصب حال من الضمير في (أقبلت)، فلا يحتاج إلى تأكيد، والكوفيون يجيزون الرفع مطلقاً، سواء أكد الضمير أم لم يؤكَّد، وأمّا العامل المعنوي فنحو:

ما لك وزيداً، ومنه قول مسكين الدارمي:

---

(1) ينظر: البغدادي، 7/ 581.

فيجب النصب هنا لامتناع العطف على الضمير المخفوض من غير اعاد حرف الجـرّ على الأرجح وإليه ذهب البصريون، لتنزيل حرف الجرّ مع المجرور منزلة الكلمة الواحدة.

والثاني: ما يجوز فيه النصب والجرّ، مع ترجيح الجرّ، وذلـك إذا وقعـت الـواو بعـد مجرور ظاهر نحو: ما لزيدٍ وارتكابِ المعاصي لأنّـه لم يتقدمـه فعـل، والإضـمار علـى خـلاف الأصل، ولذلك كان الجرّ أولى، لأنّ النصب يلزم عاملاً فعلياً أو ما يجـري مجـراه، ولـيس هـو كائناً هنا.

والثالث: استواء الرفع والنصب مطلقاً، ومن غير ترجيح، وهو ما يكون العامل فيـه لفظياً، وقد تمّ تأكيد ضمير الفاعل نحو:

سافرتُ أنا ومحمدٌ أو ومحمداً.

فالرفع عطفاً على الضمير المتصل وهو تـاء الفاعـل لوجـود المؤكـد المسوغ لـذلك، والنصب على المفعول معه لمصاحبة الفعل.

والرابع: ما يجوز فيه الرفع والنصب على العطف، والنصب أرجح نحو:

جاءَ البردُ والطيالسةَ، و: ولو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها.

وإنّما يترجّ النصب ههنا للإشعار بالمعية المصاب والملابسة والضمّ.

والرفع على العطف، وهو قلّما يستقيم مع المعنى المراد، ولكنّـه جـائز عنـدهم، لأنّ الواو للتشريك.

والخامس: ما يجوز فيه النصب والرفع، والأولى الرفع نحو:

ما أنتَ وهذا الفعلَ، أو هذا الفعلُ

وقول المخبل السعدي:

------------------- مـــا أنـــت وبـــبَ أبيـــكَ والفخـــرُ

وقد عُدّ الرفع مرجوحاً لأنّ الجملة تخلو عن الناصب مطلقاً، ولعدم الاحتياج إلى الإضمار، لكون (ما) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، و(أنتَ) خبر له، و(هذا) معطوف على أنت، و(الفعل) بدل، أو نعت. ويجوز النصب على معنى: ما تصنع وما تلابس، أو على تقدير: فعل محذوف هو (كان) أو (يكون)، ولذلك يقول سيبويه: (إنّ كنت، وتكون تضمر ههنا كثيراً) مع التأكيد على أنك إذا قلت:

انهض أنت وزيدٌ كنتَ آمراً لهما بالنهوض.

وإذا قلت: انهض أنتَ وزيداً، بنصب (زيداً) كان المأمور واحداً، لأنك أمرتهُ أن يتابع زيداً مصاحباً له في الزمان.

إضمار عامل المفعول المطلق وجوباً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يُنصبُ من المصادر على إضمار الفعل غيرلا المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سقياً ورعياً، ونحو قولك: خيبةً، ودفراً، وجدعاً وعقراً، وبؤساً، وأفةً وتفةً، وبُعداً وسحقاً. ومن ذلك قولك: تعساً وتباً، وجوعاً وجوساً، ونحو قول ابن ميادة:

تفاقدَ قومي إذ يَبيعون مُهجتي ... بجاريةٍ بَهْراً لهم بعدها بَهْرَا

أيْ تباً.

وقال:

ثمّ قالوا:

تُحِبُّها قلتُ: بَهْراً ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصى والتُّرابِ) [1]

أقول:

أولاً: هناك جملة من الألفاظ ترد في بعض التراكيب منصوبة على المفعولية المطلقة ومن غير ذكر لأفعالها، وهي على ضربين:

الأول: مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة جوازاً، ولا يتمُّ هذا الحذف إلاّ بوجود دليل أو قرينة مقالية (لفظية) أو حالية على العامل المحذوف، وذلك في المفعول المطلق المفيد بيان نوع عامله، أو بيان عدده، ومنه: خيرَ مقدمٍ، وحجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً، وسفراً ميموناً. وهذه المصادر المنصوبة وغيرها مـمّا يجري في الكلام مجراها تقال في معرض من تأهّب للحج، أو للسفر، أو أقبل منهما، فالقرينة قرينة معنوية مقامية.

ومن ذلك قولهم في المثل: (مواعيدَ عرقوب) لمن وعد ولا يفي.

---

[1] سيبويه: 1/ 311.

و(غضبَ الخيل على اللجم) لمن غضب على من لا يلتفت إليه، والتقدير: غضبتُ غضبَ الخيلِ على اللجم[1].

وسواء أكان الحذف الجائز بسبب وجود دليل لفظي أو مقامي على المحذوف فإظهار الفعل جائز، وهو زيادة في البيان والوضوح، وإضماره أسلوبي غايته الإيجاز والاختصار، أو طبيعة الإيقاع المراد من التركيب.

مع الإشارة إلى أنَّ قولهم:

خيرَ مقدم، تقديره: قدمت مقدماً خيرَ مقدمٍ فحذف المصدر وأقمت الصفة مقامه، فهو بمنزلة: أكرمته أحسنَ الكرم. ثمّ حذف الفعل الناصب لـ (خير) لدلالة الحال عليه، لأنّه في معرض دعاء للقادم من السفر.

ويجوز هنا الرفع على الابتداء، والتقدير: قدومُكَ خيرُ مقدمٍ.

والثاني: حذف واجب ويكون في الأنماط الآتية:

1- المفعول المطلق النائب عن فعله في معرض الأمر، أو الدعاء، أو الاستفهام، نحو: إنصافاً الحق، ونهوضاً، وصبراً، وسقياً، ورعياً، وتعساً، وتباً، وجوعاً، وجوساً، والتقدير: أنصف، وانهض، واصبر، واللهم سقياً، ورعياً، وتعساً، وجوساً، في معرض الدعاء.

2- في المصادر السماعية المعربة مفاعيل مطلقة، وهي ملازمة للإضافة من نحو: سبحان الله، ومعاذ الله، ولبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وغير ذلك ممّا سيأتي ذكره.

3- في المصادر السماعية التي تستعمل مضافة، أو غير مضافة، نحو قولهم للمصاب المرحوم: ويح فلان، وويحه، وويح له، ويلةٌ وويلٌ لهم وغير ذلك ممّا سيأتي ذكره.

4- في المصادر الكائنة في تفصيل عاقبة طلب قبلها.

5- في المصادر المشبهة بها بعد جملة مشتملة على معانيها وعلى ما هو فاعل في المعنى نحو: له دينٌ على اعترافاً.

---

(1) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 2/ 56.

6- وهناك جملة من المصادر تعرب مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة وجوباً منها: قطعاً، يقيناً، حقاً، بتاتاً، البتة، بتاً، فجاة، بغتةً، غفراناً، غفرانك، حباً، كرامةً، صراحةً، عبثاً، سنداً، عفواً، مثلاً، مهلاً، عرضاً، اختصاراً، آهاً، عجباً، أسفاً، بهراً، ويلاً، عقراً، وغيرها كثيراً.

ثانياً: ومـمّا جاء على ذكره سيبويه من الألفاظ التي تنصب على المفعولية المطلقة زيادة على: سقياً ورعياً، في الدعاء، مع حذف الفعل وجوباً لأنّه جُعل عوضاً عن الفعل، ودالاً على خصوصيته.

ومن ذلك قول الشاعر[1]:

نبئتُ نُعمى على الهجرانِ غاتبةً ... سقياً ورعياً لذاك العاتبِ الزّاري

أقول زيادة على ذكر سيبويه لـ (سقياً ورعياً) جاء على ذكر:

خيبةً، ودفراً.

وجدعاً: في الدعاء أيضاً ومعناه القطع، وهو مختص بالأنف، والتقدير: جَدَعَهُ اللهُ جدعاً.

وعقراً: وهو في الدعاء، ومعناه: عقره الله عقراً، وهو قطع القدم، والعقيرة: الرجل المقطوعة.

وبؤساً: للدعاء أيضاً.

وأفّةً وتُفّه: وتفّفه قال له: تُفاً، والتّف: البصق، والأف: الضجر وبعداً، وسُحقاً، وتعساً، وتباً، وجوعاً، وجُوساً، والجوس الجوع والتردد. ويقال: جاس يجوس الناس: يتخطاهم.

---

[1] الموصلي: شرح الفية ابن معطي، 1/ 526.

ومـمّا استشهد به سيبويه قول بن ميادة (ت 149هـ)[1]:

تَفَاقَدَ قَومي إذ يَبيعون مُهْجتي ... بجارِيَةٍ بَهْراً لهمْ بعدها بَهْرَا

والشاهد فيه قوله (بهراً) بالنصب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف وجوباً، ومعناه الدعاء، أيْ: بهراً لكم، وتباً لكم حيثُ تلومونني على حب من شغفت بها، ولم تعينوني على الظفر بها.

وقد يكون على معنى: حباً يبهرني بهراً، أيْ يملأني.

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ)[2]:

ثمّ قالوا:

تُحِبُّها قلتُ: بَهْراً ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

والشاهد فيه كالذي في بيت ابن ميادة، وأراد بالنجم: النجوم، وقد يراد بالنجم ما نجم عن النبت، وهو ما لم يقم على ساق.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإنّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبة، فكل هذا وما أشباهه على هذا ينتصب.

وإنّما اختزل الفعل ها هنا لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحذر بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنّه بدل من سقاك الله ورعاك الله، ومن خيبك الله.

وما جاء منه لا يظهر له فعلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ، كأنّك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به.

---

(1) المبرد: الكامل، 2/ 467.

(2) شرح ديوانه، ص 31، وينظر: ابن يعيش: 1/ 121.

وممّا يدُلك أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبنى عليه كلاماً كما يُبنى على عبدالله إذا ابتدأتهُ، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيتك، ولكنّه على دعائك له أو عليه.

وأمّا ذكرهم (لك) بعد سقياً فإنما هو ليبيِّنوا المعنيّ بالدعاء، وربما تركوه استغناءً، إذا عرف الداعي أنّه قد علم من يعني، وربما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: بكَ بعد قولك: مرحباً، يجريان مجرىً واحداً فيما وصفت لك)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ ما ذكره من مصادر منصوبة على المفعولية المطلقة لأنّها في معرض الدعاء للمخاطب أو عليه، والفعل مضمر، فقولك: سقياً ورعياً، معناه: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وكذلك قولك: (خيبةً) على معنى: خيبك الله خيبةً.

وهذه التراكيب قائمة على الإيجاز والتكثيف والاختزال، لأنّ المصدر المنصوب فيها بدلاً من اللفظ بالفعل، شأنها في ذلك شأن نصبك المصدر على الإغراء أو التحذير في قولك: الصدق، أو: الكذب، ومنه: بهراً، وهو من الجملة الكلمة والتقدير: بهرك الله بهراً، وعلى الرغم من أنّ هذه المصادر المنصوبة على إضمار الفعل تكون في التقدير على إظهاره، ولكن هذه الإظهار لا يُتكلم به، بل هو لمجرد التمثيل والتوضيح، لأنّ حذف الفعل واجب وليس جائزاً.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى بعض العلل التي تدعو إلى حذف العامل وجوباً فيرى الآتي:

1- أنّ هذه المصادر المنصوبة لا تُذكر إخباراً عن شيء، فترفع كما يرفع الخبر، وبعبارة سيبويه: (لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلامك) كأنْ تقول: عبدالله متفوقٌ، بالإخبار بـ (متفوق) عمّا ابتدأت به كلامك، وهو: عبدالله.

2- أنّ هذه المصادر لم تذكر لتكون إخباراً عن مبتدأ مضمر، أيْ: خبراً لمبتدأ محذوف، كما في نحو: أينَ محمدٌ؟ تقول: مسافرٌ.

3- أنّها تُقال في سياق مقامي معين يشير إلى طبيعة وظيفتها النحوية والدلالية فمنها ما يقال في معرض الدعاء، أو الاستعطاف، أو الاستنكار، أو التعجب.

---

(1) سيبويه: 1/ 312-313.

ونزيد على هذا مجيء هذه المصادر بدلالٌ من اللفظ بفعل مهمل إمّا مفـرد كقـولهم: أفّةً وتُفّةً ودفراً بمعنى: نتناً، وبهراً بمعنى: تباً.

وإمّا مضاف نحو: بَلْهَ الأكفِّ، أيّ: تترك الأكفَّ تركاً كأنّها لم تخلق. و: قعـدك الله إلاّ فعلت، أيّ: تثبيتك الله، وكذا مـمّا يضاف ويفرد كقـولهم للمـصاب المرحـوم: ويحهُ وويـحَ فلان، وويوحَ له، ويقال للمصاب المغضوب عليه: ويلهُ، وويلٌ له، وويل له ويلاً كيلاً.

ومن المهمل الفعل اللازم للإضـافة: سـبحان الله، أيّ: بـراءةً لـه مـن الـسوء، ومـن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم في إجابة الـداعي: لبيـك، ومعنـاه: لزومـاً لطاعتـك بعـد لزوم، وغير هذا مـمّا سيأتي عليه سيبويه في مواضعه من الكتاب.

رفع المصادر على الابتداء لمّا فيها من معنى المنصوب

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه. قال أبو زبيد:

أقامَ وأقوى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ ... لأوّلِ مَنْ يَلْقى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

وهذا شبيه رفعه ببيت سمعناه ممَّن يوثق بعربيته، يرويه لقومه، قال:

عَذِيرُكَ من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ ... يقولُ الخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ

فلم يحمل الكلام على اعذرني، ولكنه قال: إنّما عذرك إياي من مولى هذا أمره.

ومثله قول الشاعر:

أهاجَيْتُمُ حَسَّانَ عندَ ذَكائِهِ ... فَغَيٌّ لأولادِ الحِماسِ طَويلُ

وفيه المعنى الذي يكونُ في المنصوب، كما أنّ قولك: رحمة الله عليه، فيه معنى الدعاء، كأنّه قال: رحمه الله)[1].

أقول:

أولاً: قرّر سيبويه فيما مضى من نصوص أنّ بعض المصادر تنصب على إضمار فعل محذوف وجوباً (متروك إظهاره)، إذا دلّت على الدعاء، أو التعجب أو الاستفهام أو غير ذلك، ويرى هنا أنّه سمع عن العرب من يرفع هذه المصادر التي يُدعا بها، مع تأكيد على أنّ النصب أقوى وأجود، واستشهد لرفع بقول أبي زبيد حرملة بن المنذر (ت نحو 62هـ) يصف أسداً[2]:

---

(1) سيبويه: 1/ 313-314.

(2) ينظر: ابن يعيش: 1/ 114، وابن عقيل: المساعد، 1/ 478، وابن سيده: 12/ 184.

أقامَ وأقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ ... لأوّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

والشاهد فيه رفع (خيبةٌ)، وهو مصدر يُدعا به، والرفع على الابتداء وخبره: لأول من يلقى.

يريد: أنَّ الأسد جائع متحفز للوثوب على أول من يلقاه، والمعجل: الذي لا يحتبس.

ومن ذلك قول شاعر آخر[1]:

عَذيرُكَ من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ ... يقولُ الخَنَا أو تعْتَرِيكَ زَنابِرُهْ

والشاهد فيه: رفع (عذيرُك) على الابتداء، وخبره مقدّر، والتقدير: إنّما عذرك إياي من مولى هذا أمره.

وزنابره: ذكره إياه بالسوء، وغيبتُه.

ومن رفع المصادر أيضاً قول حسان بن ثابت (ت 54هـ)[2]:

أهاجَيْتُمُ حَسّانَ عندَ ذكائِهِ ... فَغَيٌّ لأولادِ الحِماسِ طَوِيلُ

والشاهد فيه: رفع (غيٌّ) على الابتداء، وهو مصدر يُدعا به، وخبره (لمن) والذكاء: الكبر، والحماس: أبو بطن من بني الحارث بن كعب.

وفي هذه المصادر المرفوعة على الابتداء معنى الدعاء، وكان حقّها النصب لكن بعض العرب ينطقها بالرفع، شأنها شأن قولك: رحمةُ الله على فلان، دعاءً له بالرحمة، وهو على معنى: رحمةُ الله.

---

(1) من الأبيات التي لم يعرف قائلها.

(2) سيبويه: 1/ 212.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها، وذلك قولك: تُرباً، وجندلاً، وما أشبه هذا، فإن أدخلت (لك) فقلت: ترباً لك، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك الله ترباً وجندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك، وجندلت.

وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده، قال الشاعر:

لقد ألَّبَ الواشون ألباً لبَيْنِهِمْ ... فتُرْبٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ

وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأول، ومن ذلك قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا الداهية، كأنه قال: ترباً لفيك فصار بدلاً من اللفظ بالفعل وأضمر له كما أضمر للتُرب والجندل، فصار بدلاً من اللفظ بقوله: دهاك الله، وقال أبو سدرة الهجمي:

تحسَّبَ هَوّاسٌ، وأقبَلَ، أنني ... بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أغامِرُهْ

فقلت له: فاها لفيك فإنها ... قلوص امرئ ما أنت حاذِرُه

ويدُلك على أنه يريد الداهية قوله، وهو عامر بن الأحوص:

وداهية من دواهي المنو ... ن ترهبُها الناس لا فا لها

فجعل للداهية فماً، حدثنا بذلك من يُوثق به) [1].

أقول:

أولاً: الأصل في الدعاء، والإنشاء، والاستفهام، والتوبيخ، والتعجب، أن يكون كلٌّ منها بالأفعال، وكثر في اللغة نيابة المصدر في مثل هذه المعاني لقوته في الدلالة عليها، تقول: معاذ الله، وغفرانه، وسبحانه.

---

(1) سيبويه: 1/ 314-316.

وقد تقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد، نحو: عائذاً بالله من شرّها، وهنيئاً لك، أقاعداً وقد سار الركب، وغير ذلك من الصفات التي تقع مواقع المصادر لتضمنها إياها، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعواملها، واستغنى بها عن المؤكد كما استغنى عن المصادر.

ثانياً: ومـمّا جعله سيبويه نائباً عن المصادر: ترباً، وجندلاً، وفاهاً لفيك، على معنى: ترباً لك وجندلاً، أيّ: تربت يداك وجندلت.

أمّا: فاهاً لفيك، فعلى معنى: الخيبة لك، أيّ: دُهيتَ، والهاء في (فاها) ضمير الداهية، وكناية عنها، فكأنّه قال: ترباً لفيك، على معنى: دهاك الله.

ولو روعي في النيابة المصدرية لقيل: ترباً لك، وجندلةً، ودهياً.

ولو روعي معنى الاسمية المحضة لقيل: متروباً، ومجدولاً، ومدهياً، وهو هنا كذلك.

ومن ذلك: الحمدلله، بالنصب، والعجب لك، والعياذ بك في موضع: عياذاً بك؛ أمّا عائذاً بك فلا يجوز، لأنّه منصوب على الحال لا على المصدر[1].

وسيبويه على ما يبدو من كلامه يرى أنّ جندلاً، وترباً، وفاها أسماء، وليست مصادر (ومن حَكَمَ على هذه الأسماء بالمصدرية فليس بمصيب ولو نال أوفر نصيب، لكن الموضع بالأصالة للفعل، ثمّ للمصدر، ثمّ للحال، ومن قال: فاها لفيك، فكأنه قال: دهيت)[2].

ثالثاً: وبعض العرب يرفع هذه الألفاظ على الابتداء ويبنيه على ما بعده خبراً له، ومن الرفع قول الشاعر[3]:

لقد ألَّبَ الواشون ألباً لبَيْنهِمْ ... فتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ

والشاهد فيه رفع (تربٌ) على الابتداء، وخبره متعلق الجار والمجرور (لأفواه الوشاة).

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 194.

(2) نفسه، 2/ 195.

(3) ينظر: ابن يعيش، 1/ 122، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 194.

يريد: ليبينوا ويبعدوا، والترب والجندل: كناية عن الخيبة، ومن لا يظفر بما يريد كأنه ألقم التُّرب والجندل، والجندل الحجر.

ومن الرفع أيضاً قول أبي سدرة الأسدي، سحيم بن الأعرف (ت 100هـ) في وصف أسدٍ عرض له في الطريق طمعاً في ناقته[1]:

تحسَّبَ هَوَّاسٌ، وأقْبَلَ، أنني ... بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أغامِرُهْ

فقلت له: فاها لفيك فإنها ... قلوص امرئٍ ما أنت حاذره

والشاهد فيه: نصب (فاها) بفعل مضمر تقديره: ألصق الله، أو جعل الله فاها لفيك، ووُضِعَ مَوضع: دهاك الله. وما نصبه إلاّ بجعله بدلاً من اللفظ بالفعل على الرغم من كونه اسماً من أسماء الأعيان، وليس فيه دلالة على المصدرية، وفاهاً لفيك: أيّ فم الداهية لفيك.

وفي تحسب معنى: تحسَّس وتشمم، وهواس: من أسماء الأسد، والواحد: الأسد أيضاً.

ومفتدٍ: عائد على الشاعر الذي يفتدي ناقته، ويقاتل دونها.

والقلوص: الناقة الفتية، وقاريك: من القرى، وهو ما يقدم للضيف، يريد: لا قرى لك عندي إلاّ السيف وما تكره.

رابعاً: وتوكيداً عل أنّ فاهاً لفيك، يراد به الدعاء عليه بالداهية على معنى: جعل الله فاهاً لفيك، يشير سيبويه إلى بيت عامر بن الأحوص:

وداهيةٍ من دواهي المنو ... ن ترهبُها الناس لا فا لها

والشاهد فيه كسابقه، وهو أنّ المراد بـ (لافا لها): أنّها داهية مشكلة، و(فا) هو فم الداهية.

---

[1] ابن يعيش، 1/ 222، وابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 261، وابو زيد الأنصاري: نوادر أبي زيد، ص 190، والبغدادي، 1/ 279.

الصفات التي تجري مجرى المصادر في الإعراب والدلالة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما أُجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً، وإنّما نصبته لأنّه ذكر لك خيراً أصابه رجلٌ فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً، فاختزل الفعل، لأنّه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنأك.

ويدُلّك على أنّه على إضمار هنأك ذلك هنيئاً، قول الشاعر، وهو الأخطل:

إلى إمـــامٍ تُغادِينــــا فَواضِـــلُهُ ... أظْفَـــرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِـــئ لـــه الظَّفَـــرُ

كأنّه إذا قال: هنيئاً له الظفر، فقد قال: ليهنئ له الظفر، وإذا قال: ليهنئ له الظفر، فقد قال: هنيئاً له الظفر، فكلُّ واحد منهما بدلٌ من صاحبه، فلذلك اختزلوا الفعل هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحذر، فالظفر والهنئ عمل فيهما الفعل، والظفر بمنزلة الاسم في قوله: هنأه ذلك حين مثل، وكذلك قول الشاعر:

هَنيئــاً لأربـــابِ البُيـــوتِ بُيـــوتهمْ ... وللعَـــزَبِ المِسكينِ مـــا يَـتلمَّسُ)[1]

أقول:

أولاً: هذه الألفاظ المنصوبة أجريت مجرى المصادر في الموقع الإعرابي وليس فيه معنى المصدرية، فهي أسماء مشتقة على وزن (فعيل)، صالحة لأن يوصف بها، وليست هي أسماء أعيان كـ (تراب) و(جندل) وإنّما صفات وصفية تقول:

هذا طعامٌ هنيء مرئ، مثلما تقول: هذا طعام لذيذٌ وشهيٌ، أمّا نصبها فعلى الحال بإضمار فعل، فقولك لمن تناول طعاماً أو استمتع بشيء: هنيئاً مريئاً، على تقدير: ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً، وهنأه هنيئاً مريئاً، فتحذف الفعل أو (تختزل الفعل) على حدّ تعبير سيبويه، وتجعل الاسم المنصوب بدلاً من اللفظ بـ (هنأك) ذلك هنيئاً.

---

(1) سيبويه: 1/316-318.

ثانياً: وممّا يدلّ على أنّ هذه الألفاظ الوصفية تنصب على إضمار فعل تقديره (هناك ذلك هنيئاً) قول الأخطل (ت 90هـ)[1]:

إلى إمـــامٍ تُغادينـــا فَواضِـــلُه أظْفَـــرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِـــئ لَـــه الظَّفَـــرُ

والشاهد فيه: فليهنئ، بذكر الفعل الدال على معنى هنيئاً، فكأنّه قال: هنيئاً له الظفر، وكلٌّ يدلّ على الدعاء، والظفر: فاعل هنيئاً أو فاعل ليهنئ إذا قلنا: هنيئاً له الظفرُ، أو ليهنئ له الظفرُ.

ومثل ذلك قول الشاعر[2]:

هَنيئـــاً لأربـــابِ البُيـــوتِ بُيـــوتهمْ وللعَـــزَبِ المِـــسكينِ مـــا يَـــتلمَّسُ

باستعمال ما يدلّ على الفعل، وهو (هنيئاً) المنصوب بفعل محذوف، إنْ أظهره ارتفع ما بعده كما هو الحال في: هنأه الظفر، وليهنئ له الظفر.

---

(1) ديوانه، ص 101، والمبرد: الكامل، 4/ 334، وابن يعيش، 1/ 123.

(2) لم يعرف قائله.

المصادر المضافة المنصوبة للدعاء

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها، وإنّما أضيفت ليكون المضافُ فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك، لتبين من تعني، وذلك: ويلك، وويحك، وويسك، وويبك، ولا يجوز: سقيك، إنما تجري ذا كما أجرت العرب، ومثلُ ذلك: عددتُك، وكلتُك، ووزنْتك، ولا تقول: وهبتك، لأنهم لم يعدوه، ولكن: وهبتُ لك. وهذا حرفٌ لا يتكلم به مفرداً إلاّ أن يكون على ويلك، وهو قولك: ويلك وعولك، ولا يجوز: عولك) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لا يتكلم به مفرداً، أيّ بلفظه وحده، وإنّما يستعمل مضافاً إلى غيره.

ثانياً: المصادر التي تضمر أفعالها وتُنصب هي على المفعولية المطلقة على ضروب وصور مختلفة، فمنها ما هو مفرد كـ (حمداً وشكراً)، ومنها ما هو مضاف (لا يتكلم به مفرداً) بل معطوفاً على غيره، ومنها ما هو مضاف ويتكلم به مفرداً كـ (سبحان الله) و(معاذ الله)، ولبيك)، و(دواليك)، و(سعديك)، ويتناول سيبويه بالذكر هنا المصادر المضافة التي تستعمل مفردها، وذكر منها: ويلك، وويله، وويل له، يقال للمصاب المغضوب عليه، وويحك، وويحه، وويح فلان للمصاب المرحوم: وويسك، وويسهُ، وويساً له، ويقال في معرض الرأفة والإعجاب: وويبك، وويب غيرك، وويباً له: للمتعجب منه.

فهذه المصادر مضافة، والعلة في إضافتها بيان من تعني بها، وهو المخاطب، أو ما أضيفت إليه، وكاف الخطاب فيها بمنزلة الكاف في (لك) في قولك: سقياً لك.

ثالثاً: لم يجز سيبويه أن يقال (سقيك) قياساً على: ويلك ونحوه، لأنه أعني (سقيك) لم يستعمل على ألسنة العرب في الدعاء به.

ويبدو لنا سيبويه وهو يتحدث في ضرورة إجراء الكلام على ما تجريه العرب على ألسنتها، أنّ هذا النحوي الفذّ يجري مفاهيمه النحوية على المعهود والمستعمل من اللغة،

---

[1] سيبويه: 1/318.

وهذا نهج علمي مرموق لم يحرص عليه بعض النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه،فلقد كان (النقل) أو ما يطلق عليه (السماع) من أكثر الأصول المنهجية التي بني عليها النحو العربي، والناظر لكتاب سيبويه يقف على أنّ صنيع النحاة العرب الأوائل في النحو العربي قد قام بالاستناد إلى الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، وقد وجدنا أقيسة هؤلاء النحاة الأوائل كانت أقيسة قواعد استنتاج وبالاستناد إلى النصوص اللغوية الجارية على ألسنة المتكلمين، والقياس على ما هو جارٍ على الألسن هو السبيل الأمثل في تقعيد أنظمة النحو، وسنّ قواعد المركزية، وطرح علل علمية مقبولة لكلّ الظواهر اللغوية التركيبية، فإذا كانت العلل النحوية مستنبطة أحكاماً، ومقاييس، وشواهد من المادة اللغوية الموجودة على ألسنة الناس التحمت بتلك القواعد النحوية وصارت تفسيراً للواقع اللغوي، تابعة له، وصادرة عنه، وعائدة عليه، ولا يمكن أن تنتج شيئاً متناقضاً معه، وهي أيضاً تنبئ بوضوح عن ملامح منهج وصفي مرموق في الدرس اللغوي عند العرب بعيداً عن تلك العلل المتكلفة والمسرفة في البعد التي صار عليها حال بعض النحاة وهم يتحدثون في العلل الثواني والثوالث مـمّا دفع بعضهم إلى تحريف النص المعين ليوافق القاعدة التي أوصل إليها تعليلهم النحوي النظري المجرد[1].

رابعاً: ومـمّا جعله سيبويه من المصادر المضافة:

عددتُكَ، بمعنى: عددت لك.

وكِلتك، بمعنى: كلتُ لك.

ووزنتُك، بمعنى: وزنت لك.

بحذف الجار والمجرور، ولم يُذكر المعدود ولا المكيل وإلاّ الموزون قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [من سورة المطففين: 3].

ولم يُدخل سيبويه نحو: (وهبتك)، لأنّ العرب لا تتكلم به، وإنّما يقولون: وهبتُ لك؛ لأنّ حرف الجرّ وكاف الخطاب من لوازم هذا الفعل لتعيين المقصود بالخطاب، ونحن لا نقول: رغبتُك ومررتُك، وإنّما نقول: رغبتُ فيك، ورغبتَ عنك، ومررتُ بك.

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: تقديمه لكتاب شواهد القرآن النحوية، د. هاني توفيق أسعد، 1/ 17 وما بعدها.

خامساً: ومـمَّا لا يستعمل وحده بـل يُستعمل معطوفـاً على غـيره قـولهم: ويلـك وعولك، والعول: البكاء والحزن، من: عال يعول.

فـ (عولك) لا تـستعمل مفـردة استعمال (ويلـك) أو (ويحـك)، ونحوهما، يقـال: عولك، بل لا بد من عطفه على مصدر سماعي قبله.

فهو بمنزلة بعض ألفاظ التوكيد المعنوي التي لا تستعمل غالباً إلاَّ مع غيرها من ألفـاظ التوكيد المعنوي، كما هو شأن: (أجمعـون، وأجمـع، وأكتـع) إذ تـستعمل بعـد (كـلّ) إذا أريـد تقوية قصد الشمول، نحو: وصل القوم كلُّهم أجمعون، أو أجمعُ، أو أكتعُ.

قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [من سورة الحجر: 30]، وسورة ص: 73]، ويمكن استعمالها من غير لفـظ توكيـد آخـر يـسبقها كقولـه تعـالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [من سورة الحجر: 39]، وقولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [مـن سورة الحجر: 43].

حذف عامل المفعول المطلق في غير الدعاء

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً، وعجباً، وأفعل ذلك وكرامةً، ومسرةً ونعمةَ عينٍ، وحُباً ونعامَ عينٍ، ولا أفعلُ ذاك ولا كيداً ولا همّاً، ولأفعلن ذاك ورغماً وهواناً.

فإنّما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنّك قلت: أحمدُ الله حمداً وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت: أعجبُ عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسُرُّك مسرةً، ولا أكادُ كيداً، ولا أهمُّ هماً، وأرغمك رغماً.

وإنّما اختزل الفعل ههنا لأنّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. كأن قولك: حمداً في موضع أحمدُ الله، وقولك: عجباً منه في موضع أعجبُ منه، وقوله: ولا كيداً في موضع ولا أكادُ ولا أهمُّ)[1].

أقول:

أولاً: أسهب سيبويه في التمثيل والاستشهاد للأنماط التي يحذف فيه عامل المفعول المطلق في الجملة الإنشائية، وأكثر ما يكون منها هو (الدعاء)، وهو نوع من أنواع الطلب المحض، وكان سيبويه يلفت النظر بين حين وآخر إلى ما يجوز فيه الرفع لا النصب من الألفاظ الدالة على الدعاء، سواء أكانت مصادر، أو أسماء أعيان، أو صفات.

ثانياً: يعرض سيبويه هنا مجموعة من المصادر المنصوبة على المفعول المطلق، ولكنّها تختلف عمّا ذكره فيما مضى في أنّ هذه المصادر لا تستعمل إلاّ في جمل خبرية لا إنشائية طلبية، وإنْ كانت تضارع في دلالاتها وسياقاتها الدعاء، وذلك لكونها دالة على الاستقبال كم سنراه في وصف هذه الأنماط في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/318-319.

الألفاظ	أوصافها النحوية ودلالاتها
حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً ↓	هذه مصادر منصوبة على المفعولية المطلقة بفعل مضمر دال على الاستقبال، والمعنى: أحمد الله حمداً، وأشكراً الله شكراً، ولا أكفر كفراً وأعجب عجباً.
كرامةً ومسرّةً، ونعمةَ عينٍ ↓	بنصب المصادر على المفعولية المطلقة والعامل محذوف والمعنى: أكرمُكَ كرامةً، وأسرّكَ مسرّةً وأنعمك نعمةَ عينٍ.
وحبّاً ونعامَ عينٍ ↓	التقدير: أحبّك حبّاً، وأنعمك نعامَ عينٍ
لا أفعل ذاك ولا كيداً، ولا همّاً ↓	التقدير: لا أفعلُ ذاك، ولا أكادُ كيداً ولا أهمّ همّاً. للدلالة على بُعده عن الهمّ، والكيد.
ولأفعلنّ ذاك ورغماً وهواناً	والتقدير: أرغمك بفعله رغماً، وأهينك هواناً به.

ومـمّا مضى من هذه الأمثلة نرى أنّ المـصادر فيهـا كلّهـا منـصوبة بأفعـال مـضمرة ككون بدلاً من اللفظ بالفعل شأنها شأن مـا كـان ينـصب مـن المـصادر والـصفات وأسمـاء الأعيان في الجمل الدالة على الدعاء.

رفع المصدر إغناءً للمعنى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد جاء بعضُ هذا رفعاً يُبتدأ ثمّ يُبنى عليه، وزعم يونسُ أنّ رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحج، وهو هُنَيٌّ بن أحمر الكناني:

عَجَــبٌ لِتِلْــكَ قَــضِيَّةً وإقــامتي ... فـيكمْ علـى تلـك القـضية أعْجَـبُ

وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على المضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشاني حمـدُ الله وثنـاءٌ

عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليُبنى عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر)[1].

أقول:

إذا استوفينا شروط النصب فهو عند سيبويه الأجود في الاستعمال، لأنَّ التركيب في معرض الأمر الذي يخرج إلى الدعاء غالباً، ولا يمنع سيبويه الرفع، وشاهده في ذلك قول الشاعر[2]:

عَجَبٌ لِتلكَ قَضيَّةً وإقامتي ... فيكمْ على تلك القضية أعْجَبُ

والشاهد فيه رفع المصدر (عجب) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: أمري عجبٌ، ويجوز عدّه مبتدأ وإنْ كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب، ومن الثابت أنَّ المصدر الواقع موقع الفعل يتضمن ما يتضمن المنصوب، فيستغني عن الخبر، لأنّه كالفعل والفاعل، أيّ كأنّه قال: أعجبُ.

وتجدر الإشارة هنا إلى جواز رفع المصدر المفيد خبراً غير إنشائي كما مرَّ من قول لأبي زبيد الطائي يقول فيه:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبةٌ ... لأول من يلقى وشرٌّ ميسَّرُ

وقد أوضحنا الشاهد فيه فيما مضى من صفحات.

(1) سيبويه: 1/ 319-320.

(2) نُسب لأكثر من شاعر. ينظر: ابن يعيش: 1/ 114، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 192، وابن عقيل: المساعد، 1/ 191، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 921، والبغدادي، 1/ 242.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وهذا مثلُ بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالــت: حنــانٌ مــا أتــى بــك ههنــا		أذو نــسَبٍ أمْ أنــتَ بــالحيِّ عــارفُ

ولم تُرد حِنٌ، ولكنّها قالت: أمرنا حنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ، وفي هذا المعنى كلّـه معنى النصب.

ومثله في أنّه على الابتداء وليس علـى فعـل قولـه عزوجـل: ﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [من سورة الأعراف: 164] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمـر ليمـوا عليه، ولكنّهم قيل لهم: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾؟ [من سورة الأعراف: 164] قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم.

ولو قال رجلٌ لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً لنصب.

ومثل ذلك قول الشاعر:

يَــشكو إلــيّ جَمَلــي طُــولَ الــسُّرَى		صَــبْرٌ جَميــلٌ فكلانــا مُبْتَلَــى

والنصبُ أكثر وأجود؛ لأنّه يأمره، ومثل الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [من يوسف: 18] كأنّه يقول: الأمر صبرٌ جميلٌ.

والذي يرفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وتـرك ظهـاره كترك إظهار ما يُنصب فيه.

ومثله قول بعض العرب: من أنت زيدٌ، أيّ من أنت كلامُك زيدٌ، فتركـوا إظهـار الرافع كترك إظهار الناصب، ولأنّ فيه ذلك المعنى وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وسـنرى مثله إنْ شاء الله)[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 320-321.

أقول:

أولاً: يستشهد سيبويه لجواز رفع المصدر الواقع نائباً عن المصدر الواقع بدوره بدلاً من الفعل، بقول منذر بن درهم الكلبي المتوفى بعد السنة الثانية للهجرة[1]:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا ... أذو نسبٍ أمْ أنتَ بالحيّ عارفُ

على معنى: أمرُنا حنان، ولم ترد تحنّن أو حنْ، ولو أرادت الفعلية لقالت: حناناً بالنصب، لأنّ النصب يقتضي عاملاً فعلياً.

ثانياً: ومن الرفع أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [من سورة الأعراف: 164]، فقد روى حفص عن عاصم (معذرةً) بالنصب على المصدر، كقولك: اعتذرت اعتذاراً ومعذرةً بمعنى، وحجّته: أنّ الكلام جوابٌ، كأنّه قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً الله مهلكم؟ فأجابوا معذرةً فقالوا: نعظم اعتذاراً إلى ربهم، كما يقول القائل: لِمَ وبّخت فلاناً فتقول: طلباً لتقويمه[2].

وقراءة النصب على ثلاثة أوجه:

الأول: على المفعول لأجله كما مرّ.

والثاني: على المفعول المطلق بفعل من لفظه، والتقدير: نعتذر معذرةً.

والثالث: على المفعول به، لأنّ المعذرة تتضمن كلاماً، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نُصب نصب المفعول به، نحو: قلتُ خطبةً، أمّا العامة فقرأوا بالرفع (معذرةٌ) وفيه تفسير الرفع قولان:

الأول: قول سيبويه: إنّ معناه: موعظتُنا إياهُم معذرةٌ، بجعلها خبر لمبتدأ مقدّر.

والثاني: قول أبي عبيدة: هذه معذرةٌ[3].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 1/ 118، والبغدادي، 2/ 112.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 211.

(3) ينظر: نفسه، والدرويش: إعراب القرآن، 3/ 67.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [من سورة البقرة: 263].

فـ (مغفرةٌ) مبتدأ مرفوع وهو نكرة، وما سوّغ الابتداء به أنّه معطوف على ما يصحّ الابتداء به، وهو النكرة الموصوفة (قول معروف) والخبر (مغفرة)، وقال تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [من سورة البقرة: 263] بعطف المبتدأ النكرة على مثله.

ثالثاً: ومن الرفع أيضاً قول الشاعر[1]:

يَشكو إليّ جَمَلي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَميلٌ فكلانا مُبْتَلَى

والشاهد فيه: رفع (صبرٌ) على الابتداء والتقدير: صبرٌ جميلٌ أمثلُ أو أجملُ، وقد يكون رفعه على الخبر، والمبتدأ هو المحذوف والتقدير:

صبري صبرٌ جميلٌ.

والأرجح أنّه مبتدأ، لأنّه مصدر ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعهما ورواية النصب أولى، لأنّه في معرض الأمر، فالجمل شاكٍ لطول السرى وصاحبه يأمره بالصبر.

وممّا جاء بالرفع قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [من سورة يوسف: 18، 83]. وفيها إخبار يعقوب عليه السلام بالصبر على فقدان يوسف عليه السلام، أيْ: صبري صبرٌ جميلٌ، أو أمري صبر جميل.

رابعاً: ومثلما يُضمر الفعل عند نيابة المصدر المنصوب منابه يُضمر ما يُبنى عليه المصدر المرفوع، فيترك ذكر الخبر إذا عُدّ المصدر المرفوع مبتدأ، ويترك المبتدأ إذا عُدّ المصدر خبراً، مع ضرورة أن يكون كلّ من المبتدأ والخبر مصدرين.

ومن الجدير بالذكر أنّك إذا قلت: (صبرٌ جميلٌ) كنت في معرض جملة اسميّة دالة على الثبوت، وإذا قلت: (صبراً جميلاً) فأنت في معرض جملة إنشائية دالة على الحدوث

---

(1) ينظر: المرتضى: أمالي المرتضى، 1/107، وشرح سقط الزند (320) برواية النصب.

والتجدد، وفي هاتين الجملتين اختزال واختصار، الأولى بحذف أحد ركني الإسناد الاسميين، والثانية بحذف الفعل[1].

خامساً: عدّ سيبويه من الرفع وعلى تقدير محذوف قول العرب:

مَن أنتَ زيدٌ؟ والتقدير: من أنت كلامُك زيدٌ.

---

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 287.

المصادر المنصوبة على السّماع

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا بابٌ أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنّها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر، وتصرفها أنّها تقع في موضع الجرّ والرفع وتدخلها الألف واللام.

وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله وريحانه، وعَمْرَكَ الله إلاّ فعلت وقِعْدَكَ الله إلاّ فعلت، كأنّه حيث قال: سبحان الله قال: تسبيحاً، وحيث قال: وريحانه قال: واسترزاقاً؛ لأنّ معنى الريحان الرزق. فنصب هذا على أسبح الله تسبيحاً، واسترزق الله استرزاقاً؛ فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه، وخزل الفعل ههنا لأنّه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك واسترزقك.

وكأنّه حيث قال: معاذ الله، قال: عياذاً بالله، وعياذاً انتصب على أعوذ بالله عياذاً، ولكنّهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهر في الذي قبله. وكأنّه حيث قال: عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ الله. قال: عَمّرتُك الله بمنزلة نشدتك الله، فصارت عَمْرَكَ الله منصوبةً بعمّرتُك الله، كأنّك قلت: عمّرتُك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنّهم خزلوا الفعل لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ به)[1].

أقول:

هناك جملة من المصادر المنصوبة بفعل مضمر وجوباً وضعت في لغة العرب على صورة لفظية واحدة (لا تتصرف)، ولا تكون في موضع رفع أو جرّ ولا تعرف بال كما هو شأن المصادر الأخرى، وإنّما تكون منصوبة على المفعولية المطلقة، ومن هذه المصادر ما موضح بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/322.

المصادر غير المتصرفة	الوصف والإعراب والدلالة
سبحان اللهِ وريحانه	1- سبحان: مفعول مطلق غير متصرّف لفعل محذوف وجوباً، والأصل فيه ملازمته الإضافة إلى ما بعده، ومعناه تنزيهاً وبراءةً لله عمّا يصفون. 2- أمّا (ريحانه) ففيه معنى الاسترزاق، ويبدو أنّه لا يُستعمل وحده، وإنّما معطوفاً على (سبحان) وهو مثله في الإعراب، وعدم التمكن. 3- وقد لا يضاف (سبحان) وحينها لا يصرف لكونه معرفة، وبالواو والنون الزائدتين، فهو بمنزلة (عثمان) و(سليمان). تقول: سبحان من كذب. أيّ: براءةً. يقول الأعشى الكبير[1]: أقول لـمّا جاء فِيْ فخرُهُ سبحانَ من علقمة الفاخِرِ وقد ينوّن في الشعر، كقول أمية بن أبي الصلت[2]: سبحانَهُ ثمّ سبحاناً نعوذ به وقبلنا سبّحَ الجوديّ والجُمُدُ
معاذَ الله وريحانه	على تقدير: عياذاً بالله، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً، أيّ: أعوذ بالله عياذاً، (ويقال: ما أحسن معناه هذا الكلام: يريد المعنى)[3]. ومعاذ غير متصرف ملازم للإضافة إلى ما بعده، ومعناه: استعانةً به ولجوءاً إليه، يقال: عاذ معاذاً، ومعاذةً، وعياذاً. قال تعالى: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَاىَ﴾[من سورة يوسف: 23].
عمرَكَ الله إلاّ فعلتَ ↓ قعدَكَ الله ↓ نشدتك الله	التقدير: عمرّتك الله عمرك. بنصب (عمرك) بالفعل المحذوف (عمرّتك) أو على تقدير: بعمرك اللهُ، وتعميرك الله. أيّ: عمرتكُ عمراً، ونشدتُك نشداً، وقعدك الله بمنزلة: نشدتُك الله. بمعنى: وصفك الله بالبقاء، وهو مأخوذ من العمر، وفي العمر معنى البقاء، وطول العمر.

(1) ديوانه، ص 193.

(2) ديوانه، ص 30 (وقيل لغيره) ينظر: البغدادي، 3/ 388، وابن يعيش، 1/ 37.

(3) الأخفش: معاني القرآن، 1/ 197.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(قال الشاعر:

عمَرْتُكِ الله إلاّ ما ذكَرْتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيّامَ ذي سَلَمِ

فقِعْدَكَ الله يجري هذا المجرى وإنْ لم يكن له فعل، وكأنّ قوله: عَمْرَكَ كالله وقِعْدَكَ الله بمنزلة نَشْدَكَ الله وإن لم يُتكلّم بنَشْدَكَ الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيلٌ يمثّل به، قال الشاعر، ابن أحمر:

عَمْرتُكَ اللهَ الجليلَ فإنّني ألوي عليكَ لَوَ انّ لُبَّكَ يهتدي

والمصدر النُّشدانُ والنُّشدةُ.

وهذا ذكر معنى (سبحان)، وإنّما ذكر ليبين لك وجه نصبه وما أشبهه)[1].

أقول:

يسوق سيبويه بعض الشواهد الشعرية لما نصب على المصدرية بمنزلة: سبحان الله، ومعاذ الله، ونحوهما، ومن ذلك (عمَرتك) الله، في بيت الأحوص الأنصاري (ت 105هـ)[2]:

عمَرْتُكِ الله إلاّ ما ذكَرْتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيّامَ ذي سَلَمِ

وذي سلم: اسم موضع عند جبل قريب من المدينة المنوّرة، والشاهد فيه نصب لفظ الجلالة بالمصدر (عَمَرتُك)، وقد يكون لفظ الجلالة مفعولاً ثانياً للفعل المذكور، والمعنى: سألتُ الله عمرَك، أيْ بقاءك. ويجوز أيضاً عدّ لفظ الجلالة فاعلاً بمعنى: عمرتك الله، وفيه

---

(1) سيبويه: 1/ 323-324.

(2) ديوانه: القصيدة (174)، وينظر: المبرد: الكامل، 3/ 238.

بُعد. وكسر همزة (إلاّ) يلزم أن يكون الفعل قبلها في صورة الموجب، ولكنّه منفي في المعنى، والتقدير: ما أسالك إلاّ كذا.

فإذا فتحت همزة (إلاّ) كانت أداة عرض و(ما) زائدة.

واستشهد سيبويه لـ (عمَّرتُك الله) ببيت عمرو بن أحمر الباهلي (ت نحو 65هـ)[1]:

عَمَّرْتُــكَ اللهَ الجَليــلَ فــإنّني ... ألْــوِي عليــكَ لَــوَ انَّ لُبَّــكَ يَهْتَــدِي

والشاهد فيه بمنزلة ما قبله.

وعمّرتك الله: سألتك بوصفك الله بالبقاء، وألوي عليك: أعطف عليك، وأنّ لبّكِ يهتدي: أيّ يقبل قلبك النصيحة.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(زعم أبو الخطاب أنّ سبحان الله كقولك: براءة الله من السُّوءِ، كأنّه يقول: (أبرِّئ) براءةَ اللهِ من السُّوء، وزعم أنّ مثله قول الشاعر، وهو الأعشى:

أقُــولُ لَــمّا جــاءَني فَخْــرُهُ ... سُــبْحانَ مِــنْ عَلْقَمَــةَ الفــاخِرِ

أيْ براءة منه.

وأمّا ترك التنوين في سُبْحان فإنّما تُرِك صرفُهُ لأنّه صار عندهم معرفةً، وانتصابُه كانتصاب الحمدلله)[2].

أقول:

لا جديد هنا عمّا ذكرناه من أنّ (سبحان الله) على معنى: براءةَ اللهِ من السُّوء، وكأنّه بلفظ الفعل، أعني (أبرئ براءةَ اللهِ من السُّوء، وأنزّههُ عمّا يصفه الكافرون).

ولم يضف (سبحان) في بيت الأعشى.

---

[1] ينظر: ديوانه، ص 60.

[2] سيبويه: 1/ 324.

وقد ذكرنا أنّ (سبحان) غير مصروف لأنّه صار عندهم معرفةً، وأمّا نصبه فبمنزلة نصب: (الحمدلله)، فقد نقل الأخفش عن بعض العرب نصب (الحمد) على المصدر (وذلك أنّ أصل الكلام عند من نصب على قوله: (حمداً لله)، بجعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه جعله مكان (أحمدُ)، ونصبه على (أحمدُ)، كأنّه قال: أحمدُ حمداً؛ ثمّ أدخل الألف واللام على هذه، وقد قال بعض العرب: (الحمدلله) فكسره، وذلك أنّه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة) [1].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعم أبو الخطاب أنّ مثله قولك: سلاماً، تريد: تسلُّماً منك، كما قلت: براءةً منكَ، تريد: لا التبسُ بشيء من أمرك، وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيتَ فلاناً فقل له سلاماً. فزعم أنّهم سأله ففسّره له بمعنى براءةً منك، وزعم أنّ هذه الآية: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾ [من سورة الفرقان: 63].

بمنزلة ذلك، لأنّ الآية فيما زعم مكيّةٌ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلّموا على المشركين، ولكنّه على قولك: براءةً منكم وتسلُّماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شر.

وزعم أنّ قول الشاعر، وهو أمية بن أبي الصلت:

سَلامَكَ ربَّنا في كلّ فَجْرٍ   بَرِيئاً ما تَغَنَّثُكَ الذُّمومُ

على قوله: براءتك ربنا من كلّ سوء.

فكلُّ هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً، إلاّ أنّ هذا يتصرف، وذاك لا يتصرف) [2].

---

(1) الأخفش: معاني القرآن، 1/ 7، وينظر: ابن خالويه: مختصر، ص 1.

(2) سيبويه، 1/ 325.

أقول:

أولاً: ممّا ينصب على المفعول وكان بدلاً من اللفظ بالفعل قولك: سلاماً، تريد تسلّماً منك وليس (سلاماً عليك)، وبراءة[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [من سورة الفرقان: 63]، أيّ: تسلّماً منكم لا نجاهلكم، ومتاركةً لا خير بيننا، ولا شر، أيّ نتسلّم منكم تسلُّماً، فأقيم السلام مقام التسلم، وقيل: قالوا سداداً من القول يسلمون من الإيذاء والإثم (وسلاماً) مفعول مطلق بمعنى أنّهم يسلمون فيه من الإثم[2].

قال أمية بن أبي الصلت (ت 5هـ)[3]:

سَلامَك ربَّنا في كلّ فَجْرٍ ... بَرِيئاً ما تُغَنِّثُكَ الذُّمومُ

بنصب المصدر (سلامك) على المفعولية المطلقة بإضمار فعل، كأنّه قال: نسلّمك سلاماً، أيّ نصفك بالسلامة من كلّ صفة لا تليق بصفاتك، ونبرئك من الأفعال التي يتعلق بها الذم.

والتغنث: التعلّق بالشيء.

ثانياً: نصب هذه المصادر كنصب (حمداً وشكراً) والفارق بينهما أنّ حمداً وشكراً لا كفراً، وأهلاً وسهلاً، وصبراً لا جزعاً، ومرحباً، وغيرها كثير مصادر متصرفة في حين أنّ سبحان، ومعاذ الله، وسبحان الله وريحانه، وغيرها ممّا ذكرناه مصادر غير متصرفة، لا تنون، ولا يدخلها التعريف بال.

---

(1) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، 2/ 489.

(2) الزمخشري: الكشاف، 3/ 342.

(3) ديوانه: ص 54.

نظائر (سبحان) من المصادر

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى (غفران)؛ لأنّ بعض العرب يقول: غفرانك لا كفرانك، يريد استغفاراً لا كفراً، ومثل هذا قوله جل ثناؤه: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [من سورة الفرقان: 22]، أيّ حراماً محرماً، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً، فكأنّه قال: أُحرِّمُ ذلك حراماً محرماً.

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل: أتفعل كذا وكذا؟ فيقول: حجراً، أيّ ستراً وبراءة من هذا، فهذا ينتصب على إضمار الفعل، ولم يُرد أن يجعله مبتدأ وخبره بعده ولا مبنياً على اسم مضمر.

واعلم أنّ من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المباراة، كما رفعوا حنانٌ، سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكوننّ منّي في شيء إلاّ سلامٌ بسلام، أيّ أمري وأمرك المباراة والمتاركة، وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا فيه لفظ ما ينصب، لأنّ فيه ذلك المعنى، لأنّه بمنزلة لفظك بالفعل.

وقد جاء سبحان منوّناً مفرداً في الشعر، قال الشاعر، وهو أمية بن أبي الصلت:

سُبْحانه ثمّ سُبْحاناً يَعودُ له ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

شبهه بقولهم: حجراً، وسلاماً)[1].

أقول:

أولاً: من النظائر التي يجريها سيبويه مجرى (سبحان) منصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، مع فارق في الدلالة، التي يؤديها كلّ مصدر من هذه المصادر المناظرة في الوظيفة النحوية، يذكر سيبويه هنا الآتي:

1- غُفرانَ: يقول القائل: غفرانك لا كفرانك. بنصب المصدرين بفعل محذوف وجوباً والتقدير: استغفاراً لا كفراً، أيّ استغفر الله استغفاراً ولا أكْفُرُ به أكفراً.

---

(1) سيبويه: 1/ 325-326.

2- ومما يجري مجرى المفعول المطلق قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [من سورة الفرقان: 22]، بنصب (حجراً) على المصدرية (وهذه كلمة كانوا يتكلمون بها عند لقاء عدو موتور، أو هجوم نازلة، أو نحو ذلك يضعونها موضع الاستعاذة)[1]، ولذلك يقول سيبويه: (ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل: أتفعل كذا وكذا؟ فيقول: حجراً، أيّ ستراً وبراءةً من هذا)، ولذلك نصب بإضمار فعل، ولا يراد به الابتداء والخبر، أيّ ليس هو على معنى: عملي حجرٌ أو نحو ذلك، ولهذا فهو مبني على الفعل، وليس مبنياً على اسم محذوف.

فإذا قلت: فإذا ثبت أنّه مصدر منصوب على المفعول المطلق، فما معنى وصفه بمحجور، وهو مشتق لا مصدر؟ قلت: جاءت هذه الصفة لتأكيد معنى الحجر، كما قالوا: ذيل ذائل، والذيل الهوان، وموتٌ مائت.

والمعنى في الآية الكريمة أنهم يطلبون نزول الملائكة ويقترحونه، وهم إذا رأوهم عند الموت، أو يوم القيامة كرهوا لقاءهم، فزعوا منهم لأنهم لا يلقونهم إلاّ بما يكرهون، وقالوا عند رؤيتهم ما كانوا يقولونه عند لقاء العدو الموتور، وشدة النازلة ....، وقيل غير ذلك[2].

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ بعض العرب يرفع (سلاماً) إذا أراد معنى المباراة ويعني بالمباراة: البراءة والمتاركة والبعد، يقول الرجل لصاحبه: لا تكونَنّ منّي في شيء إلاّ سلامٌ بسلامٍ. أيّ: أمري وأمرك الابتعاد والمتاركة، وسواء رفع المصدر أو نصب فكل ذلك على تقدير محذوف في النصب الفعل، وفي الرفع المبتدأ، وهذا بمنزلة رفعهم لـ (صبرٌ جميل)، أو نصبهم له (صبراً جميلاً).

ثالثاً: أشار سيبويه إلى إمكانية . (سبحان) مفرداً منوّناً في الشعر واستشهد ببيت أمية بن أبي الصلت الذي جاء فيه (سبحانا، مصروفاً للضرورة، شبهه بـ (سلاماً) و(حجراً) وإضافته اظهر وأولى.

---

(1) الزمخشري: الكشاف، 3/ 324.

(2) الزمخشري: الكشاف، 3/ 324-325 (بتصرّف).

حكم نصب سُبُوحاً قدّوساً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا سُبُّوحاً قُدُّوساً رب الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأنّ السُّبُّوح والقُدّوس اسمٌ، ولكنّه على قوله: اذكر سُبُّوحاً قُدُّوساً، وذاك أنّه خطر على باله أو ذكره ذاكرٌ فقال: سُبُّوحاً، أيْ ذكرت سُبُّوحاً، كما تقول: أهل ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناءٍ أو بذمٍ، كأنّه قال: ذكرت أهل ذاك؛ لأنّه حيث جرى ذكرُ الرجل في منطقة صار عنده بمنزلة قوله: اذكرُ فلاناً، أو ذكرت فلاناً، كما أنّه حيث أنشد ثمّ قال: صادقاً، صار الإنشادُ عنده بمنزلة قال، ثمّ قال: صادقاً وأهل ذاك، فحمله على الفعل متابعاً للقائل والذاكر، فكذلك: سُبُّوحاً قُدُّوساً، كأنّه نفسه (صارت) بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حيث خطر على باله الذكرُ، ثمّ قال: سُبُّوحاً قُدُّوساً، أيْ ذكرت سُبُّوحاً، متابعاً لها فيما ذَكَرَتْ وخطر على بالها.

وخزلوا الفعل لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلاً من سبحت، كما كان مرحباً بدلاً من رَحُبَتْ بلادكَ وأهِلَتْ.

ومن العرب من يرفع فيقول: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رب الملائكة والروح، كما قال: أهل ذاك وصادقٌ والله، وكلّ هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً.

ومثلُ ذلك: خيرُ ما رُدَّ في أهلٍ ومالٍ، وخيرِ ما رُدَّ في أهل ومال أجرى مجرى خيرَ مقدمٍ وخيرُ مقدمٍ) [1].

أقول:

أولاً: يوازن سيبويه بين المصدر السماعي (سبحان) و(السُّبُّوح) وهو اسم من صفات الله الذي تنزه عن كلّ سوء.

أمّا (سبحان) فكلمة تنزيه وبراءة، هذا من جهة، ويوازن من جهة أخرى بين سبحان و(القُدُّوس) وهو الطاهر المنزّه عن النقائص، وهو من صفات الله الحسنى قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [من سورة البقرة: 30].

---

(1) سيبويه: 3/ 327.

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [من سورة الحشر: 23].

وقال جل شأنه: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ﴾ [من سورة الجمعة: 1].

فسبحان مصدر سماعي منصوب على المفعولية المطلقة، وسُبُّوحاً وقُدُّوساً صفتان من صفات الله وأسمائه الحسنى، فإنْ جاءا في الكلام منصوبين فعلى المفعول به لفعل محذوف بتقدير:

اذكر سُبُّوحاً قُدُّوساً، أيّ اذكر ربَّ الملائكة والروح على حدّ تعبير سيبويه.

ثانياً: يلفت سيبويه النظر إلى السياق الذي يمكن أن يأتي فيه هذان الاسمان الوصفيان منصوبين مفردين أيْ من غير ذكر الفعل، وذلك أنّك سمعت الرجل ذكر آخر بثناء أو بذم، كأنّه قال: ذكرتَ أهل ذاك، أيّ: اذكرُ فلاناً أو ذكرت فلاناً، سُبُّوحاً قُدُّوساً، من غير ذكر الفعل اختصاراً واختزالاً، والتقدير:

ذكرت سُبُّوحاً قُدُّوساً.

فهو بمنزلة: مرحباً، بدلاً من ذكر الجملة بمكوناتها كلِّها، والتقدير:

رحبتْ بلادُك وأهلت.

ثالثاً: ولا يمنع سيبويه الرفع هنا فنكون بإزاء جملة اسْمِيّة من مبتدأ خبره: ربُّ الملائكة والروح.

رابعاً: ومن الرفع قولهم: خيرٌ ماردُّ في أهلٍ ومالٍ.

ويجوز النصب: كما كان الحال في: خيرَ مقدمٍ، وخيرُ مقدم، بالرفع على بنائه على مبتدأ مقدّر، وبالنصب على فعل مضمر.

نصب المصادر على التعجب

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومـمّا ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهـاره، ولكنّـه في معنـى التعجب، قولك: كرماً وصَلَفاً، كأنّه قال: ألزمك الله وأدام لك كرماً وأُلْزِمتَ صَلَفاً، ولكنّهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول، لأنّه صار بدلاً من قولك: أكرم به وأصْلِفْ به، كما انتصب مرحباً، وقلت لك، كما قلت بك بعد مرحباً، لتبين من نعني، فصار بدلاً منفي اللفظ من رَحُبَت بلادُك.

وسمعتُ أعرابياً وهو أبو مُرْهِبٍ، يقول: كَرَماً وطُولَ أنفٍ، أيْ أكرم بك وأطـول بأنفك)[1].

أقول:

مـمّا ينصب على المصدرية وبفعل محذوف في معنى التعجب يمثل سيبويه بالآتي:

1- كرماً وصلفاً: بنصب المصدرين على المفعولية المطلقة بفعل مضمر، والتقـدير: ألزمـك الله، وأدام لك كرماً، وألزمت صَلَفاً، والصَلَفَ قلّة الخير، يقال: صلفَ الـشيء صـلفاً، قلَّ خيره، وصلف فلانٌ: لم يحظَ عند الناس، وأبغضوه، فهو صلفٌ وهي صلفةٌ.
وحـذف الفعـل اختـصاراً واختـزالاً، والجملـة في معنـى التعجـب لأنّهـا بمنزلـة جملـة التعجب القياسية (أفعل به)، أيْ: أكرم به وأصلف به، ونصب مثـل هـذين المـصدرين كنصب (مرحباً) في نحو قولك: مرحباً لك، وبك، والأصل: رَحُبَت بلادُك.

2- وعن بعض الأعـراب يلـتقط سـيبويه قـولهم: كرمـاً وطـول أنـفٍ، وهـو علـى معنـى التعجب، والتقدير: أكرم بك، وأطولْ بأنفك.
كناية عن الرفعة والشموخ.

---

(1) سيبويه: 1/ 327.

ما يُختار فيه الرفع من المصادر والأسماء والصفات المعرفة بـ(أل)

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمدُ لله، والعجب لك، والويل لك، والتراب لك، والخيبة لك. وإنَّما استحبوا الرفع فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خبرٌ فقوي في الابتداء، بمنزلة عبدالله والرجل والذي تعلم، لأنَّ الابتداء إنَّما هو خبرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام)[1].

أقول:

في هذا النص جملة من الألفاظ التي منها مصادر، ومنها أسماء، يختار فيها الرفع على الابتداء، والأصل في الجملة الاسمية (أصل الكلام) فيها أن تبدأ بالمبتدأ، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر في الأصل نكرة، كما هو موضح بالمخطط الآتي:

التركيب	نوع المبتدأ	الإعراب والدلالة
الحمدُ لله	مصدر معرفة	والخبر متعلق الجار والمجرور، والدلالة: الثبوت.
العجبُ لك	كذلك	كذلك
الويلُ لك	كذلك	والمعنى: قبوحٌ لك، وهو دعاء عليه.
الترابُ لك	اسم ذات	وهو دعاء فيه معنى الثبوت، قال الشاعر: لقد ألَّبَ الواشون ألباً لبينهم فتربٌ لأفواه الوشاةِ وجندلُ فالفاء استئنافية، و(تربٌ) مبتدأ، ولأفواه جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف.
الترابَ لك والعجبَ لك	اسم ذات مصدر	بالنصب على إضمار فعل، وفيه معنى الدعاء.

(1) سيبويه: 1/ 328

من مواضع الابتداء بالنكرة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتّى تعرّفه بشيء فتقول: راكبٌ من بني فلان سائرٌ، وتبيعُ الدارَ فتقول: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة، فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبراً حَسُنَ الابتداء، وضعُف الابتداء بالنكرة إلاّ أن يكون فيه معنى المنصوب.

وليس كلّ حرف يُصنع به ذاك، كما أنّه ليس كلّ حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب ولو قلت: السقيُ لك والرعيُ لك، لم يجز، واعلم أنّ الحمدُلله وإنْ ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمدُ الله.

وأمّا قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسُن وإنْ لم يكن على فعل مضمر، لأنّ فيه معنى ما جاء بك إلاّ شيء، ومثله مثل للعرب: شرٌّ أهرَّ ذا ناب).

وقد ابتُدئ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل: (أمْتٌ في الحجر لا فيك).

ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمدلله، فينصبها عامة بني تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ.

وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: الترابَ لك والعجبَ لك، فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرةً، كأنّك قلت: حمداً عجباً، ثمّ جئت بلك لتبين من تعني، ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه)[1].

أقول:

أولاً: رأينا في المخطط السابق أنّ الألفاظ التي جُعلت مبتدءات معارف بأل كلّها، وقد بُني عليها الخبر، فأفادت معنى تاماً يحسن السكوت عليه، فشرط الكلام عند النحاة إفادته معنى، وسواء أطلقت المصدر معرفاً كما هو الحال في: الحمدُ لله، والويلُ للظالم، يجوز إطلاقه نكرة مع إفادة المعنى وفي أحوال مخصوصة كقول رسول الله ﷺ (أمر بمعروف صدقة

(1) سيبويه: 1/ 329، 330.

ونهي عن منكر صدقة)[1]، أو: سلامٌ عليكم، أو: ويلٌ للظالم. ولكنّ هذا الابتداء بالنكرة غير مطّرد إلاّ في مواضع حددها النحاة، فلا يجوز أن تقول – مثلاً –: رجلٌ ذاهبٌ، وأنت تريد بـ (رجل) الابتداء لأسباب كثيرة منها:

الأول: أنّ أصل الابتداء المعرفة لا النكرة، ورجل اسم ذات نكرة، لا مصدراً.

والثاني: عدم إفادة الجملة معنى الدعاء.

والثالث: أنّ النكرة غير موصوفة، أو مخصوصة، أو معطوفة، أو مضافة إلى نكرة، وغير ذلك من الشروط التي قال بها النحاة للابتداء بالنكرة، (ممّا يقربها من المعرفة، وتقع به فائدة)، فإذا حصل ذلك فلا ضير من الابتداء بالنكرة، وقد مثّل سيبويه بنحو:

راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ بجعل (راكب) مبتدأ على الرغم من كونه نكرة وهو وصف، والذي أجاز ذلك أنّه نكرة موصوفة بـ (من بني فلانٍ)، كأنّه قال راكبٌ معروفٌ سائرٌ.

وكذا: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا: (كقوله في معرض بيعك داراً).

ثانياً: واعتماداً من سيبويه على لغة العرب يرى أنّه ليس كلّ مصدر معرف بأل صالح لأن يكون مبتدأ، فإذا انتفى شرط الإفادة منه لا يجوز الابتداء به، فلا يقال:

السّقي لك، والرعي لك.

وإنّما منع سيبويه ذلك لأنّه لم يسمع على ألسنة المتكلمين، وقد أجازه آخرون[2].

والأحسن أن تنصب هذه المصادر فيقال في الدعاء: سقياً لك، ورعياً لك، وقد مرّ الحديث عليه.

ثالثاً: ومثلما ينبه سيبويه على أنّه ليس كلّ مصدر بـ (أل) يجوز فيه الابتداء يشير إلى أنّ المصدر بأل لا يُشترط فيه الرفع على الابتداء، بل يجوز فيه النصب، لأنّ المرفوع في أصل دلالته على معنى المنصوب كما هو الحال في: الحمدُ لله، والحمدَ للهِ، لأنّه في حالتي الرفع أو النصب على معنى: أحمدُ اللهَ.

---

(1) ينظر: رياض الصالحين، 2/ 116.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 219.

رابعاً: ثمّ يعود سيبويه ثانية لذكر بعض النكرات مـمّا يجوز فيهنّ الرفع على الابتداء ومن ذلك الآتي:

1- (شيء ما جاء بك) على تقدير: ما جاء بك إلاّ شيء، وشيء مسند إليه سواء وقع مبتدأ، أو فاعلاً كما في الجملة الثانية.

2- (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) برفع (شرٌّ) وهو نكرة على الابتداء، لأنّه مقصود به الإيجاب بعد النفي، فهو بمعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ. والمثل يضرب في ظهور إمارات الشرّ ومخايله، وأهرّه: جعله يهرُّ، أي: يصوّت[1].

3- (أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فيك) بـ (أمتٌ) مبتدأ، والأمتُ: العوجُ. وقد يكون في هذا معنى الدعاء.

خامساً: أشار سيبويه إلى إمكانية النصب في: الحمدَلله، والترابَ لك، والعجبَ لك، بمنزلة: حمداً لله، وعجباً، وترباً، وقد مرَّ بيانه.

---

(1) الميداني: مجمع الأمثال، 1/ 37 رقم (1994).

رفع المصادر على الابتداء مع جواز النصب

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليكَ، ولَبَّيكَ، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وعولةٌ لك، وخيرٌ له، وشرٌّ له، و﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [من سورة هود: 18].

فهذه الحروف كلُّها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أنّ (حسبُك) فيها معنى النهي، وكما أنّ (رحمةُ اللهِ) فيها معنى: رحمهُ الله. فهذا المعنى فيها، ولم تُجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها، كما أنّهم لم يجعلوا سقياً ورعياً بمنزلة هذه الحروف، فإنّما تُجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وُضعن فيها، ولا تُدخلنّ فيها ما لم يُدخلوا من الحروف. الا ترى أنّك لو قلت: طعاماً لك وشراباً لك ومالاً لك، تريد معنى سقياً، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز، لأنّه لم يُستعمل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله، فهذا يدُلّك ويبصّرك أنّه ينبغي لك أن تُجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا بها، فكما لم يجز أن يكون كلّ حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل، كذلك لم يجز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكره إياه تعمل في إثباته وتزجيته، ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع، إلاّ أنّ العرب رُبـمّا أجرت الحروف على الوجهين)[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 330-331.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- فهذه الحروف كلُّها: المراد بالحروف الكلمات، أو الجمل، قال تعلى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾ [من سورة الحج: 11].
- إثباتها وتزجيتها: إثباتها وترويجها.
- ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك: ابتدأت الكلام بشيء معروف عندك.
- أجرت الحروف على وجهين: أيّ برفعها ونصبها.

ثانياً: يعرض سيبويه هنا جملة من المصادر الكثيرة الورود في اللغة العربية وعلى صورها وبنياتها التركيبية المختلفة، وكان قد أتى على بعضها، ووقف عند أحكامها النحوية، ودلالاتها، وسيأتي على ذكر بعضها في مواضع لاحقة، وهي على كثرتها وتعدّد صورها وبنياتها لا تخرج عند وصفها وتحليلها عن أمرين:

أولها: أنّها على صور متعددة لكلٍّ منها وصفه النحوي ودلالته الخاصة التي لا ترادف غيره، ومنها ما يرادف غيره.

- فهناك ما هو مصدر له فِعْلٌ من لفظة كـ:

حمداً وشكراً لا جزعاً وعجباً.

وسفراً مأموناً، وحجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً، وسمعاً وطاعةً وعفواً وقطعاً، وسنداً، وقسماً، وكرماً وصلفاً، وبهراً، ومرحباً، وأهلاً وسهلاً ... الخ.

- وهناك ما هو مصدر ليس له فعلمن لفظة كـ:

ويلهُ، ويحهُ، وويبك، ولبيك، وحنانيك، وسعديك، ودواليك،.

- وهناك ما هو جارٍ مجرى المصادر في بعض استعمالاته كـ:

قعدك الله، وعمرك الله، ونشدتُك الله.

- وهناك ما هو اسم من أسماء الأعيان ولكنّه يستعمل استعمال المصدر في بعض التراكيب كما هو الحال في:

الترابُ، والجندل.

وثانيها: أنَّ هذه الألفاظ على صورتين لفظيتين فإمّا أن تكون مضافة، أو مفردة، وخلاصة الأحكام الإعرابية الخاصة بها تتحدّد في أنها تنصب على المفعولية المطلقة بفعل مضمر لا يجوز إظهاره إذا كانت مضافة كما هو في:

ويحه، وويلَه، وويسَهُ، وويبك، وعولَك، قعدَك، وعَمْرَك.

فإن كانت مفردة أيّ غير مضافة فيجوز في بعضها الرفع والنصب ومنها ما يلزمه النصب فحسب، ومنها ما يلزمه الرفع، وكلّ حكم أعرابي له علله وأسبابه.

ثمّ أنّ ما يلح فيه النصب والرفع معاً يكون معناه في النصب واحد، ومعناه في الرفع واحد، وليس يخاف أنّ ما كان منها في معنى الأمر، أو الدعاء كان نصبه أوجب وأرجح.

ثالثاً: ويتناول سيبويه في النص السابق جملة من هذه الألفاظ بالوصف والتحليل، بما يمكن بيانه في المخطط الآتي:

التركيب	وصفه ودلالته وسياقه
سلامٌ عليك	هو اسم في معنى المصدر، ولو كان على (سلّم) لكان: تسليم. فهو اسم مصدر لا مصدر. والوجه فيه الرفع على الابتداء، ومعناه معنى المنصوب، والمختار فيه الرفع، لأنه كالمعرفة وحقّ المعرفة الابتداء ومثله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [من سورة الفاتحة: 2]، و ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [من سورة هود: 18]. فإذا قلنا: سلاماً، وسلامٌ يا هذا. ففيه معنى المبارأة والمتاركة، ويقولون: لا تكن من فلان إلاّ سلام. أيّ لا تكن إلاّ وأمرك وأمره المتاركة والمبارأة. قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [من سورة الفرقان: 63]، أيّ لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرّ.
لبيكَ	مفعول مطلق سماعي، ومعناه لزوماً لطاعتك بعد لزوم، وإجابة بعد إجابة، وهو في الأرجح مثنى، وزعم بعضهم أنّه مفرد، وياؤه منقلبة عن ألف إجراء له مجرى (على) وهو بعيد[1].

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 186.

التركيب	وصفه ودلالته وسياقه
خيرٌ بين يديك	على الابتداء وشبه الجملة خبر له.
ويلٌ لك ويلةٌ لك ↓	اسم بمعنى الهلاك، وفيه وعيد وتهديد، وهي نقيض (الوأل) بمعنى: النجاة، وهو على الابتداء، يقول الفاعل على جهة الدعاء، فإن كان من الله تعالى كما في قوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [من سورة المطففين: 1]، فهو مذكور على وجوب ذلك لهم لأنّ الله سبحانه هو المدعو، والمستدعي منه ذلك، ولهذا يقال: (يريد أن يوقع ذلك - أيّ القائل - بالذي دعا عليه، فإذا قاله الله فهو على طريق أن يوقعه)[1].
ويلٌ طويلٌ لك ويلٌ لك ويلاً طويلاً	يمكن أن يكون (ويل) بدلاً من المبتدأ الأول، أو صفة له، وفي النصب فيه معنى الحال، أيّ ويلٌ لك دائماً. ومثله: فداءٌ لك أبي وأمي، وحمى لك أبي، ووقاءٌ. والنصب كما تنصب المصادر، وترفع لإفادة معنى الإثبات كـ (سلامٌ عليكم).
نعم ويلاً كيلاً	هو في موضع الحال، على تقدير: لك الويلُ ويلاً كيلاً، فالويلُ: مبتدأ، و(لك) خبر، و(ويلاً) حال في معنى (كثيراً)، وجعل (نعم) دليلاً على الإضمار، لأنّها تحقيق لكلام يتكلم به، وذلك الذي تحقيقه (نعم) هو قولهم: (لك الويلُ، ويجوز النصب بإضمار فعل.
ويحٌ لك	رفع، وحكمه حكم (ويلٌ)، فإذا أضفته لم يكن إلاّ نصباً، ومثله: تبٌّ لك؟.
ويسٌ لك	رفع، وحكمه حكم (ويلٌ) و(ويحٌ)، والويس: في اللغة: الفقر، لكنّه يستعمل في موضع رأفة واستملاح، يقال: ويسٌ له، وويساً له، وويسةٌ، أيّ: ما أملحهُ.
عولةٌ لك وخيرٌ لك وشرٌّ له	رفع في الجميع مع اختلاف في الدلالة فالعيل: الفقر والحاجة، والعولُ: الغلبة، ومنه عيل صبره، وسياقها كلُّها الدعاء.

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 176-179.

ممّا فيه معنى المصادر المرفوعة أيضاً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثلُ الرفع: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[من سورة الرعد: 29]، يدُلُك على رفعها رفع حَسَنُ مآب، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [من سورة المرسلات: 15] و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، فإنه لا ينبغي أن تقول أنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكن العبادِ إنّما كُلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنّه والله أعلمُ قيل لهم: وَيلٌ للمطففين، ووَيلٌ (يومئذ) للمكذبين، أيْ هؤلاء ممّن وجب هذا القول لهم، لأنّ هذا الكلام إنّما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممّن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [من سورة طه: 44] فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما.

ومثله (قاتلهم الله) فإنّما أجري هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآن، وتقول: ويلٌ له ويلٌ طويلٌ، فإنْ شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول، وإنْ شئت جعلته صفة له، وإنْ شئت قلت: ويلٌ لك ويلاً طويلاً، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به، ولكنّك تجعله دائماً أيْ ثبت لك الويلُ دائماً)[1].

أقول:

من المصادر التي اختار فيها سيبويه الرفع مرجوحاً على النصب الآتي:

أولاً: طوبى: وهو كبشرى وزلفى، مؤنث الأطيب ومعناه أيضاً الغبطة والسعادة والخير، قال تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [من سورة الرعد: 29]، فـ (طوبى) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، و(لهم) خبر، وساغ الابتداء به لما فيه من معنى الدعاء، واللام في (لهم) للبيان، مثل: سقياً لك ورعياً.

---

(1) سيبويه: 1/ 331-332.

ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف والتقدير: أصبت خيراً طيباً، أو جعل الله لك خيراً.

والذي دلّ على أنّ (طوبى) مرفوعة على رأي سيبويه هو رفع (حسنُ) ومن الجدير بالذكر أنّ (حُسن) قرئت بالرفع والنصب، بالرفع عطفاً على (طوبى)، وبالنصب على المفعول المطلق.

والرفع قراءة الجمهور، وهو أولى، ولذلك اختاره سيبويه[1].

ثانياً: ويلٌ: كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [من سورة المرسلات: 15، 19، 24، 37، 40، 45، 47، 49]، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [من سورة المطففين: 1].

فـ (ويلٌ) مبتدأ، سوّغ الابتداء به ما فيه من معنى الدعاء، وهو في الأصل مصدر منصوب سادٌّ مسدَّ فعله، ولكنْ عُدِل به إلى الرفع للدلالة على ثبات الهلاك، ودوامه للمدعو عليهم، ونفيه نحو: سلامٌ عليكم. وقد أشار سيبويه إلى عدم جواز عدّ (ويلٌ) للدعاء دائماً، لأنّ الذي يحدد معنى الكلمة استعمالها وسياقها، فهناك فرق بين أن تقول: ويلٌ لكلّ ظالم، بالدعاء عليه، وقوله تعالى: (ويل يومئذ للمكذبين)، لأنّ الله سبحانه لا يدعو على أحد، لأنّه تعالى هو المدعو والمندوب الواحد، غير أنّ هناك بعض الأفعال التي يعبّر عن بعض أفعال الله، لا يجوز أن تحمل على دلالاتها المعجمية الأساسية في اللغة، وإنّما يلحظ سياقها ومن صدرت عنه، فلا تُعدّ دعاء إذا كانت واقعة من الله تعالى، والحقيقة أنّها إذا صدرت عن الله عزوجل فمن طريق اللفظ على ما تعارفه الناس، وهو من الله واجب، ولذلك يقول سيبويه: (ولكن العباد إنّما كلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون، فكأنّه – والله أعلم – قيل لهم: ويلٌ للمطففين، وويل يومئذ للمكذبين) أيّ هؤلاء ممّن وجب هذا القول لهم).

ويجوز في (ويلٌ) النصب، فيقال: ويلاً، ولم يقرأ به أحدٌ، و(يومئذ) ظرف أضيف إلى ظرف (إذ)، وهو متلق بـ (ويلٌ)، أو صفة له، والتنوين عوض عن جملة محذوفة ملحوظة من

---

[1] ينظر: مكي القيسي: مشكل إعراب القرآن، 2/ 262، وابن خالويه: مختصر. ص 67.

السياق، ويرى سيبويه أنّ هناك كثيراً من الأفعال قد يعبر بها عن ذات الله تعالى، ولا يجوز حملها على حقيقتها الدلالية المعجمية، ويسوق لذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [من سورة طه: 44].

فالله تعالى هو العليم بالإنسان، والعلم على ما يقول سيبويه (قد أتى من وراء ما يكون)، والرجاء على هذا لموسى وأخيه هارون عليهما السلام، أيّ اذهبا على رجائكما وطمعكما، وباشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله، ولا يخيب سعيه، وجدوى إرسالهما إلى فرعون مع العلم بأنّه لن يؤمن إلزام الحجة، وقطع المعذرة[1]، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ﴾ [من سورة طه: 34]، ﴿رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [من سورة القصص: 47].

والفاء في (فقولا)، عاطفة، و(قولا) فعل أمر مبني على حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين في محلّ رفع فاعل، و(له) جار ومجرور متعلقان بقولا، و(قولاً) مفعول مطلق، و(ليناً) صفة له و(لعله) حرف مشبه بالفعل للترجي والضمير اسمها وجملة (يتذكر) في محلّ رفع خبرها، وفي (لعل) معنى الترجي، أو معنى التعليل، بمنزلة (كي)، وقيل: استفهامية، وهو بعيد[2].

وممّا يستشهد سيبويه على ما يعبر به عن بعض أفعال الله تعالى ولا يحمل على حقيقة الدلالة المعجمية، قوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [من سورة التوبة: 30]، والمنافقون: .[4

فالمراد – والله أعلم – أنّ هؤلاء هم أحق بأن يقال لهم هذا تعجباً من شناعة قولهم، كما يقال لقوم ركبوا شنعاء: قاتلهم الله ما أعجب فعلهم، و(قاتلهم) فعل ومفعول به، ولفظ الجلالة: فاعل، وقد أجري القتال على كلام العباد، وفي الآية معنى التعجب من هؤلاء الذين ينصرفون عن الحق البيّن ويعرضون عنه.

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 3/ 147.

(2) ينظر: الدرويش: إعراب القرآن، 4/ 684-685.

ثالثاً: يقال للمصاب المغضوب عليه: ويلة وويلٌ لَهُ، وويلٌ له ويلٌ طويلٌ بجعل (ويلٌ) الثانية بدلاً من الأولى التي وقعت في الابتداء، وخبرها متعلق الجار والمجرور (له)، ويجوز جعل (ويلٌ) الثانية صفة للأولى، ويقال: ويلٌ له أو (لك) ويلاً طويلاً، وويلا كيلا، وويلٌ له وعولٌ، وويلك وعولك.

فإذا جئت بـ (ويل) مفرداً منصوباً جعلته على المفعول المطلق، وهو على الدعاء، والأحسن أن يُقدر له فعل من معناه: أيّ هلك هلاكاً، وقد يكون مفعولاً به على تقدير: ألزمه الله ويلاً، وتقدير فعل من معناه أجود.

وقد يدعى به في معرض التعجب ممَّن يجب، ولا يخلو إمّا أن يضاف أو يفرد، فإن أضيف نُصب نحو: ويلكَ ويلَ محمدٍ، وإنْ أفرد اختير رفعه بالابتداء نحو: ويلٌ لمحمدٍ، وويل له.

أمّا الرفع فعلى معنى (ثبت ويلٌ له) لأنّه شيء مستقر، فـ (ويل) مبتدأ و(له) خبره، وعلى هذا ينشد بيت جرير[1] بالنصب والرفع:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً في جُلودِهَا ... فَوَيْلٌ لتيمٍ مِن سَرابيلها الخُضْرِ

أو: فويلاً لتيمٍ.

أمّا قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [من سورة المطففين: 1]، فإنه لا يكون فيه إلاّ الرفع، إذ كان لا يقال: دعاءً عليهم، ولكنّه إخبار بأنَّ هذا قد ثبت لهم.

ونُذكر القول بأنّه إذا أضيف (ويلهُ) ومثله (ويحهُ)، لم يكن إلاّ نصباً، لأنّ وجه الرفع قد بطل بأنّه لا خبر له، فكذا هذه التي في معنى المصادر[2].

---

(1) ديوانه، ص 596.

(2) ينظر: المقتضب، 2/ 180.

من المصادر المرفوعة أيضاً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن هذا الباب: فداءٌ لك أبي وأمي، وحمى لك أبي، ووقاءٌ لك أمي، ولا تقول: عولةٌ لك إلاّ أن يكون قبلها ويلةٌ لك، ولا تقول: عولٌ لك حتّى تقول: ويلٌ لك؛ لأنّ ذا يتبع ذا، كما أنّ يَنوءُك يتبع يَسوءُك ولا يكون ينوءُك مبتدأ.

واعلم أنّ بعض العرب تقول: ويلاً له وويلةً له، وعولةً لك، ويجريها مجرى خيبةً، من ذلك قول الشاعر، وهو جرير:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً في جُلودِهَا ... فَوَيْلاً لتَيمٍ مِن سَرابيلِها الخُضْرِ

ويقول الرجل: يا ويلاهُ! فيقول الآخر: ويلاً كيلاً! كأنّه يقول: لك ما دعوتَ به ويلاً كيلاً. يدُلُّك على ذلك قولهم إذا قال يا ويلاهُ: نعم ويلاً كيلاً، أيْ كذلك أمرك، أو لك الويلُ ويلاً كيلاً، وهذا مشبه بقوله: ويلاً له ويلاً كيلاً، وربما قالوا: يا ويلاً كيلاً، وإنْ شاء جعله على قوله: جدعاً وعقراً)[1].

أقول:

أولاً: ممّا يجعله سيبويه من المصادر مرفوعاً قولهم: فداءٌ لك أبي وأمي، وحمى لك أبي، ووقاءٌ لك أمي، فكل هذه المصادر مبتدأة مبني عليها ما بعدها، وعلى معنى: فداك أبي وأمي، وحماك أبي.

ثانياً: لا يجوز استعمال (عولةٌ) ومثلها (عولٌ) و(عيلةٌ) مفردةً، بل تكون معطوفة على (ويلةٌ لك) أو (ويلٌ)، فلا يقال: (عولةٌ لك) ولذا قال سيبويه: (لأنّ ذا يتبع ذا)، أيْ أنّ (عولةٌ) تتبع (ويلة)، مثلما يتبع (ينوءُك) (يسوءُك) في كلامهم فيقول قائلهم:

فعلتُ هذا على ما ينوءُك ويسوءُك.

ثالثاً: ولك نصب (ويلاً) و(عيلةً) و(عولةً) مثلما تنصب (خيبةً) ومن ذلك بيت جرير الذي سبق ذكره، فقد روي بالرفع، وبالنصب على ما بيّناه.

---

(1) سيبويه: 1/332-333.

رابعاً: والذي يقول: نعم ويلاً وكيلاً، إنما يُضمر مبتدأ وخبراً، ويجعل (ويلاً وكيلاً) في موضع الحال بمعنى (كثيراً) والتقدير: لك الويلُ ويلاً كيلاً، فالويلُ: مبتدأ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر، والدليل على حذف جملة المبتدأ والخبر هو وجود (نعم) بوصفها تحقيقاً لكلام يتكلم به هو: (لك الويلُ).

خامساً: يجيز سيبويه جعل (ويلاً وكيلاً) منصوبين على المفعول المطلق، كنصب (جدعاً وعقراً) بمعنى: جدعك الله جدعاً، وعقرك الله عقراً؛ فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وكذلك تجعل: ويلاً وكيلاً منصوبين بفعل مضمر.

في تراكيب غير موضوعة على الأشهر في لغة العرب

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا بابٌ منه استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب وذلك قولك: ويحٌ له وتبٌ، وتباً لك وويحاً، فجعلوا التبّ بمنزلة الويح، وجعلوا ويحٌ بمنزلة التبُّ، فوضعوا كلّ واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب.

ولابُدّ لويحٍ مع قبحها من أن تحمل على تبّ، لأنها إذا ابتدئت لم يجز حتى يبني عليها كلام، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها، فإذا قلت: ويحٌ له ثمّ ألحقتها التبّ فإن النصب فيه أحسنُ؛ لأنّ تباً إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك، فإنّما قطعتها من أول الكلام كأنّك قلت: وتباً لك، فأجريتها على ما أجرتها العرب، فأمّا النحويون فيجعلونها بمنزلة ويحٍ، ولا تشبهها لأنّ تباً تستغني عن لك ولا تستغني ويحٌ عنها، فإذا قلت: تباً له وويحٌ له فالرفع ليس فيه كلام، ولا يختلف النحويون في نصب التبّ إذا قلت: ويحٌ له وتباً له، فهذا يدُلك على أنّ النصب في تب فيما ذكرنا أحسنُ، لأنّ (له) لم يعمل في التبّ)[1].

أقول:

أولاً: أول ما يطالعنا في هذا النص السيبويهي حقيقتان الأولى تؤكد تواضع هذا النحوي العربي الفذّ، وأمانته العلمية، ويتجلى ذلك - فيما يتجلى - بذكر سيبويه للنحويين العرب ممّن سبقوه، وأخذ عنهم، أو ممّن عاصروه، فكثيراً ما يأتي على ذكر شيوخه بأسمائهم، وعلى رأس هؤلاء الشيوخ الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة (175هـ)، ومن قبله يذكر عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، وأبا الخطاب الأخفش (ت 157هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، فقد روى سيبويه عن هؤلاء الشيوخ وغيرهم في ثمانمائة موضع[2].

ونجده أحياناً لا يذكر هؤلاء الشيوخ، أو غيرهم بأسمائهم وإنّما يكتفي بالإشارة إليهم بعبارات أو كلمات مختلفة أشهرها (النحويون) كما فعل في هذا النص.

---

(1) سيبويه: 1/ 334.

(2) ينظر: كوركيس عواد: سيبويه إمام النحاة، ص 179، وأبو جناح، د. صاحب: من أعلام البصرة، ص 28.

ثانياً: يتنبه سيبويه وينبّه في أكثر من موضع من كتابه إلى حقيقة علمية لغوية تؤكدها أشهر المدارس اللسانية المعاصرة، وهي وجوب النظر في اللغة المستعملة على ألسنة الناس لئلا نضع الكلام على غير ما جرى على تلك الألسن، وبهذا نبتعد عن اللغة التي يفترضها نحوي ما، ليصوغ عليها قواعد وقوانين نحوية يدعونا للالتزام بها، والنسج على منوالها.

إنّ الصحيح والمحكم في اللغة هو الكلام الموثوق والمتقن الشائع على ألسنة الفصحاء أو لنقل أهل اللغة المثاليين، وربما أغلب الناس.

إنّ استحضار الألفاظ والتراكيب اللغوية التي لا تحتاج إلى تخريجات مسرفة وبعيدة هو السبيل الأمثل والفاعل والمؤثر في عملية فهم دلالة التركيب اللغوي أولاً، واستنباط القواعد والأنظمة النحوية والبناء عليها ثانياً، وبهذا المنهج نعيد الاعتبار لعلم النحو أنظمته، وقواعده، وضوابطه، وأقيسته، وعلله التعليمية الأساسية من غير تعقيد ولا إسراف في التعليل، وبذلك نتحرر من كلّ ما وسمه سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين ممَّن خبروا لغة العرب وتمكنوا من دقائقها وشواردها بالقبيح، أو المكروه، أو النادر، أو الشاذ، أو غير ذلك من الأوصاف التي ليس ميدانها اللغة، إنّ المهم عندنا في الخطاب اللغوي، أو لنقل (الكلام) إفهام من هو متهيء للفهم، أو (ما يقصده به الإفهام مطلقاً)[1]، وما دامت مقصدية الكلام الأساسية هي الإفهام لسنا بحاجة إلى ما يلقي على التركيب اللغوي المعين أيّ نوع من الغموض والبعد اللذين قد يخلاّن بالمعنى المراد ويخلقان سياقاً آخر ومعنى آخر ليس هو المألوف على الألسن، ولا هو المقصود بالتواصل والبيان.

ولذلك نجد سيبويه وفي أكثر من موضع يحاول أن يلملم طبيعة بعض التراكيب اللغوية، فيفرز الأشهر والأجود عن غيره من القليل والنادر في الاستعمال والمستكره على الألسنة، ومن ذلك ما نعرضه في المخطط الآتي:

---

(1) أبو حيان: البحر المحيط: 1/ 68.

التركيب	وصفه	السبب
ويحٌ له وتبٌ ↓ تباً له وويحاً	مستكره مستكره	لعطف (تبٌ) على (ويحٌ) وجعل (التب) بمنزلة (الويح)، وعلى العكس والأشهر في الاستعمال ألاّ يجمع في الدعاء بين هذين اللفظين، وقد سبق الويل إن (ويحج) و(ويلٌ) وما جرى مجراهما ممّا ترفعه العرب في الأكثر، فإذا أفردت مثل هذه الألفاظ رُفعت على الابتداء وخبره الجار والمجرور (له)، فإذا جمعوا بين (الويح) و(التبّ) فقالوا: ويحٌ له وتبٌ، كان ذلك مستقبحاً لأنّ حق (ويح) الرفع، وحق (تبّ) النصب، والأصح والأشهر على رأي سيبويه أن يقال: ويحٌ له وتباً، بنصب (تباً) على المصدرية لفعل مضمر. وفي التركيب الثاني (تباً له وويحاً) قدموا ما حقّه النصب، ثمّ عطفوا عليه ما حقّه الرفع، وهذا عند سيبويه مستقبح وإنْ كان سليماً نحوياً، زد على هذا أنّ رفع (ويحٌ) على الابتداء لابُدّ له من خبر، فلا يقال (ويحٌ)، بل يقال: ويحٌ له، أو (لك) أو للظالم، حتى يكون هذا الجار والمجرور خبراً، في حين أنّ (تباً) قد تستغني عن هذا الجار والمجرور بعد، وعلى هذا يجب أن يقال: ويحٌ له وتباً، وتباً له وويحٌ له. ومعنى ذلك أنّ النصب في (تباً) أولى وذلك إذا خلت من جار ومجرور بعدها، وكذا إذا تلاها هذا الجار والمجرور، لأنّ الجرّ والمجرور (له) أو (لك) مع (تباً)، لا تكون ضرورية كما هو حالهما، مع (ويح) فللجار والمجرور مع (ويح) وظيفة نحوية حاسمة هي أنّهما يكونان خبراً عن (ويح) في حال رفعه على الابتداء، ولذلك يقول سيبويه: (لأنّ (له) لم يعمل في التب) أيّ ليس له وظيفة نحوية.

حذف عامل المصدر المنصوب وجوباً

قال سيبويه - رحمه الله -:

(هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر وذلك قولك: ما أنت إلاّ سيراً، إلاّ سيراً سيراً، وما أنت إلاّ الضربَ الضرب، وما أنت إلاّ قتلاً قتلاً، وما أنت إلاّ سير البريد، سير البريد، فكأنّه قال في هذا كلّه: ما أنت إلاّ تفعل فعلاً، وما أنت إلاّ تفعل الفعل، ولكنّهم حذفوا الفعل لما ذكرت لكم، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي لأنّ الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما، وإنْ كان الأمر والنهي أقوى، لأنهما لا يكونان بغير فعل، فلم يمتنع المصدر ههنا أن ينتصب، لأنّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبر، كما يقع في الأمر والنهي، والآخر غير الأول كما كان ذلك في الأمر والنهي، إذا قلت: ضرباً فالضرب غير المأمور، وتقول: زيدٌ سيراً سيراً، وإنّ زيداً سيراً سيراً، وكذلك في ليت ولعل ولكن وكأن وما أشبه ذلك، وكذلك إنْ قلت: أنت الدّهرَ سيراً سيراً، وكان عبد الله الدّهرَ سيراً سيراً، وأنت مُذ اليوم سيراً سيراً) [1].

أقول:

لقد مرّ القول في أنّ حذف الفعل الناصب للمصدر على ضربين: جائز وواجب، أمّا الجائز فلقيام قرينة لفظية، كقولك: نجاحاً باهراً، لمن سألك: هل نجحت؟ أو لقيام قرينة معنوية حالية قولك: قدوماً مباركاً وسفراً ميموناً، لمن قدم من سفرٍ أو تأهبَ له.

وفي هذا الحذف يجوز إظهار الفعل المتروك لزيادة البيان والتقوية والتقرير، ويجوز إضماره للإيجاز ولمقتضيات أسلوبية وإيقاعية تحتاج الحذف فيها، وأمّا الحذف الواجب فعلى ضربين أيضاً: سماعي وقياسي، والسماعي كما رأينا ليس لهُ ضابط كلي يعرف به، إذ تتعدد صوره وأنماطه وتتكاثر في اللغة العربية ممّا يدلّ على سعة هذه اللغة وثرائها في التعبير عن مقتضيات التواصل الكلامي، وممّا جاء على ذكره سيبويه هنا من المصادر التي جُعلت بدلاً من أفعلها، وعوّضت عنها، ونابت مناب أفعالها في التعبير عن المعنى المراد تلك المصادر

---

(1) سيبويه: 1/ 335.

المحصورة، أو المكررة، أو المستفهم عنها، التي يكون عاملها المحذوف خبراً عن اسم عين، وشروطها أربعة:

أولها: الحصر، أو التكرير، أو العطف عليها، أو الاستفهام عنها.

وثانيها: كون المصدر المنصوب مستمراً للحال لا منقطعاً عنه، ولا مستقبلاً وسيأتي سيبويه على بيانه مفصلاً.

وثالثها: كون عامل المصدر خبراً عن اسم عين.

ورابعها: كون المخبر عنه اسم عين.

فمن المصدر المحصور مثل سيبويه بالآتي:

ما أنتَ إلاّ سيراً، والتقدير: ما أنتَ إلاّ تسيرُ سيراً، فحذف (تسيرُ) وجوباً لقيام الحصر مقامه، لـما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير في نحو: ما أنتَ إلاّ سيراً سيراً.

ومن ذلك: ما أنتَ إلاّ الإنصافَ الإنصاف والتقدير: تنصف الإنصافَ و: وما أنت إلاّ إنصافاً إنصافاً.

و: ما أنتَ إلاّ سيرَ البريد، والتقدير: ما أنتَ إلاّ تسيرُ سير البريد، فحذف (تسير) لـما في الحصر من معنى التأكيد. ومن المكرر: زيد سيراً سيراً، والتقدير: زيد يسيرُ سيراً سيراً، فحذف (تسير) وجوباً لقيام التكرير مقام الفعل المحذوف.

ويجري ذلك على كلّ شيء متصل بعضه ببعض، وعلى أية صورة من صور الاتصال واللوزم بين مكونات الجملة الاسمية سواء أكانت جملة غير منسوخة أو منسوخة بأحد الأحرف المشبهة بالفعل من نحو: إنّ زيداً سيراً سيراً، والتقدير: إنّ زيداً يسيرُ سيراً سيراً، وحذف الفعل دلالة التكرير عليه، وقيامه مقامه.

وكذا: أنتَ الدهرَ سيراً سيراً.

وكان عبدُالله الدهرَ سيراً سيراً.

وأنتَ مُذْ اليومِ سيراً سيراً.

كلّ ذلك بنصب هذه المصادر بفعل محذوف وجوباً لقيام التكرير مقامه، ولدلالة قرينة الحال على خصوصيته.

والخلاصة أنّ الذي يوجب الحذف في هذه الأنماط أمران:

الأول: طبيعة التركيب ونظمه ووجوده على ألسنة الناطقين بهذه الصور.

والثاني: قيام (إلاّ) أو ما في معناها مقام الفعل المحذوف.

والثالث: تكرير المصدر، والتكرير يقوم مقام الفعل.

ولو فُقد شرط من هذه الشروط امتنع حذف الفعل فلا يقال: زيدٌ سيراً.

وسيأتي سيبويه على بيان ذلك في مواضعه.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنّ السيرَ إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فإنّما تُخبر بسيرٍ متصلٍ بعضه ببعضٍ في أيّ الأحوال كان، وأمّا قولك: إنّما أنت سيرٌ فإنّما جعلته خبراً لأنت ولم تضمر فعلاً، وسنبين لك وجهه إنْ شاء الله) [1].

أقول:

إذا رفعت (سيراً) فقلت: إنّما أنت سيرٌ، فعلى معنى: إنّما أنت صاحبُ سيرٍ، ثمّ حذفت (صاحب) وجعلت المصدر (سيرٌ) خبراً عن المبتدأ (أنت).

من مواضع دلالة المصدر على الفعل المحذوف

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن ذلك قولك: ما أنت إلاّ شَرْبَ الإبل، وما أنت إلاّ ضَرْبَ النّاسِ، وما أنت إلاّ ضرباً الناس، وأمّا شربَ الإبل فلا ينوّن لأنّك لم تُشبهه بشرب الإبل، وأنّ الشرب ليس بفعلٍ يقع منك على الإبل، ونظيرُ ما انتصب قول الله عزوجل في كتابه: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ إنّما انتصب على: فامّا تمنون منا وامّا تفادون فداءً، ولكنّهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك، ومثله قول الشاعر، وهو جرير:

ألَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي ... فَلا عِيّاً بِهِنَّ ولا اجْتِلابا

---

(1) سيبويه: 1/ 336.

كأنّه نفى قوله: فعياً بهنّ واجتلابا، أيّ فأنا أعيا بهنّ عيّاً واجتلبُهن اجتلاباً، ولكنّه نفى هذا حين قال: (فلا)، ومثله قولك: ألم تعلم يا فلان مسري فإتعاباً وطرداً، فإنّما ذكر مسرحه وذكر مسيره، وهما عملان، فجعل المسير إتعاباً وجعل المسرح لا عيٌّ فيه، وجعله فعلاً متصلاً إذا سار وإذا سَرّحَ)[1].

أقول:

يسوق سيبويه في هذا النص أمثلة وشواهد لمصادر منصوبة نائبة عن أفعالها المضمرة وجوباً، وعلى النحو الآتي:

أولاً: قول القائل: ما أنت إلاّ شربَ الإبل: بنصب (شربَ) المضاف إلى الإبل بفعل محذوف وجوباً، والتقدير:

ما أنتَ إلاّ تشربُ شُربَ الإبل.

والرفع هنا بعيد، لأنّ (الشرب) ليس مبنياً على (أنت) وإنّما مبني على الفعل المحذوف، والتقدير: ما أنت إلاّ تشربُ شرباً شُرب الإبل، والرفع يقتضي أن يكون التقدير: ما أنت إلاّ صاحب شربٍ كشرب الإبل، وهذا (ضعيف خبيث) على رأي المبرد[2].

ثانياً: ما أنت إلاّ ضربَ الناس، وما أنت إلاّ ضرباً الناس، هو مثل: ما أنت إلاّ شرب الإبل، مع جواز التنوين في (ضرباً) وجعل (الناس) مفعولاً به للمصدر (ضرباً) ولا يجوز تنوين (شرب) وجعله عاملاً في الإبل، لأنّ ذلك غير ممكن دلالة؛ لأنّ شرب الإبل ليس من فعل الإنسان.

والأمر فيه قيامه على التشبيه، فكأنّ المراد به: ما أنت إلاّ تشربُ شرباً مثل شرب الإبل.

وتقدير الكلام في: ما أنت إلاّ ضرباً الناس: ما أنت إلاّ تضربُ الناس فالفعل (تضرب) قائم بالضمير المخاطب.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [من سورة محمد: 4]. بنصب المصدرين (منّاً) و(فداءً) على المفعولية المطلقة، وقد حذف الفعل العامل في كلّ

---

(1) سيبويه: 1/ 336.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 190.

منهما وجوباً؛ لأنَّ المصدرين قاما بوظيفة تفصيل عاقبة أو نتيجة ما بعدهما، وإحكام العلاقة السببية بين الحدث ونتائجه، وذلك يكون عندما تتقدم جملة تقتضي أثراً مجملاً باعتبار معناها، ثمّ يُؤتى بتفصيل ذلك الأثر بالمصدر أو بالمصادر، واستغناء عن ذكر الفعل.

والفاء في الآية الكريمة للتفريع، و(إمّا) حرف تفصيل، و(منّاً) و(فداءً) مفعولان مطلقان لفعل محذوف وجوباً، وقد أفادا تفصيل ما سبقهما من حدث، وهو فعل الأمر (شدوا) والتقدير: فشدوا الوثاق فإمّا أن تمنّوا منّاً، وإمّا أن تفادوا فداءً.

رابعاً: ومن النصب على المصدر بإضمار الفعل قول جرير[1]:

أَلَـمْ تَعْلَـمْ مُـسَرَّحِيَ القَـوافِي فَـلا عِيّـاً بهِـنَّ ولا اجتلابـا

بنصب: عيّاً، واجتلاباً، والتقدير: فلا أعي بهنّ عيّاً، ولا اجتلبهنّ اجتلاباً، أو على معنى: يعيي بهنّ عيّاً ويجتلبهنّ اجتلاباً، وقد قامت (لا) بوظيفة بيان المحذوف.

وفي بيت جرير شاهد ثانٍ يتمثل في أرجاء (المسرح) مجرى (التسريح)، والمسرح: من سرّح، والمسرح بالتخفيف من: سَرَحَ، و(القوافي) منصوبة بالمصدر (المسرح)، وأسكن الياء لضرورة الشعر.

يريد: أنّه شاعر متمكّن من قوافيه، فهي تجري على ما يريد من غير عِيّ، أو جهد، وهو ليس بحاجة إلى أن يجتلبها من شعر غيره.

خامساً: ألم تعلم يا فلانُ مسيري فإتعاباً وطرداً، وهو على غرار بيت جرير، فالفاء بمنزلة: فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلاباً ومثلما يتصل تسريح القوافي بـ (عيّاً) و(اجتلابا)، يتصل الإتعاب والطرد بالمسير، ولذلك تقوم الفاء بوظيفة التفريع والتفصيل.

---

[1] ديوانه، ص 651.

جواز رفع بعض المصادر إيثاراً للمعنى

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنْ شئت رفعت هذا كلُّه فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام ومن ذلك قول الخنساء:

تَرْتَعُ مـا رَتَعَـتْ حتـى إذا ادَّكـرتْ　　فإنَّمــا هــي إقبــالٌ وإدبــارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو متمِّم بن نُويرة:

لَعَمْـرِي ومـا دَهْـرِي بتَـأبينِ هالِـكٍ　　ولا جَـزَعٍ مـمَّـا أصـابَ فأوْجَعَـا

جعل دهره الجزع، والنصب جائزٌ على قوله: فلا عيًّا بهنَّ ولا اجتلابا، وإنّما أراد: وما دهري دهرُ جزعٍ، ولكنّه جاز على سعة الكلام، واستخفّوا واختصروا كما فُعل ذلك فيما مضى)[1].

أقول:

ويجوز لمتطلبات دلالية في بعض المصادر التي حقّها النصب أن ترفع على الكلام وتنويع الأساليب كقولك: محمدٌ إنجاز وزيد إهمال، لكثرة ما ينجز تجعله لذلك كأنّه هو إنجاز، ولكثرة ما يهمل هو إهمال، مثلما تقول العرب: زيدٌ أكلٌ وعمرو شُربٌ، لكثرة أكله كأنّه هو أكلٌ، والتقدير: محمدٌ ذو إنجاز، وزيدٌ ذو إهمال، وزيد ذو أكلٍ، وعمرو ذو شرب، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو كثير في اللغة، ومنه قول الخنساء (ت 24هـ)[2]:

---

(1) سيبويه: 1/336-337.

(2) ديوانها، ص 383.

تَرْتَعُ مـا رَتَعَـتْ حتّـى إذا ادَّكـرتْ   فإنّمـــا هـــي إقبـــالٌ وإدبـــارُ

والشاهد فيه رفع المصدرين (إقبال) و(إدبار) على الخبرية لاسم العين (هي) العائد على الناقة التي فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عادوتها الذكرى حنت إليه، فأقبلت وأدبرت في حيرة، كحيرة الشاعرة في حياتها وقد فقدت أخاها صخراً.

والرفع في (إقبال) و(إدبار) على وجهين:

الأول: على تقدير المصدر خبراً عن اسم عين معروف في اللغة، ولا يحتاج إلى إضمار فعل أو غيره، فهو كقولك: إنّما سيرُك سيرُ البريد[1].

ومن هذا أيضاً قول متمّم بن نُويرة (ت نحو 30هـ) في رثاء أخيه مالك بن نُويرة:

لَعَمْـرِي ومـا دَهْـرِي بتَـأبينِ هالِـكٍ   ولا جَـزَعٍ مـمّا أصـابَ فأوْجَعَـا

والشاهد فيه: جعل التابين خبراً عن الدهر، والتأبين: مدح الإنسان ميتاً، كأنه قال: ما همي وإرادتي التأبين، أو: ما دهري دهرُ تأبين وجزع، والنصب جائز قياساً على: فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا، وقد مرّ.

حذف عامل المفعول المطلق وجوباً بعد الاستفهام

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجلوساً والناسُ يعدُون، لا يريد أن يُخبر أنّه يجلس ولا أنّه قد جلس وانقضى جلوسُه، ولكنّه يُخبر أنّه في تلك الحال في جُلوسٍ وفي قيامٍ.

وقال الراجز، وهو العجاج:

أطَرَبـــاً وأنـــتَ قِنَّـــسْرِيُّ

---

[1] ينظر: ابن يعيش: 2/ 43، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، 2/ 665- 666.

وإنّما أراد: أتطربُ، أي أنت في حال طربٍ؟ ولم يُرد أن يُخبِر عمّا مضى ولا عمّا يُستقبل)[1].

أقول:

للمصادر التي تنصب بفعل مضمر وجوباً في خبر إنشائي ضروب متعددة منها ما فيه معنى الدعاء، ومنها ما فيه معنى التعجب، وقد مضى القول فيهما، ومنها ما فيه معنى الاستفهام الوارد في التوبيخ، وذلك كقولك لمن حالُهُ الإهمال والتواني:

إهمالاً وتوانياً وقد جدَّ الجدُّ؟

وأقياماً يا فلانُ والناس قعودٌ، وأجلوساً والناس يعدُون، فليس في هذه التراكيب إخبار عن جلوس حاضر أو ماضٍ، ولكنّه يريد أنَّ المخاطب في تلك الحال في إهمال وتوانٍ، وجلوس، وقيام، ومن ذلك قول العجاج (ت نحو 90هـ)[2]:

أطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ

والشاهد فيه نصب المصدر (طرباً) بفعل مضمر وجوباً بعد الاستفهام التوبيخي والتقدير: أتطربُ طرباً، أيّ أنت في حال طرب، ولبس كنت أو ستكون كذلك.

والقنسري: الشيخ الكبير المسنّ.

ومنه قول الشاعر[3]:

أذلاً إذا شبَّ العدى نارَ حربهم ... وزهواً إذا ما يجنحون إلى السِّلْمِ

وقول الآخر[4]:

خمولاً وإهمالاً وغيرُكَ مولعٌ ... بتثبيت أسبابِ السيادةِ والمجدِ

---

(1) سيبويه: 1/ 337.

(2) ديوانه، ص 66، والبغدادي، 4/ 511.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 188.

(4) نفسه، 2/ 188.

وقد يقصد بمثل هذا غائب في حكم حاضر كقولك وقد بلغك أنَّ شيخاً يكثر اللهو واللعب: ألعباً وقد علاه الشيبُ) [1].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن ذلك قول بعض العرب: أغُدَّةً كغُدَّة البعير؟ وموتاً في بيتٍ سلوليّة؟، كأنّه إنّما أراد: أأغدُّ غُدَّةً كغُدَّة البعير؟ وأموتُ موتاً في بيت سلوليّةٍ؟، وهو بمنزلة أطرباً، وتفسيره كتفسيره.

وقال جرير:

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَريباً   أَلُؤْماً لا أبالَك واغترابا

يقول: أتلوم لؤماً؟ وأتغترب اغترابا؟، وحذف الفعلين في هذا الباب، لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ في كلام العرب.

وأمّا عبداً فيكون على ضربين: إنْ شئت على النداء، وإنْ شئت على قوله: أتفتخر عبداً، ثمّ حذف الفعل) [2].

أقول:

وممّا ينصب بعد الاستفهام يورد سيبويه قولاً لبعض العرب وهو عامر بن طفيل (ت 11هـ) يخاطب نفسه وقد قاله حين فتك به الطاعون أأغدُّ غُدَّةً كغُدَّة البعير وأموتُ موتاً في بيت سلوليةٍ؟[3].

يريد: أأغدُّ غُدَّة كغدّة البعير، وأموتُ موتاً في بيت سلولية؟

والغدّة: داء يصاب به البعير فيأتي عليه، والسلولية: خيمة من وبر وصوف، وهو مثل يضرب لاجتماع نوعين من الشر.

---

(1) نفسه، 2/ 188.

(2) سيبويه: 1/ 338-339.

(3) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 2/ 507.

ومن النصب بعد الاستفهام قول جرير في هجاء خالد بن يزيد الكندي[1]:

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً ... ألُؤْماً لا أبالك واغترابا

والشاهد فيه نصب المصدرين (لؤماً) و(اغتراباً) بعد الاستفهام التوبيخي والتقدير: أتلومُ لؤماً وتغتربُ اغترابا، و(عبداً) منادى بالهمزة، وشُعبى: اسم موضع، ويجوز على رأي سيبويه جعله حالاً عامله محذوف والتقدير: أتفتخرُ عبداً، ثمّ حذف الفعل.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم، تقول: سيراً سيراً، عنيت نفسك أو غيرك، وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سيرٍ أو كنت في حال سيرٍ، أو ذُكر رجل بسيرٍ أو ذُكرت أنت بسيرٍ، وجرى كلامٌ يحسن بناءُ هذا عليه كما حَسُنَ في الاستفهام، لأنك إنما تقول: أطرباً وأسيراً، إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه.

وعلى هذا يجري هذا الباب إذا كان خبراً أو استفهاماً، إذا رأيت رجلاً في حال سيرٍ أو ظننته فيه، فاثبت ذلك له.

وكذلك (أنت) في الاستفهام، إذا قلت: أأنت سيراً، ومعنى هذا الباب أنّه فعلٌ متصلٌ في حال ذكرك إياه استفهمت أو أخبرت، وأنك في حال ذكرك شيئاً من هذا الباب تعمل في تثبيته لك أو لغيرك)[2].

أقول:

المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بأفعال محذوفة وجوباً وفي تراكيب إخبارية لا إنشائية كثيرة منها:

---

(1) ديوانه، ص 650.

(2) سيبويه: 1/ 339.

- مصادر مسموعة كثر تداولها على ألسنة العرب منصوبة، ودلّت القرائن على عاملها المحذوف من نحو: (صبراً لا جزعاً) في (الإخبار) والتقدير: أصبر صبراً ولا أجزع جزعاً، وقد يكون فيها معنى التعجب نحو: كرماً وصلفاً، أيْ: أكرمك الله كرماً.
- ومنها ما يأتي تفصيلاً لعاقبة ما قبله، وقد مرَّ الحديث عليه.
- ومنها ما يكون محصوراً أو مكرراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين، وقد مضى الحديث فيه.
- ومنها ما يكون المصدر فيه مؤكداً لنفسه، أو لغيره، وسيأتي في موضعه من الكتاب.
- ومنها ما يكون المصدر فيه فعلاً علاجياً تشبيهياً، واقعاً بعد جملة مشتملة عليه، وعلى صاحبه أعني: المصدر، وسيأتي أيضاً في موضع لاحق.

وممَّا يمثل له سيبويه هنا هو المصدر في حال الإخبار به، سواء أكان هذا الإخبار عن المتكلّم نفسه، أو عن غيره، ومن ذلك نحو: سيراً سيراً، إذا أردت به إخباراً عن نفسك أو عن غيرك، في حال كنت في حال سير، أو رأيت واحداً في تلك الحال، أو ذُكر لك الحدث وقد قام به آخر.

والنصب عند سيبويه في حال الإخبار أو الاستفهام سيّان، والمعنى العام هو إسناد الحدث المعين لمن يقوم به في الحال، سواء كنّا مخبرين أو مستفهمين.

ففي الاستفهام نقدّر: أتسير سيراً سيراً.

وفي الإخبار نقدّر: أسيرُ سيراً سيراً.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر:

سَماعَ اللهِ والعُلَماءِ أنّي ... أعوذُ بحَقْوِ خالِكَ يا ابنَ عَمْرِو

وذلك أنّه جعل نفسه في حال من يسمع، فصار بمنزلة من رآه في حال سيرٍ فقال: إسماعاً الله، بمنزلة قولك: ما أنت إلاّ ضرباً النّاسِ، وإلاّ ضرب الناس، إذا حذفت التنوين تخفيفاً)[1].

أقول:

وممّا ينصب من المصادر إخباراً عن النفس قول الشاعر[2]:

سَماعَ اللهِ والعُلَماءِ أنّي أعوذُ بحَقْوِ خالِكَ يا ابنَ عَمْرِو

والشاهد فيه نصب اسم المصدر (سماعَ) نائباً عن فعله لكون مصدر أسمع: إسماع، والتقدير: أسمعُ الله والعلماءَ إسماعاً، كما تقول: أشهدُ الله بهذا على نفسي، وسماع الله بمنزلة: إسماع الله، فحذف الفعل وأقام اسم المصدر نائباً عنه، ولو نوّن (سماعَ) لنصب لفظ الجلالة وقال: سماعاً اللهَ والعلماء، كما تقول: إسماعاً الله والعلماءَ، وهو بمنزلة: أعطيته عطاءً بنيابة اسم المصدر عن المصدر (إعطاءً) والأصل: أعطيتُهُ إعطاءً، واسم المصدر ينوب مناب المصدر الصريح لمقتضيات أسلوبية ودلالية كثيرة[3].

---

(1) سيبويه: 1/ 340.

(2) لم يعرف قائله، ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 229.

(3) ينظر: نهر، د. هادي، المصدر في القرآن الكريم: أنماطه ودلالاته.

حذف عامل الحال المشتق وجوباً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائماً وقد قعد النّاسُ، وأقاعداً وقد سار الركب، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم الله وقد سار الركبُ، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناسُ. وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبهه، فكأنّه لفظ بقوله: أتقومُ قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الأسماء التي أخذت من الأفعال: هي المشتقات الوصفية، كاسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة وغيرها.

ثانياً: يضارع سيبويه بين حذف عامل المصدر المنصوب على المفعول المطلق، وحذف عامل بعض الأسماء المشتقة التي تكون منصوبة بعامل مضمر، ونصبها على الحال لا على المفعول المطلق.

ثالثاً: ومن المعروف أنّ عامل الحال يحذف جوازاً ووجوباً كعامل المفعول المطلق في مواضع حدّدها النحاة، ووضعوا لها أنظمتها وضوابطها، والمواضع التي يحذف فيها عامل الحال وجوباً عند النحاة أربعة هي:

الأول: أن يسدّ الحال مسدّ الخبر في الجملة الاسمية.

والثاني: أن يكون الحال مؤكداً لمضمون الجملة الاسمية قبله.

والثالث: أن يكون الحال مبنياً لازدياد في المقدار أو نقص فيه بتدريج فيهما.

والرابع: أن يُذكر الحال بدلاً من اللفظ بالفعل.

وسيبويه فيما مرّ من نص يتحدث في الموضع الرابع، ويمثل له بنحو قولك:

أقائماً وقد قعد الناسُ؟

---

(1) سيبويه: 1/ 340.

و: أقاعداً وقد سار الركبُ؟

وفي كلا المثالين استفهام خرج للتوبيخ لمن رأيت من الناس في (حال) قيام أو حال قعود، فأردت تنبيهه على أن يقوم مع الناس حيث يقومون، ويقعد حين يقعدون.

والتقدير: أتقومُ قائماً، وتقعدُ قاعداً، ثمّ حذف الفعل العامل في الحال، وأبقى الأخير بدلاً من اللفظ بالفعل، مثلما كان الأمر في حذف الفعل استغناءً بالمفعول المطلق.

ويجري هذا في الاستفهام وفي غيره، فلو لم تستفهم لقلت منكراً:

قاعداً علِمَ الله وقد سار الركبُ، وقائماً قد علم اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ.

(فهذا لا يكون إلاّ لـما تُشاهدُ من الحال، فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل)[1].

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ سيبويه يقدر الفعل المحذوف من لفظ الاسم المنصوب على الحال، وعند السيرافي أنّ هذا قد أنكره بعض الناس، لأنّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من ذلك يصرف إلى أنّه مصدر لا اسم فاعل، قال المبرد، والقول الراجح عند السيرافي قول سيبويه، لأنّ قد تكون الحال توكيداً، كما يكون المصدر توكيداً، وإنْ كان الفعل قد دلّ عليه[2]، ولم أعثر للمبرد ما نسبه إليه السيرافي[3].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثل ذلك: عائذاً بالله من شرها، كأنّه رأى شيئاً يُتقى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتّى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيامٍ وقعودٍ، لأنّه يرى نفسه في تلك الحال، فقال: عائذاً بالله، كأنّه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنّه حذف الفعل لأنّه بدلٌ من قوله: أعوذُ الله، فصار هذا يجري ها هنا مجرى عياذاً بالله، ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شر فلان)[4].

---

(1) المبرد: المقتضب، 1/ 213.

(2) ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 229-230.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 213 وما بعدها.

(4) سيبويه: 1/ 341.

أقول:

قياساً على (قاعداً علِمَ النّاس وقد سار الركبُ) في الإخبار لا الاستفهام لك أنْ تقول: عائذاً بالله من شرها، بنصب (عائذاً) على الحال استغناء به عن عامله في إفادة معنى تدخل عناصر السياق في تحديد، فقد دأب سيبويه في صفحات كتابه على أن يمازج بين القواعد النحوية والتداولية التي هي أشبه ما تكون بقانون سياقي (Context Restricted Rule)[1]، (فالقول الطبيعي مجرداً من مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلاّ بتعيين المقام، حتى إنّه يصبح الادعاء بأنّ الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد معانيه إلى أنْ يثبت بالدليل خلاف ذلك، وإذا كان الأمر كذلك، فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة، وأنْ لا ينحصر تقويمها ضمن قيمة واحدة)[2]. وأقرب مثال لما نحن فيه ما بين أيدينا الآن أعني: (عائذاً بالله من شرها) إذ يحيطه سيبويه بمقتضيات سياقية معينة وموصوفة منها:

1- أنّ المتكلّم رأى شيئاً.
2- وهذا الشيء ممّا يُتقى، أيّ أنّه مصدر خوف وإزعاج وخطر.
3- فصار في حال استعاذة.
4- فاستعاذ بالله فقال: عائذاً بالله من شر ما أرى، والتقدير: أعوذُ بالله عائذاً بالله، ثمّ حذف الفعل (أعوذُ بالله)، وأبقى الاسم نائباً عنه، ومفيداً لدلالته.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصلٌ في حال ذكرك وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرك إياه، كما كنت في باب حمداً وسقياً وما أشبهه، إذا ذكرت شيئاً منه في حال تزجيةٍ وإثباتٍ، وأجريت عائذاً بالله في الإضمار والبدل مجرى المصدر، كما كان هنيئاً بمنزلة المصدر فيما ذكرتُ لك، وقال الشاعر، وهو عبدالله بن الحارث السهمي، من أصحاب رسول الله ﷺ.

---

(1) ينظر: د. إدريس مقبول: الأسس الإبستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه، ص 316.

(2) د. عبد الرحمن، طه: اللسان والميزان، ص 45.

الْحِقْ عَذابَكَ بالقوم الذين طَغَوْا وعائذاً بك أنْ يَغْلُوا فيُطْغُوني

فكأنّه قال: وعياذاً بك.

ومثله قوله:

أراك جمعتَ مسألةً وحِرْصاً وعند الحقّ زَحّاراً أنانا

كأنّه قال: تزحر زحيراً وتئنُّ أنينا، ثمّ وضعه مكان هذا، أيْ أنت عند الحق هكذا)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

– الإضمار والبدل: حذف العامل وجوباً، وجعل المنصوب بدلاً من الفعل المحذوف.

ثانياً: يستشهد سيبويه لما هو فيه من حديث على حذف العامل وجوباً والاستغناء بالمعمول المنصوب بشاهدين، أولهما لعبد الله بن الحارث السهمي من أصحاب رسول الله ﷺ الذي يقوم فيه[2]:

الْحِقْ عَذابَكَ بالقوم الذين طَغَوْا وعائذاً بك أنْ يَغْلُوا فيُطْغُوني

والشاهد فيه: نصب (عائذاً) على الحال، والعامل فيه محذوف، كأنّه قال: أعوذ بك عائذاً، أو استجيرك عائذاً بك.

والبيت في معرض الدعاء على الظالمين بأن لا يعلو لهم شأن، وأن يسلّمه منهم، وفيه استعاذة بالله من أن يفسد هؤلاء الطغاة عليه دينه ويدخلوه في طغيانهم. وواو الجماعة في (يعلوا) عائدٌ على الطاغين.

---

(1) سيبويه: 1/ 341-342.

(2) ينظر: ابن هشام، عبد الملك بن هشام: السيرة النبوية، ص 216.

وثانيهما: قول المغيرة بن حبناء (ت 912هـ) يخاطب أخاه[1]:

أراك جمعتَ مسألةً وحِرصاً ... وعند الحقِّ زَحّاراً أنانا

والشاهد فيه نصب (زحاراً) و(أنانا) وهو مبالغة على فعال، وقد وقع بدلاً من الفعل المحذوف: تزحرُ.

وقبله:

بلونا فضل مالكَ يا ابن ليلى ... فلم تكُ عند عثرتنا أخانا

ويروى الشاهد: فيكف بدلاً من: أراك، وعند الفقر بدلاً من: وعند الحقّ. والمسألة: سؤال الناس، والحقّ: ما يترتب على المرء لأهله وأرحامه.

يريد أنَّ أخاه كان بخيلاً معه عند حاجته إليه، ونزوله عنده طالباً مساعدته.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 1/ 204.

حذف عامل الحال غير المأخوذ من الفعل وجوباً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوُّنٍ وتنقُّلٍ، فقلت: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّلُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّلٍ، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهِّمه إياه ويُخبره عنه، ولكنه وبَّخه بذلك)[1].

أقول:

أولاً: يمكن لنا من خلال ما يتحدث عليه سيبويه في الصفحات السابقة، والنص الذي بين أيدينا الآن تقسيم الحال الذي يذكر بدلاً من اللفظ بالفعل على قسمين:

الأول: أحوال جاءت مشتقة من الفعل كـ: قائماً، وقاعداً، وعائذاً، وزحّاراً، وأناناً، وغيرها من المشتقات الوصفية.

والثاني: أحوال لم تؤخذ من الأفعال، وحينها يكون تقدير عامل كلٍّ منها ليس من لفظه كما هو الأمر في: قائماً وقاعداً وعائذاً، من: يقومُ ويقعد، وأعوذُ.

ومن الثاني نحو: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟

ويقال هذا لمن لا يثبت على حال، أو بعبارة سيبويه: (أنك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتنقّل ... كأنك قلت: أتحوّلُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ فـ (تميمياً) و(قيسياً) حالان منصوبان بفعل محذوف وجوباً.

والسياق الذي يشدد على ذكره سيبويه دائماً يتحدد هنا في الحال المشاهدة، أعني حال هذا الإنسان المتغيّر، والمتلوّن الذي لا يثبت على حال، وذلك التلوّن والتنقّل كائن فيه، وصفةٌ من صفاته، والخطاب ليس استفهاماً عن شيء غير مدرك لدى السائل، بل هو في معرض استنكار حال مرضية موجودة عند بعض الناس. بما يدعو إلى لومهم وتوبيخهم كما هم عليه من حال مشاهدة ومعروفة.

---

(1) سيبويه: 1/ 343.

من النصب على الحال بفعل محذوف

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وحدثنا بعض العرب، أنَّ رجلاً من بني أسدٍ قال يوم جَبَلَة واستقبله بعيرٌ أعورُ فتطيّر منه، فقال: يا بني أسد، أعور وذا ناب! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلوُّنُ والتنقلُ عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه، ومثل ذلك قول الشاعر:

أفي السِّلْمِ أعيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً ... وفي الحَرْبِ أشباهَ الإماءِ العَوارِكِ

أيْ تنقلون، وتلونون مرةً كذا ومرةً كذا، وقال:

أفي الوَلائِمِ أولاداً لواحِدةٍ ... وفي العِيادةِ أولاداً لعَلاَّتِ

وأمّا قول الشاعر:

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً

فيكون على وجهين: على النداء، وعلى أنّه رآه في حال افتخار واجتراء، فقال: أعبداً، أيْ أتفخر عبداً، كما قال: أتميمياً مرةً) [1].

أقول:

أولاً: يستشهد سيبويه للأسماء غير المشتقة من الأفعال والمنصوبة على الحال بفعل مضمر، مؤكداً على الحال المشاهدة، وسياق الكلام المعين بالآتي:

1- قول القائل في معرض تنبيهه قومه وقد استقبله بعيرٌ أعورُ، وهو عندهم فأل شرّ، ومخايل نذير: (أعورَ وذا ناب).

---

[1] سيبويه: 1/ 344، 345.

بنسب (أعورَ) و(ذا ناب) بفعل محذوف تقديره: أتستقبلون أعورَ وذا ناب.
وقول القائل هذا في معرض إخبار لا استفهام فهو لا يريد أن يعلموه بعور البعير، أو صحته، ولكنه ينقل إليهم حالاً مشاهدة تنبيهاً لهم من ظهور إمارات الشر، والشؤم[1].

2- قول هند بنت عتبة أم معاوية بن أبي سفيان (توفيت سنة 14هـ)[2]:

أفي السِّلْمِ أعيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً ... وفي الحَرْبِ أشباهَ الإماءِ العَوارِكِ

والشاهد فيه: نصب (أعياراً) على الحال بإضمار فعل، وصار (أعياراً) بدلاً من اللفظ بالفعل المحذوف، والتقدير: أتثبتون في السلم أشباه أعيار وأمثال أعيار، أو: أتعرفون أمثال أعيار.
والأعيار: الحمير الوحشية أو الأهلية، ويضرب بالحمار مثلاً للبلادة والجهل، والعوارك: جمع عارك، وهي الحائض من النساء.
والبيت مقول في مجموعة من قريش انسحبوا من بدر، تحريضاً لهم على قتال المسلمين.
وأمثال النساء معطوف على أعيار.

3- قول الشاعر[3]:

أفي الولائمِ أولاداً لواحدةٍ ... وفي العيادةِ أولاداً لِعَلَّاتِ

والشاهد فيه نصب (أولاداً) بإضمار الفعل وجوباً، ووضعه في موضعه بدلاً من اللفظ به.
وأولاد العلات: أولاد الضرائر، والعلل: الشرب الثاني.

(1) وينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 1/ 370، المثل رقم (1994).
(2) ينظر: ابن هشام: السيرة، 2/ 311، والعيني، 3/ 142.
(3) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 382.

يريد أنهم أصحاب شراهة ودناءة فعلى الرغم من اختلافهم يكونون كأولاد الأم الواحدة حين تكون هناك ولائم.

4- أمّا قول جرير:

أعبداً حَلَّ في شُعَبَى غريباً ... ألؤماً لا أبا لك واغترابا

فالشاهد فيه كما مرَّ القول (أعبداً) بنصبه بإضمار فعل تقديره: (أتقيم) أو (أتلبث)، و(لؤماً) و(اغترابا) منصوبان بإضمار فعلين الأول بتقدير: (أتلوم) والثاني (أتغترب)، والمعنى: الجمع بين اللؤم والغربة.

ويرى سيبويه أنَّ في إعراب (عبداً) وجهين:

الأول: نصبه على النداء.

والثاني: على إضمار فعل يحكي حالاً مشاهدة وهو أنَّ المتكلّم رأى المخاطب في حال، افتخار واجتراء، فقال له: أعبداً، أيّ أتفخر عبداً، بمنزلة: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإنْ أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضاً كما نصبت في حال الخبر الاسم الذي أخذ من الفعل، وذلك قولك: تميمياً قد عُلِمَ اللهُ مرةً وقيسياً أخرى، فلم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكنّك أردت أن تشتمه بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: أتتممُ مرةً وتتقيسُ أخرى، وأتمضون وقد استقبلكم هذا، وتنقّلون وتلوّنون، فصار هذا كهذا، كما كان تُرباً وجندلاً بدلاً من اللفظ بتَرِبْتَ وجَنْدَلْتَ لو تُكلّم بهما.

ولو مثّلت ما نصبت عليه الأعيارَ والأعور في البدل من اللفظ لقلت: أتعيّرون مرةً، وأتعوّرون إذا أوضحت معناه، لأنك إنّما تُجريه مجرى ما له فِعْلٌ من لفظه، وقد يجري مجرى الفعل ويعمل عمله، ولكنّه كان أحسن أن توضحه بما يُتكلم به إذا كان لا يغيّر معنى

الحديث، وكذلك هذا النحو ولكنّه يُترَكُ استغناءً بما يحسن من الفعل الذي لا ينقض المعنى)[1].

أقول:

يحاول سيبويه في هذا النص أنْ يعقد موازنة بين تراكيب مختلفة لكنّها قائمة كلّها على حذف ركن إسنادي من أركانها، وكأنّه بذلك يريد أن يدلنا على أنَّ الإضمار في كلّ ضروبه وأنماطه فعل قصدي نفسي، وآلية لغوية يشترك فيها منشئ النص ومتلقيه المثالي، حيث يكون سياق الكلام ومقامه، وأحواله المشاهدة قريبة من ذهن المخاطب وإدراكه وفهمه، فالجملة عند سيبويه كما يرى أحد الفضلاء: (ليست بنية جامدة، ولكنّها حية ومتداولة بين متكلم ومخاطب، يراعي فيها المتكلم ما يأخذ باهتمام مخاطبه، فيقدم ما يجب تقديمه، ويؤخر ما يجب تأخيره، ويوجز إنْ كان المقام يقتضي الإيجاز، ويطنب إذا كان المقام يقتضي الإطناب، ومثل هذه السمات المميزة لطبيعة الكلام كثيرة في كتاب سيبويه)[2].

إن الموازنات التي يقعدها سيبويه للأنماط اللغوية الجارية على نسق واحد من حيث صورتها اللفظية، أعني الإعرابية، رفعاً، أو نصباً، أو جراً، مع الاهتمام بما يقف وراء هذه الصور الإعرابية من عوامل ظاهرة، أو مضمرة، وأسباب ذلك الإضمار وعلله، وأحواله المقامية المشاهدة ليمنح الفكر النحوي عند سيبويه سمة منهجية من جملة من السمات المتفردة عند هذا اللغوي البارع والمتقد فطنة وذكاء وتمكناً، وتتمثل هذه السمة في حرص سيبويه الدائم والمستمر على أن يتعقب أحوال الكلام العربي ليوزع أنماطه وتراكيبه وجمله وأساليبه على وحدات داخلية تنطلق من نمط معين ومحدد لتتوزع على أنماط وتراكيب متعددة يعمل سيبويه على أن يوصل بينها برباط ظاهر أو مقدّر يتحكم فيها جميعاً على الرغم من اختلافها إعراباً ودلالة، ولهذا نرى أنَّ كتاب سيبويه وحدةٌ متكاملة لا مجرد نصوص متفرقة تدرس أو يرجع إليها على حدتها، وهذا لا يمكن أن تيسير إلاّ لمن أوتي صفة الصبر على ما يقرأ من الكتاب، واضعاً نصب عينيه ما وضعه سيبويه نصب عينيه هو يعقد كتابه، وأعني بذلك إظهار دور المتكلّم والمخاطب والحال المشاهدة وضروب المقام وسياق الحال في العملية

---

(1) سيبويه: 1/ 345.

(2) الوعي، د. محمد: عن الأسس الإبستمولوجية والتداولية، ص 325.

التواصلية، وإلاّ داخلت قارئ الكتاب ضروب من الاضطراب تُبغته وتحمله على الظنّ بأن الكتاب مضطرب المواد، والأبواب والمصطلحات[1]، وهو ليس كذلك.

ولعل أقرب دليل على صحة ما نذهب إليه ما بين أيدينا من كلام سيبويه وهو يتحدث في الأحوال التي يُضمَرُ فيها الفعل، ويُنصب الاسم المعين لدلالة معينة، ويكون ذكر هذا الاسم دليلاً على الفعل المحذوف وقائماً مقام اللفظ به، إذ تكون البداية بنمط معين، ثمّ يتفرع هذا النمط إلى أنماط موصوفة بما يفرقها عن غيرها من جهة، وما يجعلها تنتمي إلى أصل واحد انطلقت منه، وعادت إليه، وعلى النحو الآتي:

التركيب	الوصف النحوي	السياق المقامي التواصلي	الدلالة والتقدير
ألهواً وقد جدّ الجدُّ ↓	استفهام + مصدر منصوب (مفعول مطلق)	حالي: إهمال مشهد	أتلهو لهواً
ألعباً وقد علاه الشيبُ ↓	بمنزلة السابق	حالي: غائب في حكم الحاضر	أيلعبُ وقد علاه الشيب؟
أغدّةً كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية ↓	بمنزلة السابق	حالي	أأغدُّ غدةً كغدة البعير وأموت موتاً
أسيراً سيراً ↓	استفهام + مصدر منصوب مكرر	استفهام عن حال مشاهدة	أتسيرُ سيراً
سيراً سيراً ↓	مصدر منصوب مكرر لكنّه إخباري	إخبار حالي عن النفس أو الغير	أسيرُ سيراً
سماعَ اللهِ ↓	بمنزلة ما سبق، لكنّه اسم مصدر لا مصدر بمنزلة: أعطيته عطاءً وإعطاء	إخبار عن النفس	أسْمعُ اللهَ سماعاً وإسماعاً
أقائماً وقد قعد الناسُ أقاعداً وقد سار الركبُ ↓	استفهام توبيخي + اسم مشتق منصوب على الحالية	حالي لمن رأيته من الناس على هذه الحال فأردت تنبيهه	أتقوم قائماً وتقعد قاعداً

(1) د. بعلبكي، رمزي: الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه، ص 126.

التركيب	الوصف النحوي	السياق المقامي التواصلي	الدلالة والتقدير
قاعداً عَلِمَ الله وقد سار الركب ↓	بمنزلة ما سبق ومن غير استفهام	حالي مُشاهد	فيه معنى الإنكار
عائذاً بالله من شرِّها ↓	بمنزلة ما سبق	إخبار عن حال وهي مشاهد ما يُتقى شره، وليس فيه معنى استفهام	أعوذ بالله عائذاً والمعنى: استعاذة بالله من تلك الحال.
أنت عند الحق زحّاراً	بمنزلة ما سبق والوصف صيغة مبالغة لا اسم فاعل	كذلك	أيْ أنت على هذه الحال المذمومة
أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ↓	حال غير مشتقة	في مقام من لا يثبت على حال واحدة	أتحولُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى وليس فيه معنى الاستفهام، وإنما هو في معرض استنكار حال مرضية عند بعض الناس
أعورَ وذا ناب ↓	بمنزلة ما سبق	تنبيه على حال موجودة وثابتة ومشاهدة	أتستقبلون أعورَ وذا ناب
أفي السلم أعياراً ↓ أفي الولائم اولاداً	حال غير مشتقة	كذلك	هجاء لهم بما شاهدهم عليه من التنقل والتلون بكونهم في حال السلم مثل الحمير في جفوتهم على الأهل، وفي الحرب كالنساء الحائضات والتوبيخ لهم في الحالين

حذف عامل الحال جوازاً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا قوله جلّ وعزّ: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [من سورة القيامة: 4]، فهو على الفعل الذي أظهر، كأنّه قال: بلى نجمعها قادرين، حدثنا بذلك يونس) [1].

أقول:

يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً، وقد جاء سيبويه فيما مضى من صفحات على بعض مواضع الحذف الواجب، ويلفت النظر هنا إلى نوع من الحال التي حذف عاملها جوازاً لقيام دليل لفظي عليه، ويستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [من سورة القيامة: 3-4].

فـ (قادرين) حال من فاعل الفعل المقدر المدلول عليه بحرف الجواب (بلى)، أيْ: بلى نجمعها قادرين، وهذا هو الوجه، ورأى بعضهم أنّه منصوب على أنّه خبر كان مضمر، والتقدير: بلى كنّا قادرين في الابتداء، وما ذهب إليه سيبويه أقرب إلى الأخذ، لكون (قادرين) حال من الضمير في نجمع: أيْ نجمع العظام قادرين على تأليف جميعها وإعادتها إلى التركيب الأول[2]، وما جاء به سيبويه مستند فيه إلى أستاذه يونس بن حبيب المتوفى سنة (182هـ).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا قوله: وهو الفرزدق:

على حَلْفَةٍ لا أشتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... ولا خارجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ

---

(1) سيبويه: 1/ 346.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 506-507.

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبلُ، كأنّه قال: ولا يخرج خروجاً ألا تراه ذكر (عاهدتُ) في البيت الذي قبله فقال:

ألم تَرَني عاهدتُ ربِّي وإنَّني لبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومَقامِ

ولو حمله على أنّه نفى شيئاً هو فيه لم يرد أن يحمله على (عاهدتُ) جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى، لأنّه لم يكن يحمله على عاهدت)[1].

أقول:

ومن مواضع حذف عامل الحال جوازاً بيت الفرزدق (ت 110هـ)[2]:

على حَلْفةٍ لا أشتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خارجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ

والشاهد فيه حذف عامل الحال (خارجاً) جوازاً، كأنّه قال: ولا يخرج خارجاً وهو اسم فاعل في موضع خروجاً الذي هو مصدر (خرج)، و(لا يخرج) معطوف على (واشتمُ)، وجعل (لا أشتم) جوباً للقسم (عاهدتُ) أيْ: أقسمت، ويرى سيبويه أنّه يمكن ألا تحمله على فعل القسم (عاهدت)، بل أنّه نفى شيئاً هو فيه، وإليه ذهب عيسى بن عمر (ت 149هـ)[3]، أيْ أنّ (لا أشتم) في موضع الحال، وهو معنى قوله: (نفى شيئاً هو فيه)، أيْ: نفى ما في الحال ولم ينفِ المستقبل يرد أنّه حلف وهو غير شاتم، ولا خارج من فيه زور الكلام، وشاهد على هذا التأويل على ما نحن فيه، وفيه فساد للمعنى، إذ ما قيمة العهد إذا كان يقتصر على اللحظة التي يُقسم فيها، والذي أراده لشاعر، وهو ما يتفق والمناسبة أنّه عاهد ربه على ألا يعمد إلى شتم، أو بهتان بعد الآن، وفي أحسن التأويلات على ذاك الوجه تفتقر إلى جواب مقبول للقسم (عاهدت).

---

(1) سيبويه: 1/ 346.

(2) شرح ديوانه، 2/ 769.

(3) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 171.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فإذا قلت: ما أنت إلاّ قائمٌ وقاعدٌ، وأنت تيمميٌّ مرةً وقيسيٌّ أخرى، وأني عائذ بالله، ارتفع، ولو قال: هو أعورُ وذو ناب، لرفع، هذا كلّه ليس فيه إلاّ الرفع، لأنّه مبني على الاسم الأول، والآخر هو الأخر فجرى عليه)[1].

أقول:

يرى سيبويه أنّ قولك: ما أنتَ إلاّ قائمٌ قاعدٌ، ومثله: أنتَ تميمي مرة وقيسيّ أخرى، على الرفع في (قائم) و(قاعد) و(تميمي) و(قيسي) خبراً للضمير المنفصل (أنت)، وكذا الأمر في: إنّي عائذٌ بالله فـ (عائذ) خبر الحرف المشبه بالفعل مرفوع.

ولا يجوز في مثل هذه التراكيب إلاّ الرفع على الابتداء والخبر، فإذا أردنا النصب لا نذكر المبتدأ (أنت) و(أنا) في (إنّي) لأننا بذكر المبتدأ لابدّ من ذكر خبر يُبنى عليه.

أمّا قوله: (هو أعورُ وذو ناب) فبالرفع أيضاً، لأنّ (هو) مبتدأ بحاجة إلى خبر هو (أعورُ) و(ذو ناب) معطوف عليه، أمّا النصب فبحذف هو، كما رأينا.

أوجه إعرابية أخرى

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: عائذ بالله، يريد: أنا عائذ بالله، كأنّه أمر قد وقع، بمنزلة الحمدلله وما أشبهه، وزعم الخليل رحمه الله أنّ رجلاً لو قال: أتميميٌّ، يريد: (أنت) ويضمرها لأصاب.

وإنّما كان النصب ها هنا الوجه لأنّه موضعٌ يكون الاسمُ فيه معاقباً للفظ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء، والرفع جيد لأنّه المحدث عنه والمستفهم، ولو قال: أعورُ وذو نابٍ، كان مصيباً، وزعم يونس أنّهم يقولون: عائذٌ بالله، فإن أظهر هذا المضمر لم يكن إلاّ الرفع، إذ جاز الرفع وأنت تضمر، وجاز لك أن تحمل عليه

---

(1) سيبويه: 1/ 346.

المصدر، وهو غيره، في قوله: أنت سيرٌ سيرٌ، فلم يجز حيث أظهر الاسم عندهم إلاّ الرفع، كما أنّه لو أظهر الفعل الذي هو بدلٌ منه لم يكن إلاّ نصباً)[1].

أقول:

أولاً: بعد أنْ استكمل سيبويه القول في أكثر مواضع حذف عامل الحال (المشتق وغير المشتق) وجوباً، ولفت النظر إلى المواضع التي يجب فيها رفع هذه الأسماء المنصوبة على الحال لتؤدي وظيفة الإخبار، فهناك فرق إعرابي ودلالي بين قولك:

عائذاً بالله من شر الشيطان الرجيم.

و: أنا عائذٌ بالله من شر الشيطان الرجيم.

فالأول بنصب (عائذاً) على الحال بفعل مضمر، والثاني رفعه على الخبرية للمبتدأ (أنا)؛ أقول بعد أنْ استكمل سيبويه الحديث في هذا كلّه بدا بذكر بعض الآراء التي صدرت عن بعض أساتذته وعلى النحو الآتي:

الاول: استناداً إلى راي أستاذه يونس بن حبيب (ت 182هـ) أنْ بعض العرب يتكلمون بـ (عائذٌ بالله) بالرفع ومن غير ذكر مبتدأ يُبنى عليه الخبر، ملفوظاً، بل مقدّر، والتقدير فيه: أنا عائذٌ بالله، والمعنى أنّه إخبار عن أمر قد وقع، فهو بمنزلة: الحمدلله ونحوه ممّا يرفع على الابتداء، ويجوز فيه النصب على معنى: أحمد الله حمداً بالإخبار عن النفس بما يفعله المتكلّم من ذلك.

والثاني: واستناداً إلى رأي أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) يجيز أن يقال: (أتميميٌ) بالرفع على إضمار خبر والتقدير: أنت تميميٌ.

ثانياً: ويرى سيبويه بعد هذا كلّه أنْ النصب في مثل هذه الأسماء من خلال انتظامها على تلك التراكيب الدالة هو الوجه الأحسن، لأنْ العلاقة بين هذه الأسماء وغيرها ممّا يحتويه التركيب المعين علاقة يتحكم فيها الفعل، لأنّها أعني الأسماء تعاقب الفعل وتنتظم معه في أصل الوضع، وسيبويه لا يرفض الرفع، ويراه (جيداً لأنّه المحدث عنه والمستفهم)، وعلى هذا يجيز رفع (أعورُ) على الخبرية لمبتدأ محذوف والتقدير: هو أعورُ وذو ناب.

---

[1] سيبويه: 1/347.

أمّا إذا أظهرنا المبتدأ (هو) أو (أنت) فالرفع واجبٌ، كما هو واجب في قولك: أنت سيرٌ سيرٌ؛ لأنّ إظهار المبتدأ يوجب ذكر خبر يُبنى عليه، وتستكمل به الجملة الخبرية دلالتها التي يحسن السكوت عليها، وفي المقابل يوجب إظهار الفعل النصب لا غير.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فكما لم يجز في الإضمار أن تضمر بعد الرفع ناصباً كذلك لم تضمر بعد الإظهار، وصار المبتدأ والفعل يعمل كلّ واحد منهما على حدةٍ في هذا الباب، لا يدخل واحدٌ على صاحبه)[1].

أقول:

إنّها معادلة نحوية فاعلة إذ لا يجوز بعد ذكر الاسم المعين مرفوعاً إلاّ أن نضمر مرفوعاً كي يُبنى هذا الاسم المذكور على الاسم المضمر لتستكمل الجملة الاسمية ركنيها الأساسيين: المبتدأ والخبر.

وكذا إذا ذُكر الاسم منصوباً فلابُدّ أن يكون المضمر عاملاً فعلياً في هذا الاسم، وعلى هذا فللمبتدأ وظيفته النحوية، وللفعل وظيفته النحوية، وكلّ يقوم بهذه الوظيفة من غير تداخل ولا اختلاط.

---

(1) سيبويه: 1/ 347.

ما ينصب من المصادر السماعية المثنّاة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحنّنا بعد تحنّن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنّهم حذفوا الفعل لأنّه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثنىً إلاّ في حال إضافة، كما لم يكن سبحانَ الله ومعاذ الله إلاّ مضافاً، فحنانيك لا يتصرف، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك، قال الشاعر، وهو طرفة بن العبد:

أبــا مُنْــذرٍ أفْنَيْــتَ فاسْــتَبْقِ بَعْــضَنا   حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهْوَنُ من بَعْضِ

وزعم الخليل رحمه الله أنّ معنى التثنية أنه أراد تحنّنا بعد تحنّن، كأنّه قال: كلّما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منك فلا ينقطعنّ، وليكن موصولاً بآخر من رحمتك)[1].

أقول:

ممّا ينصب على أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً (حنانيك، ودواليك، ولبيك، وسعديك) فهذه المصادر السماعية ملازمة النصب، والتثنية، والإضافة إلى كاف الخطاب، ويراد بالتثنية التكثير والجمع، وسيتناول سيبويه هذه المصادر السماعية بالحديث تباعاً وعلى النحو الآتي:

أولاً: حنانيك:

1- مصدر سماعي لا فاعل له يجري عليه، غير موضوع موضع المصادر.

2- التثنية فيه علمٌ للتكثير والمبالغة، لأنّها أول تضعيف العدد والكثرة، فحنانيك يراد بها حناناً بعد حنانٍ، أيّ كلّما كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى، أو بعبارة كأنّه (يسترحمه ليرحمه) فهو على معنى: رحمةً بعد رحمةٍ، يقال: تحنّن فلان على فلان، إذ رحمه.

---

(1) سيبويه: 1/ 347-348.

3- لا يجوز إفراد هذا المصدر السماعي، إلاّ بمعناه لا بلفظه.

4- هذا المصدر السماعي في حال إضافة إلى كاف الخطاب.

5- أنّه مصدر سماعي لا يتصرف، وإنّما يلتزم صورة واحدة.

6- أنّه كـ (سبحان الله) و(معاذ الله) في لزوم الإضافة إلى ما بعده.

7- يستشهد سيبويه له بقول طرفة بن العبد (ت نحو 86ق.هـ) [1]:

أبـا مُنْـذِرٍ أفْنَيْـتَ فاسْـتَبْقِ بَعْـضَنا   حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهْوَنُ من بَعْضِ

والشاهد فيه: نصب (حنانيك) على المصدر الموضوع موضع الفعل، أيّ أنّه مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنى، وكاف الخطاب في محلّ جرّ مضاف إليه، والتقدير: تحنّن علينا تحناً بعد تحنّن، للتكثير والمبالغة ولم يقصد التثنية.

وأبا منذر: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الخمسة، والفاء في: (فاستبق) استئنافية، واستبق فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، وفاعله مستتر وجوباً، وجملة: أفنيت استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة (استبق) وجملة (حنانيك).

يقول الحطيئة (ت نحو 45هـ) [2]:

تَحَـنَّنْ علـيَّ هـداكَ المليـك   فـإنَّ لكـلِّ مقـامٍ مقـالا

والشاهد فيه أنّ (تحنّن) هنا معناها: (ترحّم، أو أكثر عليّ من حنانك ورحمتك من غير انقطاع.

وعلى هذا المعنى ما ذهب إليه الخليل فحنانيك: معناها تحنّناً بعد تحنّن، ففيه طلب التكرير وعدم الانقطاع.

---

(1) ديوان، ص 66، وينظر: ابن يعيش، 1/ 118.

(2) ديوانه: ص 72، وينظر: ابن هشام.

ثانياً: لبيك وسعديك

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثلُ ذلك: لبيك وسعديك، وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله وحنانيه، كأنه قال: سبحان الله واسترحاماً، كما قال: سبحان الله وريحانه، يريد: واسترزاقه.

وأمّا قولك: لبيك وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعنا وطاعةً، إلاّ أنّ لبيك لا يتصرف، كما أنّ سبحان الله وعَمْرَك الله وقِعْدَكَ الله لا يتصرف.

ومن العرب من يقول: سمعٌ وطاعةٌ، أيّ أمري سمعٌ وطاعةٌ، بمنزلة:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ها هنا

وكما قال: سلامٌ.

والذي يرتفع عليه حنانٌ وسمعٌ وطاعةٌ غير مستعمل، كم أنّ الذي ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل.

وإذا قال: سمعاً وطاعةً فهو تزجية السمع والطاعة، كما قال: حمداً وشكراً، على هذا التفسير)[1].

أقول:

أولاً: لبيك وسعديك: السماعية: هذا اللفظ من المصادر التي يجب إضمار فعلها، وسيأتي سيبويه في موضع لاحق على ذكر شيء من أحكامها وأحوالها، واكتفي هنا بأنّه جعلها كـ (حنانيك)، وفيها معنى الاسترحام، ومن العرب من يعطفها على (سبحان الله) فيقول:

سبحان الله وحنانيه، بمنزلة: سبحان الله وريحانه، يريد: واسترزاقه.

وممّا جاء على ذكره سيبويه هنا أنّ: لبيك ومثله: سعديك، منصوبان على المفعول المطلق، كما انتصب: سبحان الله، أو انتصاب سمعاً وطاعةً، وأنت تريد الأخبار، وليس

---

(1) سيبويه: 1/ 349.

الطلب مع فارق بين: سمعاً وطاعةً، ولبيك وسعديك ومثلهما: حنانيك في أنّ هذه المصادر تلزم صورة واحدة لا تتصرف عنها، وهي بهذه الصفة تشبه: سبحان الله، وعَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ، في عدم التصرف.

ثانياً: ويكرر سيبويه القول في أنّ: سمعاً وطاعةً يجوز فيهما الرفع على الخبرية، والتقدير: أمري سمع وطاعةٌ، وهذا ما يؤكّد صفة التصرف فيهما من نصب إلى رفع، وكلّ له أحكامه الإعرابية، ودلالته المعينة، وقد مرّ القول في ذلك.

ولأنّ بعض المصادر المنصوبة تتصرف إلى حال إعرابية أخرى يستشهد سيبويه لذلك ببيت منذر بن درهم الكلبي (ت بعد السنة الثانية عشرة للهجرة)[1]:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ها هنا أذو نسبٍ أم أنتَ بالحيّ عارِفُ

والشاهد فيه قوله: حنانٌ بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمري حنانٌ، أو: أمرنا حنانٌ.

و(ما) اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، وجملة (أتى بك) في محلّ رفع خبر المبتدأ (ما).

و: ها هنا: الهاء للتنبيه، وهنا: ظرف مكان متعلق بـ (أتى)، و(ذو) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنت ذو نسبٍ.

وجعل سيبويه: سلامٌ بمنزلة: حنانٌ، إذا أفرد رُفع، أو نُصب، قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [من سورة مريم: 13]. أيْ: وآتيناه حناناً، أيْ: رحمةً ورقةً في قلبه، وعطفاً على الآخرين.

ويجوز نصب (حناناً) على المفعول المطلق لفعل محذوف، وهو بعيد.

---

(1) ينظر: الزجاجي: أماليه، ص 131، وابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص 190، والأزهري: شرح التصريح، 1/ 177.

ثالثاً: يرى سيبويه أنَّ إظهار المبتدأ قبل (حنانٌ) ونحو كـ (سمعٌ وطاعةٌ) غير مستعمل كما هو شأن المنصوب من المصادر المثناة من نحو: حنانيك، وسعديك، ولبيك، فهذه مصادر تثنية، لا تفرد، ولا يظهر عاملها.

ثالثاً: حذارَيْكَ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثلُ ذلك: حذاريك، كأنَّه قال: ليكن منك حذرٌ بعد حذر، كما أنَّه أراد بقوله لبيك وسعديك: إجابةً بعد إجابةً، كأنَّه قال: كلّما أجبتك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ وكأنَّ هذه التثنية أشدّ توكيداً، ومثله إلاّ أنَّه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل، قول الشاعر، وهو عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوالَيْكَ حتّى ليس للبُرْدِ لابِسُ

أيّ مداولتك، ومداولة لك، وإنْ شاء كان حالاً؛ ومثله أيضاً:

ضَرْباً هَذاذَيْكَ وطَعْناً وَخْضا)[1]

أقول:

أولاً: الرابع بعد: حنانيك، ولبيك، وسعديك، هو: حذاريك، وقد قال فيه سيبويه الآتي:

1- أنَّه كـ: حنانيك في إعرابه.

2- والتثنية فيه عَلَمٌ للتكثير والمبالغة والتوكيد كأخواته، ودلالة على تقدير: ليكن منك حذرٌ بعد حذر، كما هو الأمر في لبيك بمعنى: إجابةً بعد إجابةٍ وهذا ما يفيد الاستمرار والتوكيد.

---

[1] سيبويه: 1/ 350.

ثانياً: الخامس (دواليك) بمعنى: تداولاً بعد تداول (مأخوذ من المداولة) وهو أيضاً مصدر سماعي ملازم للإضافة إلى كاف الخطاب، والنصب، والتثنية فيه علم للتكثير والمبالغة والتوكيد، ودواليك هذا ليس بمعنى إدالة بعد إدالة كما يرى بعض النحاة[1]؛ لأنَّ الإدالة الغلبة، يقال اللهمَّ أدلني على فلان وانصرني عليه[2]. ومعنى التثنية (دواليك) على ما سيذكر سيبويه لاحقاً (أنه فعل من اثنين لأني إذا دوالتُ فمن كلّ واحد منّا فعلٌ)[3].

وما يختلف في (دواليك) عن أمثاله -- على رأي سيبويه - إمكانية جعله حالاً بتقدير: نفعله متداولين، ويستشهد لذلك بقول سحيم عبد بني الحسحاس (ت نحو 40هـ)[4]:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ   دَوالَيْكَ حتّى ليس للبُرْدِ لابِسُ

وهو عندنا بعيد، لأنَّ المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً لا حالاً، وجوابه يحتاج أنَّ ذلك يحتاج إلى استقراء تام[5].

والبيت يحكي عادة كانت عندهم إذ كان الرجل إذا أراد تأكيد المودَّة بينه وبين من يحبه شق كلّ منهما بُرد صاحبه، يرى أنَّ ذلك أبقى للمودة بينهما، وقيل: أنَّه كان من شأن العرب إذا تجالسوا مع الفتيات للتغزل أن يتعابثوا بشق الثياب لشدة المعالجة عن إبداء المحاسن[6].

ثالثاً: السادس: هذاذيك بذالين معجمين، ومعناه: إسراعاً بعد إسراعٍ واستشهد سيبويه لذلك بقول العجاج (ت نحو 90هـ) راجزاً[7]:

---

(1) ابن الناظم: شرحه، ص 278.

(2) الأزهري: التصريح، 1/ 694.

(3) سيبويه: 1/ 351.

(4) ديوانه، ص 16، وابن يعيش، 1/ 119، والمالقي: رصف المباني، ص 181.

(5) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 696.

(6) ينظر: البغدادي، 2/ 100.

(7) ديوانه، 1/ 140، وابن يعيش، 1/ 119، وابن جني: المحتسب، 2/ 279، والعيني: المقاصد النحوية، 3/ 399.

ضَــرباً هَــذاذَيْكَ وطَعْنــاً وَخْــضا

والمعنى: اضرب ضرباً يهذّ هذّاً بعد هذا على التكرير، واطعن طعناً جائفاً، و(الهذّ): السرعة في القطع وغيره، والوخض: الطعن الجائف، وهو نعت للطعن.

وعامل (هذاذيك) كعامل: (لبيك)، من معناهما على حدّ: قعدتُ جلوساً، والتقدير: أسرع وأجيب، أمّا عامل: (دواليك) و(حنانيك) و(سعديك) فمن لفظها، والتقدير: أتداول، وأتحنّن، وأسعد.

ومن الواضح أنّ سيبويه يجوِّز في (هذاذيك) الرفع على الابتداء وما بعده من كاف الخطاب مضاف إليه، ويجوز أيضاً نصبه على الحالية بتقدير: هاذين، كما هو الحال في (دواليك) بتقدير: متداولين.

آراء في تثنية دواليكَ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومعنى تثنية دواليك أنّه فعل من اثنين، لأني إذا داولت فمن كلّ واحدٍ منّا فعلٌ، وكذلك هذاذيك، كأنّه يقول: هذّا بعد هذٍّ من كلّ وجهٍ، وإنْ شاء حمله على أنّ الفعل وقع هذاً بعد هذّ، فنصبه على الحال، وزعم يونس أنّ لبيك اسمٌ واحدٌ ولكنّه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة حواليك، لأنّا سمعناهم يقولون: حنانٌ، وبعض العرب يقول: لبُ فيجريه مجرى أمس وغاقٍ، ولكن موضعه نصبٌ، وحواليك بمنزلة حنانيك)[1].

أقول:

يعرض سيبويه في هذا النص جملة من آراء أستاذين من أساتذته في بنية بعض المصادر المثناة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: يعزو لأستاذه يونس بن حبيب القول أنّ (لبيك) اسم واحد جاء على هذا اللفظ في الإضافة، فهو في الأصل اسم مفرد، أيّ (لبّى) على وزن (فَعْلَى) بسكون العين، واشتقاقه عنده: (لبَّب) ووزنه: فعلل، ولا يجوز حمله على (فعّل) لقلته في كلامهم، ولكثرة (فَعْلَلَ) وما جرى فيه أنّهم قلبوا (الباء) وهي اللام الثانية من قولهم: (لبَّب) ياء؟ فراراً من التضعيف، فأصبح: (لبّي) وأبدلوا (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها فأصبحت (لبّىَ) ولمّا أضافوها إلى الكاف في (لبيك) قلبوا: الألف ياءً، كما قلبوا الألف في (إلى) و(الذي) عند إضافتها إلى الضمير فقالوا: إليك، ولديك[2].

وما ذهب إليه يونس من معنى الإفراد في (لبّيك) قال به خلف الأحمر (ت نحو 180) أيضاً[3].

---

(1) سيبويه: 1/ 351.

(2) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 745-746، وأبو ليدة. د. حنان: الخلاف اللغوي بين يونس والخليل،ص 167.

(3) ينظر: نفسه.

ومن المعلوم عندنا أنّ سيبويه يرى أنّ (لبيك) كـ (دواليك) مصدر دالّ على معنى لتثنية، بل أنّها لتوكيد معنى التثنية، وهي على معنى: إجابة بعد إجابة فكأنّه قال: (كلّما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأنّ التثنية أشدّ توكيداً)[1].

وينسب ابن جني لسيبويه رأياً في اشتقاق (لبّيتُ) من لفظ (لبيك) فجاءوا بـ (لبّيتُ) بالياء وهي تثنية في لبيك[2].

ثانياً: يستند سيبويه في القول بتثنية: لبيك، ودواليك، وهذاذيك إلى ما قرره أستاذه الخليل الفراهيدي الذي كان يرى أنّ (لبيك) لفظ على صورة التثنية بمنزلة: حواليك، لأنّ العرب تُفرد وتقول: لبْ بالإفراد فهو بمنزلة بعض أسماء الأصوات كـ (غاق)، ولكنّه منصوب، ومن المعلوم أنّ (حواليك) بمنزلة: (حنانيك)، وأنّ (لبيك) بمنزلة (عليك)، وأنّ دواليك: فعل من اثنين لأنّ فيه معنى المفاعلة، أيْ: تداولاً بعد تداول، وكذا جعل سيبويه (هذاذيك) فعلاً من اثنين أيْ: هذّاً بعد هذٍ، ونصبه على الحال بمعنى أنّ الفعل المعين قد وقع هكذا.

وسيأتي سيبويه على بيان موقفه ممّا طرحه أستاذه يونس.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفرد، لأنّك إذا أظهرت الاسم تبين أنّه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنّك لا تقول: لبّي زيدٍ وسعدى زيدٍ، وقد قالوا: حوالك فأفردوا، كما قالوا: حنانٌ، قال الراجز:

أهَــدَمُوا بيتَــك لا أبَالَكَــا ... وحــسبوا أنّــك لا أخالَكَــا

وأنــا أمــشي الــدّألى حَوالَكــا

---

(1) سيبويه: 1/ 351.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 744.

وقال:

دَعَــوْتُ لِمــا نــابَنِي مِــسْوَراً   فَلَبَّــى فَلَبَّــيْ يَــدَيْ مِــسْوَرِ

فلو كان بمنزلة على لقال: فلبى يدي مسور، لأنك تقول: على زيدٍ، إذا أظهرت الاسم)[1].

أقول:

من الواضح أنّ سيبويه لا يوافق أستاذه يونس فيما ذهب إليه بل يجري وراء ما قاله أستاذه الخليل، وعلى رأي الخليل وتلميذه سيبويه ذهب جمهور النحاة متقدمين ومتأخرين، وحاول أكثرهم الانتصار لرأي الخليل وسيبويه، وتوضيح معنى التثنية في مثل هذه المصادر السماعية المنصوبة، وقبل الحديث فيما أبداه بعض جمهور النحاة لابدّ من الوقوف على رأي سيبويه نفسه ممّا ذكره يونس، وفي النقاط الآتية:

1- أنه لسنا بحاجة إلى إفراد هذه المصادر المثناة لفظاً علماً للتكثير.

2- لو كانت ياء (لبيك) كياء: (عليك) و(لديك) و(إليك) لوجب أن تبقى ألفاً على حالها كما هو الحال عند إضافة عليك وإليك إلى المظهر في بقاء ألفها على حالها، وفي المقابل أنك لا تقول: لبّى زيدٍ، كما تقول: إلى زيدٍ ولا تقول: سعدي زيدٍ، مثلما تقول: إلى زيدٍ، أو لدى زيدٍ.

والإفراد إنّما يكون في نحو: حنانٌ، وحوالك.

3- واستشهد سيبويه على ذلك بقول الراجز[2]:

أهَــدَمُوا بيتَــك لا أبالَكَــا   وحَــسِبوا أنّــك لا أخالَكَــا

وأنــا أمــشي الــدَّألَى حَوالَكــا

---

(1) سيبويه: 1/ 351.

(2) ينظر: الزجاجي: أماليه، ص 130، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 145.

والشاهد فيه إيراده (حوالكا) مفرداً، والمستعمل فيه التثنية، والدالي: مشية فيها تثاقل، يقال: مرّ يدأل بحمله.

والبيت من تكاذيب الأعراب، يزعمون أنّه من قول الضب لولده أيام كانت الأشياء تتكلم[1].

4- ومن ذلك قول رجل من بني أسد[2]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرَاً ... فَلَبَّي فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

والشاهد فيه ردّ على يونس في دعواه أنّ (لبّي) مفرد على وزن (فَعْلى)، فالألف عند سيبويه لأجل الضمير كما قلبت في (لدى) و(على) عند اتصال الضمير بهما فيقال: لديك، وعليك، فالياء قد وجدت مع الاسم الظاهر، ولو كانت ألف (لبّى) كألف: لدى وعلى، لم تقلب مع الظاهر، فنحن نقول: لدى الدار، وعلى زيدٍ، ببقاء الألف على حالها.

بمعنى آخر أنّ (لبّي) بالياء عند إضافته إلى الاسم الظاهر دلالة على أنّه بصيغة المثنى، ولو كان مفرداً كـ (لدى) لكان بالألف لا بالياء[3]، والرأي عندنا رأي سيبويه للأسباب الآتية[4]:

أولاً: أنّ هذه المصادر المثناة ومنها (لبيك) سماعية لا قياسية، وجدت في لغة العرب مستعملة على صورها المثناة لفظاً، دالةً على التكثير والجمع والتوكيد معنى.

ثانياً: موافقة أغلب النحاة من المتقدمين والمتأخرين رأي سيبويه، وما أكثر النحاة الذين ردّوا رأي يونس بالحجة والبرهان[5]، والإجماع على الرأي أولى من الأخذ بالرأي المتفرد الذي لا يمتلك أسباب دعواه العلمية.

---

(1) هامش المحقق عبد السلام هارون، سيبويه، 1/ 351.

(2) ينظر: العيني: المقاصد النحوية، 3/ 381.

(3) ينظر: ابن يعيش، 1/ 119.

(4) ينظر: الاسفراييني: لباب الأعراب، ص 280، والرضي، 1/ 294، وابو حيان: الارتشاف، 2/ 208.

(5) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 747، والرضي، 1/ 294، وابن عقيل: شرحه، 2/ 54.

ثالثاً: أنّ إضافة (لبّي) للاسم الظاهر قليلة في الاستعمال شاذة في القياس[1]، وكذلك إضافته إلى ضمير الغائب في نحو: فلبّي يدي مسور[2]، ونحو:

لقلتُ لبّيه لمن يدعوني[3].

رابعاً: ما نُقل عن رسول الله ﷺ أنّه قال: (إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك، فلا يقولنّ: لبّي يديك، وليقل أجابك الله بما تحب)[4]، وهذا يشعر بأنّ عادة العرب إذا دعت فأجيبت بـ (لبيك) أن تقول: لبّي يديك، فنهى ﷺ عن هذا القول وعوّض منه كلاماً حسناً[5].

زد على هذا كلّه ما لبعض المعاصرين من أقوال في هذه المسألة[6].

---

(1) ينظر: أبو سعيد المؤدب: دقائق التصريف، ص 8، 440.

(2) ابن عقيل، 2/ 52.

(3) نفسه.

(4) ينظر: ابن أبي شيبة: مصنفه، 5/ 341، رقم الحديث (26706)، والبغدادي، 2/ 98.

(5) البغدادي، 2/ 98.

(6) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 2/ 222، وأبو لبدة، ص 170.

في دلالة: لبيك وسعديك

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه وإنّما ذُكر ليبين لك وجه نصبه، كما ذُكر معنى سبحان الله، حدثنا أبو الخطاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقهُ ولا يُقلعُ عنه: قد ألبَّ فلانٌ على كذا وكذا، ويقال: قد أسعد فلانٌ فلاناً على أمره وساعده، فالإلبابُ والمساعدةُ دُنُوٌّ ومتابعةٌ: إذا ألبّ على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه، فكأنّه إذا قال الرجل للرجل: يا فلانُ، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له: قُرباً منك ومتابعةً لك، فهذا تمثيلٌ وإنْ كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يُستعمل، وكذلك إذا قال: لبيك وسعديك، يعني بذلك الله عزوجل، فكأنّه قال: أيْ ربِّ لا أنأى عنك في شيءٍ تأمرني به، فإذا فعل ذلك فقد تقرّب إلى الله بهواه، وأمّا قوله: وسعديك فكأنّه يقول: أنا متابعٌ أمرك وأولياءك، غيرُ مُخالفٍ، فإذا فعل ذلك فقد تابع وطاوع وأطاع)[1].

أقول:

أولاً: لا يزيد سيبويه جديداً على ما ذكره بشأن أحكام هذه المصادر السماعية التي ليس لها أفعال مستعملة، وأمّا قولنا: سبحَ، ولبّى، فمعناه: قال: سبحان الله، ولبيك اللهم لبيك.

ثانياً: أنَّ في هذه المصادر المثناة لفظاً، معنى التكثير والتكرار المفيد للتوكيد، وأنّ العرب جعلت التثنية فيها علماً على الجمع والتكثير والتكرار، لأنَّ التثنية (أول تضعيف العدد وتكثيره) [2].

ولذلك ينقل سيبويه عن أبي الخطاب أنّه يقال للإنسان المداوم على الشيء لا يفارقه، ولا يقلع عنه قد ألبّ فلانٌ على كذا وكذا) يقصد ما في (لبيك) من معنى المداومة والاستمرار، والإقامة على إجابة بعد إقامة.

---

[1] سيبويه: 1/ 352-353.

[2] الأزهري: شرح التصريح، 1/ 694.

ومعنى: سعديك: إسعاداً لك بعد إسعادٍ، أو بتعبير سيبويه (قد أسعد فلانٌ فلاناً على أمره وساعده)، على معنى أنّ الشيء أو الفعل المعين يعود مرة بعد أخرى، وإعراباً عن تكرير الفعل اكتفوا بذكر المثنى.

إنّ الإلباب والمساعدة دنوّ ومتابعة، فالمرء إذا ألبّ على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا وجد فيه ما يسعده فقد تابعه، فكان أحدنا يقول لصاحبه: يا فلانُ. فقال: لبيك وسعديك، أيْ أنا قريب منك ومتابع لك، ومثل هذه المعاني المقدّرة لا تستعمل على ألسنتهم، بل يستعمل اللفظ الموضوع للتعبير عن تلك المعاني، فلا يقال: براءة الله، بل يقال: سبحان الله، لأنّ الأول غير مستعمل، والمستعمل هو الثاني حين يتوجه به الإنسان إلى الله عزوجل منزّهاً إياه، ملبياً، مؤكداً، أمامه سبحانه أنّه لا ينأى عن ذكر الله وتنزيهه وإجابته في أمر من أوامره سبحانه، وهو بهذا إنّما (يتقرّب إلى الله بهواه) على حدّ تعبير سيبويه.

ثالثاً: أمّا سعديك التي بمعنى: إسعاداً بعد إسعادٍ، وهي ممّا لا يستعمل إلاّ بعد (لبيك) ففيها أيضاً معنى المتابعة والملازمة والمداومة، فمعنى سعديك في قولك: لبيك اللهم وسعديك، أنا يا ربُّ متابعٌ أمرك وأولياءَك غير مخالفٍ، مطاوع أوامر ونواهيك.

أوجه حمل المصادر السّماعية المثنّاة بعضها على بعض

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنّما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبهما؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقياً وحمداً وما أشبه هذا، ألا ترى أنّك تقول للسائل عن تفسير سقياً وحمداً: إنّما هو سقاك الله سقياً وأحمدُ الله حمداً، وتقول: حمداً بدلٌ من أحمدُ الله، وسقياً بدلٌ من سقاك الله، ولا تقدر أن تقول: ألبُّك لبّاً وأسْعِدك سعداً، ولا تقول: سعداً بدلٌ من أسعد، ولا لبّاً بدلٌ من ألبُّ، فلما لم يكن ذاك فيه التمس له شيءٌ من غير لفظه معناه كبراءة الله، حين ذكرناها لنبين معنى سبحان الله، فالتمستُ (ذلك) لَلبّيك وسعديك واللفظ الذي اشتقا منه، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسقي في فعلهما، ولا يتصرفان تصرفهما، فمعناهما القربُ والمتابعة، فمثّلتُ بهما النصب في لبيك وسعديك، كما مثّلتُ ببراءة النصب في سبحان الله)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ نصب لبيك وسعديك ليسا بمنزلة نصب (سقياً ورعياً) وما أشبههما من المصادر المنصوبة بفعل مضمر وجوباً، لأنّها جُعلت عوضاً عن اللفظ بالفعل، ودلت دلالة خصوصية على الدعاء، والتقدير فيها على رأي سيبويه هو: سقاك لله سقياً، ورعاك الله رعياً، وفي: حمداً وشكراً التقدير فيه: أحمدُ الله حمداً على الإخبار، فـ (حمداً) بدلاً من (أحمدُ) و(سقياً) بدلاً من: سقاك لله، وبهذا التقدير تختلف هذه المصادر عن (المصادر المثناة) كـ (لبيك) إذ لا يجوز أن نقول في تقديرها: ألبُّكَ لبّاً، وأسعدك سعداً، ولا يمكن تقدير: سعداً بدلاً من اللفظ بالفعل: أسعدُ، ولا (لبّاً) بدلالٌ من: ألبُّ.

ثانياً: ولعدم جواز مثل هذه التعبيرات في: (لبيك) و(سعديك) ونحوها التمسوا في تقدير كلّ منهما تقديراً معيناً قائماً على معنى كلّ منها، لا على لفظه، مثلما هو الشأن في تقديرهم: براءةَ لله، أو تنزيهاً الله في: سبحان الله.

والتمسوا لـ (لبيك) معنى: إقامة على إجابتك بعد إقامةٍ.

والتمسوا لـ (سعديك) معنى: إسعاداً لك بعد إسعادٍ.

والتمسوا لـ (حنانيك) معنى: تحنّناً عليك بعد تحنّنٍ.

---

(1) سيبويه: 1/ 353-354.

ولـ (دواليك): تداولاً بعد تداول.

ولـ (هذاذيك): إسراعاً بعد إسراعٍ.

والسر في ذلك أنّ هذه المصادر لا تتصرف وإنّما تلزم حالة واحدة لا تخرج عنها، ولها وظيفة نحوية واحدة، ولها دلالة واحدة، فهي ليست كالحمد، والسقي في تصرفهما، أيّ نصبهما أو رفعهما، كما مرّ.

مصادر منصوبة مفردة لا أفعال لها

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثل ذلك تمثيلك: أُفّةً وتُفّةً، إذا سُئِلتَ عنهما، بقولك: أنتناً لأنّ معناهما وحدهما واحد، مثل تمثيلك بَهْراً بتباً، ودَفْراً بنتنًا. وامّا قولهم: سبّحَ ولبّى وأفّفَ، فإنّما ارد أن يُخبرك أنّه قد لفظ بسبحان الله وبلبيك وبأفٍّ، فصار هذا بمنزلة قوله: قد دَعْدَعَ، وقد بَأبَأ، إذا سمعته يلفظ بدَعْ وبقوله: بأبي، ويدلُّك على ذلك قولهم: هلَّل، إذا قال: لا اله إلاّ الله.

وإنّما ذكرتُ هلّلَ وما أشبهها لتقول لقد لُفظ بهذا، ولو كان هذا بمنزلة كلمته من الكلام، لكان سبحان الله ولبٌ وسعد مصادر مستعملةً متصرّفةً في الجرّ والرفع والنصب والألف واللام، ولكن سَبّحتُ ولبّيتُ، بمنزلة هلّلتُ ودَعْدَعْتُ، إذا قال: دَعْ، ولا اله إلاّ الله)[1].

أقول:

أولاً: لكي يؤكّد سيبويه أنّ المصادر المثناة المنصوبة على المفعولية لمطلقة لا أفعال لها من لفظها تعمل فيها النصب، وإنّما تستنبط معاني أفعلها من خلال سياقاتها وصورها الإعرابية التي تكون عليها ثابتة لا تتصرّف، بل تفسر أفعالها تفسيراً دلالياً وبألفاظ غير ألفاظها، أقول لكي يؤكّد سيبويه ذلك، ويدلّ على أنّ اللغة العربية تحتوي على كثير من المصادر المنصوبة التي لا يستعمل منها فعل، يمضي في ضرب الأمثلة لمثل هذه المصادر، وممّا جاء على ذكره في هذا النص ما يمكن إيضاحه بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 354.

المصدر الذي لا فعل له	وصفه النحوي والدلالي
أُفَّةً	مصدر منصوب على المفعول المطلق، بمعنى: أتنتاً وهو ليس من (افة) بالفتح، وإنما هو بمعنى المصدر (نتناً) والأفّ في اللغة كلمة تضجّر وتكرّه، وتُضم همزتها وتُكسر، وتأخذ الفاء كلّ شيء منوّنة وغير منوّنة[1]، وهذا ممّا لسنا فيه.
تُفّةً	بمنزلة: أفّة في الوصف النحوي، والمعنى: نتناً والتّف: الوسخ يقال عند الشيء يستقذروه أو يتأذى منه[2].
دفراً	بمنزلة: نتناً في المصدرية والدفر: الذّلّ أيضاً[3].
بهرٌ	بمنزلة ما سبق في الوصف النحوي، ومعناه: الغلبة يقال: بهرني الشيء إذا غلبني، وفيه معنى التعجب السماعي، تقول: بهراً بمعنى: عجباً، قال عمر بن أبي ربيعة[4]: ثمّ قالوا تحبُّها؟ قلت: بهرٌ عددَ القطر والحصى والتراب

ثانياً: وممّا يُبنى من الأفعال من ألفاظ تشيع على ألسنة العرب قولهم: دعدعَ الرجلُ بغنمه، أيّ قال لها: داعِ داعِ وهو من أسماء الأصوات التي لا تتصرف.

وكذا قولهم: بأبأ الرجلُ بفلان، إذا قال له: بأبي أنت.

وقولهم: هلَّل الرجل: إذا قال: لا اله إلاّ الله.

وقولهم: حوقلَ، إذا قال: لا حول ولا قوة إلاّ بالله.

وقولهم: بسمل، إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم.

وكلّ هذه الأفعال (المنحوتة) إنما تأتي عن تراكيب تشيع على ألسنتهم لا هي من الأفعال ولا من المصادر، وإنْ كنّا نأخذ منه فعلاً.

ويدعونا حديث سيبويه في هذه المصادر، وأسماء الأصوات إلى تأكيد مسألتين:

---

(1) د. إبراهيم أنيس وأصحابه: المعجم الوسيط، 1/ 21 (أف).

(2) د. إبراهيم أنيس وأصحابه: المعجم الوسيط، 1/ 85 (تف).

(3) د. إبراهيم أنيس وأصحابه: المعجم الوسيط، 1/ 288 (دفر).

(4) ديوانه، ص 20.

الأولى: قابلية اللغة العربية للنحت، وطواعيتها له، والأمثلة التي ساقها سيبويه، وعشرات بل ومئات غيرها لدليل واضح على أنّ اللغة العربية تمتلك مرونة مستفيضة إزاء عملية النحت وتوليد الألفاظ، وليس كما يدعي بعض الباحثين أنّ (عملية النحت) ليس مجالها العربية، بل غيرها من اللغات الأجنبية.

والثانية: أنّ ما ذكره سيبويه من هذه العبارات والتراكيب الشائعة على ألسنة العرب ممّا هي ليست بأفعال، ولا مصادر، ليؤكد عقم الخلاف الحاصل بين اللغويين العرب منذ القديم في أصل الاشتقاق فمن قائل إنّ الاسم (المصدر) هو أصل الاشتقاق، ومن قائل إنّ الفعل هو الأصل في الاشتقاق في حين أنّ هناك مئات المصادر لا أفعال لها، ومئات الأفعال لا مصادر لها، ولعلّ صنيع المعجمين العرب في وضع معاجمهم قد حلّ عقدة الخلاف في أصل الاشتقاق، وأغنانا عن الخوض فيها، فهؤلاء المعجميون لم يبدأ أكثرهم بعرض المادة المعجمية على أساس أنّ الفعل أصل الاشتقاق، أو أنّه المصدر، وإنّما ابتدأوا بالوحدة اللغوية الدالة، اسماً كانت أو مصدراً، أو فعلاً، وذلك صنيع مرموق.

نصب المصدر المشبّه به

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ المشبهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صُراخَ الثَّكْلى. وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مَقْذوفَةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها ... له صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ

وقال:

لها بَعْدَ إسْنادِ الكَليمِ وهَدْئِهِ ... ورَنَّةِ مَنْ يبكي إذا كان باكِيَا
هَديرٌ هَديرَ الثَّوْرِ يَنفض رأسَه ... يَذُبُّ بَروقَيه الكِلابَ الضَّوارِيَا

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لـمّا قلت: له صوتٌ، عُلِم أنّه قد كان ثَمّ عملٌ، فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوِّتُ، فحملت الثاني على المعنى)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه: يريد بـ (الآخر) صوت حمار، وصراخَ الثكلى.
- حملت الثاني على المعنى: أيّ: حملت المصدر على معنى (له صوتٌ) و(له صراخٌ) اللذين فيهما معنى (هو يصوِّت) أو (هو يصرخُ).
- ثَمّ عملٌ: أيّ: ثَمّ مصوِّت، وصارخ.

---

[1] سيبويه: 1/ 355-356.

ثانياً: ذكرنا فيما سبق أنَّ حذف الفعل الناصب للمصدر على ضربين: جائز واجب، والواجب على ضربين أيضاً: سماعي وقياسي، ومن السماعي الذي ليس له ضابط كلي يُعرف به فصلنا القول في المصدر المنسوب المثبت الواقع بعد نفي، أو ما في معناه من نحو: ما أنت إلا سيراً، وسيرَ البريد، والمصدر الواقع مكرراً من نحو: محمد سيراً سيراً لقيام التكرير مقام الفعل المحذوف، والمصدر المفصل لعاقبة ما قبله، كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [من سورة محمد: 4]، ويتناول سيبويه في هذا النص صورة سماعية من صور حذف الفعل الناصب للمصدر وهي (أن يأتي المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر، وعلى صاحبه)، ومعنى ذلك أنَّ نصب المصدر هنا لابدَّ فيه من توافر أربعة شروط هي:

1- أن يكون هذا المصدر فعلاً علاجياً، أيْ من أفعال الجوارح.
2- أن يكون فيه معنى التشبيه.
3- أن يقع بعد جملة مشتملة عليه، أيْ: على اسم بمعناه.
4- وأن تشتمل هذه الجملة أيضاً على (صاحبه) أيْ على المصدر.

وزاد بعضهم أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل فيما بعده[1].

فإذا قلنا:

مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ غرابٍ.

ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى.

نجد الآتي:

1- أنَّ المصدر الثاني (صوتَ غرابٍ) و(صراخَ الثكلى) دال على حدث علاجي.
2- وأنَّ هذا المصدر العلاجي واقع بعد جملة هي: (له صوتٌ) و(له صراخٌ).
3- وأنَّ هذه الجملة مشتملة على اسم بمعناه، وهو المصدر الأول.
4- وأنَّ هذه الجملة مشتملة أيضاً على صاحب المصدر، وهو (الهاء) في له.

---

(1) ينظر: ابن الناظم: شرحه، ص 196.

5- وأنّ المصدر الأول لا صلاحيّة له للعمل في المصدر الثاني، لأنّه لا يحل محله فعلٌ، لا مع حرف مصدري، ولا بدونه، لأنّ المعنى يأبى ذلك، لأنّ المعنى المراد يتحدد في (أنّك مررتَ به في حال تصويت وصراخ، وأنّه أحدث التصويت الصراخ عند مرورك به.

ولـمّا كان ما قبل المصدر الثاني غير صالح للعمل فيه، وجب أن يكون هذا المصدر الثاني منصوباً بفعل محذوف وجوباً، لتضمن الكلام معنى الفعل، لأنّ معنى: (له صوتٌ): هو يصوّت، و(له صراخ): هو يصرخ.

ولهذا يقول سيبويه: (فإنّما انتصب هذا لأنّك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول أو بدلاً منه، ولكنّك لـمّا قلت: له صوتٌ، عُلم أنّه قد كان ثَمّ عملٌ، فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوّت، فحملت الثاني على المعنى).

ثالثاً: واستشهد سيبويه لهذا المصدر العلاجي المنصوب بفعل مضمر على التشبيه به بقول النابغة الذبياني (ت نحو 18ق.هـ)[1]:

مَقْذوفةٍ بِدَخيسِ النَّحضِ بازِلُها ... له صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ

والشاهد فيه قوله: (له صريفٌ صريفَ القعو) بنصب (صريفَ) الثاني بفعل مضمر وجوباً على ما بيناه من دلالته على التشبيه به، ودلّ على العامل المحذوف ما قبله، أيّ: يصرف صريف القعو.

والمقذوفة : التي كثر اللحم في جسدها، والدخيس: اللحم المتداخل، فهي مكتنزة اللحم، والنحض: اللحم، وبازلها: نابها الذي بزلت به، أيّ صارت بخروجه بازلاً، والصريف: صوت الناب إذا حكّ بالناب الذي تحته، والقعو: جانب البكرة أو خدها، أو ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب، فإذا كان من حديد فهو خُطاف، والمسد: الحبل من الليف.

---

[1] ديوانهن، ص 5، وينظر: المبرد: الكامل، 3/ 86.

وصريفَ القعو: أيَ إذا مدَّ المسدَ على البكرة صوّت جانبها، فشبه صوت حكَ أنياب هذه الناقة بعضها على بعض بصوت بكرة تحك قعواً إذا جُرّت، فتصوّت[1].

ومن ذلك قول النابغة الجعدي (ت نحو 50هـ) يصف طعنة لها خرير دم[2]:

لها بَعْدَ إسْنادِ الكَلِيمِ وهَدْئه ... ورَنّةِ مَنْ يبكي إذا كان باكِيَا
هَديرٌ هَديرَ الثَّورِ يَنفض رأسَه ... يَذُبُّ بِروْقَيهِ الكِلابَ الضَّوارِيَا

والشاهد فيه قوله: (هديرٌ هديرَ الثورِ) بنصب (هديرَ الثور) بفعل مضمر وجوباً دلّ عليه ما قبله (له هديرٌ).

والبيت في رثاء أخيه، يقول: دفعت الموت عن قوم ذكرهم، وقد أظلّهم وكاد الموت ينالهم، فطنعتُ رجلاً من أعدائهم الذين يطلبونهم طعنة كانت سبب انكشافهم وتفرّقهم لهولها، ولهذه الطعنة نزف للدم له صوت كصوت هدير الثور من الوحش إذا دارت عليه الكلاب الضواري، وهو يدفعها بقرنيه عن نفسه.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾ لأنه حين قال: (جاعل الليل)، فقد علم القارئ أنه على معنى جعل، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكنا، وحمل الثاني على المعنى، فكذلك له صوتٌ، فكأنه قال: فإذا هو يصوّتُ، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوتٌ: يُصوِّتُ، صوتَ الحمار أو يبديه، أو يخرجه صوت حمار، ولكنّه حذف هذا لأنه صار (له صوتٌ) بدلاً منه)[3].

---

(1) ينظر: المبرد: الكامل، 3/ 86، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 32.

(2) ديونه، ص 180.

(3) سيبويه: 1/ 356.

أقول:

يرى سيبويه أنّ نصب المصدر العلاجي المشبه به بفعل مضمر دلّ عليه ما في قبله من معنى الفعل يشبه من حيث العلاقات النحوية للألفاظ داخل التركيب المعين قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [من سورة الأنعام: 96]، فحين قال: (جاعل الليل) فقد علم المتلقي أنّه على معنى الفعل (جعل) فصار كأنّه قال: (وجعل الليل سكناً)، ثمّ حمل الثاني أيْ: الشمس والقمر حسباناً على معنى (جعل) أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أنّ أهل الكوفة قرأوا: (وجعل الليل) بالفعل الماضي، وقرأ الباقون: وجاعل الليل، جعلوه اسم فاعل مثل: فالق (وردّ فاعل على فاعل أحسن من ردّ (فعل) على (فاعل))[1].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فإذا قلت: مررتُ به فإذا هو يصوّتُ صوتَ الحمارِ فعلى الفعل غير حال، فإن قلت: صوتَ حمارٍ فألقيت الألف واللام، فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتجعل صوت حمار مثالاً عليه يخرج الصوت أو حالاً، كما أردت ذلك حين قلت: فإذا له صوتٌ، وإنْ شئت أوصلت إليه يصوّت، فجعلته العامل فيه، كقولك: يذهبُ ذهاباً)[2].

أقول:

أولاً: في قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ طفلٍ، أضفت المصدر العلاجي (صوت) إلى النكرة (طفل)، وبهذا يتعين نصب (صوت) على المفعول المطلق، بفعل محذوف وجوباً لدلالة جملة (له صوتٌ) عليه، أيْ: يصوّت تصويتَ مثل تصويت طفلٍ، فأقيم اسم المصدر (صوت) مقام المصدر (وإنّما وجب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه، لوقوع الجملة موقعة)[3].

---

(1) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 165.

(2) سيبويه: 1/ 356-357.

(3) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 532.

وقيل أنّ ناصب (صوت) المصدر المذكور، وهو بعيد لأنّ المصدر المذكور غير قابل للعلم فيما بعده كما أسلفنا.

وقيل: إنّه منصوب على الحال، على تقدير: يصوّت مشبهاً صوت طفل.

ثانياً: وإذا قلت: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ الثكلى، أو الطفلِ.

بإضافة المصدر العلاجي التشبيهي إلى المعرفة (الثكلى) أو (الطفل)، تعين النصب على المصدرية دون غيرها، وامتنع النصب على الحال.

ولذلك يقول سيبويه: (فإنْ قلت: صوتَ حمارٍ، فالقيت الألف واللام) أيْ اضفت المصدر إلى نكرة، تعين النصب على المفعول المطلق (على إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر) أيْ بعد المصدر الأول.

ويجيز سيبويه إظهار الفعل في نحو هذه التراكيب، تقول: مررت به فإذا له صوتٌ يصوّت تصويتاً مثل تصويت كذا، كما تقول: يذهب ذهاباً، وينصف الحق إنصافاً، بدلاً من قولك موجزاً: إنصافاً الحقّ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك: مررت به فإذا له دفعٌ دفعكَ الضعيفَ، ومثل ذلك أيضاً: مررتُ به فإذا له دقٌ دقَّك بالمنحاز حبَّ الفلفلِ، ويدلُّك على أنك إذا قلت: فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فقد أضمرت فعلاً بعد (له صوتٌ)، وصوتَ حمارٍ انتصب على أنّه مثالٌ أو حالٌ يخرج عليه الفعل أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعلٍ آخر تضمره، فمن ذلك قول الشاعر:

إذا رأتْني سَقطتْ أبْصارُها ... دَأبَ بكارٍ شايَحتْ بَكارُها[1]

---

(1) سيبويه: 1/357.

أقول:

أولاً: مـمّا يجب إضمار ناصبه المصدر المشبه به بعد جملة مشتملة علـى معناه وعلـى ما هو فاعل في المعنى، أعني (صاحبه)، ولابدَّ من دلالته على الحدوث يسوق سيبويه قولـه: مررت به فإذا له دفعٌ دفعك الضعيفَ، بنصب المصدر (دفعك)، الواقـع بعـد جملـة: لـه دفـعٌ، عوضاً عن ذكر العامل الفعلي الناصب.

ويسوق أيضاً ما جاء في أمثالهم:

مررتُ به فإذا (له دقٌّ دقّكَ بالمنحاز حبَّ الفلفل)[1].

بنصب المصدر المضاف (دقّك) بفعل مضمر دلت على معناه جملة: له دقٌّ، والمنحـاز: الهاونُ، والمثل يضرب في معرض الإذلال والحمل عليه.

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ قولك: له صوتٌ صوتَ طفلٍ انتصب على أنّـه مثـالٌ أو حـال يجري عليها الفعل المعين في حال مشاهدتك للفاعل، وهذا الفعل إذا أظهرته لا يكـون عـاملاً في المصدر المنصوب، وإنّما تحتاج إلى فعل آخر لبيان العامل، واستدل سيبويه على ذلك بقـول غيلان بن حريث الربعي أحد رجّاز العرب[2]:

إذا رأتْـــني سَـــقطتْ أبْـــصَارُها دَأْبَ بكـــارٍ شـــايَحتْ بَكارُهـــا

والشاهد فيه نصب (دأبَ إبكارها) على المصدر المشبه به، وذلك على إضـمار فعـل تقديره (تدأبُ) الذي دلّ على الفعل (سقطت).

إن المصدر (دأب إبكار) منصوب وليس قبله فعـل مـن لفظـه، فأضـمر: دابـتُ داب بكار، وتدأبُ دأبَ بكـارٍ، والـذي قبلـه: سـقطت ابـصارها، كأنّـه قـال: أداموا النظـر إلـي، والدأبُ: الدوام، فكان في (سقطت أبصارها) بالنظر إليـه مـا دلّ علـى أنّهـا دابـت فأدامـت، ويكون: (دأبَ بكارٍ) منصوباً على الحال أو على المصدر، ومن النحاة من يـردّ علـى سـيبويه هذا، ويجوزُ مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في معناه[3].

---

(1) الميداني: مجمع الأمثال، 1/ 265، رقم 1394.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 165.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 165، والسيرافي: شرحه، 2/ 245.

والدأبُ: العادة، وشايحت: حاذرت، وخشيت، والبكارُ: جمع بكرٌ، وهو من الإبل بمنزلة الشاب من الناس.

يريد: كلّما رأتني مالت بنظرها عنّي هيبةً كما تحيد النوق الفتية عن طريق الفحل العظيم الشديد.

وجملة: (شايحت أبكارها) في محلّ جرّ صفة لـ (بكار)، وجملة: (تدابُ دابَ) في محلّ نصب حال، أو بدل من جملة: (سقطت أبصارها).

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ويكون على غير الحال، وإنْ شئت بفعل مضمر، كأنّك قلت: تدابُ، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً؛ كما يكون غير حال، فمما لا يكون حالاً ويكون على الفعل، قول الشاعر، وهو رؤبة:

لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ ... تَضميرَكَ السابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ

وإنْ شئت كان على: أضمرها، وإنْ شئت كان على: لوحها؛ لأنّ تلويحه تضمير. ومثله قوله، وهو العجاج:

ناجٍ طَواهُ الأيْنُ مِمّا وَجَفَا ... طَيَّ اللّيالي زُلَفاً فزُلَفَا

سَماوةَ الهِلالِ حتّى احقَوْقَفَا) [1]

أقول:

أولاً: يجوّز سيبويه إضمار فعل من لفظ المصدر في: تدابُ دأباً، دابتْ دابَ بكار ويرى أنّ نصب هذا المصدر يمكن أن يكون على المفعولية المطلقة، وعلى الحال، وقد بينا ذلك.

---

[1] سيبويه: 1/ 358-359.

ثانياً: ومـمّا لا يكـون حـالاً بـل مـصدراً لا غـير قـول رؤبـة بـن العجـاج (ت 145هـ)[1]:

لَوَّحَهـا مِـن بَعْـدِ بُـدْنٍ وسَـنَقْ   تَـضميرَكَ الـسابقَ يُطْـوَى للسَّبَقْ

بنصب المصدر (تضميرك) على المفعولية المطلقة بإضمار فعل تقديره: ضـمَّرها تضميرَكَ السابقَ، وقد دلّ على هذا الإضمار الفعـل (لوَّحهـا)، لأنّ معنـى: لوحهـا: غيّرهـا، وضمّرها في معناه.

ولا يجوز النصب هنا على الحال، لأنّ الأصل في الحال علـى أرجح الآراء التـنكير، والمصدر هنا مضاف إلى كاف الخطاب، معرفة لا نكرة.

ولوحها: أضمرها، والبدن: الامتلاء ومنه البدانة، والسنق: التخمة مـن كثرة تنـاول العلف، وفي الرجز تشبيه ضُمر الحمار بضمر السابق من الخيل المعد للرهان.

ومن ذلك أيضاً قول العجاج[2]:

نـاجٍ طَـواهُ الأَيْـنُ مِـمّا وَجَفَـا   طَـيَّ اللَّيـالي زُلَفـاً فزُلَفَـا

سَـماوةَ الهِلالِ حتـى احقَوْقَفَـا)[3]

والشاهد فيه نصب (سماوة) بإضمار فعل، كأنّه قال: جعل الأينُ الجمل مثل سماوة الهلال، هكذا يفسّر بعض النحاة قول سيبويه في هذا الشاهد، فـ (سمـاوة) عنـد سيبويه كما زعم السيرافي (مصدر ولا فعل له من لفظه، فصار بمنزلة (لوَّحها تـضميرَكَ) و(سـقطت دأب بكارٍ)[4]، ويرى نحاة آخرون منهم المازني، والمبرد، والزجاج أنّ ظاهر كـلام سـيبويه يوجـب نصبَ (طيَّ الليالي) على المصدرية، وأنّه أعني: طيُّ الليالي لا يجوز فيه النصب على الحاليـة،

---

(1) ديوانه، ص 104.

(2) ديوانه، ص 495، وينظر: البكري، محمد توفيق: أراجيز العرب، ص 52 -53، وابن سيده: المخصص، 10/ 137.

(3) سيبويه: 1/ 358-359.

(4) السيرافي: شرحه، 2/ 246.

لأنه معرّف بالإضافة إلى ما بعده، والذي نراه هو قول المازني وصاحباه والدليل على ذلك كلام سيبويه نفسه: (فمما لا يكون حالاً ويكون على الفعل قول الشاعر وهو رؤبة ومثله قول العجاج...) أي أنّ قول العجاج فيه مصدر لا ينتصب على الحال لكونه مضافاً إلى ما بعده، هو: (طيّ الليالي)، بمنزلة ما لا يكون حالاً في بيت رؤبة أعني: (تضميرك) المصدر المضاف إلى كاف الخطاب[1].

وسيأتي في النص القادم ما يشير إلى أنّ سيبويه يتكلم في (طيّ الليالي) لا في (سماوة الهلال) وعندنا أنّ (السماوة) منصوب بـ (طيّ الليالي)، وهو أقوى للمعنى وأجود في التركيب، لكونه يُغني عن تقدير فعل محذوف، والمعنى: طواه الأينُ كما طوت الليالي سماوة الهلال.

والرجز في وصف جمل، والأين: التعب الشديد، ووجف: أسرع، والوجيف: ضرب من العدو السريع، والزلف جمع: زلفة، وهو أنّ الحدث يقع شيئاً بعد شيء، واحقوقف: أعوجّ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقد يجوز أن تضمر فعلاً آخر، كما أضمرت بعد (له صوتٌ)، يدلُّك على ذلك أنك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة: له صوتٌ، وذلك قوله: وهو أبو كبير الهذليّ:

مـا إنْ يَمَـسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِـبٌ ... منه وحَرْفُ السّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

صار (ما إنْ يمسُّ الأرضَ، بمنزلة: له طيٌّ، لأنّه إذا ذكر ذا عُرِف أنّه طيّان)[2].

---

(1) وينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 321.

(2) سيبويه: 1/ 359-360.

أقول:

كان سيبويه قد قدر في نحو: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ طفلٍ، فعلاً من لفظ المصدر المنصوب (صوتَ طفلٍ) لتضمن جملة (له صوتٌ) المشتملة على ضمير يعود على صاحب المصدر وهو (الهاء) في: له والتقدير: (يصوِّت تصويتاً مثل تصويت طفلٍ) ثمّ استعمل اسم المصدر (صوتَ) بدلاً من المصدر (تصويتاً).

ويجيز سيبويه تقدير فعل ليس من لفظ الفعل، ولا من معناه ي أحوال وتراكيب خاصة منها قول أبي كبير الهذليّ (من شعراء الحماسة قيل: أدرك الإسلام وأسلم)[1]:

مــا إنْ يَمَـــسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِـــبٌ منه وحَـرْفُ السّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

والشاهد فيه: طيّ المحمل، بنصب المصدر (طيّ) بفعل محذوف دلّ عليه السياق تقديره: طُوِي طيَّ المحمل، والنصب على المفعول المطلق لا على الحال لكون المصدر مضافاً معرفةً.

ونصب (طيّ) هنا لم يأت لتقدم فعل من لفظه أو معناه عليه كما هو الحال في: له صوتٌ صوتَ طفلٍ، لأنّ (ما أن يمسّ الأرض) إذا رُكبت (ما) مع (إن يمسّ) لم يكن فعلاً، غير أنّ معناه: طُوِيَ، فعادت الضرورة إلى إضمار فعل ليس من لفظ المصدر المنصوب (طيَّ المحمل).

و(إنْ) زائدة لتوكيد النفي، والمنكب: مجتمع الرأس: العضد والكتف.

والبيت في وصف رجل شبّهه في طي كشحه وإرهاف خلقه بحمّاله السيف وهي (المحمل) وأنّه إذا اضطجع لم يمس الأرض إلاّ منكبه وحرف ساقه، لأنّه خميص البطن فلا ينال بطنُه الأرض.

---

(1) ينظر: السكري: شرح أشعار الهذليين، 3/ 1073، والعيني: المقاصد النحوية، 3/ 145، والبغدادي، 8/ 194.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وقد يدخل في صوت حمار: إنّما أنت شرب الإبل إذا مُثّل بقوله: إنّما أنت شرباً، فما كان معرفةً كان مفعولاً ولم يكن حالاً، وشركته النكرة وإنْ شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمر، وهو تشبيه للأول، يدُلّك على ذلك أنّك لو ادخلت (مِثْلَ) ههنا كان حسناً وكان نصباً، فإذا أخرجت (مثل) قام المصدر النكرة مقام مثل، لأنّه مثله نكرةً، فدخول مثل يدُلّك على أنّه تشبيه، فإذا قلت: فإذا هو يصوّتُ صوتَ حمارٍ، فإنْ شئت نصبت على أنّه مثال وقع عليه الصوتُ، وإنْ شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال، وكأنّ هذا جواب لقوله: على أيّ حال وكيف ومثله، وكأنّه قيل له: كيف وقع الأمر، أو جعل المخاطب بمنزلة من قال ذلك، فأراد أن يبيّن كيف وقع الأمر وعلى أيّ مثالٍ، فانتصب وهو موقوعٌ فيه وعليه، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل)[1].

أقول:

أولاً: يجري سيبويه (إنّما أنت شُربَ الإبل) و(وما أنت إلاّ شُربَ الإبل) مجرى: (له صوتٌ صوتَ حمارٍ) في إعراب (شرب) مصدراً منصوباً بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إنّما أنت تشربُ شُربَ الإبل، وما أنت إلاّ تشربُ شربَ الإبل، وهما بمنزلة: إنّما أنت شرباً، أيّ: تشربُ شرباً، وفي كلّ هذه الأمثلة دلالة على وقوع الشرب في حال المشاهدة أيّ أنّ المخاطب كان في حال تصويتٍ وشرب، لأنّه أحدث التصويت والشرب عند مشاهدتنا و مرورنا به.

ولا يجوز نصب (شربَ الإبل) على الحال، لأنّ الأصل في الحال التنكير، وهذا المصدر معرّف بالإضافة إلى ما بعده، فتعين نصبه على المفعول المطلق لا على الحال، ولذلك يقول سيبويه: (فما كان معرفة كان مفعولاً ولم يكن حالاً) ومقابل ذلك ما أضيف من هذه المصادر إلى النكرة أيّ يقال: صوتَ طفلٍ، أو (شربَ ابلٍ) فيجوز فهي النصب على المفعول المطلق، وعلى الحال.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ النصب على المفعولية المطلقة أو على الحال قائم على عنصر التشبيه، أعني تشبيه للمصدر الأول، فالمصدر الثاني واقع بعد جملة تشتمل معناه وعلى

---

(1) سيبويه: 1/ 360.

صاحبه ويدُلك على أنّه تشبيه أو وصف إمكانية إدخال (مثلُ) وهو اسم تشبيه ضمن مكونات الجملة، تقول: فإذا هو يصوّت مثل صوتِ طفل، وإنّما أنت تشربُ مثل شرب الإبل، ثمّ تخرج (مثل) وتقيم المصدر النكرة مقام (مثل) لأنّه نكرة أيضاً.

والرفع في المصدر في: (إنّما أنت شرب الإبل) أبعد (لأنّه إذا قال: ما أنت إلاّ سيرٌ، فالمعنى على تقدير: ما أنت إلاّ صاحبُ سير، لأنّ السير له أيْ لـ (أنت) المخاطب، فإذا قال: (إنّما أنت شربَ الإبل) ففيه فعل؛ لأنّ الشرب ليس للمخاطب بل هو للإبل، والتقدير: إنّما أنت تشربُ شرباً مثل شُربِ الإبل، فإذا أريد الضمير في الرفع كثر، فصار المعنى: إنّما أنت صاحبُ شربٍ كشرب الإبل، وهذا ضعيف خبيث[1].

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإذا كان معرفة لم يكن حالاً وكان على فعل مظهر إنْ جاز أن يعمل فيه، أو على مضمر إنْ لم يجز المظهر، كما ينتصب (طيّ الحمل) على غير (يمسُّ). وإنْ شئت قلت: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، وله صوتٌ خُوارُ ثورٍ، وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره، وإنْ كان معرفةً لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً، وسترى هذا مبيناً في بابه إنْ شاء الله.

وزعم الخليل رحمه الله أنّه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردت أن تشبيه بأخي زيدٍ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثل الطويل، فلم يجز هذا كما قُبحَ أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلاّ في الشّعر، وهو في الصفة أقبحُ، لأنّك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة، وسيبّن لك في بابه إنْ شاء الله تعالى)[2].

أقول:

لا يزيد سيبويه جديداً هنا وإنّما يؤكّد على الآتي:

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 190.

(2) سيبويه: 1/ 360-361.

أولاً: ما كان معرفة بالإضافة من المصادر لا يجوز جعله حالاً، بل يتوجّب جعله مفعولاً مطلقاً.

ثانياً: يجوز الرفع في: له صوتٌ صوتُ طفلٍ، وله صوتٌ خوارُ ثورٍ، بجعل ذلك على الصفة أعني: جعل (صوتُ طفلٍ) صفة من المبتدأ (صوتٌ) على تقدير: مثل صوت طفل، لأنّ الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه.

ثالثاً: ويعزو سيبويه لأستاذه الخليل رأياً في رفع (صوتُ) الثاني في نحو: (له صوتٌ صوتُ الطفل)، على الصفة على تقدير (مثل)، والذي أجاز ذلك أنّ (مثل) وفيه معنى التشبيه نكرة وإنْ كانت مضافة ولذلك أمكن جعلها صفة للنكرة قبلها، أعني (صوتٌ).

رابعاً: ويعزو سيبويه لأستاذ الخليل أيضاً أن يقال: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، على الوصف بتقدير: هذا رجلٌ مثلُ أخي زيدٍ.

ورأى سيبويه أنّ هذا غير جيد واصفاً إياه بقوله: (وهذا قبيح ضعيف) لا يجوز لا في موضع الاضطرار، ولو كان مطّرداً لجاز أن يقال: هذا قصيرٌ الطويلُ، على تقدير: هذا قصيرٌ مثلُ الطويل، وهذا قبيح عند سيبويه كقباحة جعل المعرفة حالاً للنكرة خارج إطار الضرورة الشعرية، وجعل المعرفة صفة للنكرة أقبح منه، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فلا يجوز نعت النكرة بالمعرفة، ولا يجوز العكس.

ما يرفع من المصادر غير العلاجيّة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا بابٌ يختار فيه الرفع وذلك قولك: له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء، وإنّما كان الرفع في هذا لوجه لأنّ هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم، ولكنّك أردت تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: له حسبٌ الصالحين، لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلاماتٍ، وعلى هذا الوجه رُفع الصوتُ، وإنْ شئت نصبت فقلت: له علمٌ علمَ الفقهاء، كأنّك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنّه لم يستكمل أن يقال: له عالم)[1].

أقول:

أولاً: يختار الرفع بل يوجبه بعض النحاة[2]، في قولك:

له علمٌ علمُ الفقهاءِ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء، وله ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء.

وعلّة الرفع عند سيبويه أنّ العلم، والرأي، والذكاء خصال كائنة في المتحدث عليه، والسياق ليس سياق حال مشاهدة، فنحن لا نريد أن نقول إننا مررنا برجل في حال تعلم، أو تفهم، أو ذكاء، وإنّما نريد أن نقرر حالاً واقعة فيه، وصفة ثابتة من صفاته، وخصلة من خصاله التي استكملت فيه، وصارت جزءاً منه، ونسباً فيه، كقولنا عنه: له حسبٌ حسبُ الصالحين، فحسبُ الصالحين تحلية، وإمارة، وخصلةٌ من إمارات وخصال المتحدث عنه.

ثانياً: ونزيد أسباباً أخرى تدخل في باب المقتضيات النحوية لا الدلالية في المقام الأول تتمثل في أنّ: العلم، والرأي، والذكاء أفعال معنوية لا علاجية، أيّ إنها أفعال لا تحتاج في إحداثها إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء، فيختار فيها لذلك الرفع، لأنك إذا قلت: (له علمٌ) لا تريد أنّه فعل شيئاً، بل تريد: أنّه ذو علمٍ، مثلما تقول: له يدٌ يدُ أسد، فكما لا ينتصب (يد) فكذلك: علمٌ، ورأيٌ وذكاءٌ، وسيأتي سيبويه على توضيح ذلك.

---

(1) سيبويه: 1/ 361-362.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 507.

ثالثاً: وسيبويه مع اختياره الرفع في نحو: له علمٌ علمُ الفقهاءِ وغيره لا يمنع نصب (علم الفقهاء) فهو يجيز ذلك، تقول: له علمٌ علمَ الفقهاء، والاختلاف بين قولك:

له علمٌ علمُ الفقهاءِ بالرفع.

و: له علمٌ علمَ الفقهاءِ بالنصب.

نحوي دلالي، فالنصب على المفعول المطلق لا على الحال كما قلنا سابقاً، لأنّ (علم) تعرف بالإضافة إلى (الفقهاء) فلم يُعدّ صالحاً للنصب على الحالية، أمّا الرفع فعلى البدلية أو على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وكما يمتنع الحال في حال النصب، تمتنع الصفة هنا لأنّ الموصوف المفترض نكرة، وعلمُ الفقهاءِ معرفة فيتعارضان.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما فُرق بين هذا وبين الصوت لأنّ الصوت علاج، وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة: اليد والرجل، ويدُلك على ذلك قولهم: له شرفٌ وله دينٌ، وله فهمٌ، ولو أرادوا أنّه يُدخل نفسه في الدين ولم يستكمل أن يقال: له دينٌ، لقالوا: يتديّن، وليس بذلك، ويتشرّف وليس له شرفٌ، ويتفهّمُ وليس له فهمٌ.

فلما كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاجٍ، بعُد النصبُ في قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاءِ.

وإذا قال: له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فإنّما أخبر أنّه مرّ به، وهو يصوّتُ صوتَ حمارٍ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- لأنّ الصوت علاج: قد بينا أنّ الفعل العلاجي ما كان من أفعال الجوارح كالتصويت والبكاء، و(العلم) ليس فعلاً علاجياً بل هو فعل معنوي.

---

(1) سيبويه: 1/ 362.

ثانياً: أنّ قولنا: له علمٌ علمَ الحكماء، حديث عمّن كان على علم، ويقال هذا في معرض مدح المتحدث عنه بتقرير حقيقة كامنة، ووصف مستقر فيه، ونسب متسب إليه.

في حين أنّ قولنا: له صوتٌ صوتَ الثكلى، حديث عمّن كان في حال تصويت، وتقديره: فإذا هو يصوّتُ على النحو المبين (صوت الثكلى) والمصدر الثاني فعل علاجي كالأول.

فإذا أردنا الدلالة على إحداث الفعل المعين من المخاطب لقلنا: إنّ له شرفاً، وديناً، وفهماً، وهذه الأوصاف لم تستكمل فيه، ولم تصبح حقيقة مستقرة في حال تشرف، وتدين، وتفهم، ولم يكن له بعدُ: شرف أو دين، أو فهم هو جزء من كيانه وشخصه كما هو نسبهُ ولونُهُ، ومنطقهُ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإذا قال: له علمٌ علمَ الفقهاء، فهو يُجيز عمّا قد استقر فيه قبل رؤيته، وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يُخبر أنّه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُقيهُ إياه، لأنّ هذا ليس ممّا يُثنى به، وإنّما الثناء في هذا الموضع أنّ يُخبر أنّ أمثل شيء كان منه التعلم في حال لقائه)[1].

أقول:

لا جديد في قول سيبويه عمّا ذكره سابقاً، وهو حال استقرار الحدث، أو الوصف المعين في صاحبه وصيرورته جزءاً منه، قبل مشاهدة المتحدث عنه، وقبل أن نسمع منه، وقد يكون على معنى المشاهدة، أعني المشاهدة المتكلّم المتحدث عنه، وهو يباشر تلقي العلم وطلبه ليستكمله في شخصه وهو في هذه المباشرة والتلقي متمكّن ومتبتل في العلم، وذلك يثير الإعجاب والثناء، وليس المراد أنّه قد بدأ في طلب العلم، لأنّ طلب الناس العلم لي مدعاة للثناء، فليس كلّ من ابتدأ بطلب العلم صار عالماً.

---

(1) سيبويه: 1/ 362.

ما يجوز رفعه من المصادر العلاجيّة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً، وذلك إذا كان الآخر هو الأول، وذلك نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ، لأنك إنّما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوتٌ حسنٌ، وإنّما ذكرت الصوت توكيداً ولم ترد أن تحمله على الفعل، لـمّا كان صفةً، وكان الآخر هو الأول، كما قلت: ما أنت إلاّ قائمٌ قاعدٌ، حملت الآخر على أنت لـمّا كان الآخر هو الأول.

ومثل ذلك: له صوت أيّما صوتٍ، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ؛ لأنّ أيا والمِثْلَ صفة أبداً.

وإذا قلت: أيّما صوتٍ، فكأنّك قلت: له صوتٌ حسنٌ جداً، وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك، فأيٌ ومثلٌ هما الأولُ.

فالرفع في هذا أحسنُ، لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه، كقولك: هذا رجلٌ مثلك، وهذا رجلٌ حسنٌ، وهذا رجلٌ أيّما رجل)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المصدر الذي يكون علاجاً: يقصد المصدر العلاجي التشبيهي.
- الآخر هو الأول: يريد بالآخر المصدر الثاني.

ثانياً: يجوز عند سيبويه بالرفع في المصدر الثاني إنْ لم يكن غير تشبيهي نحو: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ، لأنّ الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه، فهو أعني المصدر الثاني في حكم الصفة للمصدر الأول، ولا يحمل هذا المصدر على الفعل كما هو في حال النصب، وبذلك يكون المصدر الثاني هو الأول، شأنه شأن قولك: (ما أنت لا قائمٌ قاعد) بحمل قائم وكذا قاعد على (أنت) خبرٌ له.

---

(1) سيبويه: 1/ 363.

ومثل هذا: له صوتٌ مثلُ صوتِ الطفل، فـ (مثلُ) صفة لـ (صوتٌ) الأول وقد بينا الفرق بين:

له صوتٌ صوتَ طفلٍ،

و: له صوتٌ صوتَ الطفل، وله صوتٌ صوتُ الطفلِ.

أمّا نحو: له صوتٌ أيّما صوتٍ، فأيُّ: وصفية كمالية على معنى: له صوت حسنٌ جداً.

والرفع في هذا كلّه أحسنُ عند سيبويه، لأنّه على معنى الوصف، ولأنّ المصدر الثاني ليس فعلاً علاجياً، والوصف فيها بمنزلة الوصف في قولك:

هذا رجلٌ حسنٌ، وهذا رجلٌ أيّما رجلٍ.

ومن المعروف أنّ من الأوجه التي تأتي عليها (أيُّ) أنّها تكون دالة على الكمال فتقع صفة للنكرة، فمعنى: هذا رجلٌ أيّما رجلٍ، أو أيُّ رجلٍ: أنّه الكامل في صفات الرجال.

وقد تقع (أيّ) حالاً للمعرفة كـ: مررتُ بمحمدٍ أيَّ رجلٍ[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد علمت أنّ صوتَ حمارٍ ليس الصوتَ الأول، وإنّما جاز لك رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنتَ إلاّ سيرٌ)[2].

أقول:

مضى القول بجواز رفع الثاني على البدلية والصفة إنْ كان نكرة، ويجوز أن يُرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف إن كان معرفة وفي الضرورة الشعرية.

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 164.

(2) سيبويه: 1/ 363.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فكأنّ الذين يقولون: صوتَ حمارٍ اختاروا هذا، كما اختاروا، ما أنت إلاّ سيراً، إذ لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فعله كراهة أن يجعلوه من الاسم الذي ليس به، كما كرهوا أن يقولوا: ما أنت إلاّ سيرٌ إذا لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فعله، فصار له صوتٌ صوتَ حمارٍ ينتصب على فعل مضمرٍ كانتصاب (تضميرك السابق) على الفعل المضمر.

وإنْ قلت: له صوتٌ أيّما صوتٍ، أو مثل صوتِ الحمارِ، أو له صوتٌ صوتاً حسناً، جاز. زعم ذلك الخليل - رحمه الله-، ويقوى ذلك أنّ يونس وعيسى جميعاً زعما أنّ رؤبة كان ينشد هذا البيت نصباً:

فيهـا ازْدِهـافٌ أيّمـا ازدِهـافِ

يحمله على الفعل الذي ينصب صوت حمار، لأنّ ذلك الفعل لو ظهر نصب ما كان صفةً وما كان غير صفة، لأنّه ليس باسم تحمل عليه الصفات، الا ترى أنّه لو قال: مثل تضميرك، أو مثل دأب بكارٍ، نصب، فلما أضمروه فيما يكون غير الأول أضمروه أيضاً فيما يكون هو الأول، كأنّه قال: تزدهف أيّما ازدهاف، ولكنه حذفه، لأنّ له ازدهافٌ قد صار بدلاً من الفعل)[1].

أقول:

في كلام سيبويه مضامين ذكرت، فالذي ينصب (صوتَ طفلٍ) في نحو قوله: له صوتٌ صوتَ طفلٍ، ينصبه على المفعول المطلق كما كان ينصب المصدر (سيراً) في نحو قوله: ما أنت إلاّ سيراً، والعلة في ذلك أنّ المصدر الثاني (صوت طفل)، والمصدر (سيراً) مبنيان على فعل، لا على ما قبلهما من مبتدأ، أيّ أنّ الآخر (الثاني) ليس هو بمعنى الأول، ولذلك حُمل على الفعل لا على المبتدأ.

فلم يقولوا: ما أنت إلاّ سيرٌ، أو له صوتٌ صوتُ طفلٍ.

---

(1) سيبويه: 1/ 364.

ويجوز النصب على التشبيه بتقدير: له صوتٌ مثل صوتِ طفل، وعلى معنى: له صوتٌ صوتاً حسناً، ومما يقوي النصب أنَّ الخليل، ويونس، وعيسى بن عمرو عليه، وعليه قول رؤبة معاتباً والده[1]:

لولا توقيَّ على الأشراف ... الحمتني في النفنف النفناف
في مثل هوى هوّة الوصاف ... قولك أقوالاً مع التحلاف
فيها ازدهافٌ أيما ازدهاف ... والله بين القلبِ والأضعاف

والشاهد فيه قوله: (فيها ازدهافٌ أيما ازدهافِ) بنصب (أيما) بفعل محذوف دلّ عليه قوله: فيها ازدهافٌ.

والحمتني: رميت بي، وفي رواية: أقحمتني، والنفنف: الهواء، والنفناف: الهواء المرتفع، والازدهاف: العجلة والسرعة، يريد أنَّ أيمانهُ فيها عجلة، فهو يسارع إلى الحلف بالله عزوجل، والله تعالى بين قلب الإنسان وبين ما يليه من الجوف، لا يخفى عليه سبحانه ما يضمره الإنسان.

(1) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 139-141، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 201، والبغدادي، 1/ 244.

ما يرفع من المصادر أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجهُ، وذلك قولك: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنك لم تذكر فاعلاً، ولأنّ الآخر هو الأول حيث قلت: (هذا)، فالصوتُ هو هذا، ثمّ قلت: هو صوتُ حمارٍ، لأنك سمعت نُهاقاً، فلا شك في رفعه، وإنْ شبهت أيضاً فهو رفعٌ لأنك لم تذكر فاعلاً يفعله، وإنّما ابتدأته كما تبتدئ الأسماء، فقلت: هذا، ثمّ بينت عليه شيئاً هو هو، فصار كقوله: هذا رجلٌ رجلُ حَرْبٍ.

وإذا قلت: له صوتٌ، فالذي في اللام هو الفاعل وليس الآخر به، فلما بينت أول الكلام كبناء الأسماء كان آخره أن يُجعل كالأسماء أحسن وأجود، فصار كقولك: هذا رأسٌ رأسُ حمارٍ، وهذا رجلٌ أخو حربٍ؛ إذا أردت الشبه) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- وليس الآخر به: أيْ ليس الثاني هو الأول كما مرَّ في بعض التراكيب.

ثانياً: يوازن سيبويه بين قولك: له صوتٌ صوتُ طفلٍ بتقديم الجار والمجرور.

و: هذا صوتٌ صوتُ طفلٍ بتقدم اسم الإشارة (هذا).

فيرى الآتي:

1- أنّ الجملة الأولى يكون فيها الذي (له الصوت هو فاعل الصوت)، فاللام داخلة على فاعل الصوت، في أنّ الجملة الثانية فالصوت فيها هو (هذا)، كأنك سمعت صوتاً، فقلت: هذا صوتُ طفلٍ بالرفع، وبالإشارة إلى الصوت وليس إلى فاعله، وقد يكون الرفع على التشبيه أيضاً، وذلك بإطلاق المبتدأ: (هذا) ثمّ بينت عليه الخبر (صوتٌ) وهذا والصوت شيء واحد أو بعبارة سيبويه: (هو هو)، ثمّ شبهت كأنك قلت: هذا هذا رجلٌ رجلُ خيرٍ، أو هذا رجل اخو همةٍ.

2- أنّ (الهاء في (له) هي فاعل الصوت، وعلى هذا لا يكون (صوتُ طفلٍ) في معنى (صوت) الأول.

---

[1] سيبويه: 1/ 365.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن ذلك: عليه نوحٌ نوحَ الحمام، على غير صفة، لأنَّ الهاء التي في عليه ليست بفاعل، كما أنَّك إذا قلت: فيها رجلٌ، فالهاء ليست بفاعل فَعَلَ بالرَّجلِ شيئاً، فلما جاء على مثال الأسماء كان الرفع الوجه. وإنْ قلت: لهنَّ نوحٌ نوحَ الحمامِ، فالنصبُ لأنَّ الهاء هي الفاعلة، يدُلك على ذلك أنَّ الرفع في هذا وفي عليه أحسنُ، لأنَّك إذا قلت: هذا أو عليه، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بهذه الأسماء تفعل فعلاً، ولكنَّك جعلت (عليه) موضعاً للنوحِ، و(هذا) مبنيٌّ عليه نفسه، ولو نصبت كان وجهاً؛ لأنَّه إذا قال: هذا صوتٌ أو هذا نوحٌ أو عليه نوحٌ، فقد عُلم أنَّ مع النَّوح والصوت فاعلين، فحمله على المعنى، كما قال:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

أقول:

أولاً: مـمَّا يكون فيه الرفع أوجه نحو: (عليهِ نوحٌ نوحُ الحمامِ) والرفع - كما مرَّ - على البدلية أو على التشبيه لأنَّه أعني الأول معرفة لا تجوز فيه الصفة، ولأنَّ (الهاء) التي في (عليه) ليست فاعل، شأنها شأن الهاء في نحو: فيها ضيفٌ.

ثانياً: ومـمَّا يكون النصب فيه أوجه نحو: لهنَّ نوحٌ نوحَ الحمامِ، والنصب على المفعول المطلق، لأنَّ الضمير (هنَّ) دلالة على النوائح، أيْ: فاعلات النوحِ، فهو بمنزلة: له صوتٌ صوتَ الطفل.

ثالثاً: والدليل على أنَّ الرفع أحسنُ أنَّك إذا قلت: (هذا) أو (عليه) لا تريد الإفادة بأنك مررت بالأسماء المتمثلة باسم الإشارة، والضمير في (عليه) وهي محدثة النوح، والتصويت، أو فاعلة إياه، ولكنَّك في معرض الإفادة بأنَّه موضع للنوح الذي يقوم به غيره.

والنصب جائز على معنى: أنَّه كان مع: التصويت، والنوح من يفعلهما، أو بتعبير سيبويه (فاعلين)، ومن النصب قول نهشل بن حري (ت 45هـ)[1]:

---

[1] سيبويه: 1/365-366.

لَيُبْـــكَ يَزِيـــدُ ضَـــارِعٌ لِخُـــصومةٍ   ومُخْتَـبِطٌ مِـــمَّا تُطِيحُ الطَّـوائحُ [1]

والشاهد فيه: رفع (ضارعٌ) بإضمار فعلٍ دلّ عليه ما قبله، وتقديره: ليُبك يزيد ضارعٌ.

ما يجب فيه الرفع من الأسماء والمصادر

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وذلك قولك: له يدٌ يدُ الثور، وله رأسٌ رأسُ الحمار، لأنَّ هذا اسمٌ ولا يوهم على الرجل أنّه يصنع يداً ولا رجلاً، وليس بفعل، هذا باب لا يكون إلاّ الفعل، وذلك قولك: صوتهُ صوتُ حمارٍ، وتلويحه تضميرك السابق، ووجْدي بها وَجْدُ الثكلى؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يُبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء، ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ أخوك، فارتفاعه كارتفاع زيد أبداً، فلما ابتداُه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجعل بدلاً من اللفظ بيصوِّتُ، صار كالأسماء.

قال الشاعر، وهو مزاحم العُقيلي:

وَجْـدي بهـا وَجْـدُ المـضِلِّ بَعيرَه   بنَخْلَـةَ لم تَعْطِـفْ عليـه العَواطِـفُ

وكذلك لو قلت: مررتُ به فصوتهُ صوتُ حمارٍ، فإن قال: فإذا صوتهُ، يريد الوجه الذي يُسكتُ عليه، دخله نصبٌ، لأنّه يُضمرُ بعدُ ما يستغني عنه) [2].

أقول:

يسوق سيبويه هنا أمثلة وشواهد لبعض الأسماء والمصادر ممّا يتوجّب فيها الرفع، نعرضها موصوفة بالمخطط الآتي:

---

(1) مضى ذكر البيت في سيبويه، 1/ 288.

(2) سيبويه: 1/ 366-367.

التركيب	علّة وجوب الرفع فيه ودلالاته
له يدٌ يدُ ثورٍ	توجّب رفع (يدُ ثورٍ) هنا وامتنع النصب، لأنّ (يدُ) ليست دالة على حدوث وأنّ ما قبلها هو (له يدٌ) ليس بمنزلة (يفعل) مسنداً إلى فاعل، كما هو الشأن في: له صوتٌ صوتَ طفلٍ، أيّ: وهو يصوّت تصويتاً، وإنّما المعنى هنا على الإخبار عن المتحدَّث عنه بأنّ له يداً كيد لثور.
له رأسٌ رأسُ الحمارِ	كسابقه، وعلى التشبيه، لأنّ رأس اسم ذات وليس معنى المصدرية.
صوتُهُ صوتُ طفلٍ	لأنّ (صوتُهُ) مبتدأ، ولابُدّ للمبتدأ من خبر يُبنى عليه، وصوتُ طفلٍ، هو الخبر والمعنى: صوتُهُ مثلُ صوتِ طفلٍ.
تلويحُهُ تضميرُكَ السابقَ وجدي به وجدُ ثكلى	على الابتداء والخبر، وعلى معنى التشبيه.
قول مزاحم العقيلي (ت نحو 120هـ)[1]: وَجْدِي بها وَجْدُ المضِلِّ بَعيرَهُ بِنَخْلَةَ لم تَعْطِفْ عليه العَوَاطِفُ	برفع (وجدُ المضلّ) وهو مصدر لا اسم ذات، ورفعه على الخبر للمبتدأ (وجدي)، ولا يجوز نصبه، لأنّ المبتدأ بحاجة إلى خبر يُبنى عليه، ولا يستغني أحدهما عن الآخر. والشاعر يصف وجده بصاحبته وحزنه عليها، ويشبه حاله بوجد من أضلّ بعيره ولم يدرِ ما مكانه، ونخلة: اسم موضع في المدينة المنورة، وهناك نخلة القصوى، ونخلة الشامية، ونخلة اليمانية[2].

وأخيراً أقول إنّ حاصل في الأحكام الإعرابية ودلالاتها للأسماء والمصادر التي تدخل في باب المفعول المطلق أو تخرج عنه ممّا هي من أسماء الأعيان أو من المصادر العلاجية، أو المعنوية يمكن إيجاز أنماطه بالمخطط الآتي:

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 32.

(2) ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، 8/ 381.

التركيب	الحكم الأعرابي	السبب
مررتُ به فإذا لـه صـوتٌ صـوتَ طفلٍ	النصب على المفعول المطلق، ويجوز على الحال	لأنَّ المصدر فعل علاجي تشبيهي وقع بعـد جملـة مشتملة على مصدر، بمعناه ومشتملة على صاحبه أو المـصدر، والدلالـة أنَّـك مـررتَ بـه في حـال تصويت.
مررت به فإذا لـه صـوتٌ صـوتَ الثكلى، أو صوتَ الطفلِ	النصب على المفعول المطلق ولا يجوز على الحالية	لأنَّ المصدر الثاني مضاف إلى معرفة، ولا يـصلح المعرَّف أن يقع حالاً؛ لأنَّ شرط الحال المفـرد أنْ يكون نكرةً.
مـررتُ بـه فـإذا لـه دفـعٌ دفعـك الضعيفَ	النصب على المفعول المطلق	كسابقه
إنّما أنتَ شربَ الإبلِ	النصب على المفعول المطلق، بفعل محذوف وجوباً	لأنَّ التقدير فيه: إنّما أنت تـشربُ شـربَ الإبـل، أيْ: تـشربُ شـرباً؛ والـشرب واقـع في حـال المشاهدة، أيّ أنَّ المخاطب كـان في حـال شـربٍ، وفيه معنى التـشبيه، أيّ إنّمـا أنـتَ تـشرب مثـلَ شربِ الإبل.
له صوتٌ صوتُ طفلٍ	الرفع	لأنّه على الـصفة علـى تقـدير: لـه صـوتٌ مثـلُ صـوتِ طفـلٍ، لأنَّ الجـار والمجـرور للمـصدر لا لصاحبه.
له علمٌ علمُ الفقهاءِ	الرفع	لأنّه أراد أنَّ علمهُ حـال واقعـة وصـفة كامنـة في المتحدث عنه ولم نرد القول: إنّا مررنا به في حـال علمٍ، علماً بأنَّ (علمٌ) مـن الأحـداث المعنويـة لا العلاجية.
له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ	الرفع	لأننا أردنا الوصفَ لا حمل المـصدر الثـاني علـى الفعل، وهو بمنزلة ما أنت إلاّ قائمٌ قاعدٌ.
له صوتٌ أيّما صوتٍ	الرفع	على معنى: له صوتٌ حَسَنٌ جـداً كقولـك: هـذا رجلٌ مثلُكَ، وهذا رجلٌ حَسَنٌ، وهذا رجلٌ أيّمـا رجلٍ، علماً بأنَّ الثاني غير تشبيهي.

التركيب	الحكم الأعرابي	السبب
هذا صوتٌ صوتُ طفلٍ	الرفع	لأنَّ الصوت هو (هذا) كأنك سمعت صوتاً، فقلت: هذا صوتُ طفلٍ، وقد يكون الرفع على التشبيه بتقدير: هذا صوتٌ مثلُ صوتِ طفلٍ.
لهنّ نوحٌ نوحُ الحمام	الرفع وهو الأوجه	على البدلية، أو على التشبيه ولأنّ (هنّ) التي في (لهنّ) ليست بفاعل شأنها شأن (هنّ) في نحو: عندهنّ ضيف.
لهنّ نوحٌ نوحَ الحمامِ	النصب على المفعول المطلق	لأنّ (هنّ) دلالة على النوائح، أي: فاعلات النوح، وهو بمنزلة: له صوتٌ صوتَ الطفل.
له يدٌ يدُ الثورِ	وجوب الرفع	لعدم دلالة (يدُ الثور) على الحدوث، والمعنى على الإخبار.
صوتُهُ صوتُ طفلٍ	وجوب الرفع	لأنّ (صوتُهُ) مبتدأ، والمبتدأ بحاجة إلى خبر يُبنى عليه، وعلى معنى التشبيه.

المفعول لأجله

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذرٌ لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسيرٌ لـما قبله لِمَ كان؟وليس بصفةٍ لـما قبلهُ ولا مِنْهُ، كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلانٍ وادخار فلانٍ، قال الشاعر، وهو حاتم بن عبدالله الطائي:

وأغْفِـرُ عَـوْراءَ الكـريمِ ادِّخـارَه ... وأعـرِضُ عـن شَـتْمِ اللَّئِـيمِ تَكَرُّمَـا

وقال الآخر، وهو النابغة الذبياني:

وحَلَّـتْ بُيـوتِي في يَفَـاعٍ مُمَنَّـعٍ ... يُخَـالُ بـه راعِـي الحَمولـةِ طـائِرَا

حِـذاراً علـى أنْ لا تُنـالَ مَقـادَتِي ... ولا نِسْوتِي حتّى يَمُتْنَ حَرائِـرا) [1]

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر: المنصوب على المفعول لأجله، أو ما أطلق عليه سيبويه لاحقاً (المفعول له) [2].
- موقوع له: موجود للتعبير أو للدلالة عليه، أيّ لتفسير علّة وقوع الفعل.
- لأنه تفسير لـما قبله: مصطلح (تفسير) للدلالة على المفعول لأجله، أو من (من أجله) أو (المفعول له) كما اصطلح عليه سيبويه، أقول إنّ مصطلح (تفسير) منسوب إلى الفرّاء، وهو كما يبدو من مصطلحات سيبويه [3].

---

(1) سيبويه: 1/ 367-368.

(2) ينظر: نفسه، 1/ 369.

(3) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 17، وابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 203.

ثانياً: المفعول لأجله، أو من أجله، أو المفعول له ما دلّ على مراد الفاعل من إحداث الفعل، أو بتعبير سيبويه: (فانتصب المفعول له) لأنه موقوع له، أو (لأنه عذر لوقوع الأمر).

ثالثاً: وقد ذكر سيبويه في هذا النص أبرز شرط من شروط المفعول لأجله وهو: المصدرية، وشرط المصدرية هذا متفق عليه عند أغلب النحاة؛ لأنّ المصادر هي التي تشعر بالعلية، وأسماء الذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً، لأنّ العلل أحداث، والمصدر دال على الحدث، ونحن نعلّل الأحداث بالمصادر لا بأسماء الذوات، (لأنّ الذوات لا تكون علّة ولا معلّلة)[1].

ومن الشروط التي ذكرها سيبويه هنا شرط وقوع المفعول لأجله في جواب (لِمَ) قائلاً: (ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان).

ويفهم من كلام سيبويه شرط ثالث يتحدد في كون المفعول له علّةً، أيّ يدلّ على أنه هو الحامل على الفعل سواء كان عرضاً نحو: جئتك محبةً فيك، أو غير عرض نحو: تأخرت عن السفر تقاعساً، وقد بدا هذا الشرط من خلال ما ذكره سيبويه بعبارته: (لأنه عذرٌ لوقوع الأمر).

رابعاً: مثل سيبويه للمفعول لأجله بقوله: فعلتُ ذاك حذار الشرّ، وفعلت ذلك مخافة فلان، وادخار فلان، واستشهد بقول حاتم الطائي (ت 46هـ)[2]:

واغفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه	وأعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تكرُّمَا

والشاهد فيه نصب (ادخاره) و(تكرما) على إنهما مفعولان له، والعوراء: القول أو الفعل القبيحين.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني (ت 18ق.هـ)[3]:

---

(1) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 204.

(2) ديوانه، ص 22.

(3) ديوانه، ص 133، والأب شيخو، لويس: شعراء النصرانية قبل الإسلام، ص 672.

جــذارَ علــى أنْ لا تُنــالَ مَقــادَتِي ولا نِـسْوتِي حتَّــى يَمُــتْنَ حَرائــرا

بنصب (حذاراً) على المفعول له، والتقدير: وأحللتُ بيوتي حذراً والبقاع: الموضع العالي الشريف، والممنعُ: العصي على من أراد به سوءاً، والوعول: جمع وعل، وهو تيس الجبل، والعصم من الوعول: التي في أيديها بياض، والمقادة: القيود، أيْ إنّه لا يمكن استعباده ولا يموت إلاّ حراً.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقال آخر، وهو الحارث بن هشام:

فـصفَحْتُ عـنهُمْ والأحبَّـةُ فـيهِمِ طَمَعـاً لَهُـمْ بعقـابِ يَـومٍ مُفْسِدِ

وقال الراجز، وهو العجاج:

يَرْكَــبُ كُــلَّ عــاقِرٍ جُمْهُــورِ مَخافَـــةً وزَعَـــلَ الـــمَحْبُورِ

والهَـــوْلَ مِـــنْ تَهَـــوُّلِ القبـــورِ

وفعلت ذاك أجلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه ينتصب لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنّه لـمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في (دأب بكارٍ) ما قبله، حين طرح مثل وكان حالاً، وحسن فيه الألف واللام لأنّه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالاً، ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنّه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً يُبنى على مبتدأ، فيبنى معه على المبتدأ، فمن ثمّ خالف باب رحمةُ الله عليه، وسقياً لك، وحمداً لك) [1].

---

[1] سيبويه: 1/ 369-370.

أقول:

ومن الشواهد التي يسوقها سيبويه للمفعول له والتي تضمنها النص السابق الآتي:

أولاً: قول الحارث بن هشام معتذراً من فراره يوم بدر وبعد أن قُتل أخوه فيه[1]:

فَصفَحْتُ عنهُمْ والأحبّةُ فيهِمِ طَمَعاً لَهُمْ بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

والشاهد فيه: نصب (طمعاً) على المفعول له.

يقول: لم يترك القتال جنباً، ولم يعفُ عنهم ويصفح إلاّ طمعاً في الإعداد لهم ومعاقبتهم وإفساد أحوالهم.

ثانياً: قول العجاج:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ مَنْ تَهَوُّلِ الهُبورِ

والشاهد فيه: نصب (مخافة) و (زَعَلَ المحبورِ) و(الهولَ) على المفعول له، والتهوّل: من الهول، مبالغة.

والرجز في وصف ثور وحشي شبّه به بعيره، والعاقر الجمهور: الرمل المتجمع والمتراكب والعقيم، والوحش إذا داهمها القانص التجأت إلى ركوب الرمل، فلا تقدر عليها الكلاب، والزعل: النشاط، والمحبور: المسرور، أراد: زعلاً كزعل المحبور.

ثالثاً: فعلتُ ذاكَ أجلَ كذا وكذا، بنصب (أجلَ) على المفعول له، على تقدير: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، أيّ: من أجل كذا وكذا، فطُرِحت اللام، فعمل ما قبل المصدر الواقع عذراً فيه، كما عمل الفعل الذي ليس من لفظ المصدر فيه في نحو: (دأبَ بكارٍ شايحتْ بكارُها) والتقدير: دأبتُ دأبَ بكارٍ، وتدأبُ دأبَ بكارٍ، والذي قبله: سقطت أبكارها، وقد مرّ الحديث في هذا الشاهد.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، 2/ 54، وابن هشام: السيرة، ص 523.

ويشير سيبويه في الفقرة الأخيرة من كلامه إلى أنّ نصب المصدر على المفعول له، لا يشبه نصب المصدر في الأمر والنهي ونحوهما كـ: رويد زيداً، وإياك الكذب، وسقياً ورعياً، وسفراً ميموناً، وغير ذلك ممّا ينصب من المصادر.

فالمصدر المنصوب على المفعول لأجله لا يجوز فيه الرفع كما في بعض المصادر التي يجوز فيها النصب والرفع، لأنّ المفعول لأجله ليس في موضع ابتداء، ولا في موضع يُبنى عليه مبتدأ، وبذلك يختلف عن تراكيب لغوية معيّنة مرّ ذكرها كـ (سلامٌ عليك) و (سلاماً عليك) ورحمةُ الله عليه، ورحمةَ الله عليه، وسيتطرق سيبويه إلى أحكام أخرى من أحكام المفعول له، وشروطه، كلّ في موضعه من الكتاب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنّه موقوعٌ فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيتُه فُجاءةً ومُفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيتُه عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيتُه ركضاً، وعدواً ومشياً، وأخذتُ ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كلّ مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- حال مصطلح الحال قديم، وكثيراً ما يطلق عليه سيبويه كما سيأتي، مصطلحات أخرى من نحو: خبر، ومفعول، وصفة، ومفعول فيه[2].

ثانياً: شرط الحال المفرد أن يكون مشتقاً، هذا أصل الوضع فيه، وما جاء من المصادر أحوالاً أو صفات، فلضرورات أسلوبية ودلالية محددة وفقاً للسياق الذي ترد فيه قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [من سورة البقرة: 260]، ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [من

---

(1) سيبويه: 1/ 369.

(2) ينظر: سيبويه: 1/ 261، 273، 198، 195 على التوالي.

سورة نوح: 18، ومن النحاة من لا يجعل المصدرين: (سعياً) و(جهاراً) ونحوهما ممّا وقع من المصادر هذا الموقع أحوالاً بل يرى أنّها مفاعيل مطلقة.

ثالثاً: ويبدو من كلام سيبويه أنّه يجيز مجيء الحال مصدراً اتساعاً وقياساً على مجيء المصدر خبراً للمبتدأ في نحو: محمدٌ عدلٌ.

وممّا مثّل به سيبويه التراكيب الآتية:

- قتلته صبراً: فالمصدر (صبراً) حال من مفعول: قتلته، والتقدير: مصبوراً. والقتل صبراً هو أن يحبس المقتول حياً ثمّ يُرمى حتى يقتل.
- لقيته فُجاءةً ومُفاجأةً: أيّ مفاجئاً.
- لقيته كفاحاً ومكافحةً: أيّ: مكافحاً.
- ولقيته عياناً: أيّ ناظراً، أو منضوراً.
- وكلمته مشافهةً: أيّ: مشافهاً.
- وأتيته ركضاً وعدواً، ومشياً: أيّ: أتيته ماشياً وراكضاً وعادياً.
- وأخذت عنه سمعاً وسماعاً: أيّ: سامعاً.

كلّ هذه المصادر الواقعة أحوالاً مؤولة بمشتق، وصاحب الحال فيها إمّا من الهاء في (لقيته) أو من الفاعل كما في نحو: جاء ركضاً.

رابعاً: يشير سيبويه إلى أنّ مجيء الحال مصدراً غير مطّرد، ولا مقيس في اللغة، وإنّما هو خاص ببعض التراكيب التي سمعت عن الناطقين، وهو من باب الاتساع، ومن النحاة من يجيز القياس على ذلك، ومن هؤلاء المبرد[1].

خامساً: ومثلما لا يطرد القياس على: سقياً ورعياً، فلا يقال: طعاماً وشراباً، لا يطرد القياس على مجيء المصدر حالاً في: أتيت مشياً أو ركضاً أو عدواً، فلا يقال على الأصح أتانا ضحكاً على تقدير: ضاحكاً لأنّ الضحك ليس من ضروب الإتيان، ومن النحاة من يجيز ذلك في كلّ شيء دلّ عليه الفعل نحو: أتانا سرعةً، وسيأتي سيبويه لاحقاً على ذلك.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 344.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعةً ولا أتانا رُجلةً، كما أنه ليس كلّ مصدر يُستعمل في باب سقياً وحمداً، واطّرد في هذا لباب الذي قبله لأنّ المصدر هناك ليس في موضع فاعل، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى:

فَلأياً بَـلأيٍ مَـا حَمَلْنـا وَلِيـدَنا ... على ظَهْـرِ مَحْبـوكٍ ظِمـاءٍ مَفاصِـلُه

كأنه يقول: حملنا وليدنا لأياً بلأي، كأنه يقول: حملناه جهداً بعد جهدٍ، هذا لا يُتكلم به ولكنّه تمثيلٌ.

ومثله قول الراجز:

ومَنْهَـــــلٍ وَردتُـــــه التقاطَـــــا

أيّ فُجاءةً

واعلم أنّ هذا الباب أتاه النصبُ كما أتى الباب الأول، ولكن هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيته؟ كما كان الأول جواباً لقوله: لِمهْ؟)[1].

أقول:

أولاً: ظاهر كلام سيبويه أنه يمنع نحو: أتانا سرعةً، أو: أتانا رُجلةً، على تقدير: مسرعاً وراجلاً، وعبّر عن هذا المنع بقوله: أنه لا يحسن أتانا سرعةً، ولا أتانا رُجلةً)، مثلما لا يطرد: سقياً ورعياً، كما بيّنا.

وينسب المبرد أنه يجيز ذلك في كلّ شيء دلّ عليه الفعل، ومنه: أتانا سرعةً، وأتانا رُجلة[2]، وظاهر كلام المبرد غير ذلك، قال: (واعلم أنّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءهُ، فلا يجوز أن تكون معرفة، لأنّ الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشياً)[3].

---

(1) سيبويه: 1/ 371-372.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 258.

(3) المبرد: المقتضب، 2/ 217.

ثانياً: وممّا استشهد به سيبويه لمجيء المصدر في غير موضعه، ولا يجوز القياس عليه، لكونه غير مطّرد، ولا يتجاوز فيه حدود ما استُعمل على ألسنة العرب قول زهير بن أبي سلمى (ت 13ق.هـ)[1]:

فَلأياً بَلأيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا   على ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه

والشاهد فيه نصب (لأياً) على المصدر الموضوع موضع الحال، والتقدير: حملنا وليدنا لأياً بلايٍ، أو جهداً بعد جهد، أيّ: مبطئين ملتثين.

وهذا عند سيبويه من باب التمثيل لا يتكلم به.

واللأي: البطء، والمحبوك: الشديد الخلق، والظماء: القليلة اللحم، وأصل الظمأ العطش.

يريد أنّ فرسه نشطة شديد الخلق، ولم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلاّ بعد لأي، لشدة تفزعه ونشاطه.

وممّا هو من باب التمثيل لا الواقع اللغوي قول نقادة الأسدي[2]:

وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُه التِقاطَا

بنصب المصدر (التقاطاً) على الحال.

والمنهل: المورد، والتقاطاً، مفاجئاً له، يريد: لم أقصد نحوه، ولم أحتسبه، لأنه في فلاة مجهولة.

ثالثاً: يشير سيبويه أنّ نصب المصدر على الحال، جواباً لسؤال يبدأ بـ (كيف لقيته) أو كيف جاء، مثلما ينصب المصدر على المفعول له، جواباً لسؤال يبدأ بـ (لِمَ).

---

(1) ديوانه، ص 133.

(2) ينظر: ابن منظور: اللسان مادتي (فرط، لقط).

ما جاء من الحال بـ (أل)

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة:

فأرسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنه قال: اعتراكاً.

وليس كلّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما نه ليس كلّ مصدر في باب الحمدَ لله، والعجبَ لك، تدخله الألف واللام، وإنّما شبه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأول) [1].

أقول:

أولاً: الأصل في الحال المفرد أن تكون نكرةً، والتنكير في الحال من أبرز الشروط التي وضعها النحاة للحال المفرد، ويشير سيبويه هنا إلى أنّ الحال قد تجيء على خلاف ذلك، أيّ تأتي وفيها الألف واللام، وبمعنى آخر قد تجيء معرفة في حكم النكرة، مثلما تجيء جامدة غير مشتقة في حكم المشتق وما يأتي من الأحوال بأل على ضربين: مصدر وغير مصدر، فمن المصدر قول لبيد بن أبي ربيعة (ت 41هـ) [2]:

فأرسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

والشاهد فيه قوله: العراك، حيث نصب لمصدر (العراك)، وهو بأل على الحال، والحال لا يكون معرفة، وقد جاز ذلك أنّ الفعل يعمل في المصدر نكرة ومعرفة، فكأنه أظهر

---

(1) سيبويه: 1/ 372.

(2) لبيد العامري: ديوانه، ص 86.

الفعل ونصبه به، ووضع ذلك المصدر موضع الحال، والتقدير: أرسلها تعترك الاعتراك، أيّ: اعتراكاً.

وعلى هذا فالحال قد يقع معرفة في اللفظ فيؤولُ بالنكرة، وذلك قليل، والعراك: الجماعة، ويذدها: يحبسها، ونغض: التحرك وإمالة الرأس، والدخل: أنْ تشرب بعض الأتن ثمّ تعود لتزاحم التي لم تشرب بعد. ورواية الديوان: فأوردها بدلاً من : فأرسلها.

ثانياً: وإذا كان سيبويه قد فسّر (العراك) وهو معرفة بالنكرة ونصبه على الحال بتقدير: اعتراكاً، وبمعنى: معتركةً، نرى أنّه يمكن أن (العراك) وإنْ كان بلفظ المعرفة إلاّ أنّه اسم جنس تعريفه كتنكيره، وهذا لا يحتاج إلى تأويل لكون الفعل نكرة، وإنّما يحتاج إلى تقدير العامل.

ثالثاً: يؤكّد سيبويه أنّه ليس كلّ مصدر يمكن أنْ يدخله الألف واللام، مثلما كانت عليه الحال في نحو: الحمدُلله، والعجبَ لك، بدخول الألف واللام على تقدير: أحمد الله حمداً، وأعجب عجباً.

الحال المعرّف بالإضافة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وهذا ما جاء منه مضافاً معرفةً، وذلك قولك: طلبته جهدك، كأنّه قال: اجتهاداً، وكذلك طلبته طاقتك، وليس كلّ مصدر يضاف، كما أنّه ليس كلّ مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب، وأمّا فعلته طاقتي فلا تُجعل نكرة، كما أنّ معاذ الله لا تُجعل نكرةً، ومثل ذلك: فعله رأي عيني، وسَمْعَ أذني قال ذاك، وإنْ قلت: سمعاً جاز، إذا لم تختصّ نفسك، ولكنّه كقولك: أخذته عنه سماعاً)[1].

أقول:

أولاً: من المصادر التي تنصب على الحال، وهي معرفة بالإضافة إلى ما بعدها قولك: طلبتهُ جهدكَ، وطلبته طاقتك، وطلبهُ جُهْدَهُ. كأنّه قال: اجتهاداً، أيّ: يجتهد جهدهُ، ويؤول بمشتق أعني: جاهداً، وكذا: طلبتهُ طاقتك، أيّ: مطيقاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 372.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى أنّه ليس كلّ مصدر يمكن أن يضاف، كما أنّه ليس كلّ مصدر تدخله الألف واللام، غير أنَّ المهم أنَّ مثل هذه المصادر المضافة والمنصوبة على الحال تستعمل على صورتها هذه، ولا يمكن أنْ تؤول بنكرة إلاّ من باب التوضيح والبيان، أمّا على مستوى الاستعمال فلا يقال: طلبته جهداً، أو فعلته طاقةً.

من الحال المعرّف بالإضافة أيضاً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه وذلك قولك: مررتُ به وحده، ومررتُ بهم وحدهم، ومررتُ برجل وحده، ومثل ذلك في أهل لغة الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة)[1].

أقول:

أولاً: وممّا ينصب من الأسماء المضافة على الحال كما تنصب المصادر المضافة يذكر سيبويه الأمثلة الآتية:

1- مررتُ به وحده، ومررتُ بهم وحدهُم، ومررتُ برجل وحده، أيّ: منفرداً، ومنفردين أو وحيداً، ووحيدين.

وقد اختلف النحاة في نصب هذه الأسماء على ثلاثة أقوال[2]:

الأول: قول سيبويه ومن تابعه: أنَّ (وحدهُ) مصدر محذوف الزوائد واقع موقع المصدر، بمعنى: (إيحاد)، و(إيحاد) هذا في موضع موحد أيّ (منفرد).

والثاني: قول الكوفيين ويونس: أنّه ظرف بمعنى: حياله فيعلق بمحذوف لكونه ظرفاً في موضع الحال.

والثالث: قول الزجاج وهو أنّه ينتصب انتصاب المصدر ويلزم صورة واحدة فلا يتغير لفظه تذكيراً وتأنيثاً وتثنية وجمعاً، ولم يستعمل من لفظه فعل، ولا يجوز أن يجرّ

---

(1) سيبويه: 1/ 373.

(2) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 565-566.

بالإضافة إلاّ في ربع صور: الأولى: مدح كقولهم: هو نسيجُ وحده، والثلاثة الأخرى للذم منها قولهم: هو رجيلُ وحدِه.

2- وقولهم على لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتهُم وأربعتهم، إلى العشرة ويجوز في (ثلاثتهُم) ونحوه إلى العشرة الآتي[1]:

- إجراؤه على الأول والتقدير: مررت بالقوم ثلاثتهم.
- نصبه على الحال والمعنى: أنّه قد علمَ أنّهم ثلاثةٌ، فهو يجري مجرى: كلّ، أيْ بالقوم كلّهم لم أبقِ من هؤلاء الثلاثة أحداً، لأنّه المعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّه إذا نصب ثلاثتهم فكأنّه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط، لم اجاوز هؤلاء، كما أنّه إذا قال: وحده فإنّما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه. وأمّا بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إنْ كان جراً فجراً، وإنْ كان نصباً فنصباً، وإنْ كان رفعاً فرفعاً.

وزعم الخليل أنّ الذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يعموا، كقولك:

مررت بهم كلّهم، أيْ لم ادعْ منهم أحداً

وزعم الخليل أيضاً، حيث مثّل نصب (وحده) و(خمستهم) أنّه كقولك:

أفردتهم إفراداً، فهذا تمثيل، ولكنّه لم يستعمل في الكلام)[2].

أقول:

ممّا ينصب على الحالية من الأسماء المضافة (وحده) والأعداد من ثلاثة إلى عشرة، كقولك: مررت بالرجل وحده، وبالقوم ثلاثتهم، أو خمستهم بالنصب في ثلاثتهم، وخمستهم على الحالية، والتميميون كما يذكر سيبويه يجرون ثلاثتهم وخمستهم على اتباعها الاسم السابق لها، وزعم الخليل رحمه الله أنّ الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يجعلوا قولك: مررت بهم خمستهم على معنى: مررت بهم كلّهم، أيْ: لم أدعْ منهم أحداً.

---

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 197.

[2] سيبويه: 1/ 374.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولك: (خمستهم) بالنصب على معنى: أفردتهُم إفراداً، وهذا تمثيل، ولم يستعمل في الكلام.

ويمكن إجراء (خمستهم) ونحوه من الأعداد على الرفع على لهجة بني تميم، فقولك: حضر الشهودُ خمستُهم، على تقدير: حضر الشهودُ كلُّهم.

وخلاصة ما مرّ أنّ الأعداد من ثلاثةٍ إلى عشرة مضافة إلى ضمير ما تقدم تنصب على الحال عند الحجازيين، وعليه رأي الخليل ومن تابعه، وتأويله أنه في موضع المصدر الموضوع موضع الحال. أمّا التميميون فيتبعونه لما قبله في الإعراب توكيداً، وعلى هذا يقدر بـ (جميعهم) وعلى الأول يقدر بـ (جميعاً) [1].

وقد جاء المبرد على قول الخليل وسيبويه مفصلاً، ورأى أنه لا يجوز: (مررت بزيد كلّه)، لأنّ كلاً لا يقوم في هذا الموضوع، ولا يجوز: مررتُ بأخويك اثنيهما، لأنّ الاثنين هما: الهاء والميم، والشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنّما قلت: خمستهم، لأنّ (هم) لكلّ جمع، فاقتطعت من الجمع شيئاً، فأضفته إلى جميعه فصار مختصاً له، وهما لا يكون إلاّ تثنية، فإن قلت: فأنت تقول: كلاهما منطلق، فـ (كلا) لا يكون إلاّ لاثنين، فلم أضفته إلى ضميرها؟ فالجواب في ذلك أنّ (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنّما أضيفت واحداً إلى اثنين، ألا ترى أنّك تقول: الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه، فإنّما تأويله: كلُّ واحد منّا) [2].

وللشيخ الإمام تقي الدين أبي الحسن علي السبكي (ت 755هـ) رسالة موسومة بـ (الرفدة في معنى كلمة وحده) ضمنها خلاف النحاة وغيرهم منذ الخليل وتلميذه سيبويه إلى يومه في إعراب (وحده) على الحالية، أو الظرفية، وبيّن أقوالهم في كونها حالاً من الفاعل كما يفهم من كلام الخليل وسيبويه، أو حالاً من المفعول [3].

---

(1) السيوطي: همع الهوامع، 4/ 19.

(2) المبرد: المقتضب: 2/ 197.

(3) الرسالة نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر، 4/ 137-142، ولا تزال مخطوطة ولها نسخة في المكتبة العمة بالموصل، العراق، ضمن مجموعة، ونسخة مصورة في مكتبة الجامعة المستنصرية ببغداد.

قضُّهم بقضيضهم

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثل خمستهم قول الشماخ:

أتــتْني سُــلَيْمٌ قَــضُّها بقَضيــضها ... تُمَــسِّحُ حَــوْلي بــالبَقيعِ سِــبالَها

كأنه قال: انقضاضهم، أيْ: انقضاضاً، ومررت بهم قَضُّهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً، فهذا تمثيل وإنْ لم يُتكلم به كما كان إفراداً تمثيلاً.

وإنّما ذكرنا الإفراد في وحده، والانقضاض في قَضُّهم، لأنّه إذا قال: قَـضُّهم فهـو مشتقٌ من معنى الانقضاض، لأنّه كأنّه يقول: انقضَّ آخرهم على أولهم، وكذلك وحده إنّما هو من معنى التفرد، فكذلك أيضاً يكون خمستهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد، فإنْ أردت أنك لم تدعْ منهم أحداً جررت، كما كان ذلك في قَضُّهم. وبعض العرب يجعل قَضُّهم بمنزلة كلِّهم، يُجريه على الوجه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يجريه على الوجوه، أيْ يتبعه لـما قبله نصباً وجراً ورفعاً.

ثانياً: مـمّا يجيء من الأحوال مضافاً مؤولاً بنكرة قولهم: جاءوا قَـضُّهم بقضيـضهم ومعناه: جاءوا جمعاً، أو (انقضاض) أيْ: انقضَّ أولهم على آخرهم، ومنـه قـول الـشماخ بـن ضرار (ت 22هـ)[2]:

أتــتْني سُــلَيْمٌ قَــضُّها بقَضيــضها ... تُمَــسِّحُ حَــوْلي بــالبَقيعِ سِــبالَها

والشاهد فيه نصب (قَضُّها) على الحال مع أنّه معرفة بالإضافة، لأنّـه مـصدر مـبني على فعل.

---

(1) سيبويه: 1/ 374-375.

(2) ديوانه، ص 290، برواية: وجاءت بدلاً من: أتتني، وينظر: ابن يعيش، 2/ 63.

وسُليم: اسم قبيلة زوجه وكانت قد شكت أمر ظلمه لزوجة الخليفة عثمان بن عفان ﷺ فأنكر ما ادعوا.

والسبال: جمع سَبَلة، وهي مقدم اللحية، والبقيع: موضع بالمدينة المنورة.

ويؤكِّد سيبويه أنَّ تقديرنا: (انقضاضهم) في: جاءوا قَضُّهم بقضيضهم، أو: انقضاضاً، تمثيل ولا يجوز استعماله، بل المستعمل على ألسنتهم هو (قَضُّهم بقضيضهم).

ويرى سيبويه أنَّ (وحده) بمعنى: متوحداً، أو متفرداً، وذلك بتأويله بنكرة من لفظه، أو من معناه، وكذا الأمر في: قَضُّهم بقضيضهم، أيْ: انقضاضاً، أو (جميعاً) وكذلك: خمستهم، ويلفت النظر إلى أنَّ بعض العرب يجعل قَضُّهم بمنزلة كلُّهم، فيجريه على ما قبله في الإعراب، رفعاً ونصباً وجراً، كما هو الحال في (خمستهم).

الجمّاءَ الغفير

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما يُجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك، وهو قولك: مررتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ، والناس فيها الجمّاءَ الغفيرَ، فهذا ينتصب كانتصاب العراك، وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطبة، ومررتُ بهم طُراً، أيّ جميعاً، إلاّ أنّ هذه نكرةٌ لا يدخله الألف واللام، كما أنّه ليس كلّ المصادر بمنزلة العراك، كأنّه قال: مررتُ بهم جميعاً، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتكلم به، فصار طُراً، وقاطبة بمنزلة سبحان الله في بابه، لأنّه لا يتصرف كما أنّ طُراً وقاطبةً لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان معرفةً، ولو كانا صفةً لجريا على الاسم أو بُنيا على الابتداء فلم يوجد ذا في الصفة، وقد رأينا المصدر قد صُنع ذا بها لأنّها لا تصرف، فشبه هذا بها)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الحرف: يقصد كلمة (الجمّاء) في: جاءوا الجمّاءَ الغفير.

ثانياً: ممّا جعله سيبويه اتباعاً لرأي أستاذه الخليل منصوباً على الحال كما تنتصب المصادر التي فيها الألف واللام، قولك: مررتُ بهم الجمّاءَ الغفير الذي هو بمنزلة: فأرسلها العراك، ونقل سيبويه عن أستاذه الخليل أنّ الألف واللام في (الجمّاءَ) زائدة، وبتعبير سيبويه: (وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام).

فالجمّاءَ: حال من الواو في قولك: جاءوا الجمّاءَ الغفيرَ، وهي بلفظ المعرف بـ (آل) فتؤول بنكرة، أيّ: جميعاً، والغفير: من الغفر، بمعنى: الستر والتغطية، وهو فعيل بمعنى: فاعل، وإعرابه: صفة للجمّاءَ بمعنى: الكثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [من سورة الفجر: 20]، (وكان القياس أن يقولوا: الجمُّ الغفير، أو: الجمّاءَ الغفيرة،

---

[1] سيبويه: 1/ 374-375.

ولكنّهم أنّثوا الموصوف على معنى الجماعة، وذكروا الوصف حملاً للفعيل بمعنى: الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول، أيّ الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها)[1].

وقد علّق السيرافي على رأي الخليل قائلاً: (اعلم أنّ الجمّاءَ هو اسم، والغفير نعت لها، وهو بمنزلة قولك في معنى: الجمّ الكثير، ونصبه في قولك: مررتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ، على الحال، والحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجمّاءَ الغفيرَ في موضع المصدر كالعراك، كأنّك قلت: مررتُ بهم الجموم الغُفر على معنى: مررت بهم جامّينَ غافرينَ)[2].

وقد رأى ابن يعيش ما يخالف رأي الخليل ومن تابعه، فالألف واللام عنده ليست زائدة، قال: (وذهب يونس إلى أنّ الجمّاءَ الغفير اسم لا في موضع مصدر، وأنّ الألف واللام في نية الطرح، وهذا غير سديد، إذ لو جاز مثل هذا لجاز: (مررت به القائم) فتنصبه على الحال، وتنوي بالألف واللام الطرح، وذلك غير جائز)[3].

وابن يعيش يخلط بين المصدر بـ (أل) والوصف بـ (أل)، والأخير لا يكون حالاً إذا عُرّف.

ثالثاً: جعل سيبويه نصب الجمّاءَ الغفيرَ، بمنزلة نصب: مررتُ بهم قاطبةً، ومررت بهم طُرّاً، على طرح (أل) من الجمّاءَ، وبتقدير: جميعاً، ثمّ يوازن بين (قاطبة) و(طُرّاً) و(الجمّاءَ) بأنّ (قاطبة) و(طُرّاً) نكرتان لا تدخلها الألف واللام.

وقاطبة: من: القطب، وهو الجمع، وأقطب القوم: اجتمعوا، ويقال: جاء القوم قاطبةً، أيّ: جميعاً بعضهم مختلط ببعض[4].

والطُّرُّ: الجماعةُ[5].

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 1/ 579.

(2) السيرافي: شرحه، 2/ 262 (بتصرّف).

(3) ابن يعيش: 2/ 63.

(4) المعجم الوسيط، (قطب)، 2/ 743.

(5) نفسه، (طرّ) 2/ 554.

و: قاطبةً، وطُرّاً: لا يتصرفان، شأنهما شأن: سبحان الله، فهما في موضع المصدر، ولا يجوز تعريفهما بأل مثلما جاز في بعض المصادر كـ (العراك) وما جعل بمنزلته كـ (الجمّاء).

رابعاً: ويشير سيبويه إلى أنّ (قاطبة) ومثلها (طُرّاً) وإنْ كانا اسمين ولفظهما لفظ المشتقات الصفات كـ (ناجحة) و(نابهة) و(قائمة) وغير ذلك، ولكنهما يستعملان استعمال المصادر، ويحملان عليها، ولذلك عدّهما سيبويه بمنزلة المصادر التي استعملت في موضع الحال، ونصبت على هذا، وقامت بوظيفة الحال لا تتجاوزها.

ولذلك لا يجريهما سيبويه على اسم، ولا يوقعهما موقع المبتدأ.

جميعاً عامةً، جماعةً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب أنّه حال يقع فيه الأمر، وهو اسم، وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامةً، وجماعةً، كأنّك قلت: مررتُ بهم قياماً، وإنّما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول لأنّ الجميع وعامةً اسمان متصرفان، تقول: كيف عامتكم؟ وهؤلاء قومٌ جميعٌ)[1].

أقول:

ممّا جعله سيبويه منصوباً على الحال قولك: مررت بهم جميعاً، وعامةً، وجماعةً، على تقدير: مررتُ بهم قياماً.

والفرق بين جميعاً وعامةً، وجماعةً من جهة، والجمّاءَ الغفير، والعراك من جهة أخرى، أنّ هذه الألفاظ أسماء متصرفة، أيْ يمكن أن تكون لها وظائف نحوية ودلالية أخرى، فتكون أحوالاً، وتكون مبتدءات يُبنى عليها خبر، وتكون صفات، تقول:

كيف عامتُكم؟ برفع (عامتكم) على الابتداء.

وتقول: هؤلاء قومٌ جميع، برفع (جميعٌ) على أنّه صفة للنكرة (قوم)، زد على ذلك أنّ عامة، وجماعة، وهما بمنزلة: جميع، لا يدخلهما التعريف، ولا يجوز أن تقول: مررتُ بهم الجميعَ، والعامةَ والجماعةَ، كما لا يجوز أكرمتُهُ النازلَ، تريد: نازلاً، والسبب في ذلك على رأي سيبويه أنّ هذه الألفاظ لا تقع موقع المصدر، مثلما وقعت (خمستهم) وما يجري مجراها من الأعداد إلى العشرة موقع المصدر فتُنصب على المفعول المطلق على لغة الحجازيين.

ويرى السيرافي[2]: أنّ قولك: مررتُ بهم جميعاً، يكون لـ (جميعاً) وجهان إعرابيان:

أحدهما: النصب على الحال، لا وجه له غيره، والتقدير: مررت بهم وهم مجتمعون، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ [من سورة القمر: 44].

والآخر: النصب على المصدر وإيقاع (جميعاً) موقعه، والعامل فعل مضمر غير (مرَّ) والمعنى: مررت بهم فجمعتهم بمروري وإنْ كانوا متفرقين في مواضع، أيْ: جمعتهم جمعاً في مروري.

---

(1) سيبويه: 1/ 376.

(2) السيرافي: شرحه، 2/ 263.

التنكير في الحال

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمرُ لم تدخله الألف واللام ولم يضف، لو قلت: ضربتُه القائم تريد: قائماً كان قبيحاً، ولو قلت: ضربتُهم قائميهم تريد: قائمين كان قبيحاً، فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونُصب نحو خمستهم بمنزلة طاقته وجهده وحده، وجعلوا الجمّاءَ الغفير بمنزلة العراك، وجعلوا قاطبة وطُرّاً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة، كقولك: كفاحاً ومكافحةً وفجاءةً، فجُعلت هذه كالمصادر المعروفة البينة، كما جعلوا عليك ورويدك كالفعل المتمكّن، وكما جعلوا سبحان الله ولبيك، بمنزلة حمداً وسقياً، فهذا تفسيرُ الخليل رحمه الله وقوله)[1].

أقول:

أولاً: يأتي سيبويه على شرط آخر من شروط الحال، وهو (التنكير)، فيرى أنَّ الأصل في الحال الا تدخله ال التعريف، ولا يُضاف.

ولهذا لا يجوز قولك: أكرمتُهُ النازل عندنا، تريد نازلاً، فذلك (قبيح) عند سيبويه، لوجود الألف واللام في (النازل)، وكذا الأمر عند الإضافة في نحو: أكرمتُهُم نازلين عندنا، تريد: نازلين عندنا، فهو (قبيح) أيضاً لتعرفه بالإضافة.

ثانياً: ولكون الحال نكرة في الأصل، ولذا جعلوا كلّ لفظ معرف بأل او بالإضافة واقعاً حالاً بمنزلة ما ليس فيه (أل)، أو ما ليس مضافاً، وعندهم

أنَّ: (خمستهم): بمنزلة: طاقتَهُ، وجهده، ووحده، على لغة أهل الحجاز،

وأنَّ: (الجمّاءَ الغفير) بمنزلة: (العراك).

وأنَّ: (قاطبةً) و(طُرّاً) إذا لم يكونا اسمين بمنزلة: الجميع وعامةً، وأنَّ: (رويدك) بمنزلة الفعل المتمكّن (أمهل).

وأنَّ: نصب (سبحان الله) و(لبيك) على المصدرية بمنزلة نصب: حمداً وسقياً.

وهكذا يمضي سيبويه ومن قبله أستاذه الخليل على إظهار التلازم بين المستعمل والمقيس عليه منطلقاً في الموازنة بين التراكيب اللغوية باحثاً عن مساحة الاقتراب، أو

---

(1) سيبويه: 1/377.

الافتراق بينها، وعلى مقدار مساحة الاقتراب أو الافتراق هذه، وما يجري على بعض الألفاظ من تغيير في صورها البنائية، ومواقعها من التركيب المعين، واستنادً إلى نموذج أولي، ولنقل (نموذج أصل) يمكن أن يحتذى، فيُجعل غيره فرعاً عليه، وحمل التركيب المعين على نظيره، أو حمله على نقيضه، يصوغ سيبويه أحكامه، ويستنبط قواعده، وضوابطه وصولاً إلى تفسير ما تقارب من التراكيب بعضها ببعض، وتغليب الأكثر على الأقل، سواء أكان ذلك على المستوى اللفظي (الإعرابي)، أو على المستوى الدلالي، فالشيء عند سيبويه (قد يشبه بالشيء، وإنْ كان ليس مثله في جميع أحواله) [1]، تلك قاعدة جرى عليها سيبويه في أكثر من موضع من كتابه، محاولاً وبنجاح كبير ضبط النظرية النحوية وتثبيت دعائمها، (ومنعها من أن تتضخم أصولها، بما يجعل النحوي أقدر على تعليل الفروع، فيردها إلى أصولها المقيسة عليها، موفياً بذلك ما يرى أنّه من صلب عمله في تحليل المادة) [2].

وعلى ما تأسس عند سيبويه، سيأتي أكثر من نحوي ليصوغ قاعدة أخرى تحكم طبيعة العلاقات بين التراكيب والصيغ اللغوية بوضوح وجلاء ودوننا في ذلك صنيع ابن جني (ت 392هـ) وهو يصوغ مقولته اللغوية الشهيرة: (أنّ الشيء إذا فشا في الاستعمال، وقوي في القياس صحّ وأخذ، وإذا ضعف في القياس، وقلّ في الاستعمال، فهو مرذول مطرح، فأهل القياس من النحويين هم الذين ذهبوا مذهب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) [3].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم يونس أنّ وحده بمنزلة عنده، وأنّ خمستهم والجمّاءَ الغفير وقَضَّهم كقولك: جميعاً وعامةً، وكذلك طُرّاً وقاطبةً بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة كلمتُه فاهُ إلى فيّ. وليس مثله: لأنّ الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى، وفاه إلى فيّ ههنا غير الأول، وأمّا طُرّاً وقاطبةً فأشبه بذلك، لأنّه جيدٌ أن يكون حالاً غير المصدر نكرةً والذي نأخذ به

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 182.

(2) بعلبكي: من معايير التصنيف النحوي، ص 153.

(3) ابن جني: الخصائص، 1/ 357، 126.

الأول، وامّا كلُّهم وجميعُهم واجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكن أبداً إلاّ صفةً، وتقول: هو نسيجُ وحده، لأنّه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هذا جحيش وَحْدِه، وجعل يونس نصب وَحْدِهِ كأنّك قلت: مررتُ برجل على حياله، فطرحت (على)، فمن ثمّ قال: هو مثل عنده، وهو عند الخليل كقولك: مررتُ به خصوصاً، ومررت بهم خمستهم مثلُه، ومثل قولك: مررتُ بهم عمّا ولا يكون مثل جميعٍ لما ذكرت لك، وصار وحده بمنزلة خمستهم لأنّه مكان قولك: مررتُ به واحده: فقام وحده مقامِ واحده، فإذا قلت: وحده فكأنّك قلت هذا...) [1].

اقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- فلا يكن أبداً إلاّ صفة: أيّ: توكيداً لما قبلها.

ثانياً: يعزو سيبويه ليونس بن حبيب (ت 182هـ) قولاً يخالف فيه رأي الخليل في (وحده) فالخليل كما مرّ يجعل (وحده) منصوباً على الحال، ويونس يجعل النصب على الظرفية بمنزلة (عنده)، والتقدير على رأي الخيل في نحو: مررت به وحده: مررتُ به خصوصاً، أيّ: أفردتُهُ بالمرور إفراداً.

والتقدير: على رأي يونس ومن تابعه[2] في نحو: (حضر محمدٌ وحدهُ): حضر محمدٌ على وحدِهِ، فحذف حرف الجرّ، وانتصب (وحده) على الظرفية، والمعنى: محمد موضع التفرد.

أو أنّه على قولك: (مررتُ برجل على حياله)، فطرحت حرف الجرّ (على)، فصار في المعنى: مثل (عنده).

ورأي يونس بعيد متكلف عندنا، ورأي الخليل وتابعه سيبويه هو الأشهر والأقوى، ولأنّ (وحده) اشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر، وظهور معنى الاختصاص فيه) [3]، و(وحده) أبعد ما تكون عن الظرفية الزمانية، أو المكانية، زد

---

(1) سيبويه: 1/ 377-378.

(2) ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، 7/ 172.

(3) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 2/ 232.

على ذلك أنَّ وحده، وقد عُدّ مصدراً، أو شبيهاً بالمصدر في معناه لا فعل له من لفظه، (لأنّه بأوزان المصادر، ولم يثبت مجيء الفعل منه، إلاّ في حكاية ضعيفة)[1].

ومـمّا يعزز رأي الخيل أنّهم أضافوا إليه فقالوا: هـو نـسيجُ وحـده، كقـولهم: خـادمُ نفسه[2].

وقد حاول بعض المعاصرين الاحتجاج لرأي يونس بجعله مساوياً رأي الخليل من جهة المعنى وصحة القياس، فالخليل قاس (وحده) على المصدر للشبه المذكور بينهما، ويونس قاس (وحده) على الظرف لشبه وحده بنيهما كذلك، وكلا القياسين له وجه، وحجة لا يختل معها المعنى[3].

وفي هذا الاحتجاج بُعدٌ أكثر من رأي يونس نفسه، لأنّه يتناسى أنّ قبول القياس أو عدم قبوله يتحدد في الدقة بمعرفة المقيس عليه، إذ ما قيمة المقيس إذا كنّا نقيسه، أو نحمله على ما هو نقيضه، لا نظيره، لاسيّما حين تغيب أوجه القياس، أو الشبه بين المقيس والمقيس عليه؟ كما هو صنيع يونس في حمله (وحده) على الظرفية، ولأنّ هذا الحمل بعيد أضطر من حاول الاحتجاج له إلى تقدير حرف، ثمّ قام بحذفه لينصب (وحده)، ولا ندري بعد هذا أكان النصب بنزع الخافض، أم على الظرفية مباشرة؟

ثالثاً: وليونس على ما زعم سيبويه رأي في: الجمّاءَ الغفير يتحدد في أنّ الألف واللام فيه زائدة، وقد ردّ سيبويه ذلك بأنّ (فاه إلى فيّ) غير الأول، و(حده) وقد عدّها يونس ظرفاً صارت هي الأول، أيّ أنّ يونس يجعل (وحده) في نحو: (مررت به وحده) بمنزلة: متوحداً ومنفرداً، ويجعل المرور به، وكذلك الأمر إذا قلت: لقيتُهُ وحدهُ جعلت وحده بمعنى منفرداً وجعلتُهُ المتلقيْ.

أمّا: (كلمته فاهُ إلى فيَّ) ففيه معنى المشافهة، (وفاه) حال من الفاعل والمفعول، و(إلى فيَّ) بيان وفيه معنى (المفاعلة)، أيّ: (متشافهين)، وهذا وجه آخر لا علاقة له بـ (الجمّاءَ الغفير) من حيث طبيعة التركيب ودلالته.

---

(1) ينظر: الشيخ يس: حاشيته على شرح التصريح للأزهري، 2/ 36.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 105 (هامش المحقق).

(3) ينظر: أبو ئيدة، د. حنان: الخلاف اللغوي، ص 164.

رابعاً: امّا (كلُّهم، وجميعهم، واجمعون، وعامتُهم، وانفسهُم)، فهذه الألفـاظ لا تكـون إلاّ توكيداً لـمّا قبلها جارية عليه، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بإطلاقه مصطلح (الصفة) قـائلاً: لا يكون أبداً إلاّ صفةً، أيّ توكيداً معنوياً لـما قبله.

المصادر المؤكدة لمضمون الجملة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لـما قبله، وذلك قولك: هذا عبدُ الله حقاً، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول، وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قولـه: هـذا القولُ لا قولَك، إنما نصبه كنصب غير ما تقول، لأنَّ (لا قولك) في ذلك المعنى، ألا ترى أنّك تقول: هذا القول لا ما تقول، فهذا في موضع نصبٍ، فإذا قلـت: لا قولـك، فهـو في موضع لا ما تقول) [1].

أقول:

أولاً: من وظائف المصدر توكيد مضمون الجملة قبله، ويسمى المصدر (المؤكد نفسه) وقد مثّل له سيبويه بـ (هذا عبد الله حقاً)، و(هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطـل) و(هـذا زيـدٌ غـير مـا تقول).

فـ (حقاً) مصدر منصوب بفعل مضمر قبله، والتقدير: أحقّ حقاً، أو ما في معناه.

وقد قام هذا المصدر بوظيفة دلالية هي توكيد مضمون الجملة الاسمية قبلـه، وقطـع أيّ شكّ في معناها، فقولك: هذا عبد الله، أو: هذا أخي؛ قـد يكـون مـن بـاب تقريـر حقيقـة واقعة، وقد يكون من باب الشكّ، و على المجاز، وبإطلاق (حقاً) تكون مع الحقيقة واليقين.

قال تعـالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [مـن سـورة الأنفـال: 4]، فــ (حقـاً) مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة الاسمية (أولئـك هـم المؤمنـون)، وعامـل هـذا المفعـول المطلق محذوف وجوباً.

وقد يكون (حقاً) صفة لمفعول مطلـق محـذوف أيّ: هـم المؤمنـون إيمانـاً حقـاً، وقـد يضاف (حقاً) إلى مصدر من لفظ عامله، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَـٰهُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [من سورة البقرة: 121]، فـ (حقّ) مفعول مطلق مبين للنوع لإضافته إلى المـصدر (تلاوة).

---

[1] سيبويه: 1/ 378.

ثانياً: ويجوز عند سيبويه أن يكون (حقّ) نكرة أو معرفة؛ لأنه ليس بحال، فإذا قلت: هذا عبدُ الله الحقُّ لا الباطلَ، فـ (الباطلَ) معطوف على الحق بـ (لا)، ولك أن تقول: هذا عبدُ الله حقاً لا باطلاً.

وتقول: هذا عبدُ الله غير ما تقول، على تقدير: هذا عبدالله أقول غير ما تقول، والمعنى أنّ قول المخاطب غير صحيح، فيأتي قول المتكلّم لتأكيد الحقيقية، فكان المراد: هذا عبدُ الله أقول الحقَّ.

ثالثاً: واستناداً إلى أستاذه الخليل، يجيز سيبويه أن تقول: (هذا القولُ لا قولَك) بنصب (قول) المضاف إلى كاف الخطاب، والتقدير: هذا القول لا أقول قولك الباطل، أو إذا كان باطلاً، والمعنى: هذا القول لا ما تقول.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك في الاستفهام: أجدك لا تفعلُ كذا وكذا؟ كأنّه قال: أحقاً لا تفعل كذا وكذا؟ وأصله من الجدّ كأنّه قال: أجداً، ولكنّه لا يتصرف ولا يفارقه الإضافة، كما كان ذلك في لبيك ومعاذ الله) [1].

أقول:

انطلاقاً من إفادة المصدر توكيد مضمون الجملة قبله، ينتقل سيبويه في التمثيل لمثل هذه المصادر في جملة استفهامية لا خبرية كما مرَّ فيمثل بقوله: أجدك لا تفعلُ كذا وكذا، بنصب المصدر (جدك) الواقع بعد همزة الاستفهام، وعلى تقدير: أحقاً لا تفعلُ كذا وكذا.

وأصل (جدُّك) من الجدُّ، كنه يريد أن يقول: أجداً، وهذا تمثيل توضيحي ليس مستعملاً، لأنّ مثل هذه المصادر المنصوبة على المفعول المطلق، لا تتصرف ولا يفارقها التعريف بالإضافة، وهي مستعملة هكذا على ألسنة الناس، كاستعمالهم: لبيك، ومعاذ اله، في لزوم إضافتهما.

---

(1) سيبويه: 1/ 379.

نصب غير على المصدرية

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا (غيرَ ما تقول) فلا تعرى من أن تكون في هذا الموضع مضافة إلى اسم معروف، نحو قولك: لأنه لو قال غير قولٍ، أو لا قولاً، لم يكن في هذا بيانٌ، لأنه ليس كلّ قول باطلاً، وإنّما يريد أن يحقق الأول بأمر معروف، ولو قال: هذا الأمرُ غير قيلٍ باطلٍ كان حسناً، لأنه قد وكّد أول كلامه بأمر معروف وقد اختصه، فصار بمنزلة قولك: لا قولك حين جعله مضافاً، لأنك قد اختصصته من جميع القول بإضافتك، وأنه يسوغ أن يكون قوله باطلاً ولا يسوغ أن يكون جميع الأقوال باطلاً)[1].

أقول:

أولاً: (غير) لفظ غير مذكر مفرد أبداً ملازم للإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك لا يجوز إدخال (أل) عليها، ولا يتعرف بها لكونه موغلاً في التنكير.

ويكون صفة بمعنى: مغاير.؟

وقد يُستثنى به حملاً على (إلاّ) فينصب على الاستثناء.

وقد يكون بدلاً كقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [من سورة النساء: 95]، ومنهم من جعله صفة، وذلك قُرئ بالحركات الثلاث، رفعاً لصفة لـ (قاعدون)، ونصباً: (استثناءً أو حال عنهم)، وجراً: (صفة للمؤمنين)[2].

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ استعمال (غير) في موضع المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله في نحو: (هذا القول غير قولك)، فنصبه بمنزلة: هذا القول لا قولك.

بإضافة (غير) إلى المصدر المعرّف بالإضافة: (قولك) و(غير قولك) بمنزلة (غير ما تقول)، أو بمنزلة: (غير قولٍ) أيْ: لا قولاً، و(غيرَ) وفي: هذا القول غير قولك باطلاً، أو غير قيلٍ باطلٍ.

---

(1) سيبويه: 1/ 379.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 480.

توكيد لما أطلق من وصف، وفيه أيضاً معنى القوة على أنّ قولك صحيح وحسن غير باطل، لأننا نطلق معنى محدداً بوصف خاص، ثمّ نطلق ما يناقضه، وما يضادّه تثبيتاً وبياناً للوصف الذي أردناه في أول الكلام، بما يؤكّد معنى ما نريد من جهة، ونُدلّ على اختصاص القول المراد الحديث فيه، أو الإخبار عنه، بوصف يفرزه من جميع القول، وهذا التخصيص قد أفادته الإضافة أعني: إضافة (غير) إلى (قولك) أو (قول) أو (غير ما تقول)، وكلّ على معنى: هذا القول: (لا قولك)، مع التأكيد على أنّ كلّ ما يضاف إلى المصدر فإنه ينتصب انتصاب المصدر.

نصب البتة على المصدرية

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن ذلك قولك: قد قعد البتة، ولا يُستعمل إلاّ معرفةً بالألف واللام، كما أنّ جهدك وأجِدَّكَ لا يُستعملان إلاّ معرفةً بالإضافة، وأمّا الحقُّ والباطل فيكونان معرفةً بالألف واللام ونكرةً؛ لأنهما لم يُنزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر كسبحان وسعديك، ولكنّهم أنزلوهما منزلة الظنّ، وكذلك اليقين لأنك تحقق به كما تفعل ذلك بالحقّ، فأنزِلْ ما ذكرنا غير هذا بمنزلة عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ الله) [1].

أقول:

أولاً: مضى القول في أنّ المصدر المؤكّد لغيره هو مصدر واقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، ويأتي هذا المصدر على صورتين:

الأولى: التنكير، كقولك: هذا أخي حقّاً، فقد عمل المصدر (حقّاً) على أن يرفع المجاز ويثبت الحقيقة، وذلك بجعله ما قبله نصاً حقيقياً بعد أن كان محتملاً.

والثانية: التعريف، وهو قسمان:

الأول: جائز التعريف، كقولك: (هذا محمدٌ الحقُّ لا الباطلَ) فجملته: هذا محمدٌ تحتمل الصدق والكذب، وبإطلاقك كلمة (الحق) تثبت الوصف الأول أعني: الصدق، ورفعت الاحتمال الثاني (الكذب)، والتقدير: أحقّ ذلك الحقَّ، أو حقّاً، فإذا كان المخاطب

---

(1) سيبويه: 1/ 379-380.

يعتقد خلاف ما ذكرتَ، وأردت ن تقصر القلب قلت: (لا الباطلَ) بنصب (الباطلَ) عطفاً على (الحقّ).

والثاني: واجب التعريف، وهو مدار حديث سيبويه هنا، وقد مثّل له بنحو قولك: قد قعد البتة، أو على تمثيل غيره: لا أفعلُ كذا البتة، فجملة (قد قعد) وكذا جملة: (لا أفعلُ كذا) تحتمل استمرار النفي وانقطاعه وبإطلاقك: (البتة) حققت استمرار النفي، ورفعت انقطاعه.

ومعنى(البتّ) القطع، و(أل) فيه لازمة، (ولم يسمع في (البتة) إلاّ قطع الهزة والقياس وصلها) [1].

ثانياً: يشير سيبويه إلى أنّ الألف واللام لازمة في (البتة) بقوله: (ولا يستعمل إلاّ معرفةً بالألف واللازم)، وهو عنده في لزوم التعريف بمنزلة: جهدك، وأجِدَّك، اللذين لا يستعملان إلاّ معرفتين بالإضافة.

ثالثاً: وتفترق (البتة) عن: (الحق والباطلَ) بكونها لا تستعمل إلاّ معرفة بأل، في حين يكون (الحقّ) و(الباطل) معرفتين ونكرتين: تقول: هذا محمد الحقُّ لا الباطلَ)، و(هذا محمدٌ حقّاً لا باطلاً).

والسبب في استعمال (الحقّ) و(الباطل) معرفتين أو نكرتين يتحدد عند سيبويه في أنهما لم ينزلا منزلة المصادر المتمكّنة من المصدرية تمام التمكن كـ(سبحان الله) و(سعديك) وغيرهما من المصادر المثناة لفظاً، ولكونهما أعني: الحقّ والباطل منزلين في دلاليتهما منزلة: الظنّ واليقين، ولذلك نُزّلا منزلة ما لم يتمكّن من المصدرية تمام التمكن كـ (عمرك الله) و(قِعْدَكَ الله).

المصدر النكرة المؤكّد لنفسه

قال سيبويه – رحمه الله–: (هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً، وذلك قولك: له عليّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً، ومثلُ ذلك قول الأحوص:

---

[1] الأزهري: شرح التصريح، 1/ 506.

إنـي لأمنحـكَ الـصُّدودَ وإنَّـني قَـسَماً إليـك مـع الـصُّدودِ لأَمْيَـلُ

وإنّما صار توكيداً لنفسه لأنّه حين قال: له عليَّ، فقد أقرّ واعترف؛ وحين قال: لأميلُ، عُلم أنّه بعد حلفٍ؛ ولكنّه قال: عُرفاً وقسماً توكيداً كما أنّه إذا قال: سير عليه فقد عُلم أنّه كان سيرٌ، ثمّ قال: سيراً توكيداً.

واعلم أنّه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكّنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فأجْرِها في هذا الباب مجراها هناك)[1].

أقول:

أولاً: من الوظائف الدلالية للمصدر المحذوف عامله وجوباً الواقع مفعولاً مطلقاً أنّه يكون توكيداً لنفسه.

والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة المؤكّد لنفسه، هو المؤكد لمضمون الجملة الواقعة قبله، التي هي (نصٌ في معناه) على حدّ تعبير أكثر النحاة، أيّ التي لا تحتمل غيره.

والفرق بين المصدر المؤكد لنفسه، والمصدر المؤكد لغيره أنّ الجملة المتقدمة على المؤكد لنفسه لا تحتمل المجاز، والجملة المتقدمة على المصدر المؤكد لغيره تحتمل الحقيقة، وتحتمل المجاز، نحو قولك: هذا أخي حقّاً، فكأنّك بإطلاقك المصدر (حقّاً) رفعت أيّ احتمال للمجاز واثبت أنّه أخوك ابن أمّك وأبيك، (وكلّ ذلك من قبيل التسْمِيَة الاصطلاحية)[2].

ثانياً: وقد مثّل سيبويه للمصدر المؤكد لنفسه بنحو قولك: (له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرفاً، أيّ: اعترافاً.

فجملة: (له عليّ ألفُ درهمٍ) نص في الاعتراف، لأنّها لا تحتمل غيره، ولذلك سُمّي هذا المصدر المؤكد لنفسه، لأنّه بمنزلة إعادة ما قبله فكأنّ الجملة قبله هي نفسه في المعنى.

ولذلك يقول سيبويه: (إنّه حين قال: له عليَّ، فقد أقرّ واعترف).

---

(1) سيبويه: 1/ 380-381.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 2/ 611.

ثالثاً: واستشهد سيبويه لهذا المصدر المؤكد لنفسه بقول الشاعر عبدالله بن محمد الأحوص (ت 105هـ)[1]:

إنّي لأمنحُكَ الصُّدودَ وإنّني ... قَسَماً إليكَ مع الصُّدودِ لأمْيَلُ

والشاهد فيه نصب المصدر (قسماً) على المفعول المطلق، مؤكداً به ما قبله من معنى الجملة الدالة على القسم وهو: إني لأمنحك، وإني لأميلُ، فهو حين قال: لأمْيَلُ، عُلم أنّه بعد قسم، ولكنّه أردف قائلاً: قسماً، وعُرفاً، واعترافاً، توكيد لما تقدم من معنى، وهو بمنزلة قولك: سير عليه، تريد أنّه كان سيرٌ، ثمّ تطلق المفعول المطلق توكيداً لـ (سيرَ عليه) فتقول: سيرَ عليه سيراً.

ولك إدخال الألف واللام على هذه المصدر المؤكدة لنفسها، كما كنت تدخلها في الأمر، والنهي، والخبر والاستفهام.

المصدر المعرفة المؤكّد لنفسه

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام فأمّا المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة النمل: 88]، وقال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝ وَعْدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [من سورة الروم: 4-5]، وقال جلّ وعزّ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [من سورة السجدة: 7]، وقال جلّ ثناؤه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [من سورة النساء: 24]، ومن ذلك: الله أكبر دعوةَ الحقّ، لأنه لمّا قال جلّ وعزّ: (مرَّ السحاب)، وقال:

---

[1] ينظر: ابن يعيش، 1/ 116، والبغدادي، 1/ 247.

(أحسنَ كلَّ شيء)، عُلم أنّه خلقٌ وصنعٌ، ولكنّه أكّدَ وثبت للعباد، ولمّا قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [من سورة النساء: 23]، حتّى انقضى الكلام، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم، مثبّت عليهم، وقال: كتاب الله توكيداً كما قال: صنعَ الله، وكذلك وعدَ الله، لأنّ الكلام الذي قبله وعدٌ، وصُنعٌ، فكأنّه قال جلّ وعزّ: وعداً وصنعاً وخلقاً وكتاباً، وكذلك: دعوة الحقّ؛ لأنّه قد عُلم أنّ قولك: الله اكبرُ، دعاءُ الحقّ ولكنّه توكيدٌ، كأنّه قال: دعاءً حقّاً، قال رؤبة:

إنّ نِزاراً أصبحتْ نِزاراً دَعْوةَ أبْرارٍ دَعَوْا أبْرارَا

لأنّ قولك: أصبحت نزاراً، بمنزلة: هم على دعوةٍ بارةٍ.

وقد زعم بعضهم أنّ كتابَ الله نصب على قوله: عليكم كتاب الله، وقال قومٌ: (صبغة الله) منصوبة على الأمر، وقال بعضهم: لا بل توكيداً، والصبغة: الدين)[1].

أقول:

أولاً: الفرق بين ما في هذا النص السيبويهي وما مرّ من قول، أنّ ما مرّ كان حديثاً على المصدر المؤكد لنفسه وهو في صورة التنكير أو التعريف بـ (أل) والحديث هنا على المصدر المؤكّد لنفسه وهو في صورة التعريف بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة النمل: 88]، فـ (صنع الله) مصدر مضاف إلى فاعله منصوب على المفعول المطلق، ووظيفته الدلالية توكيد مضمون الجملة القرآنية التي قبلها كلّها.

وترى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً، والجبال: مفعول به، والرؤية بصرية، وجملة: تحسبها: حال من الجبال، والهاء: مفعولها الأول، وجامدةً: مفعولها الثاني. والواو في (وهي تمر مرّ السحاب) حالية، والضمير: مبتدأ، وخبره جملة: تمرُّ مرَّ السحاب، ومرَّ السحاب: مفعول مطلق لبيان النوع.

---

(1) سيبويه: 1/ 382-383.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [من سورة الروم: 4-5]، فـ (وعد الله) كـ (صنع الله) مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي تقدمته وهي قوله تعالى: (سيغلبون)، وجملة: (لا يخلف الله وعده) مفسرة مقررة لمعنى المصدر لا محلّ لها من الإعراب، وقد تكون حالاً من المصدر.

أمّا قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾[من سورة السجدة: 7]، ففيه إشارة إلى قراءة (خلقه) بالمصدر لا بالفعل، فيكون بدل اشتمال من (كلّ شيء)، والضمير عائد على (كلّ شيء)، أمّا (خلقهُ) فعلى الوصف، أيّ كلّ شيء خلقهُ فقد أحسنه[1]، و(خلقه) بسكون اللام عند سيبويه منصوب على المصدرية مؤكد لمضمون ما قبله، ولذلك قال فيه: (عُلم أنّه خلق وصنع، ولكنه أكد وثبت للعباد).

ويشير سيبويه إلى قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [من سورة النساء: 23-24]، أنّ (كتاب الله) منصوب على المفعول المطلق، ووظيفته توكيد ما سبق، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، وفرضه فرضاً.

ثانياً: أمّا قولك: (الله أكبر دعوة الحقّ) ففيه مصدر مضاف هو (دعوة الحقّ) مؤكدٌ ما قبله وهو (الله أكبر)، و(دعوة الحقّ) هي قولك: الله أكبر في المعنى.

---

[1] ينظر: الزمخشري: الكشاف، 3/ 536.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه أيضاً للمصدر المضاف المؤكد لنفسه بقول رؤبة[(1)]:

إنّ نِـــزاراً أصـــبحتْ نِـــزاراً   دَعْــوةَ أبْــرارٍ دَعَــوْا أبْــرارًا

والشاهد فيه نصب (دعوةَ أبرارٍ) على المفعولية المطلقة المفيدة توكيد معنى الجملة قبله، وهي: إنّ نزاراً أصبحت نزاراً، وهذه دعوةُ برَّةٌ، ومن الواضح أنّ المصدر هنا مضاف إلى النكرة: أبرارٍ.

رابعاً: يشير سيبويه إلى أنّ بعض النحاة ينصب (كتابَ اللهِ) على المفعول به لاسم الفعل (عليكم)، ويشير أيضاً إلى أنّ (صبغة الله) منصوب على الأمر، أو على التوكيد، والصبغة: الدين.

وفي هذا خلاف بين النحاة سببه إجازة بعضهم تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد منعه آخرون، وقد استند المجوزون في الاحتجاج لرأيهم إلى قول تعالى: ﴿كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[من سورة النساء: 24].

فـ (كتاب) عند هؤلاء مفعول به لاسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور وهو (عليكم)، بمعنى: الزموا[(2)].

وقد رأى المانعون أنّ (كتاب الله) منصوب على المصدرية، والعامل فيه فعل مضمر، والتقدير فيه عندهم: كتب الله كتاباً عليكم، وهذا ما عليه سيبويه وتابعه البصريون.

وقد يجوز إعراب (كتاب) منصوباً على المدح.

وما جاء به سيبويه أرجح عندنا، لأنّ أسماء الأفعال قد قامت مقام الفعل، فلا تستحق في أصل وصفها أن تعمل النصب، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل، زد على ذلك أنّها غير متصرفة في نفسها، فينبغي الا يتصرف عملها، أيّ لا يجوز تقديم معمولها عليها كما هو الحال في الفعل.

---

(1) ديوانه

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (28). والعكبري: التبيان، 1/174-175، والمرادي: الجنى الداني، ص 87.

جواز الرفع في المصادر المؤكِّدة لما قبلها

قال سيبويه - رحمه الله-: (وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمر شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصبغة الله، أو هو دعوة الحق، على هذا ونحوه رفعه، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ [من سورة يونس: 45]، كأنه قال: ذاك بلاغ)[1].

أقول:

وبعد أن يستكمل سيبويه القول في أحكام نصب المصادر المضافة من نحو: وعدَ الله، وصنع الله، وكتابَ الله، ودعوةَ الحقّ، يقرر أنَّ ذلك لا يمنع من رفع هذه المصادر ونحوها على الإخبار بها وبنائها على ما قبلها من مبتدأ محذوف، وعلى تقدير: ذاك وعدُ الله، وهذا صنعُ الله، وهو دعوةُ الحقّ، وهذا كتابُ الله، وكلّ ذلك بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَٰغٌ﴾ [من سورة الأحقاف: 35]، فالمصدر (بلاغ) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا الذي وعظتم به بلاغ، أو: هذا القرآن بلاغ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنَّ هذا لباب أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله، وإنّما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمرٍ يكون ما بعده رفعاً وهو مفعول به.

ومثلُ نصب هذا الباب قول الشاعر، وهو الراعي:

دَأَبْتُ إلى أنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بعدما ... تقاصَرَ حتى كاد في الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المطَايَا ثمّ قلتُ لِصُحْبَتي ... ولم يَنْزِلوا أبْرِدْتُمُ فَتَرَوَّحُوا

---

[1] سيبويه: 1/ 383، وقد التبست على سيبويه بهذه الآية عمّا قصد من آية الأحقاف: 35، إذ لا شاهد في آية يونس على ما يريد سيبويه تقريره.

لأنه قد عُرف أنَّ قوله: (دابت): سرت، لـمّا ذكر في صدر قصيدته، فصار دابـتُ بمنزلة اوجفتُ عنده، فجعل وجيفَ المطايا توكيدً لأوجفتُ الذي هو في ضميره)[1].

أقول:

أولاً: بعد أن يشير سيبويه إلى جواز رفع المصادر التي نـصبت علـى المفعـول المطلـق لتوكيد ما قبلها من معنى الجملة، يرى أنَّ علّة النصب تكمن في أنَّ هذه المـصادر المنصوبة في تلك التراكيب الجارية على علّة ألسنة العرب لم يقصد بها وصف ما قبلـها، ولم يقـصد أيـضاً بناؤها على ما قبلها من مبتدأ مقدّر كما هو الـشأن في حـال مجيئهـا مرفوعـة، بـل قُـصد بهـا توكيد مضمون ما تقدمه من معنى الجملة.

ثانياً: وتأكيداً على أنَّ وظيفة المصادر الدلالية في حال النصب تختلف عنهـا في حـال الرفع يستشهد سيبويه للمصدر المنصوب بقول الراعي النميري (ت 960هـ):[2]

دَابـتُ إلى أنْ يَنْبُـتَ الظِّـلُّ بعـد مـا ... تَقَاصَـرَ حتـى كـاد في الآلِ يَمْـصَحُ
وَجِيـفَ المطَايـا ثـمّ قلـتُ لـصُحْبتي ... ولم يَنْزِلـوا أَبْــرِدتُمُ فتَرَوَّحُــوا

والشاهد فيه: نصب المصدر المضاف (وجيف المطايـا) علـى المفعـول المطلـق المؤكـد لمعنى: (دابتُ) التي تدلّ على معنى (سرتُ)، والدأب: السير الشديد الدائم، ولذا صار بمنزلة قوله: اوجفتُ: أيّ سرت سريعاً، وجعل (وجيف المطايا) توكيداً لـ (أوجفـتُ) الـذي هـو في ضميره، و(يمصح): يذهب. وأبردتم: دخلتم في برد العشيّ، وتروّحوا: سـيروا رواحـاً يـصف سيره في الهاجرة بدأبٍ وتواصلٍ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه وما وُكّد به نفسه، ينـصب علـى إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا لِمَ، كأنه قـال: أحـقُّ حقـاً،

---

[1] سيبويه: 1/ 383.

[2] ديوانه

فجعله بدلاً كظنّاً من أظنُّ، ولا أقول قولك وأقولُ غير ما تقول، والجدُّ جدّك، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، وأدعو دعاءً حقّاً، وصبغ الله صبغة، ولكن لا يظهر الفعل لأنّه صار بدلاً منه بمنزلة سقياً، وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقياً له وحمداً لك)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- المؤكد به العام منه وما وُكّد به نفسه: قد يقصد سيبويه بالمؤكد به العام: أيّ يؤكّد الجملة الواقعة قبله التي تحتمل معناه وغيره، أمّا المؤكد به نفسه، فهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، فكأنها نفسه في المعنى.
- سائر الحروف: سائر المصادر من هذا الباب.

ثانياً: يخلص سيبويه إلى المصادر المنصوبة على المفعول المطلق بفعل مضمر على اختلاف صورها تنكيراً، أو تعريفاً بـ (ال) أو الإضافة لا يجوز فيها إظهار ذلك الفعل، وإن قدرناه من باب التمثيل لا الاستعمال، ولذلك يقول سيبويه: (ولكن لا يظهرا لفعل لأنّه صار بمنزلة سقياً) وسقياً وما جرى مجراها في النصب والدعاء لا يظهر معها الفعل.

وهذه المصادر ليست بأحوال، أو (ليس في معنى كيف)، ولا هي مفاعيل له، إذ لا تقع في جواب: (لِمَ) بل هي على تقدير فعل مضمر، ففي قولك وأنت تريد (التوكيد العام): هذا أخي حقّاً، فعل مضمر تقديره: هذا أخي أحقُّ حقّاً، وفي قولك بعد الاستفهام: أجدَّك لا تفعل كذا وكذا، على تقدير: أتجدّ جدَّك، وفي: كتاب الله عليكم: كتب الله كتابه، وفي (صبغة الله): صبغ اللهُ صبغةً.

---

[1] سيبويه: 1/ 383-384.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ صار فيه المذكور وذلك قولك: أمّا سمناً فسمين، وأمّا علماً فعالِمٌ، وزعم الخليل رحمه الله أنّه بمنزلة قولك: أنت الرّجلُ علماً وديناً، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً أيّ أنت الرجل في هذه الحال، وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولَـمْ يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعل حالاً، وكذلك هذا، فانتصب المصدرُ لأنّه حالٌ مصيرٌ فيه، ومن ذلك قولك: أمّا علماً فلا علمَ له، وأمّا علماً فلا عِلْمِ عنده، وأمّا علماً فلا عِلْمَ وتضمرُ له، لأنّك إنّما تعني رجلاً)[1].

أقول:

أولاً: اطّرد مجيء المصدر حالاً كقولك: هو الرجل علماً وأدباً ونبلاً، أيّ الكامل في حال علم، وحال أدب، وحال نبل، وقيل إنّه منصوب على المفعول المطلق[2].

واطّرد ذلك أيضاً في نحو: هو المتنبي شعراً، وحاتم جواداً، والأحنف حلماً، ويوسف حسناً، أيّ: هو مثل المتنبي في حال الشعر، ومثل حاتم في حال جود ومثل الأحنف ي حال حلم، ومثل يوسف في حال حسن.

ثانياً: أمّا علماً فعالمٌ فهو في سياق أنّ رجلاً وُصف عند شخص بعلم وغيره فقال آخر للواصف: أمّا علماً فعالمٌ، أيّ: منهما يُذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم، أو فالذي وصفت عالم.

ويقال هذا في معرض أنّ المتحدث كأنّه منكر ما وصفه به من غير علم، فصاحب الحال على هذا نائب الفاعل، و(يذكر) العامل في الحال، أو أنّ العامل فيه ما بعد الفاء وصاحبُهُ ما فيه من ضمير.

ووظيفة الحال في مثل هذه التراكيب مؤكدة، لأنّ الكلام على تقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم.

---

(1) سيبويه: 1/ 384.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 328–329.

وقيل: إنّ (علماً) مفعول به لفعل مقدّر، والتقدير: مهما تذكر عالماً فالذي وصفت عالم، وقد رجّحه ابن مالك في شرح التسهيل[1].

ثالثاً: ومثل (أمّا علماً فعالم): أمّا سمناً فسمين. وسمن سمناً، وسمانة: إذا ذكر لحمه وشحمه، والوصف منه: سامن وسمين، وهي سمينة، والجمع: سمان[2].

المصدر المعرّف بأل بين جواز النصب والرفع

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقد يرفع اللام هذا في لغة بَني تميم، والنصب في لغتها أحسنُ، لأنّهم يتوهمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا، لأنّه يمتنع من أن يكون حالاً.

وتقول: أمّا العلمُ فعالمٌ بالعلم، وأمّا العلمَ فعالمٌ بالعلمِ، فالنصبُ على أنّك لم تجعل العلم الثاني العلمَ الأول الذي لفظت به قبله، كأنّك قلت: أمّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء، وأمّا الرفع فعلى أنّه جعل العلم الآخر هو العلم الأول، فصار كقولك: أمّا العلمُ فأنا عالمٌ به، وأمّا العلمُ فما أعلمني به، فهذا رفعٌ لأنّ المضمر هو العلمُ، فصار كقولك: أمّا العلمُ فحسنٌ.

فإنْ جعلت الهاء غير العلم الأول نصبت، كأنّك قلت: أمّا علماً فما أعلمني بعبدالله.

وإذا قلت: أمّا الضربَ فضاربٌ، فهذا ينتصب على وجهين: على أن يكون الضربُ مفعولاً كقولك: أمّا عبدَالله فأنا ضاربٌ، ويكون نصباً على قولك: أمّا علماً فعالمٌ، كأنّك قلت: أمّا ضرباً فضاربٌ، فيصير كقولك: أمّا ضرباً فذو ضربٍ)[3].

أقول:

أولاً: يبدو أنّ سيبويه يختار النصب على الحالية في: أمّا علماً فعالمٌ، وهو ما يلهج به التميميون.

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 330.

(2) المعجم الوسيط: (سمن)، 1/ 451.

(3) سيبويه: 1/ 385.

فإذا أدخلنا الألف واللام على المصدر (علماً) امتنع أن يكون حالاً، لأنَّ الأصل في الحال التنكير، ولذلك يجعلونه مرفوعاً على الابتداء، يقولون: أمّا العلمُ فعالمٌ به.

والتقدير على الرفع: مهما يكن من شيء فالعلمُ أنا عالمٌ به. فإذا نُصب وهو معرفة، وقيل: أمّا العلمَ فعالمٌ به، فعلى المصدرية مفعولاً مطلقاً، والتقدير: مهما يكن من شيء فأنا عالمٌ بالمتحدث عنه (العلمَ)، ثمّ يقدم (العلمَ) منصوباً على المفعول المطلق.

ثانياً: أمّا قول سيبويه (الأول غير الثاني) فيقصد به أنَّ المتكلّم قد يقول: (فلانٌ عالمٌ بالطبّ) فتكون منزلة (الطبّ) من العلوم بمنزلة (محمد) لو قلت: هو عالم بمحمدٍ علماً، والعلم كما هو واضح غير محمد، بمعنىً أوضح: أنَّ قولك: هو عالم بالطبّ، أنَّ العلم غيرُ الطبّ، وما العلمُ إلاّ بتفاصيل الطبّ ودقائقه وأسسه وأدواته، ويكون على تقدير: أمّا العلمَ فأنا عالمٌ بالطبّ، أيّ: أعلمُهُ علماً، كما تقول: أعلم الحقّ علماً، أو أعلم محمداً علماً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهّمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره؛ فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القُبح، فكان الذي توهّم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنّه موقوعٌ له، نحو قولك: فعلته مخافة ذلك، وذلك قولهم: أمّا النبل فنبيلٌ، وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرايَ، أيّ: للعقلِ والرأي، وكأنّه أجاب من قال: لِمَهْ؟)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- موقوعٌ له: مفعول له، أو لأجله أو من أجله.
- كأنّه قال لِمَهْ: أنَّ المفعول لأجله واقع في جواب سؤال بـ(لِمَهْ).

---

(1) سيبويه: 1/ 385.

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ الحجازيين ينصبون: أمّا العلمَ فعالمٌ على أنّه (مفعول له) واقع في جواب (لِمَهْ)، لأنَّ المفعول وهو مصدر قد يكون نكرةً، أو معرفةً وهو على لغة الحجازيين بمنزلة قولك: فعلتُ هذا مخافةَ كذا. وعليه نحو: أمّا النُّبل فنبيل، وأمّا العقل فهو الرجلُ الكاملُ، بنصب المصدرين (النُّبلَ) و(العقلَ)، أيْ: للعقل والنبل والرأي؟، بمعنى: هو الكامل العقلَ والرأيَ والنبلَ، وكأنّه ذلك واقع في: لِمَهْ؟

وقد مرَّ القول في أنَّ رفع مثل هذه المصادر بعد (أمّا) يلزم جعلها مبتدأ عند التميميين، وبالنصب يلزم جعلها مفاعيل مطلقة.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وعلى هذا الباب فأجر جميع ما أجريته نكرةً حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام، قال الشاعرُ:

ألا ليتَ شِعْرِي هلْ إلى أمِّ مَعْمَرٍ ... سَبِيلٌ فأمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

وأمّا بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولون: أمّا العلمُ فعالمٌ، كأنّه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به، وكان إضمار هذا أحسنَ عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ [من سورة البقرة: 48، 123]، أضمر (فيه)، وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسان:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا ... فأمّا الجُودُ منكِ فليس جُودُ

أيْ فليس لنا منك جودٌ)[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 385.

أقول:

أولاً: استقرَّ الرأي عند سيبويه على أنَّ دخول (الألف واللام) على هذه المصادر لـه وجهان إعرابيان في حال نصبه هما:

الأول: نصبه على أنَّه مفعول لأجله، وذلك مذهب الحجازيين، والمفعول لأجله مصدر قد يكون نكرة، وقد يكون معرفة.

والثاني: نصبه على المفعول المطلق، وهو مذهب التميميين.

أمّا إذا رفع فعلى الابتداء، لا خلاف في ذلك.

ثانياً: يستشهد سيبويه لنصب المصدر المعرف بأل بقول الرماح بن ميادة (ت 149هـ)[1]:

ألا ليت شِعْرِي هل إلى أمِّ مَعْمَرٍ سَبيلٌ فأمَّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

والشاهد فيه: نصب المصدر المعرف بأل وهو (الصبر) على مذهب أهل الحجاز، والتميميون يرفعونه على الابتداء، والنصب على وجهين:

الأول: بإضمار فعل، والتقدير: فلا أصبرُ صبراً.

والآخر: أن يكون منصوباً على وجه النفي، بمنزلة: لا صبرَ لي عنها؟.

ويُروى:

فيا ربِّ هل تُدني نوى أم جحدر إلينا، فأمَّا الصبرَ عنها فلا صبراً

ثالثاً: يحتج سيبويه لمذهب التميميين في إضمار العائد في نحو: أمّا العلمُ فعالمٌ، والتقدير: فعالمٌ به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [من سورة البقرة: 48].

---

[1] ينظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، 2/ 271، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1/ 141.

وحذف العائد في الآية الكريمة محلّ خلاف بين النحاة، فسيبويه وتابعه البصريون والفراء من الكوفيين أنّ العائد هو (فيه).

ورأى الكسائي وتابعه أكثر الكوفيين، أنّ العائد في (تجزيه) (به) والتقدير: واتقوا يوماً لا تجزيه نفسٌ، وعدّ الكسائي أن تقدير (فيه) خطأ.

والفرّاء يجيز التقديرين (حذف الهاء) و(فيه) [1].

رابعاً: ويستشهد سيبويه لحذف العائد ولرفع المصدر المحلى بـ (أل) بقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري (ت 104هـ) [2]:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا ... فأمّا الجُودُ منكِ فليس جُودُ

والشاهد فيه حذف العائد من (جودُ) والتقدير: فليس لنا جود منك، وألا: أداة استفتاح، و(ليلَ) منادى مرخّم على لغة من ينتظر، والأصل: (يا ليلي)، و(الجودُ) مبتدأ مرفوع، ولابُدَّ له من عائد إليه ممّا بعده، والتقدير: فأمّا الجحودُ فليس لنا جودٌ به، أو من أجله، أو غير ذلك من التقدير:

ما ينصب من المشتقات على الحال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وممّا ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدرُ الذي يوضع موضعه لا يكون إلاّ حالاً، قوله: أمّا صديقاً مُصافياً فليس بصديقٍ مُصافٍ، وأمّا طاهراً فليس بطاهرٍ، وأمّا عالماً فعالِمٌ، فهذا نصبٌ لأنّه جعله كائناً في حال علمٍ وخارجاً من حال طهورٍ ومصادقةٍ.

والرفعُ لا يجوز هنا، لأنّك قد أضمرت صاحب الصفة، وحيث قلت أمّا العلمُ فعالِمٌ فلم تضمر مذكوراً قبل كلامك وهو العلمُ، فمن ثمّ حَسَنُ في هذا الرفع ولم يجز الرفع في الصفة، ولا يكون في الصفة الألف واللام؛ لأنّه ليس بمصدر فيكون جواباً لقوله لمن؟ وإنّما

---

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 31-32.

(2) ديوانه، ص 21، وينظر: السيوطي، 1/ 116.

المصدرُ تابعٌ له ووضع في موضعه حالاً، واعلم أنَّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه، كما عمل في الحَذَرِ ما قبله، إذا قلت: أكرمتُه حذر أن أعاب، وكما عمل في قوله: أتاه مشياً وماشياً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- أضمرت صاحب الصفة: أي: صاحب الحال.
- المتحدث عنه: أيْ الذي هو صديقٌ مصافٍ، والصفة في المعنى هي الموصوف.

ثانياً: مـمَّا ينصب على الحال نحو: (أمّا صديقاً مصافياً فليس بـصديقٍ مـصافٍ) فـ (صديقاً) و(مصافياً) حالان يدلان على الكينونة والحالية، وصاحب الحال محذوف، والتقـدير في: أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق مُصافٍ، بمعنى: مهما يُذكر فلانٌ صديقاً مصافياً، فليس بصديقٍ، والباء: زائدة للتوكيد، وصديقٍ: مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر ليس.

ثالثاً: ومن ذلك نحو: أمّا عالماً فعالمٌ، أيّ إنّه كائنٌ في حال علمٍ.

وكذا: وأمّا طاهراً فليس بطاهر، أيّ إنّه ليس في حال طهور، أيّ هو خارج عـن هـذا الوصف الحالي.

رابعاً: ولا يجوز هنا رفع الاسم المشتق، كما كان الحال في رفع المصدر في نحو:

أمّا العلمُ فعالمٌ، لأنَّ هناك فرقاً بين قولك:

أمّا العلمُ فعالمٌ.

و: أمّا صديقاً مصافياً، يتحدد بالآتي:

1- في الجملة الأولى رفع للعلم على الابتداء، وفي الثانية نصب (صديقاً) على الحال.
2- في الجملة الأولى يجوز في (العلمُ) الرفع والنـصب كمـا مـرَّ، ولا يجـوز إلاَّ النـصب في (صديقاً) و(مصافياً) سواء أكان نكرةً أم عُرِّف بأل.
3- في الجملة الأولى وقد رُفع (العلمُ) على الابتداء، ولا وجود لإضمار. وفي الثنية أضـمر صاحب الحال، لأنّه معروف قد جرى ذكره، فكأنّك تقول: مهما يذكر (محمدٌ) صـديقاً مصافياً.

---

[1] سيبويه: 1/ 387.

خامساً: يشير سيبويه إلى أنّ عامل النصب في هذا كلّه هو ما سبقه من كلام، أو ما جاء بعده، مثلما يعمل الفعل في المفعول له في نحو: أكرمته حذر أن أعاب، وكما يعمل الفعل ففي الحال في نحو:أتاه مشياً وماشياً، وفي هذا التمثيل أنّ العامل ليس من لفظ المفعول له، وليس من لفظ الحال.

ما يختار فيه الرفع من أسماء الأجناس بعد (أمّا)

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات وزعم يونس أنّه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمّا عبدانِ فذو عبدينِ، وإنّما اختير الرفعُ لأنّه ما ذكرت في هذا الباب أسماءً، والأسماءُ لا تجري مجرة المصادر، ألا ترى أنّك تقول: هو الرجل علماً وفقهاً، ولا تقول: هو الرجُل خيلاً وإبلاً، فلما قُبحَ ذلك جعلوا ما بعده خبراً له، كأنهم قالوا: أمّا العبيدُ فأنت فيهم أن أنت منهم ذو عبيدٍ، أيّ لك من العبيد نصيبٌ، كأنك أردت أن تقول: أمّا من العبيد أو أمّا في العبيد فأنت ذو عبيدٍ، إلاّ أنّك أخرت في ومن وأضمرت فيهما أسماءهم)[1].

أقول:

أولاً: يعزو سيبويه لأبي أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) رواية عن يونس أنّه يُختار الرفع في جميع اللهجات العربية في نحو: أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمّا عبدانِ فذو عبدينِ.

وكلّ ذلك برفع (العبيدُ) و (العبدُ) و(عبدان) على الابتداء وما بعده خبر له.

والرفع عند سيبويه هو الوجهُ والأحسنُ، لأنّ (العبيدُ) اسم جنس ليس فيه معنى المصدرية حتى ينصب، ويقدر له فعل من لفظه، أو معناه يكون عاملاً فيه كما مرّ في مثل هذه الألفاظ الواقعة بعد (أمّا) مصادر وغير مصادر.

ثانياً: يشير سيبويه إلى أنّ العائد إليه أيّ إلى المبتدأ (العبيدُ) محذوف، وتقديره: أمّا العبيد فأنت منهم، أو فيهم.

ثالثاً: ويؤكّد سيبويه أنّ اختيار الرفع هو الوجه، لأنّ هذه الأسماء، أسماء أعيان لا تجري مجرى المصادر، وأنّ المصادر نفسها لا تجري مجرىً واحداً، في تبوء الموقع المعين من التركيب المعين، فإذا جاز لك أن تقول: هو الرجلُ علماً وفقهاً، بنصب المصدرين: علماً وفقهاً، لا يجوز أن تقيس على ذلك كلّ اسم فتضعه هذا الموضع، فلا يجوز أن تقول: هو الرجل خيلاً وإبلاً، فالنصب هنا قبيح، ولذلك رفعوا (العبيدُ) في نحو: أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ،

---

(1) سيبويه: 1/ 387-388.

كأنك أردت أ تقول: أمّا العبيدُ أو في العبيد فأنت ذو عبيدٍ، إلاّ أنّك أخرت، وأضمرت العائد.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأما قوله أمّا العبدُ فأنت ذو عبدٍ، فكأنّه قال: أمّا في العبد فأنت ذو عبدٍ، ولكنّه أخّرَ في وأضمر فيه اسمه كما فعل ذلك في العبيد، فلما قَبحَ عندهم أن يكون بمنزلة المصدر ولم يكن ممّا يجوز فيه عندهم ذلك حملوه على هذا، فراراً من أن يدخلوا في المصدر ما ليس منه، كما فعلت تميمُ ذلك في العلم حين رفعوه، وكأنك قلت: أمّا العبيدُ فهم لك، وأمّا العبدُ فهو لك، لأنك ذلك المعنى تريدُ، وسمعنا من العرب من يقول: أمّا ابنُ مُزنيةٍ فأنا ابنُ مُزنيةٍ؛ كأنّه قال: أمّا ابنُ مُزنيةٍ فأنا ذاك، جعل الآخر هو الأول كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام: أمّا ابنُ المُزنية فأنا ابن المُزنية، وإنْ شئت نصبته على الحال كما قلت: أمّا صديقاً فأنت صديقٌ وأمّا صاحبا فأنت صاحبٌ) [1].

أقول:

وبمنزلة: أمّا العبيدُ فذو عبيد فالرفع في (العبيدُ) قوله: أمّا العبدُ فأنت ذو عبدٍ، على معنى: أمّا في العبد فأنت ذو عبدٍ، فأخّرَ (في) وأضمر فيه اسمه كما فعل في: أمّا العبيد أو: أمّا في العبيد فأنت ذو عبيدٍ، ولم ينصبه لأنّه ليس بمصدر ففرّوا من النصب حتى لا يدخلوه مدخل المصدر المنصوب، فرفعوا كما رُفع المصدر عند بني تميم، فقالوا: أمّا العبدُ فأنت ذو عبدٍ، على إرادة: أمّا العبدُ فهو لك.

وسُمع عن العرب قولهم: أمّا ابنُ مُزنية فأنا ابنُ مُزنية، بالرفع في (ابنُ مُزنية) الأولى على الابتداء وخبره الجملة بعده، كأنك تريد أن تقول: أمّا ابنُ المُزنية فأنا هو، أيْ: فأنا ابنُ المُزنية، ويجوز هنا نصبه على الحالية بمنزلة نصب: أمّا صديقاً فأنت صديقٌ، لما في (ابن المُزنية) من معنى الاسم المنسوب.

---

[1] سيبويه: 1/ 388.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعم يونس أنّ قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواءً، وهو قليل خبيث، وذلك أنّهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجمّاءَ الغفير بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر، كأنّ هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهم، أيّ للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلم به، وإنّما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وبين عمرو ويونس، ولا أعلم لخليل خالفهما، وقد حلوهن على المصدر، فقال النحويون: أمّا علم والعبيد فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح، لأنّك لو أفردته كان الرفعُ الصواب، فخبث إذا أجري غير المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويلٌ لهم وتبٌ)[1].

أقول:

أولاً: بعد أن فرغ سيبويه من بيان أوجه الرفع في أسماء الأجناس المسبوقة بـ (أمّا) من نحو: أما العبيدُ فذو عبيدٍ، يلفت النظر هنا إلى أنّ بعض العرب ينصب (العبيدَ)، وذلك بإجرائه مجرى المصدر، وعدّ سيبويه ذلك قليلاً خبيثاً، ووجه الخلل فيه أنّه اسم جنس ليس فيه معنى المصدرية.

ثانياً: ويحاول سيبويه أن يجد لمن ينصب وجهاً مقبولاً، فيرى أنّ النصب قد يكون على تشبيههم له بالمصدر، كما شبهوا: الجمّاءَ الغفير حين نصبوه على الحال بالمصدر، أيّ جامين غافرين، أو كما شبهوا (خمستهم) ونحوه من الأعداد إلى العشرة بالمصدر.

وكأنّ من أجاز نصب (العبيد) يجيز أيضاً نحو: هو الرجلُ العبيدَ والدراهم بالنصب على المفعول له، وهو ليس بمصدر، على المعنى: للعبيدِ والدراهم، ويؤكّد سيبويه أنّ هذا لا يتكلم به، بل هو تمثيل للتوضيح والتحليل، لأنّ الوجه فيه الرفع على الابتداء من غير خلاف في ذلك بين النحاة كأساتذته أبي عمرو بن العلاء ويونس والخليل، وأمّا النصب فهو (قبيح) لأنّ حمله على المصدر وجهٌ بعيد، مثلما هو رديء حين يجري المصدر على غيره من أسماء الأعيان، ويوضع موضعها.؟ وسيأتي سيبويه على تفصيل هذا أكثر في موضع لاحق.

---

[1] سيبويه: 1/ 389.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا قوله: أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمّا الحارثُ فلا حارثَ لك، وأمّا أبوك فلا أبا لك، فهذا لا يكون فيه أبداً إلاّ الرفعُ؛ لأنّه اسم معروفٌ ومعلومٌ؛ قد عرف المخاطبُ منه مثل ما قد عرفت، كأنّك قلت: أمّا الحارثُ فلا حارث لك بعده أو فلا حارثَ لك سواه، وكأنّه قال: أمّا البصرةُ فليست لك، وأمّا الحارثُ فليس لك؛ لأنّك ذلك المعنى تريد) [1].

أقول:

ممّا يجب فيه الرفع قولك: أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لكن وأمّا الحارثُ فلا حارثَ لك، وأمّا أبوك فلا أبا لك. والعلة في وجوب الرفع أنّ (البصرةُ) و (الحارثُ) و(أبوك) أسماء أعيان معروفة ومعلومة، يعرفها المخاطب مثلما يعرفها المتكلّم، وهي على تقدير: أمّا البصرةُ فليست لك، وأمّا الحارث فليس لك، أو: أمّا الحارثُ فلا حارثَ لك بعده، أو لك سواه، وأمّا أبوك فليس لك أبٌ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ولو قال: أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيد، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك، كأنّك قلت: أمّا العبيد الذين تعرف، لم يكن إلاّ رفعاً، وقوله ذو عبيدٍ كأنّه قال: أنت فيهم أو منهم ذو عبيدٍ، ولو قال: أمّا أبوك فلك أبٌ، لكان على قوله: فلك به أبٌ أو فيه أبٌ، وإنّما يريد بقوله: فيه أبٌ مجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النصب ههنا سبيل.

وإنّما جاز النصبُ في العبيدِ حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه لأنّه يشبّه بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألف واللام وينتصب على ما ذكرت لك، فإذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة، جرى مجرى زيدٍ وعمروٍ وأبيك) [2].

---

(1) سيبويه: 1/ 389.

(2) سيبويه: 1/ 390.

أقول:

أولاً: يعود سيبويه إلى التركيب الذي مثّل به لوجوب رفع أسماء الأعيان على طريقة: أمّا كذا فكذا، وهو: أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيدٍ، فالرفع هنا هو الوجهُ والأحسن، بل لا سبيل إلى النصب فيه، وإنْ كان سيبويه قد أجازه على ضعف، وعلّة الرفع أنّ المتكلّم يريد بكلامه أجناساً من الناس بأعيانهم، يعرفهم المخاطب مثلما يعرفهم المتكلّم، والتركيب المذكور على معنى: أمّا العبيدُ الذين تعرف، والجملة بعد (العبيدُ) هي الخبر، وهي على معنى: أنت فيهم، أو منهم ذو عبيد. (وليس إلى النصب ههنا سبيل).

فإن أراد المتكلم الحديث عن عبيد بغير أعيانهم، أيْ غير معروفين له وللمخاطب على وجه التحديد، فيمكن النصب على قلّة في الاستعمال، وضعف في الإعراب، على تشبيه (العبيد) بالمصدر في إمكانية تحليته بأل.

(وكان الزجاج (ت311هـ) يتأوّل في نصب (العبيدَ) تقدير: (المِلْك) والملكُ مصدر، كأنه قال: أمّا مِلْكَ العبيدِ، كما تقول: أمّا إكرام محمدٍ فأنا مكرمُهُ)[1].

والنصب عند السيرافي على جعل (العبيدَ) وهو اسم جنس مكان (التعبيد) وهو مصدر[2].

حكم المصدر المؤول بعد أمّا

قال سيبويه - رحمه الله-: (وأمّا قول الناس للرجل: أمّا أن يكون عالماً فهو عالمٌ، وأمّا أن يعلم شيئاً هو عالمٌ، فقد يجوز أن تقول: أمّا أنْ لا يكون يعلمُ فهو يعلم، وأنت تريد أنْ يكون، كما جاءت الآية الكريمة ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [من سورة الحديد: 29]، في معنى لأن يعلم أهل الكتاب، فهذا يشبهُ أن يكون بمنزلة المصدر، لأنّ أنْ مع الفعل الذي يكون صلةً بمنزلة المصدر، كأنك قلت: أمّا علماً وأمّا كينونة علم فأنت عالمٌ، ألا ترى أنّك تقول: أتت الرجل أن تُنازل أو ن تخاصم، كأنك قلت: نزالاً وخصومةً، وأنت تريد المصدر

(1) السيراقي: شرحه، 2/ 280 (بتصرّف).

(2) ينظر: نفسه.

الذي في قوله فعل ذلك مخافة ذاك، الا ترى أنك تقول: سكتُ عنه أن اجترّ مودّته، كما تقول: اجترار مودته، لا تقع إن وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه، لأنها إنما تذكر لـما لم يقع بعد، فمن ثمّ أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب لِمَهْ؟[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- وأنـت تريـد (أنْ) يكـون كمـا جـاءت: في آيـة سـورة الحديـد ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [من سورة الحديد: 29] يشير إلى زيادة (لا) في قوله تعالى: (لئلا).

ثانياً: إذا جاء المصدر المؤول من (أنْ والمضارع) بعد (امّا) فحكمه على رأي سيبويه النصب على المفعول له، ولا يجوز عده حالاً أو مفعولاً مطلقاً، والعلة أنّ دلالة الفعل الواقع بعد أنْ المصدرية للاستقبال، وليس في (الحال) و (المفعول المطلق) معنى الاستقبال، ولـذلك ينصبُ هذا المصدر المؤول في مثل هذه التراكيب على المفعول لـه، ووظيفته الدلالية بيان العلية، كقولك: سكتُ عنه أن أجترّ مودتهُ، أيّ: اجترار مودته.

ثالثاً: ويمثل سيبويه لذلك بقول الرجل للرجل:

امّا أنْ يكون عالماً فهو عالمٌ، وامّا أن يعلمَ شيئاً فهو علمُ.

فيجوز في هذا أن تقول: امّا ان لا يكون يعمل فهو يعلمُ، على زيـادة (لا) كمـا هـي زائدة للتقوية والتوكيد في نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [من سورة الحديد: 29]، أيّ يعلموا.

والـلام: للتعليـل، وأنّ حـرف مـصدري ناصـب و(لا) زائـدة، و(يعلـمَ) مـضارع منصوب والمراد: ليعلم أعمالكم بذلك، فاللام متعلقـة بمحذوف مقتبس مـن معنـى الجملـة الطلبية المتقدمة، وأهل الكتاب: فاعل يعلم.

---

[1] سيبويه: 1/ 390.

الحال الجامدة الدالة على: مفاعلة

أولاً: كلمتُهُ فاه إلى فيّ و: بايعتُهُ يداً بيدٍ

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنّه حال يقع فيه الأمرُ فينتصبُ لأنّه مفعولٌ به، وذلك قولك: كلمتُهُ فاهُ إلى فيّ، وبايعتُهُ يداً بيدٍ، كأنّه قال: كلمتُهُ مشافهةً، وبايعتُهُ نقداً، أيْ: كلمته في هذه الحال.

وبعض العرب يقول: كلمتُهُ فُوهُ إلى فيّ، كأنّه يقول: كلمته وفُوهُ إلى فيّ، أيْ كلمتُهُ وهذه حالهُ، فالرفع على قوله كلمتُهُ وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلمتُهُ في هذه الحال، فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل، وأمّا بايعتُهُ يداً بيدٍ، فليس فيه إلاّ النصب، لأنّه لا يحسن أن تقول: بايعتُهُ ويدٌ بيدٍ، ولم يرد أن يخبر أنّه بايعهُ ويده في يده، ولكنّه أراد أن يقول: بايعتُهُ بالتعجيل، ولا يبالي أقريباً كان أم بعيداً.

وإذا قال: كلمتُهُ فُوهُ إلى فيّ، فإنّما يريد أن يُخبر عن قُربه منه، وأنّه شافهه ولم يكن بينهما أحدٌ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ينتصب لأنّه مفعول به، والحديث في (كلمتُهُ فاه إلى فيّ) ونحوه.

ففي هذا التركيب يكون (فاه) مفعولاً من جهة حقيقته في نفسه، وهو في موضع الحال من جهة أنّه وقع موقع: (جاعلاً فاه إلى فيّ) بالنصب على الحال.

ثانياً: من المعروف عند النحاة أنّ الحال قد تأتي جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاثة مواضع:

الأول: دلالتها على مفاعلة من الجانبين.

والثاني: دلالتها على تشبيه.

والثالث: دلالتها على ترتيب.

---

(1) سيبويه: 1/391.

ثالثاً: وسيبويه في هذا النص مع الحال الجامدة التي يمكن تأويلها بمشتق لدلالتها على معنى المفاعلة والمشاركة من الجانبين، وهذه الحال الجامدة ليست وصفاً ولا مصدراً، ويمثل لها سيبويه بنحو:

كلمتُهُ فاهُ إلى فيَّ: والتقدير: كلمتُهُ مشافهةً، أو كلمتُهُ جاعلاً فاه إلى فيَّ، أيْ على هذه الحال و(فاه) حال من الفاعل والمفعول، و(إلى فيَّ): بيان وفيه معنى (المفاعلة).

و: بايعتُهُ يداً بيدٍ، أيْ: بايعتُهُ نقداً.

فـ(زيداً) حال من الفاعل والمفعول، و(بيدٍ) بيانٌ.

رابعاً: وقد اختلف النحاة في المحل الأعرابي لـ (فاه) وكذا (يداً). فمذهب سيبويه أنَّ (فاه) منصوب على الحال لكونه واقعاً موقع: (مشافهاً) ومؤدياً معناه.

وقيل أنَّ (فاه) حال نائبه مناب (جاعلاً) ثمّ حذف وصار العامل كلمتُهُ، وقيل أنَّ (فاه) اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع لحال والأصل: كلمتُهُ مشافهةً، فوضع (فاه) موضع مشافهةً، ومشافهة: موضع مشافهاً.

وقال آخرون إنَّ أصله: جاعلاً فاه إلى فيَّ فهو مفعول به[1].

خامساً: روى سيبويه عن بعض العرب قولهم: كلمتُهُ فُوهُ إلى فيَّ بالرفع لا بالنصب، على تقدير: كلمتُهُ وفُوه إلى فيَّ، والواو حالية والجملة بعدها من المبتدأ والخبر في محلّ نصب حال، والتقدير: كلمتُهُ على هذه الحال.

ورأى بعض النحاة أنَّ قولهم: (كلمتُهُ فوه إلى فيَّ) نادر، وهو من (المسائل التي حرّفته عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب)[2].

وجُعل قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [من سورة البقرة: 36]، فجملة: بعضكم لبعضٍ عدو من المبتدأ والخبر في محلّ نصب حال أيْ: متعادين.

---

(1) ينظر المبرد: المقتضب، 2/ 195، والسيرافي: شرحه، 2/ 281-282، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 324-325، والأزهري: شرح التصريح، 1/ 574-575.

(2) الأزهري: شرح التصريح، 1/ 575.

وقد استغني عن واو الحال بالضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعًاۢ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ﴾ [من سورة طه: 123].

سادساً: ولا يجوز إلاَّ النصب في (بايعتُهُ يداً بيدٍ) لأنَّه لا يمكن أن يقال: بايعتُهُ ويدٌ بيدٍ، فالمبايعة لا تكون على هذه الحال، أعني: بايعهُ ويدُهُ في يده، وإنَّما أراد أنَّه بايعهُ بالنقد والتعجيل سواء كان قريباً منه أم بعيداً، في حين أنَّ في (كلمتُهُ فاه إلى فيَّ) معنى المشابهة والقرب من دون أن يكون بين المتبايعين أحد.

ثانياً: رجع فلانٌ عودهُ على بدئه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثله في المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها ممَّا يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً، قوله: رجعَ فلانٌ عودهُ على بدئه، وانثنى فلانٌ عوده على بدئه، كأنَّه قال: انثنى عوداً على بدءٍ، ولا يستعمل في الكلام (رجع) عوداً على بدءٍ، ولكنَّه مَثَّل به)[1].

أقول:

ممَّا يكون منصوباً على الحال قول القائل: (رجع فلانٌ عوده على بدئه) وتقديره: أتاني فلانٌ عوداً على بدءٍ، و(عوداً) لا يستعمل مفرداً بل مضافاً، أعني (عوده)، واستعمال سيبويه (عوداً) بالإفراد من باب التمثيل والتوضيح.

ثالثاً: الحال الدال على تسعير

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن رَفَعَ فوه إلى فيَّ، أجاز الرفع في قوله: رجع فلانٌ عوده على بدئه، وممَّا ينتصب لأنَّه حال وقع فيه الفعل قولك: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وقامرتُه درهماً في درهمٍ،

---

(1) سيبويه: 1/391-392.

وبعتُهُ داري ذراعاً بدرهم، وبعتُ البرَّ قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة ماله درهماً لكلّ أربعين درهماً، وبينتُ له حسابه باباً باباً، وتصدقتُ بمالي درهماً درهماً)[1].

أقول:

أولاً: يريد سيبويه أنَّ من يرفع (فوه) على الابتداء في نحو: كلمتُهُ فُوه إلى فيَّ برفع أيضاً (عودهُ) في: رجع فلانٌ عودُهُ على بدئه، على الابتداء والخبر أيضاً.

ثانياً: ممَّا ينتصب على الحال قوله: بعتُ الشاةَ شاةً ودرهماً.

و: قامرتُهُ درهماً في درهمٍ.

و: بعته داري ذراعاً بدرهم.

و: بعتُ البُرَّ قفيزين بدرهمٍ.

وأخذتُ زكاةَ مالِهِ درهماً لكلّ أربعين درهماً.

و: بينت له حسابه باباً باباً.

و: تصدّقتُ بمالي درهماً درهماً.

فـ (شاةً) و(درهماً) و(ذراعاً) و(قفيزين) و(باباً)، أحوال جامدة مؤولة بمشتق، فـ (شاةً مثلاً: حال من الشاء، و(درهماً) حال من (الهاء) في (قامرتُهُ)، و(ذراعاً) و(قفيزين) حال من (الهاء) ومن (البُرّ) على التتالي، وهكذا، وجعلت (الواو) في و(درهماً) في معنى (الباء) فامتنع جرّ (درهم) وعطفت على ما قبلها لإفادة معنى الاقتران، وإنْ كانت الشاة هي المسعرة، والدرهم هو السعر والثمن.

والتقدير في: بعتُ الشاء شاةً ودرهماً: بعتُ الشاءَ مسعراً شاةً بدرهم، والتقدير في: بعتُ البُرَّ قفيزين بدرهم: مسعراً قفيزين بدرهم.

---

(1) سيبويه: 1/ 391.

عدم جواز استعمال الحال المركبة مفردة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيءٌ دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: كلمتُهُ فاه حتّى تقول إلى فيّ، لأنّك إنّما تريد مشافهةً، والمشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت إلى فيّ، ولا يجوز أن تقول بايعتهُ يداً، لأنّك إنّما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت: بيدٍ لأنهما عملان، ولا يجوز أن تقول: انثنى عوده لأنّك مما تريد أنّه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوع، وإنّما أردت أنّه رجع في حافرته أيّ نقض مجيئه برجوعٍ وقد يكون أن ينقطع مجيئهُ ثمّ يرجع فيقول: رجعتُ عودي على بدئي، أيّ رجعتُ كما جئتُ. فالمجيء موصول به الرجوعُ، وهو بدءٌ والرجوعُ عَوْدٌ) [1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ: كلمتُهُ فاهُ إلى فيَّ، وبايعتُهُ يداً بيدٍ، ورجع فلانٌ عوده على بدئه، وبعتَ الشاءَ شاة ودرهماً، وغيرها ممّا دلّ على مشافهة أو نقد وتعجيل، وما يجري مجراهما في النصب لا يجوز في كلٍّ منها أن يستعمل مفرداً دون ذكر ما بعده، فلا يجوز أن تقول: كلمتُهُ فاه، من غير ذلك: إلى فيَّ، ولا يجوز أن تقول: بايعتُهُ يداً، من غير ذلك: بيد، والسبب عند سيبويه أنَّ هذه التراكيب دالة على مفاعلة ومشاركة، ولابُدَّ للمفاعلة من اثنين، هذا (يشافه) هذا، وهذا (يأخذ من) هذا، والآخر (يعطيه) ثمن ما يشتري، وعبر سيبويه عن (الأخذ والعطاء) بقوله: (لأنهما عملان).

ثانياً: ولا يجوز أن تقول: انثنى عوده، من غير ذكر (على بدئه)، لأنَّ في بدئه يكتمل المعنى المراد من التركيب، وهو أنَّ المتحدث عنه لم يقطع ذهابه حتّى وصله برجوع، أيّ رجع كما ذهب، وبتعبير سيبويه: (نقضَ مجيئه برجوع فالمجيء موصول به الرجوع، وهو بدءٌ والرجوع عودٌ).

---

(1) سيبويه: 1/ 392-393.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ولا يجوز أن تقول: بعتُ داري ذارعاً، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنَّ الدار كلَّها ذراعٌ، ولا يجوز أن تقول: بعتُ شاءي شاةً شاةً، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول: بينت له حسابه باباً، فيرى المخاطب أنك إنّما جعلت له حساباً باباً واحداً غير مفسرٍ، ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهمٍ واحد، وكذلك هذا وما أشبهه)[1].

أقول:

واستناداً على عدم جواز القول: (كلمتُهُ فاهُ) من غير ذكر (إلى فيَّ) لـما في التركيب كلّه من معنى المشافهة، ولا يجوز أن تقول: بعتُ داري ذراعاً، وأنت تريد: بعتُ داري بمئة ألف دينار، فمن غير ذكر السعر يكون المعنى عند السامع أنَّ الدار كلَّها ذراع.

وكذا لا يجوز القول: بعتُ شائي شاةً شاةً، وأنت تريد تسعيراً، إذ لابدّ من ذكر السعر فتقول: بألف دينار، ومن دون ذكر ما يدلّ على الثمن يتوهم المخاطب أنك تريد القول: بعت شائي الأول فالأول على الولاء.

ولا يجوز أيضاً أن تقول: بينتُ له حسابه باباً، من غير تكرير: (باباً)، لأنَّ إطلاق (باباً) مفرداً يصير المعنى أنّك جعلت للمخاطب حسبهُ باباً واحداً من غير ذكر تفسير لذلك، وما التفسير إلاّ بذكر (باباً باباً).

ولا تقول: تصدقت بمالي درهماً، ومن غير ذكر: (درهماً درهماً)، لأنَّ ذكر (درهماً) مفرداً يصير المعنى: أنّك تصدقت بدرهم واحد.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا قول الناس: كان البُرُّ قفيزين، وكان السمن مَنَوَيْنِ، فإنّما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لـما في صدرهم من علمه، ولأنَّ الدرهم هو الذي يسعر عليه، فكأنهم إنّما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر الكُرِّ؛ استغناءً بما في صدروهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأنَّ المخاطب قد علم ما يعني، فكأنّه

---

(1) سيبويه: 1/ 393.

إنّما يسأل هنا عن ثمن الكُرِّ كما سأل الأول عن ثمن الدرهم، وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرته العرب، وزعم الخليل أنّه يجوز: بعتُ الشاء شاةً ودرهمٌ، إنّما يريد شاةً بدرهمٍ، ويجعل بدرهمٍ خبراً للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، في معنى مع)[1].

أقول:

أولاً: يصادفنا في كتاب سيبويه عشرات بل مئات الأدلة على أنّ هذا النحوي الكبير كان وهو يصوغ قواعد النحوي العربي وقوانينه وضوابطه بأصولها وفروعها غير غافل أبداً عن ربط المكون النحوي القواعدي بالمكون المعجمي، وبالمكون الدلالي وهو في تقديرنا أهم المستويات اللغوية، فالنظر الدلالي عند سيبويه منهج لم يكن له عنه محيد، إنطلاقاً من مقدمة الكتاب التي ضمنها باباً سماه (هذا باب اللفظ للمعاني)، وانتهاء بآخر باب من أبواب النحو التي عرض لها سيبويه. ولذا علينا أن نتذكر دائماً أنّ غاية سيبويه الكبرى في كتابه الشهير كانت (وضع نظرية نحوية تتجاوز وصف التراكيب إلى الحكم على جودتها ومقبوليتها، وإلى تعليل الظواهر التركيبية، والبحث عن العلاقات القائمة بين المفردات، سواءً في ذلك المستوى الظاهر، والمستوى الكامن أو المقدر)[2]، وكانت الدلالة تسير جنباً إلى جنب مع تعليل الظواهر التركيبية، ووصفها، وتحليليها.

وبذلك يمكن القول بكل ثقة أنّ النحو العربي قد نشأ، وترعرع، ونضج في ظلّ الدلالة، والمعنى المراد من التركيب، ولم تكن غاية الرعيل الأول من النحاة العرب وضع قوانين وقواعد نحوية تحكم مبدأ الصواب والخطأ في الكلام فحسب، وإنّما كانت غايتهم الأولى فهم الكلام نفسه، بمعنى آخر لم تكن غاية أولئك المتقدمين وضع قواعد نظرية مجردة للنحو العربي، تقعد وتقرر لذاتها، وإنّما كانت غايتهم الأولى وضع هذه القوانين والقواعد للكشف بوساطتها عن الدلالة المرادة وراء كلّ تركيب لغوي، ومن ثمّ كشف الخطأ اللغوي وتمييز (الصحيح، والأجود، والشائع، والحسن، والوجه من التركيب الضعيف، والقليل، والنادر، والشاذ، والقبيح، والخبيث، وغير ذلك ممّا أطلقوه من مسمّيات.

---

(1) سيبويه: 1/ 393.

(2) بعلبكي، د. رمزي: حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية، ص 39.

ثانياً: وبين أيدينا في النص السيبويهي السابق أقرب مثال على ما نقول:

فهناك فرق دلالي بين قولك:

بعتُ البُرَّ قفيزين بدينارٍ.

و: كان البُرّ قفيزين.

في الجملة الأولى ذكر السعر محدداً.

وفي الثانية تركوا ذكر (الكُر) أو المكيال لما في صدروهم من علم المتكلم والمخاطب، ولأنّ الدينار هو الذي يسعر عليه البُرّ، فكان المتكلّم يسأل عن ثمن الدرهم وقيمته الشرائية من البُرّ، وكأنّ المخاطب يسأل عن ثمن المكيال.

وكلٌ من المتكلّم والمخاطب قد حذف الثمن لما عُرف بعادة الناس في ذلك لكونهم قد اعتادوا الابتياع بثمن بعينه، دراهم أو دنانير فتركوا ذكره اكتفاءً بمعرفته، كما يقال: (الخبز عشرةٌ) أيّ عشرة بدينار، أو عشرة كيلو غرامات بدينار.

ثالثاً: ينسب سيبويه لأستاذه الخليل إجازته رفع (شاةٌ) في قولك: بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ، على معنى: شاةٌ بدرهم، والرفع على الابتداء، وخبره (بدرهمٍ)، وجعل لواو بمنزلة الباء في المعنى، والتقدير: شاةٌ منه ودرهم مقرونان، والجملة في موضع الحال، وهو بمنزلة المفعول معه من حيث التركيب لا الدلالة، إذ يقال: كلُ رجل وضيعتُهُ على جعل الواو بمنزلة (مع)، أيّ: مع ضيعته مقرونان، وكذا الأمر في: بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ، أيّ: شاةٌ منه مع درهم مقرونان.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإذا قلت شاةً بدرهم، فإن بدرهمٍ ليس مبنياً على اسم قبله ولكن إنّما جاء ليبين به السعر، كما جاءت (لك) في سقياً، لتبين من تعني، فالباء ها هنا بمنزلة إلى في قولك: فاهُ إلى فيّ، ولم تُبنَ على ما قبلها، وكذلك ما انتصب في هذا الباب وكان ما بعده ممّا يجوز أن يُبنى على ما قبله في هذا الباب) [1].

أقول:

الفرق بين قولك:

- بعتُ الشاءَ شاةً بدرهم، بنصب (شاةً).
- و: بعتُ الشاءَ شاةٌ بدرهمٍ، برفع (شاةٌ).

أنّ النصب على تقدير عامل ناصب دال على تسعير، أيْ: مسعراً، ومسعراً هذا هو الحال في المعنى، وأنّ (بدرهم) لم يبنَ على ما قبله من اسم، وفائدته دلالية هي بيان السعر أو الثمن، وذلك بمنزلة الجار والمجرور (لك) في قولك: سقياً لك في دلالة الجار والمجرور على المخاطب المقصود بالكلام.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعم الخليل - رحمه الله- أنّه يجوز أن تقول: بعتُ الدارَ ذراعٌ بدرهمٍ كما جاز في: الشاء، وزعم أنّه يقول: بعتُ داري ذارعان بدرهم، وبعتُ البُرَّ قفيزين بدرهم، ولم يشبه هذا بقوله: فاهُ إلى فيّ، لأنّ هذا في بابه بمنزلة المصادر التي لا تكون حالاً يقع فيها الأمر، نحو: لقيتُهُ كفاحاً، ونحو: أرسلها العراك، وفعلتُ ذاك طاقتي) [2].

---

(1) سيبويه: 1/ 394.

(2) سيبويه: 1/ 394.

أقول:

لننظر المخطط الآتي لتتبين مقصد سيبويه فيما مرَّ من كلامه:

التركيب	الوجه	الوصف النحوي والدلالي
بعت البرَّ قفيزين بدينار	جائز وصحيح	النصب على الحال، لأنّه دال على تسعير، أيْ: مسعراً.
بعتُ البرُّ القفيزان بدينار	جائز وصحيح	النصب على الابتداء، وما بعده خبر.
بعتُ البرَّ قفيزين	جائز وصحيح	استغناء عن ذكر الدينار أيْ (السعر) لـما في صدروهم المتكلّم والمخاطب ومن يحضر الكلام جميعاً من علمٍ بالسعر لأنّه صار عادةً بينهم.
بعت البرَّ القفيزين	غير جائز	لأنَّ (القفيزين) في موضع الحال، والحال لا يكون بأل.
بعتُ الدار ذراعاً بدرهم	جائز وصحيح	بمنزلة: بعتُ الشاةَ شاةً بدرهم.

مع تأكيد سيبويه أنَّ هذه التراكيب لا تجري مجرى: فاهُ إلى فيَّ، لأنَّ هذا وما يجري مجراه من تراكيب بمنزلة المصادر التي لا تكون أحوالاً يقع فيها الحدث، وهي قليلة نادرة لا ينقاس عليها، وجعلت أحوالاً كما جُعل (العراك) في: أرسلها العراك، حالاً، وهو بـ (أل)، وكذا: طاقتي، حين جُعلت حالاً، وهي معرفة بالإضافة.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وليس كلُّ مصدرٍ في هذا الباب تدخله الألف واللام ويكونُ معرفةً بالإضافة، وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يكون فيها هذا، فالأسماءُ أبعدُ، فلذلك كان الذراع رفعاً لأنّه لا يجوز أن تجعله معرفة وتجعله حالاً يكون فيه الأمر، كما أنّه لا يجوز لك أن تدخل الألف واللام في قولك لقيتُهُ قائماً وقاعداً، أن تقول: لقيتُهُ القائمَ والقاعدَ، ولا تقول: ضربتهُ

القائمَ، فلما قبح ذلك في الذراع جُعل بمنزلة قولك: لقيتُهُ يدهُ فوق رأسه، ومثل ذلك: بعتُهُ ربحُ الدرهم درهمٌ، لا يكون فيه النصب على الحال)[1].

أقول:

يلمحُ سيبويه على أنّ الأسماء المعرفة بـ (أل)، أو بالإضافة أبعد ما تكون عن الحال، لأنّ الأصل في الحال التنكير، مثلما الأصل في صاحب الحال التعريف.

ولذلك وجب رفع (الذراعُ) في نحو قول القائل:

بعتُ الدارَ الذراعُ بدينارٍ على الابتداء والخبر، مثلما تقول:

لقيتُهُ يدُهُ فوق رأسه، بالرفع في (يدهُ) على الابتداء، وما بعده خبرٌ.

ولا يجوز (يدَهُ) بالنصب على الحالية لا في (الذراعَ) ولا في (يده) لـما بيّناه من لزوم التنكير في الحال المفرد.

ومثل ذلك قولك: لقيتُهُ قائماً قاعداً، أيْ في حال قيام وقعود. ولا يجوز فيه أن تقول: لقيتُهُ القائمَ والقاعدَ، وأنت تريد إفادة الحال لـمَا في الوصف (القائم) و(القاعد) من تعريف بأل.

ولا يجوز عند سيبويه أن تقول:

بعتُهُ ربحَ الدرهم درهمٌ، بنصب (ربحَ الدرهم) على الحالية لكونه مضافاً، والحال لا يعرف بأل ولا بإضافة، ولذلك وجب الرفع في هذا نحوه، تقول: بعتُهُ ربحُ الدينار درهمٌ، بالرفع على الابتداء والخبر.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل – رحمه الله– أنّ قولهم: ربحتُ الدرهمَ درهماً، محالٌ، حتّى تقول: في الدرهمِ وللدرهم.

وكذلك وجدنا العرب تقول: فإن قال قائل: فنحذف حرف الجرّ وانوه، قيل له: لا يجوز ذلك كما لا تقول مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك، فإن قال: لا يجوز حذف الباء من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 394.

وقال الخليل – رحمه الله– : كلمني يده في يدي الرفع لا يكون غيره؛ لأنّ هذا لا يكون من صفة الكلام.

وقال الخليل – رحمه الله–: إنْ شئت جعلت: رجعت عودك على بدئك مفعولاً بمنزلة قولك: رجعتَ المالَ عليَّ، أيّ رددت المال عليّ، كأنّه قال: ثنيت عودي على بدئي)[1].

أقول:

أولاً: العبارات والمصطلحات

- لأنّ هذا لا يكون من صفة الكلام، أيّ أنّ (كلمني يدُهُ في يدي) ليس بمنزلة: (كلمتُهُ فاه إلى فيّ) الذي هو من صفة الكلام، ولا بمنزلة: (بايعتُهُ يداً بيدٍ) الذي هو من صفة البيع.

ثانياً: ومن خلال ما يكون من صفة الكلام، أو لا يكون، لا يجوز عند الخليل وتلميذه سيبويه نصب (الدرهمَ) في قولهم: (ربحتُ الدرهمَ درهماً)، بل هو محال، لأنّه على تقدير: في الدرهم وللدهم.

وحذف حرف الجرّ غير مطّرد، إذ لا يصحّ إلاّ إذا أمن اللبس في المعنى، فلا يجوز – مثلاً – حذف حرف الجرّ في نحو:

رغبتُ في السّفر معكم،

و: رغبتُ عن السفر معكم.

وكذا الأمر في: ربحتُ الدرهمَ درهماً، فهو (محال) من غير ذكر حرف الجرّ. تقول:

ربحتُ في الدرهم درهماً،

أو: للدرهمِ درهماً، و(درهماً) منصوب على المفعول به لـ (رَبِحَ).

---

(1) سيبويه: 1/ 395.

ثالثاً: ولا يجيز سيبويه أن ينوى هنا ذكر حرف الجرّ، لأنّ حذف حرف الجرّ غير مطّرد دائماً، ولا ينقاس إلاّ في مواضع معينة حددها النحاة[1]، فلا يقال - مثلاً - : مررت أخاك، وأنت تريد: مررتُ بأخيك.

رابعاً: ولا يجوز عند الخليل - رحمه الله - وتابعه سيبويه أن تقول: (كلمني يده في يدي) بنصب (يده) لأنّ هذا القول ليس من صفة (كلمني) كما هو في الحال في: (كلمتُهُ فاه إلى فيَّ) فـ (فاه إلى فيَّ) في معنى (كلمني) وصفته، وهي (المشافهة) وعلى هذا، يجب رفع (يدُهُ) لا غير.

خامساً: ويجوّز الخليل وتابعه سيبويه نصب (عودك) في قولك: (رجعتَ عودَك على بدئك) على المفعول به، على معنى: (ثنيتُ عودي على بدئي) فهو بمنزلة: رجعت الكتابَ، أيْ: رددتُهُ إلى صاحبه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [من سورة التوبة: 83]، أيْ: ردّك إلى المدينة، ومن المعلوم أنّ (رجع) يستعمل لازماً ومتعدياً، فإنْ استعمل لازماً فهو من باب (جلس - يجلسُ) والمتعدي من باب (قطع - يقطع) ومعنى الرجع: تصيير الشيء إلى المكان الذي كان فيه، يقال: رجعته رجعاً، كقولك: رددته ردّاً[2].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل،/ 3/ 191 وما بعدها.

(2) الدرويش: إعراب القرآن، 3/ 253.

ما يجوز فيه الرفع والنصب

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنّه حال يقع فيه السعر، وإنْ كنت لم تلفظ بفعل، ولكنّه حال يقع فيه السعر، فينتصب كما انتصب لو كان حالاً وقع فيه الفعل، لأنّه في أنّه حالٌ وقع فيه أمرٌ في الموضعين سواءٌ، وذلك قولك: لك الشاءُ شاةً بدرهم شاةً بدرهم، وإنْ شئت ألغيت لك فقلت: لك الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ، كما قلت: فيها زيدٌ قائماً، رفعت، وإذا قلت: الشاءُ لك، فإن شئت رفعت، وإنْ شئت نصبت، وصار لك الشاءُ إذا نصبت بمنزلة وجب الشاءُ، كما كان فيها زيدٌ قائماً بمنزلة: استقرّ زيدٌ قائماً) [1].

أقول:

يريد أنّك إذا قلت: لك الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ. فالشاءُ: مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور (لك) متعلق الخبر المقدر، و(شاةٌ) الثانية بالرفع على الابتداء وبدرهم: خبره، فإن نصبت وقلت: لك الشاءُ (شاةً) بدرهم، فعلى الحال، والتقدير: وجب لك الشاءُ مسعراً بهذا السعر.

فإن اكتفيت بالقول: لك الشاءُ، فبالرفع لا غير على الابتداء والخبر، أمّا إذا قلت: لك الشاءُ شاةٌ بدرهم، بالرفع في (الشاءُ) و(شاةٌ) فعلى الابتداء والخبر، أيّ أنّ قولك: لك الشاءُ: مبتدأ وخبر، و(شاةٌ بدرهم) مبتدأ ثانٍ، والجار والمجرور: (بدرهم) خبر له، والتقدير: لك الشاءُ شاةٌ منها بدرهم.

---

[1] سيبويه: 1/ 395-396.

ما يُختار فيه الرفع والنصب أيضاً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ، لقُبحه أن يكون صفة، وذلك قولك: مررتُ بُبرٌّ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجبُ من بُرٌّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم (قفيزاً بدرهم)، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً، وإنّما هو اسمٌ كالدرهم والحديد، الا ترى أنك تقول: هذا مالُك درهماً، وهذا خاتمُكَ حديداً ولا يحسن أن تجعله صفةً، فقد يكون الشيءُ حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفةً، وأمّا الذين رفعوا فقالوا: مررتُ ببُرّ قبلُ قفيزٌ بدرهم، فجعلوه القفيز مبتدأ، وقولك: بدرهمٍ مبنياً عليه)[1].

أقول:

أولاً: من الواضح أنّ (القفيز) مكيال لقياس الحبوب ونحوها، وهو اسم جامد كالدرهم والحديد، والخشب، وغير ذلك ممّا لا يصلح أن يقع صفة لما قبله، بل قد يقع موصوفاً.

ثانياً: ولهذا لا يجوز أن يقال: مررتُ ببرٍّ قبلُ قفيزٌ منه بدرهمك، ويُجعل (قفيزٌ) صفة لما قبله، أعني: لـ (برّ).

وعليه توجّب رفعه على الابتداء، وما بعده خبر، وجملة: (قفيزٌ منه بدرهم) إمّا أن تكون خبراً للمبتدأ (البرّ) والتقدير: البرُّ قفيزٌ منه بدرهم، فـ (البرُّ) مبتدأ، وقفيزٌ: مبتدأ ثانٍ وما بعده من جار ومجرور خبر، والجملة في محلّ رفع خبر للمبتدأ الأول.

أو تكون حالية، والتقدير: مررتُ ببُرّكَ قفيزٌ منه بدرهم، فجملة (قفيزٌ منه بدرهم) في محلّ نصب حال من المعرفة (برّكَ).

أو تكون وصفية، والتقدير: مررتُ ببُرٍّ قفيزٌ منه بدرهم، فجملة (قفيزٌ منه بدرهم) في محلّ جرّ صفة للنكرة (برّ).

---

(1) سيبويه: 1/ 396-397.

ما ينصب من الصفات على الحال مركباً مع غيره

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول وذلك قولك: أبيعكه الساعة ناجزاً بناجزٍ، وسادُوكَ كابراً عن كابرٍ، فهذا كقولك: بعتُه رأساً برأس) [1].

أقول:

الأصل في الحال المفردة أن تكون من المشتقات الوصفية، ويتعرض سيبويه إلى نوع من الحال يكون فيه الوصف مركباً مع غيره لإفادة الحالية، فهو لذلك يشبه في صورته ما مرَّ من أحوال دالة على مشافهة، أو تسعير، أو غيرهما ممَّا يكون فيه الحال لفظاً جامداً لا مشتقاً، كما هو في نحو قول القائل:

أبيعكه الساعةَ ناجزاً بناجزٍ، بنصب الوصف (ناجزاً) على الحالية و يستعمل مفرداً، أعني لا يقال إلاَّ: ناجزاً بناجزٍ، أيْ: أبيعك الشيء الآن، يداً بيدٍ، وعاجلاً بعاجل.

ويقال: لا يُباع غائبٍ بناجزٍ، أيْ: نسيئةً بنقدٍ[2].

ومثل هذا قول القائل: سادُوك كابراً عن كابرٍ، ورثت المجد كابراً عن كابرٍ، أيْ ورثته عن آبائي وأجدادي كبيراً عن كبيرٍ.

وهذا الوصف في وظيفته الإعرابية وهي النصب على الحالية، يشبه وظيفة الاسم الجامد في تموضعه موضع الحال في بعض التراكيب كقول القائل:

بعتُهُ رأساً برأسٍ، أيْ مقايضة ومبادلة. أيْ: مقايضاً ومبادلاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 397.

(2) ينظر: المعجم الوسيط، 2/ 902-903 (نجز).

الحال الجامدة الدلالة على ترتيب والمؤوّلة بمشتق

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب فيه الصفةُ لأنَّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام، شبّهوه بما يشبّه من الأسماء بالمصادر، نحو قولك: فاهُ إلى فيَّ، وليس بالفاعل ولا المفعول، فكما شبهوا هذا بقولك عوده على بدئه وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر، وشذّ هذا كما شذّت المصادرُ في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفةٌ، وكما شذّت الأسماءُ التي وُضعت موضع المصدر، وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثيرٌ، وقد بين فيما مضى وستراه أيضاً إنْ شاء الله، وهو قولك: ادخلوا الأول فالأول، جرى على قولك: واحداً واحداً، ودخلوا رجلاً رجلاً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- ليس مثله في جميع أحواله: الهاء في (مثله) تعود على ما يشبه من الكلام بآخر، وقصد هنا ما يشبه من الألفاظ التي فيها معنى الصفة لكنَّها صفة (غير مستقرة) على حدّ تعبير السيرافي[2]، بالمصدر الواقع حالاً.

ثانياً: ومن هذا قولهم في الأمر: ادخلوا الأول فالأول، أيْ: مرتبين، فـ (الأول) لا يجوز استعمالها مفردة إلاّ أن يكون اسماً لواحد قد استحقه قبل الأمر، أو الإخبار، فتقول: جاء الأولُ، وليدخل الأولُ رفعاً على الفاعلية مثلما تقول: جاءَ الشاعرُ، وليدخل الشاعرُ.

فإذا قلنا: الأولَ فالأول، صارت بمنزلة الاسم الجامد، وأفادت معنى الحال، وأولت بمشتق دال على ترتيب، أيْ: واحداً واحداً، أو واحد بعد واحد، ومثل: ادخلوا الأول فالأول: ادخلوا رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين ورجالاً رجالاً.

وضابط هذا الحال المؤول بمشتق أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً[3].

---

(1) سيبويه: 1/ 398.

(2) السيرافي: شرحه، 2/ 287.

(3) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 2/ 34.

والذي أجاز جعل هذا حالاً أنّه ليس بصفة مستقرة كالعاقل، والطالب والشاعر، والحازم، وغيرها من الصفات. والقائل: ادخلوا الأول فالأول، إنّما يقصد شخصاً غير معهود أو معروف بعينه لديه، وإنّما أراد دخلوهم على هذه الحال، ولذلك انتصب (الأول) على الحال، وإنْ كان بالألف واللام، ولم يكن فاعلاً أو مفعولاً، لأنّه لا يدخل على مقصود بعينه.

ومثلما تشبّه (فاه إلى فيّ) بالمصدر (عودَه على بدئه)، كذلك شبهوا ما فيه معنى الصفة أعني (الأول) بالمصدر، وصار حالاً مع كونه بالألف واللام، مثلما توضع المصادر موضع الحال.

ثالثاً: وقد اختلف النحاة في وجه نصب (الأول) بوصفه الجزء الثاني ممّا دلّ على الحال على آراء[1]:

فقيل: أنّه توكيد لفظي للأول.

وقيل: أنّه صفة للأول.

وقيل: أنّه منصوب بـ (الأول)، لأنّه لـمّا وقع موقع الحال اكتسب قوة الوصف العامل، فجاز أن يعمل.

والرأي الأرجح عندنا أنّ (الأول فالأول) بجزئيه منصوب بالعامل المتقدم: (ادخلوا) أو (دخلوا) ما دام هذا التشكيل هو الحال بجزئيه، وهو بمنزلة: هذا شرابٌ حلو حامضٌ.

أمّا الفاء فقد أجاز النحاة دخلوها عاطفة مع المكررات.

---

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 575.

إجازة رفع: الأولُ فالأولُ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ شئت رفعت فقلت: دخلوا الأول فالأول، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنّه قال: دخل الأول فالأول. وإنْ شئت قلت: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعله بدلاً كما قال عزوجل: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [من سورة العلق: 15-16])[1].

أقول:

إجازة الرفع في: (دخلوا الأولُ فالأولُ) على جعل (الأولُ) بدلاً من واو الجماعة هو قول الخليل كما سيأتي لاحقاً، بل أنّ الخليل لا يرى غير الرفع في مثل هذا التركيب كما سنرى.

والرفع كأنّك قلت: دخل الأولُ فالأولُ، كما تقول: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، بإبدال النكرة (رجلٌ) من المعرفة (الفاعل في دخلوا)[2].

كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [من سورة العلق: 15-16]، بإبدال النكرة من المعرفة.

فـ (بالناصية) جار ومجرور متعلقان بـ (نسفعاً)، و (ناصيةٍ) بدل من (الناصية) وجاز إبدالها من المعرفة، وهي نكرة لأنها موصوفة بـ (كاذبة خاطئة)، والرأي عند سيبويه أنّك بالخيار، إذا خبّرت فقلت: ادخلوا الأولَ فالأولَ بالنصب على الحالية، وعلى معنى: واحداً فواحداً، أو رجلاً فرجلاً، ولك أن تقول: دخلوا الأولُ فالأولُ، على البدلية، أيْ: دخل الأول فالأول، أو دخلوا رجلٌ فرجلٌ.

---

(1) سيبويه: 1/ 398.

(2) ينظر: المقتضب، 28/ 219.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فإن قلت: ادخلوا، فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلاً؛ لأنك لو قلت: ادخل الأولُ فالأولُ أو رجلٌ رجلٌ، لم يجز، ولا يكون صفةً، لأنه ليس معنى الأولِ فالأولِ، أنك تريد أن تعرفه بشيء تحلّيه به لو قلت: قومُك الأولُ فالأولُ أتونا لم يستقم، وليس معناه معنى كلِّهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده، ولا يجوز في غير الأول هذا، كما لا يجوز أن تقول: مررتُ به واحده ولا بهما اثنيهما) [1].

أقول:

يرى سيبويه أنّك إذا قلت آمراً: ادخلوا الأولَ فالأولَ. فالنصب هو الوجه، ولا يكون بدلاً، وهو بذلك يخالف أستاذه الخليل، وقد استدلّ سيبويه على جعله النصب هنا هو الوجه، لأنّ (الأول) في قولك: ادخل الأولُ فالأولُ، أو رجلٌ رجلٌ، لا يصح فيه الرفع هنا، لأنه لا صفة، وليس هو في معنى الأولِ فالأول، وأنّك لم ترد أن تصفه بصفة تعرّفه أو تحلّية بها، وإنّما أردت أن تجعل (الأولَ فالأولَ) حالاً، لأنّ (الأولَ) ليس بصفة مستقرة كما بيّنا، وغير معروفة في وقت الأمر، وليس معناه مع الجزء الثاني معنى (كلِّهم) حتّى يكون توكيداً، أو بدلاً، ولذلك أجري في النصب على الحال مجرى: خمستهم ووحده.

ولا يجوز هذا عند إفرادك (الأول) لا تقول: مررت به واحده، وقد ألمح المبرد إلى مذهب سيبويه قال: (إذا قلت: ادخلوا الأول فالأول، فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع، لأنّ البدل لا يكون من المخاطب، لأنّك لو قدّرته بحذف الضمير لم يجز) [2].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ؛ لأنّ معناه ليدخل، فحمله على المعنى، وليس بأبعد من:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

---

(1) سيبويه: 1/ 398.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 219.

فإذا قلت: ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ، فالرفع؛ لأنَّ معناه معنى كلُّهم، كأنَّه قال: ليدخلوا كلُّهم)[(1)].

أقول:

أولاً: يشير سيبويه إلى رأي أحد أساتذته وهو عيسى بن عمر (ت 149هـ) الذي كان يجيز الرفع في: ادخلوا الأولُ فالأولُ، فحملهُ على المعنى، وذلك عند سيبويه بعيد كبعد قول الحارث بن ضرار النشهلي راثياً[(2)]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لخُصُومَةٍ ... ومختبطٌ مِمَّا تطيحُ الطوائحُ

برفع (ضارعٌ) بفعل مضمر، كأنَّه قال بعد قوله: ليبك يزيد: ليبكه ضارعٌ، وفيه تحمّل وتكلّف.

ثانياً: وقد ذهب المبرد مذهب عيسى بن عمر قال: (فأمّا عيسى بن عمر فكان يجيزه، ويقول: معناه: ليدخل الأولُ فالأولُ، ولا أراه إلاّ جائزاً على المعنى؛ لأنَّ قولك: ادخل، إنّما هو: (ليدخل) في المعنى)[(3)].

ثالثاً: فإذا قلت باللفظين متقابلين فالرفع واجب عند سيبويه وفاقاً للخليل تقول: ادخلوا الأولُ والآخرُ، والصغيرُ والكبيرُ، لأنَّ معناه معنى: كلُّهم، كأنَّك تقول: ليدخلوا كلُّهم.

ولا يكون إلاّ باستعمال (الواو)؛ (لأنَّ الفاء تجعل شيئاً بعد شيء)، والواو تتصل على معنى قولك: كلُّهم، ألا ترى أنَّك تقول: مررت بزيدٍ أخيك وصاحبك، فتدخل الواو على حدّ قولك: زيدٌ العاقل الكريمُ، وكذلك: زيدٌ العاقلُ أو الكريمُ. ولو قلت: العاقلُ فالكريم، أو: العاقلُ ثمّ الكريمُ، خبرت أنَّه استوجب شيئاً بعد شيء)[(4)].

---

(1) سيبويه: 1/ 398-399.

(2) مرّ الشاهد في سيبويه، 18/ 288.

(3) المبرد: المقتضب، 2/ 219.

(4) المبرد: المقتضب، 2/ 219-220.

فاختيار الواو في مثل التراكيب واجب لما فيها من معنى التشريك، وقولك: ادخلوا الأولُ والآخرُ، والصغيرُ والكبيرُ، على معنى: ادخلوا كلُّكم، ولفظ التوكيد المعنوي يقتضي التشريك والجمع بلا ترتيب، أو تراخٍ أو تفريق بين هذا وذاك.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإذا أردت بالكلام أن تُجريه على الاسم كما تُجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء؛ لأنك لو قلت: مررتُ بزيد أخيك وصاحبك، كان حسناً، ولو قلت: مررتُ بزيدٍ أخيك فصاحبك، والصاحبُ زيدٌ، لم يجز، وكذلك لو قلت: زيدٌ أخوك فصاحبُك ذاهبٌ، لم يجز، ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنشد كثيرٌ من العرب، والبيت لأمية بن أبي عائذٍ:

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثٍ مَراضيعَ مِثلِ السَّعالي

ولو قلت: فشعثٍ قَبحَ) [1].

أقول:

يشير سيبويه إلى ما ذكرناه من ضرورة اختيار (الواو) في مثل هذه التراكيب التي تجري (مجرى النعت) أيْ أنّها بمنزلة الاسم الواحد كالصفة والموصوف، والمؤكَّد والمؤكِّد، لما في الواو من مطلق الجمع بين المتعاطفين في الأمر أو الوصف المعينين.

وإذا كان قولك: مررتُ بزيد أخيك وصاحبك (بالواو حسناً على حدّ تعبير سيبويه، لأنهما وصفان مجتمعان في (زيد) فهو الأخ والصاحب في آن واحد، أقول إذا كان هذا الكلام مستقيماً حسناً، كان قولك: زيدٌ أخوك فصاحبُك ذاهبٌ، غير مستقيم ولا حَسَنٌ دلالياً، لأنك لم تجعل الصُحبة كالأخوة، ولا الأخوة كالصحبة، وإنّما عزلت بينهما بما في الفاء من معنى الترتيب الذي لا يستقيم والمعنى المراد.

لأنَّ الصفة إذا جاءت بالفاء أوجبت أنَّ المعنى الذي أوجب الوصف الثاني حصل له بعد حصول الصفة الأولى.

---

(1) سيبويه: 1/ 399.

فلم يُعدّ إلاّ استعمال (واو) دون غيرها منَ العاطفات، ولذلك جاء قول أمية بـن أبـي عائذ (ت نحو 75هـ)[1]:

وَيَـــأوِي إلى نِـــسْوَةٍ عُطَّـــلٍ   وشُـعْثٍ مَراضِـيعَ مِثْـلِ الـسَّعالي

والشاهد فيه عطف الصفة (شعُثٍ) على (عُطَّلٍ) ولو كان العطف بالفـاء (قـبُحَ) علـى ما قاله سيبويه، وإنّما قُبِحَ لأنَّ (العُطل) من النساء من لا يكون عليهـا حُلْـي حـصل لهـا مـع الشعث، وهـو ألا تـسرح المـرأة رأسـها ولا تدهنـه، ولا تغسله، فالوصـفان متلازمـان، ولا احتمال للتعقيب بينهما لأنهمـا حاصـلان في وقـت واحـد، ولـو عطفنـا بغـير الـواو لجعلنـا (الشعث) حاصلاً بعد (العُطل)، وفي هذا فساد للمعنى المراد.

والمراضيع والمراضع: جمع: مُرضع، والسعالي: الغيلان الواحدة: سعلاه.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقال الخليل: ادخلوا الأولُ فالأولُ والأوسطُ والآخرُ، لا يكون فيه غيرهُ، وقال: يكونُ على جواز (كلُّكم) حمله على البدل)[2].

أقول:

مرَّ القول أنَّ الرفع في مثل هذه التراكيب على التوكيد المعنوي (كلُّكـم)، ولـيس علـى البدل، وما ذكره سيبويه (أنَّه حمله على البدل) ليوحي لنا أنَّ التوكيـد في المعنـى بـدلٌ، ولكنّـه أعني: التوكيد المعنوي يجري بألفاظ مخصوصة (نفسه، وعينه، وكلا، وكلتا، وكلّهم، وجميعهم، وأجمعون .... الخ)، وقد طالبنا في أكثر من محفـل علمـي إدراج التوكيـد مـع البـدل، وجعـل (عطف البيان) بدلاً أيضاً.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه/، 1/ 145، وابن سيده: المخصص، 16/ 130، والسكري: شرح أشعار الهذليين، 28/ 183.

(2) سيبويه: 1/ 400.

الحال الجامدة الدالة على طور غير المؤول بمشتق

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمورُ وذلك قولك: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً، فإنْ شئت جعلته حيناً قد مضى، وإنْ شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنّما قال الناس هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستقبل، وإذ كان فيما مضى، لأنّ هذا لـمّا كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمر أطيبُ منه البُسر؛ لأنّ كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنّه حال)[1].

أقول:

أولاً: تقع الحال جامدة غير مؤولة بمشتق في سبع مسائل[2]، وسيبويه هنا في معرض إحدى هذه المسائل، وهي أن تكون الحال دالة عل (طور ، أيّ: على حال فيه معنى التفضيل، وقد مثل له سيبويه بقول القائل: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً، فـ (بُسراً) حال من فاعل (أطيبُ) المستتر فيه، و(رُطباً) جال من الضمير المجرور بـ (من)، والمعنى: هذا في حال كونه بُسراً أطيبُ من نفسه في حال كونه رُطباً.

والعامل في الحالين (بُسراً) و(رُطباً هو (أطيب) بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين، وفيه تفضيل الأول على الثاني، أيّ البُسر على الرّطب، ومن الواجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس في المعنى المراد.

ثانياً: وقد ألمح سيبويه إلى أنّ الزمن في مثل هذا التركيب يدلّ على أنّ الشيء المفضل في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان، أيّ يجوز أن يكون الزمن الذي كانت المفاضلة فيها ماضياً، وأن يكون مستقبلاً، ولذلك قال: (فإنْ شئت جعلته حيناً قد مضى، وإنْ شئت جعلته حيناً مستقبلاً)، وإذا أريد تحديد الزمن قدّرنا (إنْ) للدلالة على الماضي، أو (إذ) إذا أردت الدلالة على المستقبل، فإذا قلت: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً، وكانت الإشارة

---

(1) سيبويه: 1/ 400.

(2) ينظر فيها: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 575 وما بعدها.

إليه في حال ما هو رطب، أو تمر فالتفضيل في الماضي، والتقدير: (إنْ كان بُسراً أطيبُ منه إذ كان رطباً، أو: يزيد طيبُهُ في حال كونه بسراً على طيبه في حال كونه رطباً.

ثالثاً: وقد اختلفوا في الناصب، فقيل: اسم التفضيل (أطيب)، وقيل: الناصب (كان) محذوفة تامة صلة لـ (إذ) أو (إذا)، وقيل: العامل (هذا)[1].

وعندنا أنَّ اسم التفضيل هو العامل لإمكانية تعدد الحال مع (أفعل) التفضيل إذا كان المتفاضلان اثنين، فإذا كان الفاضل واحداً فعلى الرفع لا النصب نحو: هذا بسرٌ أطيبُ منه غبٌ.

رابعاً: والواضح من كلام سيبويه أنّه لا يجعل هذا على إضمار (كان)، لأنّه لو كان كذلك لقلنا: هذا التمرُ أطيبُ منه البُسرَ، على تقدير: هذا التمرُ أطيبُ إذا كان بسراً، وليس المراد ذلك من قولك:

هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً.

لأنك جعلت هنا (بُسراً) و(رُطباً) حالين، وقدّمت المفضل على المفضل عليه في الماضي والمستقبل.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومنه: مررتُ برجلٍ أخبثَ ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون، وبرجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون، هو أخبثَ ما يكون أخبثُ منك أخبثَ ما تكون: فهذا كلُّه محمولٌ على مثل ما حملت عليه ما قبله، وإنْ شئت قلت: مررتُ برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك، كأنّه يريد برجلٍ خيرُ أحواله خيرٌ منك، أيْ خيرٌ من أحوالك، وجاز له أن يقول: خيرٌ منك، وهو يريد: خيرٌ من أحوالك، كما جاز أنْ تقول: نهارُك صائمٌ وليلُكَ قائم)[2].

(1) ينظر تفاصيل ذلك في: المبرد، 3/ 250-251 (بتحقيق: عضيمة)، وابن السراج: الأصول، 2/ 359، والفارسي: المسائل الحلبيات، ص 179-180.

(2) سيبويه: 1/ 401.

أقول:

أولاً: في هذا النص تمرينات نحوية مفترضة ليس لها من يتكلم بها، فهي لغة مفترضة ومن ثمّ يحاول النحوي تقنينها ووصفها نحوياً، وليس المطلوب من النحو ذلك فالقواعد التي تقرر يجب أن تكون انعكاساً للغة مستعملة، ولسنا بحاجة إلى هذه التراكيب المفترضة والمخلخلة أسلوبياً، والغامضة دلالة، والعصية على التتبع والفهم، فنحن يمكن أن نقول: فلانٌ خيرٌ منك، أو شر منك، أو أخبثُ منك، وندل على ما نريد، بدلاً من هذه التراكيب الملبسة.

ثانياً: ومـمّا يمكن لنا تحصيله وبيانه من هذه التراكيب، ولنكن مع الأول منها: (مررتُ برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون)، أنّ (أخبث) الأول حال من الرجل، و(أخبثَ) الثاني صفة للرجل مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، و(أخبثَ) الثالث: في موضع الحال من: كان منك.

والتقدير: مررتُ برجلٍ إذا كان أخبث ما يكون، أو إذا كان أخبثَ ما يكون إذا كنت أخبث ما تكون، وتقول: مررت برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك، على تقدير: خيرُ أحواله خيرٌ من أحوالك، وكلّ ما مثّل به سيبويه منصوب على الحال، والعامل فيه (كان).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: البُرّ أرخصُ ما يكون قفيزان، أيّ البُرُّ أرخصُ أحواله التي يكون عليها قفيزان، كأنّك قلت: البُرُّ أرخصهُ قفيزان، ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب على أوجهٍ، بعضهم يقول: وهو قول عمرو بن معد يكرب:

الحَـربُ أوّل مـا تكـون فُتَيّـة ... تَسعَى ببِزّتِها لكلّ جَهُـولِ

أيّ الحرب أولها فتية، ولكنّه أنّث الأول، كما تقول: ذهبت بعضُ أصابعه، وبعضهم يقول:

الحربُ أول ما تكون فُتَيّةً

أيّ إذا كانت في ذلك الحين، وبعضهم يقول:

الحربُ أول ما تكون فُتَيَّةً

كأنّه قال: الحربُ أول أحوالها إذا كانت فتيةً، كما تقول: عبدُ الله أحسنُ ما يكون قائماً، ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال: البُرُّ أرخصَ ما يكون قفيزان، ومن نصب الفتية ورفع الأول قال: البُرُّ أرخصُ ما يكون قفيزين)[1].

أقول:

أولاً: (البُرّ) في: البُرُّ أرخصُ ما يكون قفيزان بدرهم: مبتدأ.

و: أرخصُ: مبتدأ ثان.

و: قفيزان: خبرٌ للمبتدأ الثاني، وجملة: أرخصُ قفيزان، في محلّ رفع خبر للمبتدأ الأول (البُرّ) والعائد إليه محذوف تقديره: أرخص ما يكون منه، على معنى: أرخصُهُ قفيزان بدرهم.

والمعنى العام يفيد الحال، والتقدير: البُرُّ أرخصُ أحواله التي يكون عليها قفيزان بدرهم، وعلى هذا جاء بيت عمرو بن معد يكرب (ت 21هـ)[2]:

الحَربُ أوّلُ ما تكونُ فُتَيَّةً ... تَسعَى بِزِيْنَتِها لكلِّ جَهولِ

والشاهد فيه رفع (أول) و(فُتيةٌ) وجعل (الحربُ) مبتدأ، و(أول ما تكون) مبتدأ ثان، و(فتيةٌ) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (أول ما تكون فُتية) في محلّ رفع خبر للمبتدأ الأول، وفي (تكون) ضمير يعود على الحرب.

و(ما) مصدرية وهي و(تكون) في محلّ جرّ بإضافة (أول) إليها، فكأنّه قال أول الحربِ فُتية، وأولُ الحرب هو من الحرب، فأخبر عن (أول) بمثل ما يخبر به عن الحرب، والتقدير عند سيبويه (الحربُ أولها فُتية)، وتأنيث الأول بمنزلة تأنيث: ذهبت بعضُ أصابعه.

ثانياً: وذكر سيبويه أنّ بعضهم ينصب (أول) فيقول:

الحربُ أولَ ما تكون فُتَيَّةٌ

---

(1) سيبويه: 1/ 401-402.

(2) ديوانه، ص 156، وينظر: المقتضب، 2/ 206.

بنصب (أول) ورفع (فَتِيّة)، وعلى هذا تكون الحربُ مبتدأ، و(أول) منصوب على الظرفية، والمعنى: الحربُ فتيةٌ في هذا الوقت، أو بعبارة سيبويه: (في ذلك الحين).

وبعضهم يقول: الحربُ أول ما تكون فُتَيَّةً

برفع (أول) على أنها مبتدأ ثان، ونصب (فُتية) على أنها حال سدّت مسدّ خبر المبتدأ الثاني، والإخبار عن أنّ الحرب أول شيء يكون فيها على هذه الحال، أو: الحربُ أول أحوالها إذا كانت فتيةً، مثلما تقول: عبدالله أحسنُ ما يكون قائماً.

ثالثاً: ورأى سيبويه أنّ قولك: الحربُ أولَ ما تكونُ فتيةٌ، بنصب (أولَ) على الحال ورفع (فتيةٌ) يقول: البُرُّ أرخصَ ما يكون قفيزان بدرهم، ومن قال: الحربُ أولُ ما تكونُ فُتيةً، برفع أول على الابتداء، ونصب (فتيةً) على الحال، يقول: البُرُّ أرخصُ ما يكون قفيزين بدرهم.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائماً فلا يكون فيه إلاّ النصبُ؛ لأنّه لا يجوز لك أن تجعل أحسنَ أحواله قائماً على وجهٍ من الوجوه، وتقول: عبدُ الله أخطبُ ما يكون يوم الجمعة، والبداوة أطيبُ ما تكون شهري ربيع، كأنّك قلت: أخطبُ ما يكون عبدُالله في يوم الجمعة، وأطيبُ ما تكون البداوةُ في شهري ربيع)[1].

أقول:

أولاً: لا يجيز إلاّ النصب (قائماً) على أنّه خبر (كان) والتقدير عنده: عبدالله أحسنَ ما يكون إذا كان قائماً، وفي اختيار النصب محافظة على ما نحن فيه من نصب على الحال، والحال هنا ملحوظ من سياق التركيب كلّه، فكان المعنى: عبدالله أحسنُ أحواله إذا كان قائماً، ومن الواضح أنّ (أحسن أحواله) ليست هي (عبدالله) في المعنى، وقد نسب السيرافي للأخفش إجازته رفع (قائم) كأنّ التقدير إذا قلت: أحسن ما يكون، فالمعنى: أحسنُ أحواله، وأحسنُ أحواله هو عبدالله، ويكون (قائم) خبراً له[2].

---

[1] سيبويه: 1/ 402.

[2] السيرافي: شرحه، 2/ 291.

ورجّح السيرافي قول سيبويه قال معلقاً على قول سيبويه: (وهو الصحيح، لأنا لو قلنا: زيدٌ أحسن أحواله قائمٌ، لم يجز، لأنَّ قائماً ليس من أفعاله)[1].

ثانياً: أمّا قولك: عبدُالله أخطبُ ما يكون يومَ الجمعةِ و: البداوة أطيبُ ما تكون شهري ربيع.

فبالنصب في (يومَ الجمعةِ) و(شهري ربيع) على الظرفية، على تقدير حرف الجرّ (في) أيْ كأنّك قلت: أخطبُ ما يكون عبدالله في يومِ الجمعةِ، وأطيبُ ما تكون البداوةِ في شهري ربيع.

ويجوز الرفع في (يوم الجمعة) و(شهري ربيع)، فعلى جعل (أخطبُ ما يكون) و(أطيبُ ما يكون) بمنزلة المصدر، والمصدر قد يُخبر عنه بالظرف الزماني، زد على ذلك أنَّ ظروف الزمان المضافة يجوز الرفع والنصب، تقول: الاجتماعُ يومُ الجمعةِ، ويومَ الجمعةِ، وبنصب (يومَ الجمعة) تقدّر خبراً تتعلق به شبه الجملة، وهو: كائن.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن العرب من يقول: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعةِ، وأطيبُ ما تكون البداوةُ شهرا ربيع، كأنّه قال: أخطب أيامِ الأميرِ يومُ الجمعةِ، وأطيب أزمنة البداوةِ شهرا ربيع، وجاز أخطب أيامهِ يومُ الجمعةِ على سعة الكلام، وكأنّه قال: أطيبُ الأزمنة التي تكون فيها البداوةُ شهرا ربيع، وأخطبُ الأيام التي يكون ليها الأميرُ خطيباً يومُ الجمعةِ.

وتقول: آتيكَ يومَ الجمعةِ أبطؤهُ، على معنى ذلك أبطؤه. كأنّه قيل له: أيُّ غاية هذه عندك، وأيُّ إتيان ذاك عندك، أسريعٌ أم بطيء؟ فقال: أبطؤه، على معنى: ذاك أبطؤه.

وتقول: آتيك يومَ الجمعة، أو يومَ السبتِ أبطؤه، أو يومُ السبت أبطؤه، وأعطيته درهماً أو درهمين أكثر ما أعطيتُهُ، وأعطيته درهماً، أو درهمان أكثرُ ما أعطيته، وإنْ شاء نصب الدرهمين وقال: أكثرُ ما أعطيته، وإنْ شاء نصب أكثرَ أيضاً على أنّه حال وقعت فيه العطيةُ.

---

[1] نفسه، 2/ 291.

وإنْ شاء قال: آتيكَ يومَ الجمعةِ أبطاه، أيْ أبطأ الإتيان يومَ الجمعةِ)[1].

أقول:

هذا مثال من أمثلة كثيرة في كتاب سيبويه لتقليب التركيب اللغوي المعين على وجوه متعددة، والبنية العميقة لهذا التركيب أو ذاك واحدة، غير أنّ تجريدها لغةً يمنح الناطق المثالي سعة في الكلام، ونظم التركيب الدال على أنماط مختلفة من الجمل المفيدة، مع ملاحظة ما يطرأ على هذه التراكيب من تغيير في حركات أواخر بعض الكلمات من نصب إلى رفع، إلى جرّ والحركات الإعرابية في اللغة العربية دلائل معانٍ من جهة، ودلائل تغيير في الوظيفة النحوية للفظ المعين داخل التركيب، وللنظر لما جاء به سيبويه في هذا النص من خلال المخطط في أدناه لنبين بالأمثلة قدرة هذا الرجل على الوقوف على دقائق اللغة، وما في اللغة العربية من إمكانات التصرف الداخلي في مكونات التراكيب، والجمل الدالة، بحيث يكون تغيير الحركة الإعرابية، أو البنية الصرفية للفظ المعين، داخل التركيب المعين مدعاة إلى تغيير دلالة ذلك التركيب كلياً.

التركيب	العنصر المتغير	الوصف النحوي والدلالي
أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعةِ ↓	يومَ	نصبُ يوم الجمعة على الظرفية.
أخطب ما يكون الأميرُ يومُ الجمعةِ ↓	يومُ	بجعل (يومُ الجمعة) خبراً لـ (أخطبُ) وهو أيْ (أخطبُ) بمنزلة المصدر، والمصدر يخبر عنه بالظرف الزماني، قال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ﴾ [من سورة البقرة: 197].
أطيبُ ما تكون البداوة شهرا ربيع	شهرا	رفع (شهرا) خبراً لـ (أطيب) والتقدير: أطيبُ أزمنة البداوة شهرا ربيع.
أطيبُ ما تكون البداوةُ شهري ربيع	شهري	نصب (شهري ربيع) على الظرفية.
آتيكَ يومَ الجمعةِ أبطؤهُ	أبطؤهُ	على الابتداء والخبر والتقدير: ذلك أبطؤهُ، كأنه قيل له: أيُّ غايةٍ هذه عندك، وأيُّ إتيان ذاك عندك، أسريعٌ أم بطيء؟ فقال: أبطؤه على معنى: ذاك أبطؤه.

[1] سيبويه: 1/ 403.

التركيب	العنصر المتغير	الوصف النحوي والدلالي
آتيكَ يومُ الجمعةِ أبطؤه	يومُ الجمعة	رفعه على الابتداء، وخبره (أبطؤه).
أعطيتُهُ درهماً أو درهمين أكثرَ ما أعطيته ↓	أكثرَ	نصب (أكثر) على المفعول به بدلاً من الدرهمين، أو نصبه على الحال، وجاز جعل (أكثر) حالاً مع أنه مضاف لـ (ما أعطيتُهُ) لعدم تعرفه بالإضافة اللفظية.
أعطيتُهُ ردهماً أو درهمان أكثرُ ما أعطيتُهُ	أكثرُ ودرهمان	رفعهما على الابتداء والخبر.

المخطط المفصل لتراكيب الحال وما يجري مجراه عند سيبويه

التركيب	الحال	الوصف النحوي والدلالي
قتلته صبراً	صبراً	الحال مصدر، وهو حال من مفعول لقيتُهُ، والتقدير: مصبوراً.
لقيتُهُ فجاءةً ومفاجاة	فجاءةً، ومفاجاة	مصدر مؤول بمشتق: مفاجئاً وصاحب الحال إمّا (الهاء) أو من الفاعل.
لقيتُهُ كفاحاً مكافحةً	كفاحاً، ومكافحةً	مصدر بتقدير: مكافحاً.
لقيتُهُ عياناً	عياناً	مصدر بتقدير ناظراً أو منظوراً.
كلّمته مشافهةً	مشافهةً	مصدر بتقدير: مشافهاً.
أتيته ركضاً، وعدواً، ومشياً	ركضاً، وعدواً، ومشياً	مصدر بتقدير: راكضاً، وعادياً وماشياً.
أخذت عنه سمعاً وسماعاً	سمعاً وسمعاً	مصدر بتقدير: سامعاً.
أتانا ضحكاً	لا يجوز	لأنّ الضحك ليس من ضروب الإتيان.
أتانا سرعةً، وأتانا رُجلةً	لا يجوز	ومن النحاة من أجاز ذلك على تقدير: مسرعاً، وراجلاً.
لأياً بلأيٍ/ جهداً بعد جهدٍ	لأياً / جهداً	مصدر موضوع موضع الحال والتقدير: مبطئين ملتين.
أرسلها العراكَ	العراكَ	مصدر، معرفة، والأصل: أرسلها تعترك الاعتراك، أي اعتراكاً.
طلبتُهُ جهدَكَ	جهدَكَ	مصدر معرف بالإضافة: مؤول بـ (جاهداً) كأنّه قال: اجتهاداً.
طلبته طاقتك	طاقتك	بتأويل: مطيقاً، والمؤول غير مستعمل، وإنّما هو من باب التمثيل.

التركيب	الحال	الوصف النحوي والدلالي
مررتُ به وحده، ومررت بهم وحدهم	وحده وحدهم	مصدر محذوف الزوائد واقع موقع المصدر، بمعنى: إيحاداً، وهو في موضع (موحد) أيّ منفرد. وقيل إنه ظرف بمعنى: حياله. وقيل: انتصابه انتصاب المصدر مع لزومه حالة واحدة في اللفظ.
مررتُ بهم ثلاثتهم وخمستهم	ثلاثتهم وخمستهم	عدد منصوب على الحال والمعنى أنّه قد عُلِمَ أنّهم ثلاثةٌ، فهو يجري مجرى (كلّ) أيّ بالقوم كلّهم لم أبق من هؤلاء الثلاثة أحداً. ويمكن جره بإجرائه على ما قبله، والمعنى على الحال: أفردتهم إفراداً، أيّ مفردين.
جاءوا قَضُّهم بقضيضهم	قَضُّهم بقضيضهم ولا يستعمل بجزء واحد	نصبه على الحال مع أنّه معرفة بالإضافة، والتقدير: جاءوا جميعاً.
مررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ	الجمّاءَ	الجمّاء: حال من الواو، مؤول بنكرة، والمعنى: جميعاً.
مررتُ بهم قاطبةً	قاطبةً	أيّ جميعاً بعضهم مختلط ببعض، ولا يتصرف، وهو في موضع المصدر مع كونه على لفظ المشتق، لكنّه يستعمل استعمال المصدر، ويقوم بوظيفة الحال.
مررتُ بهم طُرّاً	طُرّاً	كذلك
مررتُ بهم جميعاً وعامةً وجماعةً	جميعاً، وعامةً، وجماعةً	أسماء متصرفة يمكن أن تنصب على الحالية، ويمكن أن ترفع في تراكيب أخرى، وهي هنا منصوبة على الحال، وقد تكون منصوبة على المصدرية، وإيقاعها موقع المصدر.
أكرمتُهُ النازلَ عندنا	النازلَ	لا يجوز نصبه على الحال بمعنى: نازلاً لأنّ الأصل في الحال الاشتقاق والتنكير وهذا لا يكون ي موضع المصدر.
أكرمتهم نازليهم عندنا	نازليهم	لا يجوز نصبه على الحال للسبب أعلاه.
أمّا علماً فعالِمٌ	علماً	مصدر واقع موقع الحال والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم، فالمذكور عالم، أو فالذي وصفت عالم، ويقال هذا في معرض أنّ المتحدث كأنّه منكر ما وصفه به من غير علم، وصاحب الحال نائب فاعل لـ (يذكر).
أمّا سمناً فسمينٌ	سمناً	كذلك.
أمّا العلمَ فعالِمٌ بالعلم	×	العلم: منصوب على المصدرية لا على الحالية، لكونه معرفة بأل، والتقدير: مهما يكن من شيء فأنا عالم بالمتحدث عنه العلم، ثمّ يقدم العلم.

التركيب	الحال	الوصف النحوي والدلالي
امّا العلمُ فعالمٌ بالعلم	×	بالرفع على الابتداء
فأمّا الصبرُ عن الظلم فلا صبرا	×	النصب إما على المفعول له، أو على المفعول المطلق، فإذا رُفع فعلى الابتداء.
امّا صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ	صديقاً، مصافياً،	حالان دالان على الكينونة وصاحب الحال محذوف، والتقدير: مهما يذكر فلان صديقاً مصافياً فليس بصديق. ولا يجوز الرفع فيه سواء أكان نكرة أم بأل.
امّا العبيدَ فذو عبيدٍ	×	نصبه على التشبيه له بالمصدر، وهو خبيث قليل، والأصل فيه الرفع، لأنّه من أسماء الأجناس المسبوقة بـ (امّا) تقول: امّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وامّا البصرةُ فلا بصرةَ لك وامّا الحارثُ فلا حارثَ لك، وامّا أبوك فلا أباً لك.
امّا أن يكون عالماً فهو عالمٌ	×	ما بعد (امّا) مصدر مؤول لا يجوز عده حالاً أو مفعولاً مطلقاً، وإنّما ينصب على المفعول له، لأنّ دلالة الفعل الواقع بعد أنْ المصدرية الاستقبال.
كلّمته فاهُ إلى فيَّ ↓	فاهُ إلى فيَّ	حال جامدة مؤولة بمشتق دالة على المفاعلة والمشاركة، والتقدير: كلّمتُهُ مشافهة، أو جاعلاً فاه إلى فيَّ على هذه الحال، وفاه: حال من الفاعل والمفعول.
بايعتُهُ يداً بيدٍ	يداً بيدٍ	يداً: حال من الفاعل والمفعول، والمعنى: بايعه بالنقد والتعجيل.
كلّمتُهُ فوه إلى فيَّ ↓	فوه إلى فيَّ	على تقدير الواو الحالية، وما بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال.
بايعتُهُ يدُهُ ويدٌ بيدٍ ↓	×	لا يجوز الرفع في (يدُهُ) لأنّ المبايعة لا تكون كذلك.
رجع فلانٌ عودَهُ على بدئه	عوده على بدئه	والتقدير: عوداً على بدءٍ ولا يستعمل (عوده) مفرداً.
بعت الشاة شاةً ودرهماً	شاةً	حال جامدة مؤولة بمشتق لكونها دالة على تسعير، أيّ مسعرة شاةً.
بيّنت له حسابه باباً باباً	باباً باباً	حال جامدة مؤولة بمشتق والمعنى: مفصلاً، ولا يستعمل (باباً) مفرداً، لأنّ المعنى يصير أنّك جعلت للمخاطب حسابه باباً واحداً، فلابدّ من ذكر (باباً) الثاني.
بعتُ الشاةَ شاةٌ بدينارٍ	×	بالرفع جائز وصحيح
بعتُ الدارَ ذراعٌ بدينار	×	كذلك

الوصف النحوي والدلالي	الحال	التركيب
لا يجوز نصب (ربحَ الدرهم) على الحالية لكونه مضافاً، فوجب الرفع على الابتداء والخبر.	×	بعته ربحُ الدرهم درهم
نصبه على الحالية، ولا يُستعمل مفرداً.	ناجزاً بناجزٍ	أبيعكه الساعة ناجزاً بناجزٍ
جامد مؤول بمشتق، والمعنى: مقايضةً ومبادلة، أيّ مقايضاً.	رأساً برأسٍ	بعتُهُ رأساً برأسٍ
على معنى مرتبين، ولا يجوز استعماله مفرداً، لأنها بالتكرير صارت بمنزلة الجامدة وأفادت الحال وأولت بمشتق دال على ترتيب، أيّ واحداً واحداً، واختلفوا في إعراب الثاني على آراء.	الأولَ فالأولَ	ادخلوا الأولَ فالأولَ ↓
بالرفع على جعل (الأولُ) بدلاً من واو الجماعة، والجملة خبرية لا أمرية.	×	دخلوا الأولُ فالأولُ
بالرفع على رأي بعض أساتذة سيبويه.	×	ادخلوا الأولُ فالأولُ ↓
يجيز سيبويه الرفع في هذا على معنى: ليدخلوا كلُّهم، ويشترط التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه، وأن يكون العطف بالواو دون غيرها من العاطفات، لأنّ فيها معنى الجمع والتشريك.	×	ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ
حال من فاعل (أطيب) المستتر فيه، و(رطباً) حال من الضمير المجرور بـ (من) والمعنى: في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.	بُسراً ورطباً	هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً
لأنّ (قائماً) خبر (كان)، ومعنى كان ملحوظ من سياق الكلام كلّه، فكأنّ المعنى: أحسنُ أحواله إذا كان قائماً.	ملحوظ	وأمّا عبدالله أحسنُ ما يكون قائماً
سيأتي بيانه في مخطط خاص به	×	عبدالله أخطبُ ما يكون يوم الجمعة
سيأتي بيانه في مخطط خاص به	×	والبداوة أطيبُ ما تكون شهري ربيع
سيأتي بيانه في مخطط خاص به	×	آتيك يوم الجمعة أبطؤه

ظروف المكان والزمان المفعول فيه

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنّ العلم إذا قلت: أنت الرجلُ علماً عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً، وكذلك يعمل فيها ما بعدها، وما قبلها) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- ظروف: والمفرد ظرف، هذه تسمّية سيبويه وعليها جمهور البصريين، وسماه الكسائي ومن تابعه من الكوفيين (صفة) و(صفات)، وسماه الفرّاء (محلاً) [2]. وتسمّية سيبويه أدل على المفهوم المراد، لأنّ الظرف هو الوعاء، والأزمنة والأمكنة أوعية لأفعال المخلوقين، لا تنفك عنها، ولا تقع إلاّ فيها (ولمّا كانت الأزمنة والأمكنة مشتملة على ما يقع فيها سُمّيت ظروفاً) [3].
- موقوع فيه: أيّ: مفعول فيه.
- الأماكن والوقت: ظروف المكان وظروف الزمان.

ثانياً: قدم سيبويه ذكر ظروف المكان على ظروف الزمان على غير ما هو مألوف عند النحاة بعده من تقديم أكثرهم ظروف الزمان على ظروف المكان، والسر في صنيع سيبويه على ما نرى أنّ ظروف المكان لها أشخاص وصور تُعرف بها وتُشاهد، ظروف الزمان ليست بصور تشاهد، ولذلك كان سيبويه يقول عن ظروف المكان إنها (بالأناسي ونحوهم أقرب) [4]، وما هو ملحوظ ومشاهد، ومشخّص أولى بالذكر ممّا ليس فيه ذلك.

---

(1) سيبويه: 1/ 403-404.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 6)، والأشموني: شرح الأشموني، 1/ 154.

(3) المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 153.

(4) سيبويه: 1/ 36.

وكثير من النحاة يقدم ظروف الزمان على ظروف المكان ويحتج لذلك بأمرين[1]:

أولهما: أنّ دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان، لأنّه يدلّ عليه وعلى المصدر معاً.

وثانيهما: أنّ الفعل يدلّ على الزمان الخاص، وكلّ ما دلّ على الخاص دلّ على العام، لوجوب استلام الخاص العام من غير عكس، وأمام المكان فلا يدلّ إلاّ على العام منه، ولا دلالة له على الخاص.

ثالثاً: رأى سيبويه أنّ ما ينصب على الظرفية المكانية أو الزمانية ينصب بما قبلها، وتبدو عبارة سيبويه ملبسةً لمن لا يتأمل كلامه بدقة وحذر، ذلك أنّه يريد أن يقول: إنّ ما يظهر في الكلام من معنى يدلّ على حذف العامل في الظروف في المواضع التي لا يظهر بها ذلك العامل ملفوظاً.

وتمثيله بـ (أنت الرجلُ علماً) يريد فيه أنّ العامل في (علماً) منصوب بتقدير: كامل، وكذا: عشرون درهماً، على تقدير: معدود.

رابعاً: ومن المعروف أنّ ناصب المفعول فيه هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواءٌ أكان هذا اللفظ فعلاً أم اسماً للفعل، أو مصدراً، أم وصفاً، والأصل أن يذكر العامل، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً كما سيأتي.

وينصب الظرف الزماني أو المكاني على الظرفية بوصفه مفعولاً فيه، أو بتعبير سيبويه (موقوعاً فيه).

وقد اختلفوا في العامل في بعض التراكيب من نحو: محمدٌ أمامك، فالبصريون ينصبون (أمامك) بتقدير عامل فعلي (استقر) أو اسمّي (مستقر) ، والكوفيون ينصبونه على ما أسموه (الخلاف)، ويريدون به أنّ الخبر هو نفس المبتدأ في نحو (محمدٌ أخوك)، ولا يكون كذلك في: محمدٌ أمامك فـ (أمامك) ليس هو محمد، أيّ مخالف له، وقد ردّ السيرافي رأي الكوفيين هذا[2].

---

(1) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 534.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 293-294.

من ظروف المكان المبهمة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فالمكان قولك: هو خلفك، وهو قدّامك وأمامك، وهو تحتك وقبالتَكَ، وما أشبه ذلك، ومن ذلك قولك أيضاً: هو ناحيةً من الدار، وهو ناحيةَ الدار، وهو ناحيتـك وهـو نحوك، وهو مكاناً صالحاً، ودارهُ ذات اليمين، وشرقيَّ كذا. قال الشاعر وهو جرير:

هبّت جنوباً فذكرى ما ذكرتُكمُ   عند الصَّفاةِ التي شرقيَّ حَوْرانا) [1]

أقول:

أولاً: يذكر سيبويه هنا مجموعة من ظروف المكان وهي: خلفك، وقدّامك، وأمامك، تحتك، وقُبالتك، وغيرها كثير ممّا يدلّ على الجهات وكذلك يذكر: ناحيةً، وناحيةَ الدار، وناحيتك، ونحوك، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، وشرقي المدينة.

ومن المعلوم أنّه لا ينصب من ظروف المكان إلاّ ما كان مبهماً، أو ما صيغ من المصدر، ويقصد بالظرف المبهم ما يفتقر إلى غيره في بيان حقيقته، ولا يقع جواباً لـ (متى) كأسماء الجهات، والمقادير، والمشتق من فعله، وغيرها، تقول: جلستَ أمام محمد، وخلفهُ، وقدّامه، وقباله، وأمامه، وسكنتُ ناحيةَ المدينة وشرقيها، واتجهتُ نحوك، قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [من سورة الكهف: 17].

وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [من سور الكهف: 18]، وف (ذات اليمين) و(ذات الشمال) منصوبان على الظرفية المكانية متعلقان بـ (تزاور) و(نقلبهم)، وذات اليمين وذات الشمال: جهتها.

ويقال: لقيتُهُ ذاتَ يومٍ، وذاتَ مرةٍ، أيْ: في يوم، ومرةً.

---

(1) سيبويه: 1/ 404.

ثانياً: ويستشهد سيبويه للظرف المكاني المبهم أيضاً بقول جرير (ت 110هـ)[1]:

هبّت جنوباً فذكرى ما ذكرتُكمُ عند الصَّفاةِ التي شرقيُّ حَوْرانا

والشاهد فيه: جعل (شرقي حوارنا) ظرفاً مكانياً، و(جنوباً) منصوب على الحال، و(الصفاة) الصخرة، و(حوران) من حار يحور، وهو النقصان بعد الزيادة، وأراد به هنا الكورة الواسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة، مدينة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار[2].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقالوا: منازلهم يميناً، ويساراً، وشمالاً. قال الشاعر وهو عمرو بن كلثوم:

صَددتِ الكأسَ عنّا أمَّ عمرو وكان الكأسُ مجراها اليمينا

أيّ على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيُهُ، وتقول: هو قصدك، كما قال الشاعر، وسمعنا بعض العرب ينشدُهُ كذا:

سرى بعد ما غار الثّريا وبعدما كأنّ الثريا حِلّةَ الغورِ مُنخُلُ

أيّ قصدهُ، يقال: هو حلة الغور أيّ قصدهُ، سمعنا ذلك ممّن يوثق به من العرب).[3]

أقول:

أولاً: هذه ظروف أمكنة منصوبة على الظرفية المكانية كان سيبويه قد عرض لأكثرها، ومثّل لها في كتابه من قبل[4].

---

(1) ديوانه، ص 596.

(2) ياقوت الحموي: معجم البلدان، 38/ 193.

(3) سيبويه: 1/ 404-405.

(4) ينظر: سيبويه: 1/ 216 وما بعدها.

ومن المعروف عند النحاة أنَّ الظروف تقسم على أنواع متعددة باعتبارات متعددة وعلى النحو الآتي:

أولاً: باعتبار الزمان والمكان إلى ظروف زمانية وظروف مكانية.

وثانياً: باعتبار الإعراب والبناء إلى ظروف معربة وظروف مبنية.

وثالثاً: باعتبار التصرف وعدمه إلى ظروف متصرفة أيّ تستعمل ظرفاً وغير ظروف، فهو صالح للنصب على الظرفية، ويجوز أن يخبر عنه أو يجر بغير (من) وظروف غير متصرفة أيّ لا تستعمل إلاّ ظرفاً.

ورابعاً: باعتبار الدلالة إلى ظروف (مبهمة) وهي الظروف الدالة على قدر من الزمان أو المكان غير معلوم، أو محدد ومعين، وظروف (مختصّة) وهي الدالة على وقت مقدّر معين محدود إنْ كانت ظروفاً زمانية، وعلى مكانٍ محدد له أحيازه، وإبعاده، وأقطاره كـ (ساعة، ويوم وليلة، أسبوع وشهر، وسنة، وعام، وأسماء الشهور، والفصول، وأيام الأسبوع، وما أضيف من الظروف المبهمة إلى ما يزيل إبهامها، وشيوعها من نحو: فصل الربيع، ووقت الشتاءِ.

ثانياً: وما يصلح للنصب على الظرفية ما يقبل الجرّ بـ (في) عادة، فالمسمى ظرفاً عندهم (ما استغني فيه بمعنى (في) عن لفظها استغناءً مطرداً، من اسم زمان أو مكان، وإنّ ذلك وقع من أسماء الزمان كلّها مختصها ومبهمها) [1].

أمّا ما يصلح للنصب من الظروف المكانية فأربعة:

الأول: ما دلّ على مقدار كـ (ميل، وفرسخ، وبريد).

والثاني: ما دلّ على مكان بالإضافة إلى غيره لا في حقيقة لفظه كـ (أمام، ووراء، وناحية، .... الخ).

والثالث: ما يجري باطراد مجرى ما هو كذلك، كصفة المكان الغالبة نحو: قريباً منك، وشرقي المدينة، وغربي المسجد، والمصادر القائمة مقام ظرف المكان مضافاً إليها تقديراً كـ (مقعد، ومذهب، ومعتلف، ومصلى).

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 225.

ثالثاً: يأتي سيبويه على بعض الظروف المكانية المنصوبة على المفعول فيه كـ (يميناً، ويساراً، وشمالاً).

ويستشهد لذلك بقول عمرو بن كلثوم (ت نحو 40ق.هـ)[1]:

صَددتِ الكأسَ عنّا أمَّ عمرو   وكان الكأسُ مجراها اليمينا

والشاهد فيه نصب (اليمينا) على الظرفية، على تقدير حذف مضاف من اليمين، أيّ: فكأنّ مجرى الكأس مجرى اليمين، وهو ظرف مكاني متصرف، وله أن يرفعه، يقولون: سير عليه أيمنَ وأشملُ، وسير عليه اليمينُ والشمالُ، ودارُك اليمينُ ودارُك الشمالُ، ويمكن جره نحو: سير عليه ذاتُ اليمين، وذاتُ الشمال، وتقول: على اليمينِ وعلى الشمالِ.

واستشهد سيبويه أيضاً بقول الشاعر[2]:

سرى بعد ما غار الثريا وبعدما   كأنَّ الثريا حِلّةَ الغورِ مُنخلُ

والشاهد فيه نصب (حلّة الغور) على الظرفية المكانية بمعنى: قصدهُ، والبيت في وصف طارق سرى ليلاً بعد أن غابت الثريا في أول الليل، وذلك في استقبال زمن القيظ، وشبه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخُل، والغور مصدر غار، بمعنى: غابَ.

ممّا ينصب على الظرفية المكانية

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ويقال: هما خطان جنابَي أنفها، يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية، وقال الشاعر، وهو الأعشى:

نحنُ الفوارس يومَ الحِنوِ ضاحيةً   جنْبي فطيمةَ لا ميلٌ ولا عُزُلُ

---

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 222، وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 232، والسيوطي: الهمع، 1/ 201.

(2) ينظر: المرزوقي: الأزمنة والأمكنة، 1/ 306.

فهذا كلُّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: هو خيرٌ منك عملاً، فصار هو خلفك، وزيدٌ خلفكَ بمنزلة ذلك، والعامل في خلفٍ الذي هو موضع له، والذي هو في موضع خبره، كما أنّك إذا قلت: عبدُالله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغني الكلام، وهو منفصل منه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- انتصب على ما هو فيه وهو غيره: (ما) تعود إلى الظرف، و(هو) المبتدأ، والهاء في (فيه) عائدة إلى (ما) وهي للظرف، و(هو) الثاني مقصود به الظرف، والهاء في (غيره) راجع إلى المبتدأ.
- العامل في خلفٍ الذي هو موضع له: هو: عائد إلى (خلف، والهاء في (له) ترجع إلى (الذي)، يريد أنّ العامل في (خلف) في نحو: (محمدٌ خلفَك) الاسم الذي الخلف موضع له، وذلك الاسم هو المبتدأ الذي في موضع خبره، قياساً على عمل المبتدأ في الخبر في نحو: (محمد أخوك)، والعامل في (محمد) هو (أخوك) فهما مترافعان[2] على رأي البصريين، وفي عبارة سيبويه: (فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه).
- وبه استغني الكلام، وهو منفصل عنه: أيّ أنّ الظرف منفصل عن المبتدأ، لأنّه لا يصلح أن يكون صلة له في المعنى، ولعدم إظهار عامل الظرف، جُعل الظرف قائماً مقام الفعل في العمل، ولذلك نُسب العمل إليه، لاسيَّما أنّ فاعل العامل المقدر بـ (استقرّ) أو (مستقرّ) في المعنى هو المبتدأ، أيّ: محمد. ومعنى ذلك أنّ العامل المضمر هو (الظرف) الذي أقيم مقام هذا العامل، ولذلك جاز لسيبويه أن يعبّر عنه بعبارة: (أنّه العامل فيه) و(به استغني الكلام) أيّ: تمّ له معنى يحسن السكوت عليه، ولسنا بحاجة إلى ذكر ذلك العامل ما دام الظرف يشعر بوجوده في التركيب.

وبهذا يستقيم ما عُرف عن البصريين اتباعاً لسيبويه أنّ ناصب الظرف في نحو: (محمدٌ خلفَك) عامل مقدّر بـ (استقرّ) أو (مستقرّ) يتعلق به الظرف الواقع موقع الخبر.

---

(1) سيبويه: 1/ 405-406.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (5).

- فصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: هو خيرٌ منك عملاً) أيّ صار المبتدأ في (محمد خلفك) بمنزلة النون في (عشرين)، و(عشرون) تنصب درهماً في قولك: عشرونَ درهماً، مثلما ينصب اسم التفضل المنوّن (خيرٌ) في: هو خيرٌ منك عملاً (عملاً) على التمييز. ولذا ينصب الظرف بعد المبتدأ مثلما ينصب (درهماً و(عملاً) بعد عشرين، وخيرٌ.

ثانياً: وممّا يجعله سيبويه منصوباً على الظرفية المكانية قولهم في وصف الظبية: (هما خطّان جنابتي أنفها، وقول الأعشى (ت 7هـ) [1]:

نحنُ الفوارس يومَ الحِنوِ ضاحيةً جنبي فطيمةَ لا ميلٌ ولا عُزُلُ

والشاهد به: جعله (جنبي فُطيمة) ظرفاً مكانياً، ولذلك نصبهُ، والشاعر في معرض الفخر بقومه الذين أبوا أنْ نظام (فطيمةُ بنت شراحيل) وهي من قوم الأعشى، فهبوا لنجدتها حين استنجدتهم في ملمةٍ.

ما يستعمل من الظروف اسماً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن ذلك قول العرب: هو موضعَه، وهو مكانَه، وهذا مكان هذا، وهذا رجلٌ مكانك، إذا أردت البدل، كأنّك قلت: هذا في مكان ذا، وهذا رجلٌ في مكانك، ويقال للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجلٌ مكانَ فلان، أيّ معي رجلٌ يكون بدلاً منه ويُغني غناءه، ويكون في مكانه، واعلم أنّ هذه الأشياء كلّها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيدٍ وعمرو، سمعنا من العرب من يقول: دارُكَ ذاتُ اليمين، وقال الشاعر وهو لبيد:

---

(1) ديوانه، ص 63.

فَقَدت، كِلا الفرجين تحسبُ أنّه   مولى المخافةِ خلفُها وأمامُها)[1]

أقول:

أولاً: في قولك: محمد مكانَ عليٍّ، أو في موضعَهُ، وهذا مكانَ هذا، يحتمل معنيان:

الأول: النصب على الظرفية والمعنى أنّ الاثنين في المكان نفسه.

والثاني: أنّ في الأول معنى البدل (لا بمفهومه النحوي) عن الثاني في العمل أو الصنعة أو الوظيفة، كأنك تقول: محمدٌ مكانَ علي في صناعة النسيج، أو في إدارة المصنع.

والفرق بينهما أنّه على المعنى الثاني يمكن إدخال (في) لإفادة معنى البدل وأنّ الأول يغني عن الثاني ويقوم مقامه.

وعلى هذا يقال: اذهب معك بفلانٍ، فيجيب المخاطب قائلاً: معي رجلٌ مكانَهُ، أو موضعَهُ، أيّ معي رجلٌ يكون بدلاً منه.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ كلّ ما ذكره من ظروف مكانية ومثّل لها واستشهد (ظروف متصرفة، وذلك واضح من عبارته: (واعلم أنّ هذه الأشياء كلّها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة: زيدٌ، وعمرو....).

يريد أنّها قد تؤدي وظائف غير ظرفية، فيخبر بها، ويخبر عنها، وتنصب وتجر فتقع مبتدأ أو خبراً، أو مفعولاً به، أو مجرورة، كقوله تعالى:

﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [من سورة التوبة: 108].

﴿فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [من سورة التوبة: 28].

﴿وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [من سورة الأنفال: 1].

﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [من سورة المعارج: 37].

---

(1) سيبويه: 1/ 406-407.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه بقول لبيد بن أبي ربيعة العامري (ت 41هـ)[1]:

فَغَدت، كـلا الفـرجين تحـسبُ أنّـه ... مـولى المخافـةِ خلفُهـا وأمامُهـا

والشاهد فيه: خلفُها وأمامُها، برفع (خلفُها) بدلاً من (كلا) الواقعة مبتدأ ويدل المرفوع مرفوع و(أمامُها) معطوف عليه، ومن المعلوم أنّ خلف، وأمام ظرفان مكانيان متصرفان يخرجان عن النصب على الظرفية إلى مواقع إعرابية أخرى، وغدت: ماض فاعله مستتر، وكلا: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفرجين: مضاف إليه، وجملة: أنّه مولى المخافةِ، في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي(تحسبُ)، وجملة: كلا الفرجين تحسب أنّه في محلّ نصب حال بتقدير واو الحال قبل (كلا).

ومولى المخافة أولى بالمخافة أيّ الجالب للخوف. يريد أنّ البقرة تغدو في الجبل، وأينما توجهت تحسبُ أنّ الخطر يداهمها من أمامها ومن خلفها.

مجيء سوى اسماً لا ظرفاً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن ذلك: هذا سواءَك، وهذا رجلٌ سواءَكَ، فهذا بمنزلة: مكانك، إذا جعلته في معنى: بدلَك، ولا يكون اسماً إلاّ في الشعر، قال بعض العرب، لمّا اضطر في الشعر جعله منزلة (غيرٍ)، قال الشاعر وهو رجلٌ من الأنصار:

ولا ينطق الفحشاءَ من كان منهُمُ ... إذا قعدوا منّا، ولا من سوائنا

وقال الآخر، وهو الأعشى:

تجانفُ عن جوّ اليمامةِ ناقتي ... وما قصدت من أهلها لسوائكا)[2]

---

(1) شرح ديوانه، ص 311.

(2) سيبويه: 1/407-408.

أقول:

مـمّا عدّه سيبويه ظرفاً مكانياً متصرفاً: سوى، وسواء بمعنى: سوى، ومثّل له بقولـه: هذا سواءك، بمنزلة مكانك أو بدلك، وسوى هذه مـمّا لا يكون ظرفـاً، ولا تكـون اسمـاً إلاّ في ضرورة الشعر، وحينها تكون بمعنى (غير)، ومن المعلـوم أنّ (غـير) تنتفـي عنهـا الظرفيـة، ليس فيها معنى الظرف، ولكن سيبويه يريد بقوله: (لـمّا اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غـير)، وهذه المنزلة دلالية فحسب، إذ إنّ (غير) يمتنع تسمّيته ظرفاً بقصد الحقيقة، وإنّمـا يقـال فيهـا ذلك من باب المجاز.

ومـمّا استشهد به سيبويه لمجيء (سوى) اسماً قول المرار بـن سـلامة العجلـي (أحـد شعراء الجاهلية مـمّن أدركوا الإسلام)[1]:

ولا ينطق الفحـشاءَ مـن كـان مـنهُمُ　　　إذا قعـدوا منّـا، ولا مـن سـوائنا

والشاهد فيه مجيء (سوائنا) اسماً مجروراً بحرف الجرّ، وبذلك خرجت عـن الظرفيـة، والمعنى: من غيرنا.

والفحشاء: منصوب بنزع الخافض، و(من) اسم موصول في محلّ رفع فاعـل (ينطـق) و(منهم) جار ومجرور متعلقان بخبر (كـان) الناقـصة واسمهـا ضـمير مـستتر تقـديره (هـو)، و(منّا) جار ومجرور متعلقان بـ (جلسوا) والواو قبـل (لا) حـرف عطـف، ولا نافيـة، و(مـن سوائنا) جار ومجرور متعلقان بـ(جلسوا) و(نا) مضاف إليه.

ومثل ذلك قول الأعشى[2]:

تجـانفُ عـن جـوّ اليمامـةِ نـاقتي　　　ومـا قـصدتْ مـن أهلـها لـسوائكا

والشاهد فيه مجيء (سواء) مجرورة بحرف اللام، مـمّا يدلّ علـى أنّهـا اسـم هنـا وقـد جعل سيبويه مجيء سواء اسماً من ضرورات الشعر. والتجانف: الانحراف.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 564، والبغدادي، 3/ 438.

(2) ديوانه، ص 139.

الكاف، ومثل بمنزلة الظروف

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثل ذلك: أنت كعبدالله، كأنّه يقول: أنت في حال كعبد الله، فأُجري مجرى بعبد الله، إلاّ أنّ أناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز وهو حُميدٌ الأرقَط:

فصيّروا مثل كعصفٍ مأكولْ

وقال خِطامٌ المجاشعي:

وصاليات ككما يُؤثفين

ويدُلك على أنّ سواءَك وكزيدٍ بمنزلة الظروف، أنّك تقول: مررتُ بمن سواءك وعلى من سواءك، والذي كزيدٍ، فحسن هذا كحُسن من فيها والذي فيها، ولا تحسن الأسماءُ ههنا ولا تكثر في الكلام، لو قلت: مررتُ بمن فاضلٌ، أو الذي صالحٌ، كان قبيحاً، فهكذا مجرى كزيدٍ وسواءَك)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ قولك: أنت كعبد الله، في المعنى: أنت في حال كعبد الله، وفي الكاف وهي حرف معنى الحالية مع الأسماء المتمكنة، ولذلك جاءت في ضرورة الشعر اسماً بمنزلة (مثل) في التشبيه، وقد مرّ القول أنّ (مثل) فيها معنى الحال في بعض التراكيب.

ثانياً: استشهد سيبويه برجز نسبه سيبويه لحُميد بن مالك الأرقَط (من شعراء الدولة الأموية) وهو لرؤبة في ملحق ديوانه يقول فيه[2]:

فصيّروا مثل كعصفٍ مأكولْ

---

(1) سيبويه: 1/ 408-409.

(2) ينظر: ملحق ديوان رؤبة: ص 18، والبغدادي، 10/ 1638، 175، 184، والأزهري: شرح التصريح، 1/ 252.

والشاهد فيه قوله: فصُيّروا مثل، حيث استعمل الفعل صيّر بمعنى (حوّل من حالة إلى أخرى) ونصب به مفعولين: هما واو الجماعة النائب عن الفاعل، و(مثلَ) و(صُيّروا): ماضٍ مبني للمجهول، وواو الجماعة في محلّ رفع نائب فاعل، و(مثلَ) مفعول به ثان، وكعصف: الكاف زائدة، وعصف مضاف إليه مجرور، ومأكول: صفة، والعصف: بقل الزرع، يريد: أصبحوا كبقل الزرع المأكول الذي لا يستفاد ممّا تبقى منه.

ومثله قول خطام المجاشعي[1]:

وغيرُ ودِّ جاذل أو ديـنِ ... وصالياتٍ ككما يُؤثفَيْنْ

والشاهد فيه جعل الكاف اسماً بمنزلة (مثل) ولذلك سبقتها كافٌ هي حرف جرّ، ويمكن أن تكون الكاف الأولى حرف جرّ والثانية زائدة للتوكيد، و(ما) اسم موصول، والجار والمجرور متعلقان بـ (صاليات) أو تكون الكاف الأولى زائدة، والثانية صفة لـ (صاليات) بمثابة (مثل).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: كيف أنت إذا أقبل قُبلُك ونُحى نحوُك، كأنّه قال: كيف أنت إذا أريدت ناحيتُك وإذا أريد ما عندك حين قال: إذا نُحيَ نحوُك، وأمّا حين قال: أقبل قُبلُك فكأنّه قال: كيف أنت إذا أقبلَ النُّقب الرِّكابُ، جعلهما اسمين)[2].

أقول:

ممّا جعله سيبويه من الظروف المكانية المتصرفة: قُبلَك، ونحوَك، ولكونها متصرفة مثل لها وهي أسماءُ بقوله: كيف أنت إذا أقبل قبلُك، ونُحي نحوُك، على معنى: كيف أنت إذا أريدت ناحيتُك، بالرفع على الفاعلية في الأول، وعلى نائب الفاعل في الثاني، وكذا قوله: كيف أنت إذا أقبل النُّقبَ الرِّكاب، بإقامة (الركاب) وهي الإبل مقام الفاعل لـ (أقبل)

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 397، والمرادي: الجنى الداني، ص80، والبغدادي، 2/ 313.

(2) سيبويه: 1/ 409.

ونصب (النقب) وهو طريق في الجبل، وفي هذا يعقد سيبويه موازنة بين (قبلك) و(نحوك) من جهة وبين (الركاب) من جهة أخرى تقوم على المشابهة في إقامة هذه الألفاظ مقام الفاعل أو نائبه، مع فارق أنّ نحوك ، وقبلك تكون ظروفاً، وتكون أسماء، والركاب لا تكون ظرفاً.

هو قريباً منك

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّ النصب جيدٌ إذا جعله ظرفاً، وهو بمنزلة قول العرب: هو قريبٌ منك، وهو قريباً منك، أيّ مكاناً قريباً منك، حدثنا يونس أنّ العرب تقول في كلامها: هل قريباً منك أحدٌ، كقولهم: هل قُربك أحدٌ)[1].

أقول:

رأي الخليل جواز نصب (قبلَكَ ونحوَك) على الظرفية، وهو بمنزلة قول العرب: هو قريبٌ منكَ، بالرفع على الخبرية، و: هو قريباً منك، بالنصب على الظرفية المكانية، أيّ: هو مكاناً قريباً منك، فحذف الظرف، وأبقى صفته دالة عليه.

ورأي يونس (ت 183هـ) مع رأي الخليل.

وقد فصل الأعلم هذا من غير أن يشير إلى رأي الخليل الذي نقله سيبويه[2]، واكتفى ابن جني (ت 392هـ) بترديد ما ذكره سيبويه من دون إشارة إلى الخليل[3].

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا (دونك) فإنه لا يرفع أبداً، وإنْ قلت: هو دونك في الشرف؛ لأنّه هذا إنّما هو مثلٌ كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً، ولكنّه على السعة وإنّما الأصل في الظروف الموضعُ والمستقرُ من الأرض، ولكنّه جاز هذا كما تقول: إنّه لصلبُ القناة، وإنّه لمن شجرةٍ صالحةٍ، ولكنّه على السعة، وأما تُقصد تصدُك فمثل نُحي نحوَك، وأقبل قبلَك، يرتفع كما يرتفعان وينتصب كما ينتصبان، وإنْ شئت قلت: هو دونَك، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً، وقد يقولون: هو دونٌ، في غير الإضافة، أيّ هو دونٌ من القوم، وهذا ثوبٌ دون، إذا كان رديئاً)[4].

---

(1) سيبويه: 1/ 409.

(2) الأعلم الشنتمري: النكت، ص 426.

(3) ابن جني: اللمع، ص140.

(4) سيبويه: 1/ 410.

أقول:

لـ (دون) عند سيبويه معنيان:

الأول: مجيئها ظرفاً، وحينها تكون منصوبة على الظرفية المكانية، وهنا قد تستعمل في معنى المكان تشبيهاً، فيقال: خالد دون محمد علماً أو في العلم، والذي يجيز ذلك أنّ الوصف بالعلم أو الكرم، أو الشجاعة وغيرها ممّا فيه منازل ودرجات متفاوتة، فكما أنّ الأماكن متفاوتة في الانبساط والانخفاض والارتفاع، فكذلك (دون) في استعمالنا لها في غير دلالتها الظرفية.

والثاني: مجيئها اسماً دالاً على الدونية والحقارة، فيقال: الكاذبُ دون الصادق أيْ أنّ مكانة الأول مرذولة وحقيرة، كما تقول: هذا رجل دون: أيّ: حقير، ومرذول.

والأصل في الظروف عند سيبويه الموضع والمستقرّ من الأرض، ولكن بعض الظروف المكانية المتصرفة كـ (قصدُك) في نحو: قُصد قصدُك، واقبل قبلُك، ونُحي نحوُك، ترفعُ بوصفها أسماء، وتُنصب بوصفها ظروفاً، بل يمكن أن يقال: هو دونٌ بالرفع وبالتنوين في غير الإضافة، على معنى: هو دونٌ من القوم أيّ حقير ومرذول، مثلما تقول: هذا ثوبٌ دون، إذا كان رديئاً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّه ليس كلّ موضعٍ ولا كلّ مكان يحسُن أن يكون ظرفاً، فمما لا يحسن أن يكون ظرفاً أنّ العرب لا تقول هو جوف المسجد ولا هو داخل الدار ولا هو خارج الدار، حتّى تقول: هو في جوفها، وفي داخل الدار، ومن خارجها، وإنّما فُرّق بين خلف وما أشبهها وبين هذه الحروف؛ لأنّ خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها، على هذا جرت عندهم، والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كلّ اسم فتصير أمكنةً تلي الاسم من نواحيه وأقطاره، ومن أعلاه وأسفله، وتكون ظروفاً كما وصفتُ لك، وتكون أسماءً كقولك: هو ناحيةُ الدار إذا أردت الناحية بعينها، وهو في ناحية الدار، فتصير بمنزلة قولك: هو لي بيتك وفي دارك. ويدُلّك

على أنّ المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنّك تقول: زيدٌ وسط الدار وضربتُ وَسْطَه، وتقول: في وسط الدار، فيصيرُ بمنزلة قولك: ضربتُ وسطه مفتوحاً مثله)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّه ليس كلّ ما فيه معنى الموضع أو المكان يصلح للنصب على الظرفية المكانية، فلا ينصب من ظروف المكان إلاّ ما كان مبهماً، أو صيغ من المصدر، ويقصد بالظرف المبهم ما ليس له حدود تحصره، أو نهاياتٌ تحيط به، بل يمكن الإشارة إليه حسّاً لكونه يفتقر إلى غيره في بيان حقيقته، وعلامة وقوعه جواباً لـ (متى) و(كم الاستفهامية).

فلا يقال: (هو جوفَ الدار) كما يقال: هو خلفك، وقدّامك، ووراءك، لأنّ (خلف) وكذا أخواتها مكان غير محدد بإطار وأحياز لها نهاية وحدٌّ معلوم، في حيان (جوفَ الدار) تعني: البطن، والظهر من الدار، وبذلك تمثل جزءاً منه، جزءاً من حدوده وأحيازه وإبعاده، ومثلما يمتنع نصب (الدار) أو (المسجد) على الظرفية كذلك لا يُنصب ما يدلّ على أجزائهما كالجوف، والبطن، والظهر.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ كلّ ما يمكن جره من الألفاظ الدالة على المواضع والأماكن يصير اسماً معمولاً لذلك الجار فهناك فرق بين قولك:

محمد وسْطَ الدارِ (بتسكين السين) وبالنصب على الظرفية.

و: هو في وسَطِ الدارِ (بفتح السين) وبالجر بحرف الجرّ وهو اسم.

مثلما تقول: ضربتُ وسَطَهُ، مفعولاً به لا ظرفاً.

---

[1] سيبويه: 1/410-411.

من غريب ما يُستعمل من الأسماء ظرفاً

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنَّ الظروف بعضها أشدُّ تمكناً من بعض في الأسماء، نحو القُبل والقصد والنّاحية، وأمّا الخلف والأمام والتحت فهنّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجعل أسماءً، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار.

وهذه حروف تجري مجرى خلفك وأمامك، ولكنّا عزلناها لنفسر معانيها، لأنّها غرائبُ، فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثمّ لم نفسّر معناهما، وهما صَدَدَك ومعناه القصد، وسقبك ومعناه القُرب، ومنه قول العرب: هو وزن الجبل أيّ ناحيةً منه، وهم زنة الجبل أيّ حذاءه.

ومن ذلك قول العرب: هم قُرابتك أيّ قربك، يعني المكان، وهم قُرابتك في العلم، أيّ قريباً منك في العلم، وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاءه، وإزاءه، وحواليه بنو فلانٍ، وقومك أقطارَ البلاد، ومن ذلك قول الشاعر، وهو أبو حية النميري:

إذا ما نَعَشْناه على الرَّحْلِ يَنْثَنِي ... مُساليْهِ عنه من وراءٍ ومُقْدِمِ

ومُسالاة: عطفاه بمنزلة (جنبي فُطيمة)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ بعض ما يستعمل ظرفاً مكانياً أشدّ وأكثر تمكناً في الاسمية من غيره، ولذلك تستعمل - غالباً - في كلام العرب نثراً وشعراً لكونها أسماء لا ظروفاً، ولذلك كثر مجيئها مرفوعةً كـ (القُبلُ، والقصدُ، والناحيةُ)، أمّا نحو: خلفَ، وأمامَ، ووراءَ، وتحتَ، وفوقَ، وقدّام، وغيرها كثير فاستعمالها ظروفاً أكثر من استعمالها أسماء.

ثانياً: وممّا جعله سيبويه غريباً في المعنى ممّا يستعمل ظرفاً الآتي:

صددَك: بمعنى: القصد.

وسقَبك: بمعنى: القرب.

---

(1) سيبويه: 1/ 411-412.

ووزنُ الجبل: بمعنى: الناحية منه.

وزنَةَ الجبل: أيّ: حذاءه، يقال: هم يسكنون زنة الجبل.

وقُرابتَك: بمعنى: قربك.

وهم قرابتَك في العلم: أيّ قريباً منك.

وقومُك إطار البلاد، وقُطريه.

وكذا: إزاءه، وحواليه، وحوليه، وأحواله، وحواله وكلُها بمعنى: جانبيه وجنباته.

ثالثاً: ومـمّا جعله سيبويه غريباً في معناه المكاني: (مساليه) أيّ عطفيه، وناحيته.

ومنه قول الشاعر أبي حية النمري (ت)[1]:

إذا مـا نَعَشْناه علـى الرَّحْـلِ يَنْثَنِـي   مُـساليْهِ عنـه مـن وراءٍ ومُقْـدِمِ

والشاهد فيه نصب (مساليه) على الظرفية المكانية، والتقدير: في مساليه، وهو بمنزلة: جبني فطيمة في النصب على الظرفية، وقد مرّ القول فيه.

و(نعشناه) رفعناه، والبيت في وصف راكب أطال السرى حتّى غلبه النوم فطفق ينثني في عطفيه، وناحيتيه، عن الرحل من مقدمه ومؤخره.

(1) ينظر: المرزوقي: الأزمنة والأمكنة، 1/ 307.

ما شُبّه بظروف المكان غير المختصة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص، شبهت به إذا كان تقع على الأماكن، وذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو منّي منزلةَ الشّغافِ، وهون منّي منزلةَ الولدِ، ويدُلّك على أنّه ظرف قولك: هو منّي بمنزلة الولد، فإنّما أردت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا، وهو منّي مَزْجَرَ الكلب، وأنت منّي مَقْعَدَ القابلة، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك، قال الشاعر وهو أبو ذؤيب:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِئِ الـ ... ـضُّرَبَاءِ خلفَ النَّجْمِ لا يتتلَّعُ

وهو منك مناط الثّريّا

وقال الأحوص:

وإنّ بَني حَرْبٍ كما قد عَلِمْتُمُ ... مَناطَ الثُّرَيّا قد تَعَلَّتْ نُجومُهَا) [1]

أقول:

أولاً: ممّا يشبّه بظروف المكان غير المختصة للدلالة على القرب أو البعد قول القائل: هو منّي منزلةَ الشّغاف، والشغاف (غلاف القلب) فينتصب (منزلة الشغاف) على الظرفية المكانية للدلالة على القرب، وكذا: هو منّي منزلة الولد، وأنت منّي مقعد القابلة، للدلالة على القرب الشديد بين الشيئين.

ومثله: مناطَ الثّريّا إذا أريد أبعد البُعدِ[2].

ثانياً: ومن النحاة من يعدّ هذا شاذاً في النصب لمخالفة مادته مادة عامله، إذ التقدير: هو منّي مستقرٌّ في مقعد القابلة، وفي مَزْجَر الكلب، وفي مناط الثّريّا، وعامله الاستقرار

---

(1) سيبويه: 1/ 413-414.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 559.

المتعلق به منّي الواقع خبراً عن (هو) ومادة الاستقرار مخالفة لمادة (مقعد) و(مناط) و(مزجر) في قولهم: هو منّي مَزْجَر الكلب، والمعنى: هو منّي في القرب مقعد القابلة من التي تلدُ، وهو منّي في البُعد مناط الثريّا في الدبران، وفي التوسط مَزْجَر الكلب من الزاجر.

ولو أُعمل في (المقعد) قعد، وفي (المزجر): (زجر)، وفي (المناط): (ناط) وقلنا: هو مستقرّ منّي قعد مقعد القابلة، وناط مناط الثريّا، وزجر مزجر الكلب، لم يكن شاذاً لاتحاد العامل والمعمول في المادة اللغوية الواحدة[1].

ثالثاً: ويستشهد سيبويه بقول أبي ذؤيب الهذليّ (ت نحو: 27هـ)[2]:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِئِ الـ ... ـضُرَبَاءِ خلفَ النَّجْمِ لا يتتلّعُ

على نصب (مقعد) على الظرفية المكانية مع اختصاصه بالاسمية تشبيهاً له بالمكان.

والعيوق: كوكب أحمر، والرابئ: المرتفع والعالي من (ربأ)، والضُرباء: جمع: ضريب، وهو الذي يضرب بالقداح، أو الذي يراقب ما يخرج منها عند لعب الميسر، ويتتلّع: يرتفع.

والبيت في وصف حمر وحشية وردت الماء في وقت شديد الحر، و(مقعد) مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالخبر المحذوف، و(خلف) بدل من (مقعد) منصوب.

وممّا استشهد به سيبويه من هذا قول عبدالله بن محمد بن عاصم الأنصاري الملقب بالأحوص لضيق في مؤخّر أنفه (ت 155هـ)[3]:

وإنّ بَني حَرْبٍ كما قد عَلِمْتُمُ ... مَناطَ الثُّرَيّا قد تَعَلَّتْ نُجومُهَا)[4]

---

(1) وينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 524-525.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 560، والبغدادي، 1/ 4158-421، وابن يعيش، 1/ 41.

(3) ديوانه، ص 52.

(4) سيبويه: 1/ 413-414.

والشاهد فيه نصب (مناط الثُرَيّا) على الظرفية مع اختصاصه تشبيهاً بالمكان، والكاف في (كما) اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محلّ رفع خبر، والتقدير: إن بَني حرب مثلما علمتم، و(ما) اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة، و(مناط) مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر ثانٍ لـ (إنّ).

ومناط الشيء: معلقُهُ.

يريد أنّ بني حرب وهم آل أبي سفيان بن حرب مكانتهم عالية كالثُرَيّا إذا استعلت وصارت على قمة الرأس.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقال: هو منّي مَعْقِدَ الإزار، فأجري هذا مجرى قولك: هو منّي مكان السارية، وذلك لأنّها أماكنُ، ومعناها هو منّي في المكان الذي يقعد فيه الضرباءُ، وفي المكان الذي نيط به الثُرَيّا، وبالمكان الذي ينزل به الولدُ، وأنت منّي في المكان الذي تعقد فيه القابلة، وبالمكان الذي يُعْقَدُ عليه الإزار، فإنّما أراد هذا المعنى ولكنّه حذف الكلام، وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشام؛ لأنّها أماكن وإنْ لم تكن كالمكان. وليس يجوز هذا في كلّ شيء، لو قلت: هو منّي مجلسَك، أو متكأ زيدٍ، أو مربط الفرس، لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعلمت العرب، وأجزْ منه ما أجازوا)[1].

أقول:

أولاً: وممّا نصبه سيبويه على الظرفية المكانية مع اختصاصه الآتي:

1- مَعْقِدَ الإزار في قول القائل: هو منّي مَعْقِدَ الإزار، وهذا يجري في أحكامه ودلالته مجرى (مقعد القابلة) و(مناط الثُرَيّا) و(مزجر الكلب)، والعامل فيه ليس أصلاً للفعل، ولا شريكاً له في الرجوع إلى أصل واحد، وقد جعله سيبويه بمنزلة: هو منّي مكان السارية، ويؤكّد سيبويه أنّ هذه الأسماء المستعملة للمكان لا تدلّ على مسمى نعرف حقيقته من لفظه، أو بنفسه، بل بما يضاف إليه كمكان، ناحية، وأمام، ووراء،

---

[1] سيبويه: 1/ 414.

وجنابي، وأقطار البلاد، ومساليه، وغيرها مما يفسر نصبه إنْ شاء منصوباً على الظرفية المكانية.

ثانياً: وهذا النوع من الألفاظ التي نصبت على الظرفية المكانية مقصور على السماع، ولا يجوز في كلّ ما فيه معنى المكان، فلا يقال: هو منّي مجلسك، أو متكأ زيدٍ، أو مربط الفرس بالنصب على الظرفية المكانية، وإنّما الجائز ما استعملته العرب على ألسنتها.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن ذلك قول العرب: هو منّي مدرجَ السيل، أيّ مكان درج السّيل من السيل، قال الشاعر وهو ابن هَرْمَة:

أَنُصْبٌ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُيُولِ

ويقال رجع أدراجه، أيّ رجع في الطريق الذي جاء فيه، هذا معناه فأجري مجرى ما قبله، كما أجروا ذلك المجرى درج السيول)[1].

أقول:

ومـمّا جعله سيبويه ظرفاً للمكان يجري مجرى ما سبق وإضافته محضة قول القائل: رجع أدراجه، أيّ في الطريق الذي جاء فيه، وأدراج السيول: مجاريها، يقال: درج السيول، وأدراج السيول، ومنه قول ابن هرمة إبراهيم بن علي القرشي (ت 152هـ) وهو آخر من يحتج بشعره[2]:

أَنُصْبٌ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُيُولِ

بنصب (درج السيول) على تقدير: مكان درج السّيل من السّيل.

---

(1) سيبويه: 1/ 414-415.

(2) ينظر: ابن مالك، 2/ 227.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو منّي فرسخان، وهو منّي عَدوةَ الفرس، ودعوةُ الرجل، وغَلْوةُ السّهم، وهو منّي يومانِ، وهو منّي فوتُ اليد، فإنّما فارق هذا الباب الأول لأنّ معنى هذا أنّه يُخبر أنّ بينه وبينه فرسخين ويومين، ودعوة الرجل، وفوتاً، ومعنى فوت اليد أنّه يرد أن يقرّب ما بينه وبينه، فهذا على المعنى، وجرى على الكلام الأول، كأنّه هو لسعة الكلام، كما قالوا: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعةِ، وأمّا قول العرب: أنت منّي مرأى ومسمعٌ، فإنّما رفعوه لأنّهم جعلوه هو الأول، حتّى صار بمنزلة قولهم: أنت منّي قريبٌ)[1].

أقول:

أولاً: يورد سيبويه مجموعة من الألفاظ التي لا يراد بها المكان، وإنّما يراد بها تقدير المسافة بين شيئين أو أكثر قرباً أو بُعداً، ومن هذه الألفاظ الآتي:

- فرسخان في نحو قول القائل: هو منّي فرسخان.
- وهو منّي (عُدوة) الفرس.
- وهو منّي (دعوةُ) الرجل.
- وهو منّي (غلوةُ السهم).
- وهو منّي (يومان).
- وهو منّي (فوتُ اليدِ) أيّ يمدّ يده إليه فلا يناله.

فهذه الألفاظ على المستوى النحوي لا تستعمل إلاّ مرفوعة على الخبرية لـما تقدمها من مبتدءات، أمّا على المستوى الدلالي فالفرق بينها وبين ما مرّ من ألفاظ منصوبة على الظرفية المكانية، أنّ الأخيرة تفيد الدلالة على المكان الذي حدث فيه الأمر، أو الحدث المعينين.

أمّا هذه الألفاظ التي أدرجناها أعلاه، وغيرها كثير، فلا يراد بها تحديد المكان الذي حدث فيه الأمر، وإنّما يراد بها الدلالة على المسافة ما بين شيئين أو أكثر، أو التقريب، أو

[1] سيبويه: 1/415.

البُعد، وهذه المعاني مستفادة من تلك التراكيب على سعة الكلام، مثلما توسعوا في نحو: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعةِ)، ولـمّا كان تقدير هذا على: أخطبُ أيامِهُ يومُ الجمعةِ، يكون التقدير في: هو منّي فرسخان: هو منّي مسيرةُ فرسخين.

ثانياً: أمّا قول العرب: أنت منّي مرأى ومسمعٌ، بالرفع على الخبرية للمبتدأ (أنت)، والمعنى: أنت منّي قريبٌ، ومن العرب من ينصب (مرأى) و(مسمعاً) على الظرفية.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعم يونس أنَّ ناساً من العرب يقولون:

أَلْصَبُّ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ

فجعلهم هم الدرج، كما تقول: زيدٌ قصدُك، إذا جعلت القصد زيداً، وكما يجوز لك أن تقول: عبدالله خلفك، إذا جعلته هو الخلف)[1].

أقول:

يعود سيبويه لبيت (ابن هرمة) فينقل عن أستاذه يونس روايته برفع (درجُ السيول) لا على نصبه على الظرفية، والرفع على جعله خبراً للضمير (هم) والخبر نفس المبتدأ في المعنى، ولذلك قال سيبويه: (فجعلهم هم الدرجَ)، وهو بمنزلة قولك: زيدٌ قصدُك، إذا أردت أنَّ القصد هو زيدٌ، أو بمنزلة: عبدُالله خلفُك، بالإخبار بـ (خلفُ) عن عبدالله، وخَلْفُ كما مرَّ ظرف مبهم متصرف، يجوز نصبه على الظرفية المكانية فمعمولاً به، وتعليقه بـ (استقرّ) أو (مستقرّ) ويجوز جعله اسماً تتوارد المعاني المختلفة عليه، فيرفع، ويجر، كبقية الأسماء المتمكّنة.

---

(1) سيبويه: 1/416.

رفع بعض ما دلّ على المكان على الابتداء

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنّ هذه الحروف بعضها أشدُّ تمكّناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد والنحو، والقُبل والناحية، وأمّا الخلفُ والأمام والتحت والدُّونُ فتكون أسماءً، وكينونة تلك أسماءً أكثرُ وأجرى في كلامهم، وكذلك مرأى ومسمعٌ كينونتهما أسماء أكثرُ، ومع ذلك أنّهم جعلوه اسماً خاصاً، بمنزلة المجلس والمتكأ وما أشبه ذلك، فكرهوا أن يجعلوه ظرفاً، وقد زعموا أنّ بعض الناس ينصبه، يجعله بمنزلة درج السيُول، فينصبه، وهو قليل، كأنهم لمّا قالوا: بمرأى ومسمعٍ فصار غير الاسم الأول في المعنى واللفظ، شبّهوه بقوله: هو منّي بمنزلة الولد، وقد زعم يونس أنّ ناساً يقولون: هو منّي مزجر الكلب، يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع، وكذلك مَقْعَدٌ ومناطٌ، يجعلونه هو الأول فيُجرى، كقول الشاعر:

وأنــت مكانُــك مــن وائــل ... مكــانُ القُــرادِ مــن أستِ الجمــلِ

وإنّما حَسَنَ الرفع ههنا لأنّه جعل الآخر هو الأول كقولك: له رأس رأسُ الحمار، ولو جعله ظرفاً جاز، ولكن الشاعر أراد أن يشبّه مكانه بذلك المكان)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الحروف: الكلمات.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ بعض الألفاظ أشدّ تمكّناً من الاسمية منها إلى الظرفية ويمثل لذلك بـ (القصد، والنحو، والقُبل، والناحية) فهذه الألفاظ أقرب في الاستعمال والمعنى إلى الأسماء منها إلى الظروف، فهي تختلف عن (الخلف، والتحت، والدُّون) فهذه أقرب إلى لا الظرفية منها إلى الاسمية، إذ تكون أسماء وتكون ظروفاً دالة على الكينونة والمكان، والاستقرار.

---

(1) سيبويه: 1/416-417.

بل أنَّ بعض الألفاظ ما لا يستعمل مرفوعاً كـ (دونك) أبداً، لأنّه أبعد ما يكون في التمكن من دائرة الأسماء، ومع هذا سُمع من ينصبهما ينصب (درج السيُّول) ولكن هذا قليل.

وكذا الأمر في (مزجر الكلب) إذ نقلَ يونس عن بعض العرب أنّهم يرفعونه، يقولون: هو مني مزجر الكلب، بالرفع على الخبرية، كما رفعوا: مرأى ومسمعٌ، ومن الرفع قول الأخطل (ت 90هـ)[1]:

وانت مكانُك من وائل ... مكانُ القُرادِ من استِ الجملِ

والشاهد فيه رفع (مكانُك) بالابتداء، ورفع (مكانُ القُرادِ) على الخبرية لـ (مكانُك) ولم يجعله ظرفاً، ولو نصبه لكان جائزاً على سعة الكلام، والتقدير فيه:

مكانُك من وائل مثلُ مكان القُرادِ من أست الجملِ.

يريد أنّه من أخسّ قبائل بكر بن وائل وأوضعها.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا قولهم: داري خلف دارك فرسخاً، فانتصب لأنَّ خلف خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلما قال: داري خلف دارك أبهم، فلم يُدْرَ ما قدْر ذاك، فقال: فرسخاً وذراعاً وميلاً، اراد أن يبيّن فيعملُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنصب كما عمل: له عشرون درهماً في الدرهم، كأنَّ هذا الكلام شيءٌ منوّنٌ يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان: أفضلهم رجلاً، بتلك المنزلة. وإنْ شئت قلت: داري خلف دارك فرسخان، تُلغى خلف كما تُلغى فيها إذا قلت: فيها زيدٌ قائمٌ. وزعم يونس انَّ أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان، فشبّه بقولك: دارُك منّي فرسخان، لأنَّ خلف ههنا اسمٌ، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم، وهذا مذهب قويٌ. وأمّا العرب فتجعله بمنزلة

---

[1] ديوانه، ص 335، والبغدادي، 1/ 220، 458.

قولك: خلف، فتنصب وترفعُ، لأنّك تقول: أنت من خلفي، ومعناه أنت خلفي، ولكنّ الكلام حذف، ألا ترى أنّك تقول: دارُك من خلف داري، فيستغني الكلام.

وتقول: أنت منّي فرسخين، أيّ أنت منّي، ما دُمنا نسيرُ فرسخين، فيكون ظرفاً كما كان ما قبله ممّا شبّه بالمكان)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- كلام قد عمل بعضهُ في بعض واستغنى، أيّ صار لكلّ مكون من مكوناته وظيفة نحوية، واستغنى الكلام عن أيّ لفظ ظاهر أو مقدّر لتمام معناه، فهو قد استوفى دلالتاه وحسن السكوت عليه بمكوناته.
- هذا الكلام شيءٌ منوّنٌ، يريد بالكلام: دارك خلف داري، الذي جعله بمنزلة (عندي تسعون)، إذ يمكن أن يقول: داري تسعون ذراعاً.
  ويريد بـ(المنوّن): تسعون، العامل في: (ذراعاً).

والذراع ليس هو (التسعين)، لأنّ التسعين ليست مضافة إلى (ذراعاً) مثلما هو الحال في نحو قولك: هو أفضلهُمْ شاعراً، الذي أضيف فيه (أفضلُ) إلى ما هو من اسمه، أيّ: (هم).

ثانياً: في قول القائل: داري خلف دارك ميلاً، يكون داري: مبتدأ، وخلف منصوب على الظرفية المكانية، وهو مضاف و(دارك) مضاف إليه، ومضاف ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بخبر داري، والتقدير: كائن، أو واقع. ولذلك يقول سيبويه: (لأنّ خلف خبرٌ للدار، و(ميلاً) منصوب على التمييز، لما في الجملة من بعض الإبهام والغموض فاحتيج إلى إطلاق التمييز لبيان مقدار موقع دار المتكلّم من دار المخاطب، فقوله: داري خلف دارك، لا يعرف منه مقدار المسافة قُرباً أو بُعداً، وبإطلاق (ميلاً) تحددت المسافة، ونصب (ميلاً) بمنزلة نصب (كتاباً) في قولك: عندي عشرون كتاباً.

ثالثاً: ويجوز رفع ما دلّ على مقدار المسافة، تقول: دارُك خلف داري ميلان، أو ميلٌ بالرفع، فتكون مكونات الكلام كالآتي:

---

[1] سيبويه: 1/ 417.

مبتدأ + ظرف مكان منصوب على الظرفية + خبر للمبتدأ.

فهو بمنزلة قولك: محمدٌ في المسجد قائمٌ.

بإلغاء كلّ من الوظيفة النحوية للظرف (خلف جداري) وللجار والمجرور (فيها)، لأنّ (ميلان و(قائم) قام بوظيفة الإخبار عن المبتدأ: (دارُك) و(محمد)، ولم تعدّ هناك وظيفة نحوية لشبه الجملة (خلف داري) و(فيها).

رابعاً: ويمكن أن يقال: داري من خلف دارك ميلان، أو ميلين بالرفع والنصب، ومن نصب جعل (من) مع (خلف) بمنزلة (خلف) منصوبة على الظرفية، وهذا في الرفع والنصب بمثابة الرفع والنصب في قول القائل: دار خلف دارك ميلان أو ميلين، إذ يُقال: أنت من خلفي، بمعنى: أنت خلفي لا فرق بين التركيبين.

خامساً: ويجوز أن يقال: أنت منّي فرسخين، متوزّعاً على الآتي:

مبتدأ هو الضمير (أنت + خبر هو متعلق الجار والمجرور (منّي) + ظرف منصوب على الظرفية المكانية هو (فرسخين)، والمعنى: أنت منّي، أيّ من أصحابي، قال تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾ [من سورة إبراهيم: 36]، أيّ من أصحابه وأشياعه.

ظروف الزمان

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا الوقت والساعاتُ، والأيّام والشّهور والسّنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعة، إذا جعلت يومَ الجمعة ظرفاً، والهلالَ الليلة، وإنّما انتصبا لأنّك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتالَ في يوم الجمعة، والهلال في الليلة.

وإنْ قلت: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القتالُ نصبت، التقديمُ والتأخيرُ في ذلك سواءٌ، وإنْ شئت رفعت فجعلت الآخر الأول، وكذلك: اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ، وإنْ شئت رفعت، فأمّا اليومُ الأحدُ، واليومُ الاثنان، فإنّه لا يكون إلاّ رفعاً، وكذلك إلى الخميس، لأنّه ليس يعمل فيه، كأنّك أردت أن تقول: اليومُ الخامسُ والرابعُ، وكذلك: اليومُ خمسةَ عشرَ من الشهر، إنّما أردت هذا اليومُ تمامُ خمسةَ عشرَ من الشهر، ويومان من الشهر رفع كلُّه، فصار بمنزلة قولك: العامُ عامُها) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ظروف الدهر: ظروف الزمان.
- جعلت الآخر الأول: جعلت الخبر مبتدأ كما تقول: صديقي جاري، وجاري صديقي، فكل طرف من طرفي الإسناد صالح لأن يكون مبتدأ أو خبراً، والرتبة هي التي تحدد من هو المبتدأ ومن هو الخبر.

ثانياً: أسماء الزمان كلُّها صالح للنصب على الظرفية مبهمة كـ (حين) و(مدة) ومختصها كـ (يوم الجمعة)، ومعدودها كـ (يومين) أو أسبوع، وظروف الزمان هذه تقع خبراً عن (الجثث)، أيَ الأشياء الجنسمة التي لها أبعاد المادة.

ثالثاً: مثّل سيبويه لـما ينصب على الظرفية الزمانية بنحو:

---

(1) سيبويه: 1/ 418-419.

الاجتماعُ يومَ الجمعةِ، والهلالُ الليلةَ، بجعل (الاجتماع) و(الهلال) مبتدأين، و(يومَ الجمعة) و(الليلة) منصوبين على الظرفية الزمانية، متعلقان بالخبر المحذوف، والهلالُ (جثة) أيّ صورة لها أبعاد المادة، وهو جزء من القمر.

رابعاً: يجوز الرفع، فيقال: الهلالُ الليلةُ، على تقدير: الهلالُ في الليلة، والاجتماعُ يومُ الاثنين، على معنى: اجتماع في يوم الاثنين، ثمّ تحذف (في).

خامساً: ولك أن تتصرف في الجملة تصرفاً أفقياً فتقدم وتؤخر، تقول: الليلةَ الهلالُ، واليومَ الاجتماع. وإنْ شئت رفعت فجعلت الآخر الأول.

سادساً: ولم يجوز سيبويه النصب إلاّ مع (الجمعةِ) و(السبت) في نحو: اليومَ الجمعةِ، اليومَ السبتُ، أمّا (الأحد) وبقية أيام الأسبوع فلا يكون إلاّ رفعاً، لأنّ في (الجمعة) معنى الاجتماع، وفي السبت معنى (الراحة)، وهما مصدران يقعان في اليوم بمنزلة قولك: اليومَ الاجتماعُ، والمصادر متمكنة كسائر الأفعال في وقوع الفعل منها وبها، والزمان تشبيه بها، وبقية أيام الأسبوع ليس فيها المعنيان السابقان، فإذا نصبت الأحد، والاثنين وغيرهما إلى الخمس لم يجز، لأنّ هذه الأيام ليس في معانيها ما يدلّ على المصدرية، ولذلك وجب الرفع، تقول الهلالُ الاثنينُ، على معنى الهلالُ اليوم الثاني، والهلالُ الخمسُ على معنى: الهلالُ اليوم الخامسُ.

وكذا في قولك: اليومُ خمسةَ عشرَ من الشهر، تريد: هذا اليومُ تمامُ خمسةَ عشرَ من الشهر.

وكذا يومان من الشهر، بمنزلة: العامُ عامُها.

وكلّ ذلك بالرفع لا غير.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن العرب من يقول: اليومَ يومُك، فيجعلُ اليومَ الأول بمنزلة الآن، لأنّ الرجل قد يقول: أنا اليومَ أفعل ذاك، ولا يريد يوماً بعينه، وتقول: عهدي به قريباً وحديثاً، إذا لم تجعل الآخر هو الأول، فإن جعلت الآخر هو الأول رفعت، وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر، وتقول: عهدي به قائماً وعلمي به ذا مالٍ، فتنصبُ على أنّه حال وليس

بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: ضربي عبدالله قائماً، على هذا الذي ذكرتُ لك، واعلم أنّ ظروف الدهر أشدُّ تمكّناً في الأسماء، لأنها تكون فاعلةً ومفعولةً، تقول: أهلكك الليلُ والنهارُ، واستوفيت أيامك، فأجري الدهرُ على هذا المجرى، فأجْرِ الأشياء كما أجروها) [1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ بعض العرب يقول: اليومَ يومُك، بنصب اليومَ على الظرفية والمعنى: اليومَ شأنك الذي ينسب إليك، وتذكر به وتعرف، ولا يراد به يوماً معيناً كقوله تعالى:

ثانياً: ويقال: عهدي به قريباً وحديثاً، بالنصب على الظرفية الزمانية، وعلى معنى: عهدي بزيد في زمان قريب وزمان حديث، ولك الرفع بجعل (الآخر هو الأول) أيّ على الابتداء والخبر، والمعنى: عهدي به قريب وحديث.

ثالثاً: أمّا قولك: عهدي به قائماً، فـ (قائماً) منصوب على الحال، وهذا الحال سادّ مسدّ الخبر.

رابعاً: يقرر سيبويه أنّ ظروف الزمان أشدّ تمكّناً في الأسماء ولذلك تتوارد عليها معاني الفاعلية، والمفعولية يقال: مرت ليلةٌ قاسية عليّ واستوفيت أيامي في الجدّ.

---

(1) سيبويه: 1/ 419.

حروف الجرّ

قال سيبويه - رحمه الله-:

(والجرُّ إنّما يكون في كلّ اسم مضافٍ إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً، فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك: مررتُ بعبدالله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيدٍ، ويالبكرٍ، وتالله لا أفعلُ ذلك ومن وفي ومُذ، وعن، وربَّ وما أشبه ذلك، وكذلك أخذته عن زيدٍ، وإلى زيدٍ.

وأمّا الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام، وقُدام، ووراء، وفوق وتحت، وعند وقبل، ومع وعلى؛ لأنك تقول: مِنْ عليك، كما تقول: مِنْ فوقك، وذهب مِنْ مَعه.

وعن أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية، ألا ترى أنّك تقول: من عن يمينك، كما تقول: من ناحية كذا وكذا.

وقُبالة، ومكانك، ودون، وقبل، وبعد، وإزاء، وحذاء، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمة، وذلك قولك: أنت خلف عبدالله، وأمام زيدٍ، وقدام أخيك، وكذلك سائرُ هذه الحروف.

وهذه الظروف أسماءٌ، ولكنّها صارت مواضع للأشياء)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- شيء ليس باسم ولا ظرف: الحرف.
- الجرّ: مصطلح سيبويهي وعليه جمهور البصريين، ويطلق الكوفيون عليه: (الخفض)[2]، وحروف الإضافة[3].

---

(1) سيبويه: 1/ 419-420.

(2) ينظر: الفراء: معاني القرآن: 1/ 3-5.

(3) ابن يعيش: 8/ 7.

ثانياً: جعل سيبويه المجرور بحرف الجرّ داخل في الإضافة؛ لأنَّ الإضافة نفسها على تقدير حرف الجرّ، وعلى ثلاثة أنواع هي[1]:

الأول: نوع من الإضافة بمعنى (في)، ومنه قوله تعالى:

﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [من سورة البقرة: 204].

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [من سورة البقرة: 226].

﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [من سورة سبأ: 33].

والثاني: إضافة بمعنى (من) وضابطها كون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كـ (خاتمُ فضةٍ) و(ثوب حرير).

والثالث: إضافة بمعنى اللام، وهي ما سوى الإضافة بمعنى (عن) و(في) ولا يحسن تقديرها.

ثالثاً: يرى سيبويه أنَّ المضاف إليه ينجرّ بأحد ثلاثةٍ هي:

1- بالحرف، وقد تدخل المجرور بالحرف في باب المضاف إليه.

ومثّل لذلك بـ (مررتُ بعبدالله) و(هذا لعبد الله) .... الخ.

وذكر من الحروف الجارة ما بعدها: (الباء، واللام، وكاف التشبيه، وتاء القسم، ومن، وفي، ومُذ، وعن، وربَّ، وإلى).

2- بالظروف: كـ (خلف، وأمامَ، وقُدّام، ووراءَ، وفوق، وعندَ، وقبلَ، ومع وعلى) عند من يقول بمجيئها اسميّة في بعض التراكيب من نحو: مِن عليكَ، كما تقول: من فوقك، وكذا: ذهب من معه، و(عن) في نحو: من عن يمينك، ويقال: نزلتُ من عليه، أيّ: من فوقه.

ومرّ من عن يميني: أيّ: مرَّ من جانبي.

وقد مضى الحديث في: مُذ، ومنذ مفصلاً في أول الكتاب.

---

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 221، 222.

3- بإضافة اسم إلى اسم، لأنّ حدّ الإضافة عندهم: (أول بشأنٍ داخل في اسمه كالجزء منه)[1]، (وامتزاج اسمين في وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً، أو تخفيفاً)[2]، وهي أيضاً: (إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره، ولو مؤولاً بتنزيله - أيّ الغير - من الاسم الأول بمنزلة التنوين منه، أو منزلة شيء يقوم مقامه، أيّ التنوين)[3].

وقد مثّل سيبويه للظروف المضافة التي صارت مواضع للأشياء بـ (قبالتك، ودونك، وقبلك، وبعدك، وإزاءك، وحذاءك، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة. يقال: أنت خلف عبدالله، وأمام زيدٍ، وقُدّامَ أخيك، وكذا سائر بقية الألفاظ التي هي أسماء استعملت للدلالة على مواضع الأشياء.

ما يضاف من الأسماء والظروف

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا الأسماءُ فنحو: مِثْلٍ، وغيْرٍ، وكُلٍّ، وبعْضٍ، ومثْلُ ذلك أيضاً الأسماءُ المختصة نحو: حمارٍ، وجدارٍ، ومالٍ، وأفْعَلَ نحو قولك: هذا أعملُ الناس، وما أشبه هذا من الأسماء كلّها وذلك قولك: هذا مِثْلُ عبدالله، وهذا كلُّ مالكَ وبعضُ قومك، وهذا حمارُ زيدٍ وجدارُ أخيك، ومالُ عمرٍو، وهذا أشدُّ الناس، وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ، ولكنّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: يالبكرِ، فإنّما أردت أن تجعل ما يعمل في المُنادى من الفعل المضمر مضافاً إلى بكرٍ باللام)[4].

أقول:

أولاً: يعرض سيبويه إضافة الاسم إلى الاسم، ويذكر ثلاثة أقسام لهذه الإضافة هي:

---

(1) الرماني: الحدود في النحو، ص 69.

(2) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 51.

(3) الفاكهي: شرح الحدود النحوية، ص 134.

(4) سيبويه: 1/ 420-421.

1- إضافة الظروف إلى ما بعدها من الأسماء والمصادر، ومنها: (بين، ولدن، وسواء، ولدي، وخلف، وقُدّام، ووراءَ، وأمام، وتجاه، وتحت، وفوق، وإزاء، وتلقاء، ووسط، وقبل، وبعد، .... الخ)، من الظروف.

2- وإضافة بعض الأسماء إلى الأسماء والمضاف ليست الإضافة بغالبة عليه وهو الأكثر في اللغة، والدك، ومدرستي، وأهلنا، وبيت فلان، وسيارة فلان .... الخ.

3- وأسماء غلبت عليها الإضافة إلى ما بعدها، ويذكر سيبويه منها: (مثل، وغير، وكلّ، وبعض) فهذه وما يجري مجراها ملازمة للإضافة إلى ما بعدها، ومثلها بعض الأسماء المختصة من نحو: حمارٍ، وجدارٍ، ومالٍ، وما جاء على (أفعل) من الأسماء كـ (هذا أعملُ الناسِ)، وما أشبه هذا من الأسماء كلِّها، يقال: هذا مثلُ عبدالله، وهذا كلُّ مالك، وهؤلاء بعضُ قومي، وهذا جدارُ بيتك، وهذا أشدُّ الناس حرصاً على الحرمات.

ومن المعروف عند النحاة أنّ أصل الجرّ الحرف، فأمّا المضاف إليه فعلى تقدير الحرف ونيابة عنه، فالحروف هي التي تجر معاني الأفعال إلى الأسماء وتربطها بها، ولابُدّ لها من متعلق به، وهو إمّا محذوف، وإمّا موجود أو ما هو في حكمة دلالة الحال عليه، وذلك إذا لم يقع أحدها خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالاً لذي حال، ولذلك وجب أن تعلق (شبْه الجملة) أعني: الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف بمعنى (الاستقرار) أو ما جرى مجراه فعلاً أو اسم فاعل، وقد سدّت مسدّه وانتقل إليها ضميره وارتفع بها كما يرتفع به، وذلك إذا وقع أحدها (الظرف) أو الجار والمجرور في أحد تلك المواقع.

وأمّا ما هو موجود أو ما في حكم الموجود لدلالة الحال عليه، فذلك إذا لم يقع الظرف أو الجار والمجرور موقع الخبر أو الصفة، أو الصلة أو الحال، ولذلك شرع سيبويه ببيان بعض المعاني التي تؤديها حروف الجرّ في التركيب اللغوي المعين فيرى الآتي:

أنّ الباء وما أشبهها من حروف الجرّ ليست بظروف ولا أسماء، ومن وظائفها تعدية الفعل إلى الاسم المجرور بها، وأنها أيضاً تجعل المجرور متعلقاً بالفعل أو ما يجري مجراه في العمل، فإذا قلت: رغبت في السفر، وقمت إلى العمل، وأوصلت إلى (السفر) رغبتك فيه، وأوصلت إلى العمل قيامك، وهذا بمنزلة قولك:؛ (يالبكرٍ) في الاستغاثة، فهو بمنزلة النداء

وبمعنى: أدعو، وأريد، وأنادي، واستغيث، ولهذا نصب المنادى بعد أداة النداء وباللام في (يالبكرِ) أوصلت معنى الاستغاثة إلى (بكر)، وهكذا الأمر في مررتُ بزيدٍ، أوصلت المرور إليه.

في بعض معاني حروف الجرّ

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فإنّما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبدالله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبدالله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبدالله فقد أضفت الأخذ إلى عبدالله بمن، وإذا قلت: مُذْ زمانٍ فقد أضفت الأمر إلى وقتٍ من الزمان بمُذْ)، وإذا قلت: أنت في الدار فقد أضفت كينونتكَ في الدار إلى الدار بفي، وإذا قلت: فيك خصلة سوءٍ، فقد أضفت إليه الرداءة بفي، وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بربَّ، وإذا قلت: بالله ووالله وتالله فإنّما أضفت الحلف إلى الله سبحانه، كما أضفت النداء باللام إلى بكرٍ حين قلت يالبكرِ: وكذلك رَوَيْتُه عن زيدٍ، وأضفت الرواية إلى زيد بعن) [1].

أقول:

في هذا النص ذكرٌ لبعض المعاني التي تفيدها حروف الجرّ داخل التركيب المعين لكون هذه الحروف تزيد على المعنى المعين للجملة المعينة قيداً دلالياً لا يُستفاد بدونها، فهناك فرق بين قولك:

سافر محمدٌ، وسافر محمد من بغداد إلى الشام.

ففي الجملة الأولى إخبار عن سفر محمد من غير تحديد مكان انطلاق السفر، ولا تحديد وجهته، وفي الجملة الثانية بيان لذلك بوساطة (من)، و(إلى)، زيادة إلى ما فيهما من تعدية الفعل التي هي صلته إلى الاسم المجرور بكل منهما.

ومن معاني الحروف التي ذكرها سيبويه لبعضها الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 421.

أولاً: الباء: كـ (مررت بزيد)، فقد (أضافت) الباء المرور إلى زيد، أيْ أنّها أوصلت معنى الفعل وهو (المرور) إلى زيد وربطته أو (علّقته) به.

وللباء معان أخر منها الإلصاق، والاستعانة، والزيادة لتأكيد النفي وغيرها كثير[1].

ثانياً: اللام: وذكر سيبويه معنى الملك والاستحقاق كما سيأتي لاحقاً، ودل على هذا بقوله بعد أنْ مثّل له بـ (هذا لعبدالله) (أضفت هذا لعبد الله، مع تصرفنا في نص عبارته. ومن أشهر معاني اللام: الملك، والملابسة، والعاقبة، وشبه الملك والتعدية وغير ذلك ممّا فصله المتأخرون[2].

ثالثاً: الكاف: وقد مثّل سيبويه له بقوله: (أنت كعبدالله)، وجعله للتشبيه، وجرى ذكر هذا المعنى عند النحاة جميعهم، وزادوا عليه معانٍ كثيرة[3].

رابعاً: من: ومثّل لها سيبويه بقوله: (أخذتُهُ من عبدالله) وجعله من (إضافة الأخذ إلى عبدالله)، وهذا المعنى هو ما سُمّي بـ (ابتداء الغاية)، وذكروا لـ (من) معاني التبعيض، واستغراق الجنس، والبيان، والتوكيد[4].

خامساً: مُذْ، ومثلها (مُنْذُ): حرفا جرّ بمعنى (من) إذا كان الزمان ماضياً، وبمعنى: (في) إذا كان حاضراً، وبمعنى (من) و(إلى) إذا كان معدوداً، نحو: ما رأيته مُذْ يوم الخميس، أو مُذْ يومنا، أو عامنا، أو مُذْ ثلاثة أيام.

وقد ذكر سيبويه أنّهما يزيدان على التركيب المعين وقتاً من الزمان، وقيل إنّهما اسمان مضافان[5].

سادساً: في: وقد ذكر سيبويه أنّها لإفادة الكينونة، أيْ ما سماه بعض النحاة بعد سيبويه بـ (الوعاء)، كـ (أنت في الدار)، أو: الكتب في المكتبة، أو ما يتنزل منزلة الوعاء

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 36، وابن هشام: مغني اللبيب، ص 409.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 36، وابن هشام: مغني اللبيب، ص 409 وما بعدها.

(3) ينظر: المصدران السابقان: ص 78 وما بعدها، 355 على التتالي.

(4) ينظر: المصدران السابقان، ص 308 وما بعدها، و 608 وما بعدها على التتالي.

(5) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/634-635.

كقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [من سورة إبراهيم: 10]، ذكر سيبويه لـ (في) أيضاً معنى الظرفية، ومثّل له بـ(فيك خصلة سوء).

ومن معاني في أنها: للظرفية والمصاحبة، والتعليل، والمقايسة، وبمعنى (على)، وبمعنى (الباء)، وبمعنى (إلى)، وبمعنى (من)، وزائدة للتوكيد[1].

سابعاً: ربَّ: وهي عند البصريين حرف تقليل، وقد مثّل له سيبويه بقوله: ربَّ رجلٍ يقول ذلك، ويبدو من مثاله أنَّ ربَّ هذه مختصة بالنكرة، وسائر حروف الجرّ تدخل على النكرة والمعرفة، ولربَّ أحكام كثيرة[2].

ثامناً: الباء، والواو والتاء: ومثّل لهنّ سيبويه بقوله: بالله، والله، وتالله، وفيهنّ معنى القسم، وللباء، والواو، معانٍ أخر[3]، والتاء تكون عاملة، وغير عاملة، وهي أقسام، ما هو للقسم، وما هو تاء تأنيث، وما هو تاء خطاب[4].

ونجد أنفسنا وقد انتهينا من قراءة المفاهيم والآراء التي طرحها سيبويه في باب الإضافة والجرّ بحاجة إلى تثبيت الملاحظات الآتية:

أولاً: عدم استكمال سيبويه للحروف الجارة، وعدم استكماله المعاني التي يخرج إليها كلّ حرف داخل التركيب المعين ممّا ذكره من الحروف.

ثانياً: لم يحد سيبويه الإضافة، والقول بأنها إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنوينه، أو نونه التالي للإعراب[5]، أولى من تعريف بعض النحاة القدماء والمحدثين من أنَّ الإضافة: إسناد اسم إلى اسم، لأنَّ الاسم المضاف قد يضاف إلى جملة أو مصدر مؤول، كما في قوله تعالى:

﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [من سورة المرسلات: 35].

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [من سورة الأنفال: 26].

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 525-253.

(2) ينظر: الثمانيني: ثمار الصناعة، ص 366، والمرادي: الجنى الداني، ص 4358 وما بعدها.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني، 36-153.

(4) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 56.

(5) ابن عشان: شرح اللمحة البدرية، 2/ 68.

ثالثاً: لم يذكر سيبويه معاني الإضافة ولا قسميها الرئيسين: المحضة وغير المحضة.

رابعاً: يبدو أنّ سيبويه أول من قال بأنّ عامل الجرّ في المضاف إليه هو المضاف لنيابته مناب حرف الجرّ، ومن المعلوم أنّ هناك فريقاً من النحاة يرى أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر[1].

خامساً: لم يُفصّل سيبويه القول فيما يلزم الإضافة، وما تجوز إضافته من الأسماء في الإضافة المعنوية، ولم يفصل القول كذلك فيما يضاف إلى المفرد وجوباً، وما يضاف إلى الجمل، وما يضاف إلى المفرد والجمل معاً[2].

---

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح الجمل، 2/ 75.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 3/ 1097 وما بعدها.

التوابع

أولاً: النعت

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك، فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد، وإنّما صارا كالاسم الواحد من قبل أنّك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كلّ واحدٍ منهم رجلٌ، ولكنّك أردت الواحد من الرجال الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ، وإنّما كان نكرةً لأنّه من أمةٍ كلُّها له مثلُ اسمه، وذلك أنّ الرجال كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرجالُ الظرفاءُ كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمه يخلطه بأمته حتّى لا يُعرف منها) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

– النعت والمنعوت: النعت مصطلح نُسب إلى الكوفيين على ما يبدو لنا من النص السيبويهي الذي بين أيدينا خطأً[2]، فهو مصطلح سيبويهي قال به بعد سيبويه جمهور النحاة، وقال به الكوفيون، ويرادفه المصطلح الشائع: الصفة والموصوف، والمستعمل عند البصريين أكثر.

– الشريك: هذا مصطلح سيبويه، وسماه أيضاً (باب الشركة) وهو عند بعض النحاة (عطف النسق)، وبهذا المصطلح اشتهر، وإنْ كان مصطلحاً متأخراً، وآخرون يطلقون عليه مصطلح (النسق) فقط، وبعضهم يسمّيه (حروف العطف) [3].

---

(1) سيبويه: 1/ 421-422.

(2) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 2/ 40.

(3) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 44، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 263، وابن عقيل: المساعد، 2/ 441.

- البدل: مصطلح سيبويهي جرى عليه البصريون، وأطلق عليه مصطلحات أخرى لم يُكتب لها الذيوع والانتشار بين علماء النحو ودارسيه منها: التكرير، والترجمة، والتبيين[1].

ثانياً: نحن الآن مع سيبويه في حديث على (التوابع)، وهي ألفاظ لا تقع موقع الركنين الأساسيين في الكلام كما هو شأن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، ولا هي من متمات الإسناد كالمفعول به، أو الحال، أو التمييز، أو غيرها ممّا سمّوه (الفضلات)، فهذه التوابع ليس لها كيان إعرابي ثابت كالمبتدأ أو الخبر أو الفاعل، ولذلك لا يقع الإعراب المعين عليها أنفسها، وإنّما تُعرب على وفق إعراب ما تكون له تابعاً من لفظ سابق عليها في الأصل، ولذلك سُمّيت بالتوابع، أيّ التي تشارك ما قبلها في الإعراب، ولذلك عنون لها سيبويه بقوله: (هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك).

مع ملاحظة أنّ بعض الألفاظ وفي أنماط خاصة من التراكيب اللغوية تشارك ما قبلها في إعرابه وفي عامله، ولكنّها لا تُعدّ من التوابع لكونها تخالف ما قبلها بزوال المشاركة في الإعراب عند زوال العامل كما هو الحال في المفعول الثاني لما يتعدّى من الأفعال إلى اثنين، أو الحال، أو خبر كان، أو خبر إنّ؛ فهذه الألفاظ على الرغم من مشاركتها ما قبلها غير أنّها لا تكون من التوابع لزوال المشاركة في الإعراب، فيمكن أن يكون الحال من صاحب حال مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، في حين يبقى الحال على ما هو عليه من النصب.

وكذا الأمر في (التمييز) إذ يكون المميّز منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً بما قبله، ويكون التمييز منصوباً بالمميّز.

وكذلك الأمر في مفعولي (ظنّ وأخواتها)، ومعمولي (كان وأخواتها)، وإنّ وأخواتها، فعند تبديل العامل تتبدل العلاقات بين مكونات هذه التراكيب وتتغير التبعية على وفق ما يقتضيه العامل.

---

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن 1/ 7، 56، 347، وابن عقيل: المساعد 2/ 427، والمرادي: شرح الألفية، 3/ 246.

أمّا التابع فيجري دائماً على ما قبله في إعرابه من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم[1].

ثالثاً: وقد كان سيبويه قد أتى على ذكر شيء من أحكام البدل في (باب من الفعل يُبدل فيه الآخر من الأول، ويُجرى على الاسم كما يُجرى (أجمعون) على الاسم، وينصب بالفعل لأنّه مفعول)[2].

ويتناول هنا أول التوابع، وهو (النعت)، وهو عنده تابع (يجري على المنعوت) فهو الصفة المبينة عن الموصوف، والمميِّزة له ممّا يُشركه في اسمه، وهو خمسة أقسام، وذلك أنّ الموصوف يوصف بحليته، وبفعله، وبصناعته، وبنسبه البعدي والقبلي، وبـ (ذي) التي بمعنى (الصاحب)[3]، أو يبيّن صفة (من صفات ما يتعلق بمتبوعه، أو يرتبط به كما في (النعت السببي).

رابعاً: يمثل سيبويه للنعت الذي يبيّن أو يوصف موصوفه بحليته بقوله: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قَبْلُ.

وظريف: نعت (حقيقي) لـ (رجل) يتعلق بالمنعوت كلِّه، ولذلك وجبت المطابقة بين النعت والمنعوت في الحركة الإعرابية، ومن المعلوم أنّ النعت الحقيقي يتبع المنعوت في أربعة من عشرة.

واحد من حركات الإعراب وهي: الرفع والنصب والجرّ.

وواحد من العددية إفراداً وتثنية وجمعاً.

وواحد من النوعية أو الجنسية: تذكيراً أو تأنيثاً.

وواحد من التنكير أو التعريف.

ويفسر سيبويه سبب جريان النعت على المنعوت، أيّ موافقته في الإعراب بقوله: (فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك:

---

(1) نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1153.

(2) سيبويه: 1/ 358.

(3) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 463.

مررتُ برجلٍ ظريفٍ، فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد، ولأنهما كالاسم الواحد صار ما يلحق المنعوت من علامة إعرابية أو غيرها من أوجه الموافقة بين النعت والمنعوت يلحق النعت.

ومن الواضح أنّ سيبويه يواز بين جملتي:

مررتُ برجلٍ

و: مررتُ برجلٍ ظريفٍ.

والمرور به في الأولى (رجل)، أمّا المرور به في الثانية فـ (رجل ظريفٍ)، والنعت والمنعوت يشيران إلى حقيقة واحدة، وهذا معنى أنّهما كالاسم الواحد)[1]، فإذا قلت: مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذين كلّ واحد منهم ظريف، وهؤلاء الرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف، كما أنّ الرجال جملة لرجل، ولذلك صار (رجل ظريف) جزءاً للرجال الظرفاء، مثلما يكون (رجل) جزءاً للرجال[2].

رابعاً: ومن الجليّ أنّ سيبويه يرى أنّ العامل في النعت هو العامل في منعوته، ما داما كالاسم الواحد، ولذلك صار النعت في نحو قولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ (مجروراً) مثل المنعوت.

وقد ذهب الأخفش إلى أنّ العامل في النعت كونه تابعاً للمنعوت، فالتبعية عنده هي العامل، وإنْ كانت معنوية، وهذا مردود بأكثر من سياق لغوي، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[من سورة الجمعة: 8]. فـ (الموت) اسم (إنّ)، وجملة (الذي تفرون منه) في محلّ نصب صفة له.

وقوله: (فإنه ملاقيكم) هو الخبر، والفاء: زائدة، لأنّ (أنّه ملاقيكم) جرى وصفاً على الموت فصار كالجزء منه، وصار كأنّه اسم (إنّ) فجاءت الفاء، لأنّ الاسم تضمّن معنى الشرط والجزاء، كأنّه قال: (إنّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)، هذا لا يجوز بتةً لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أمّا من جهة اللفظ فإن الجزء الذي هو الشرط لازم لترتيب

---

(1) شرف الدين، د. محمود عبد السلام: التوابع بين القاعدة والحكمة، ص 39-40.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 313.

الجزاء عليه، والوصف غير لازم للموصوف؛ لأن يجوز وصفه ويجوز عدم وصفه، فإذا لم يلزم الوصف الاسم لم يلزم إدخال الفاء في خبر الاسم، لأنَّ وصفه بما يوجب إدخال الفاء غير لازم، بخلاف الشرط.

وأمّا من جهة المعنى، فإن ما كان شرطاً، يجوز أن يكون، ويجوز الا يكون، والموت لاق، نفرّ منه أو لا نفرّ، وعلى هذا تكون الفاء ملحقة لا للجزاء، ولا لمعنى العطف، بل إنها زائدة[1].

تعدُّد النعوت

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإنْ أطلتَ النعت فقلت: مررتُ برجلٍ عاقل كريم مسلم، فأجره على أوله)[2].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- أطلت النعت: أطلقت نعوتاً متعددة على لمنعوت.

ثانياً: تركيب المنعوت والنعت يأتي على ثلاثة أنماط[3]:

الأول: التركيب الأصل، أو الأساسي، وفيه يكون هناك ومنعوت واحد وبعده نعتٌ واحد، والتصرف في صورة المنعوت ممكنة على وجوه مختلفة من حيث موقعه الإعرابي، أنَّ نوعه مذكراً أو مؤنثاً، أو عدده مفرداً أو مثنى، أو مجموعاً، نكرةً، أو معرفة، وفي كل الأحوال يأتي النعت بعد المنعوت حتماً، مع جواز الفصل بين النعت والمنعوت في مواضع قليلة معلومة في أكثر كتب النحو[4]، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [من سورة ق: 44]، بالفصل بالنعت والمنعوت بشبه الجملة (علينا).

---

(1) ينظر: الأصفهاني: شرح اللمع، ص 247.

(2) سيبويه: 1/ 422.

(3) ينظر: شرف الدين، د. محمود، مرجع سابق، ص 94 وما بعدها.

(4) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 2/ 116.

وقال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [من سورة المؤمنون: 91-92]، بالفصل بين النعت والمنعوت بمعمول ما يتصل بالمنعوت وهي جملة (عمّا يصفون).

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [من سورة الواقعة: 76]، بالفصل بين النعت (عظيم) والمنعوت (قسم) بجملة: لو تعلمون.

ثانياً: التركيب الممتد، وعبّر عنه سيبويه بعبارة: (فإنْ أطلتَ النعت ...) أيْ جعلت النعت متعدداً والمنعوت واحداً من غير عطف، وفي ذلك أحكام كثيرة منها: أن تأتي النعوت على صورة الإفراد، كما مثّل له سيبويه بقوله: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريم مسلم.

ورأى إجراء النعت الثاني والثالث على ما جرى عليه النعت الأول من حيث الحركة الإعرابية، والتنكير، والتذكير، والإفراد.

ومنها أن تتعدد صورة النعوت من الإفراد إلى الجملة وشبه الجملة والمنعوت واحد، وحينئذٍ يكثر تقديم النعت المفرد على النعت الجملة أو شبه الجملة كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [من سورة البقرة: 69].

ففي الآية الكريمة نعت حقيقي مفرد هو: (صفراء)، ونعت سببي هو: (فاقعٌ لونُها)، وجملة: (تسرّ الناظرين) في محلّ نصب حال من البقرة لكون المنعوت قد تخصص بالنعت (صفراء) وبالنعت السببي (فاقع لونُها)، وإذا كان بعض النعوت أخصّ من بعض قُدّم النعت الأخص على غيره. قال تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بتقديم: (الرحمن) على (الرحيم) لكونه أخصّ، ولهذا لا يثنى، ولا يجمع بخلاف: الرحيم.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [من سورة التوبة: 128]، فمن أنفسكم: شبه جملة من الجار والمجرور المتعلقان بالنعت المقدر، وقد تقدم لأنه أخصّ من غيره لدلالته على الجنس، أيْ (من جنسكم) أو (من نسبكم) عربي متكلم.

و(عزيز) نعت ثانٍ لـ (رسول) على أحد أوجه إعرابه، إذ يجوز إعرابه خبراً مقدماً، و(ما عنتم) بتأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والجملة نعت لـ (رسول)، و(حريص) نعت ثالث أو ثان، وإذا عددنا (عزيز) نعتاً ثانياً، يكون (حريص) نعتاً ثالثاً، وإذا عددناه خبراً مقدماً يكون نعتاً ثانياً، و(بالمؤمنين) جار ومجرور متعلقان بالنعتين رؤوف ورحيم.

ثالثاً: التركيب المجتزء: إذ يمكن التصرف بالتركيب الذي فيه نعت ومنعوت على أوجه متعددة معروفة بأوصافها، ومصطلحاتها عند النحاة، إذ يمكن إحداث الآتي:

1- حذف المنعوت فقط.

2- حذف النعت فقط.

3- حذفهما معاً.

4- حذف العائد إذا كان النعت جملة.

وهذه الأوجه وغيرها تكفل بدراستها سيبويه – وسيأتي عليها لاحقاً وأفاض النحاة بعدها في تفصيلها والاستشهاد لها[1].

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1166، وما بعدها، وشرف الدين، مصدر سابق، ص 124 وما بعدها.

الاسم الجامد الواقع نعتاً

قال سيبويه - رحمه الله -:

(ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ أيّما رجلٍ، فأيّما نعتٌ للرجل في كماله وبذّه غيره، كأنّه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ.

ومنه: مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ، فهذا نعتٌ للرجل بإحسابه إياك من كلّ رجلٍ، وكذلك: كافيك من رجلٍ، وهمُّك من رجلٍ، وناهيك من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ ما شئت من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ شرعك من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ هدُّك من رجلٍ، وبامرأةٍ هدُّك من امرأةٍ، فهذا كلُّه على معنى واحدٍ، وما كان منه يجرى فيه الإعرابُ فصار نعتاً لأوله جرى على أوله)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

ما كان منه يجري فيه الإعراب فصار نعتاً لأوله جرى على أوله: أيّ ما كان مصدراً يلقحه الإعراب وعلى لفظ الماضي أو الحاضر، فهو قد يأتي نعتاً تابعاً منعوته (الأول) في الحركة الإعرابية.

ثانياً: ما يصلح من الألفاظ أن يكون نعتاً لغيره ممّا ذكره سيبويه - هنا - وسيأتي على ذكر غيره لاحقاً الآتي:

1- المشتقات الوصفية كاسم الفاعل، والمفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

2- بعض الألفاظ الجامدة المؤولة بمشتق، وهي أنواع ذكر منها سيبويه في النص الذي بين أيدينا الآتي:

أ- أيّما: المضافة إلى ما بعدها، والوصف بها يفيد المبالغة والكمال في الوصف المعين، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله:

مررتُ برجلٍ أيّما رجلٍ.

فـ (أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره، وهو في تأويل مشتق بمنزلة:

---

(1) سيبويه: 1/ 422.

مررتُ برجلٍ كاملٍ.

ب- المصدر: ويأتي على صور متعددة، يؤدي كلّ منها وظيفة دلالية محددة، وممّا ذكره سيبويه – هنا – المصادر: (حسب، وهمك، وناهيك، وشرعك، وهدّك).

وحسبُ: بمعنى: يحسب، أيْ يكفي، وتأويلها:كافيك، ومثل لها سيبويه بقوله:

مررتُ برجلٍ حسبكَ من رجلٍ،

أيْ: كافيك، وهذا المصدر وما يجري مجراه ممّا ذكرناه تتصف بالآتي:

- مجيئها بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.
- معناه (كافيك) وفي: (هدّك): (مثقلك) في مناقبه الكثيرة العظيمة وهو من (الهدّ).
- هي نكرات لا تكتسب تعريفاً عند إضافتها إلى كاف الخطاب، لأنها بمعنى أسماء الفاعلين التي بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضاف من المشتقات الوصفية لا يكتسب تعريفاً كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [من سورة الاحقاف: 24]، بجعل (ممطرنا) وهو مضاف نعتاً لـ (عارضاً)، وهو نكرة.
- أنّ: هدّك، وشرعك، كـ (حسبكُ) في المعنى والفرق بينهما أنّ هدّك، وشرعك، لا يُستعمل منهما فعل على الأغلب.
- أنّ هذه المصادر لا ينعت بها إلاّ النكرات على الأغلب كما مثل سيبويه.

ج- (ما) في نحو مثال سيبويه:

مررتُ برجل ما شئتَ من رجلٍ. فـ (ما) هذه إمّا نكرة موصوفة، أو اسم موصول في موضع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة (شئت من رجل) صفة لـ (رجل)، أو أنّها نفسها صفة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير على هذا يكون:

مررتُ برجلٍ هو شيء شئته من رجل.

أو: مررتُ برجلٍ هو الذي شئته من رجل.

أو: مررتُ برجلٍ شيء شئته من رجل.

وجعلها بعضهم (مصدرية)[1]،وجعل منه قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [من سورة الانفطار: 8].

والأحسن أن تكون (ما) هنا زائدة، وجملة: شاء: صفة لصورة، والمفعول به محذوف، أيّ: شاءها، والمعنى: وصفك في أيّ صورة اقتضتها مشيئته من حَسَنٍ ودمامة، وطول، وقصر، وذكورة، وأنوثة[2].

وجعلها المرادي[3] مرادفة لـ (مكمل) بمنزلة: مررت برجلٍ أيّ رجل، ورأيه مقبول عندنا.

وظاهر كلام ابن هشام[4] أنّ ما في: مررتُ برجلٍ ما شئت من رجلٍ، شرطية حذف جوابها، والتقدير عنده: مررتُ برجل ما شئت من رجلٍ فهو كذلك، ومجموع الجملتين نعت، و(ما) في الآية الكريمة إمّا زائدة، وحينها يكون النعت بجملة (شاء)، وإمّا شرطية.

وعندنا أن كونها شرطية وجه بعيد.

رابعاً: ذكر سيبويه – فيما مرّ – بعضاً ممّا يصلح من المصادر أن يكون نعتاً، كالمصدر الدال على التشبيه في نحو:

له صوتٌ خوارُ ثورٍ[5]

وسيأتي على ذكر بقية ما يصلح من وصفاً من المصادر وغيرها في مواضع لاحقة من كتابه.

---

(1) الصبان: حاشيته، 3/ 64.

(2) الدرويش: إعراب القرآن، 8/ 243.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص 325.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 581.

(5) ينظر: سيبويه: 1/ 361.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررتُ برجلٍ هدَّك من رجلٍ، ومررتُ بامرأةٍ هدَّتك من امرأةٍ؛ فجعله فعلاً مفتوحاً، وكأنه قال: فَعَلَ وفعلت، بمنزلة كفاك وكفتك)[1].

أقول:

سمع سيبويه بعض العرب الموثوق بلغتهم يستعملون (هدّك) على لفظ الفعل فيقولون: مررت برجل هدَّك من رجل، ومررت بامرأة هدَّتك من امرأة، بفتح التاء وعلى (فعل – فعلت) بمنزلة: كفاك وكفتك.

وإذا استعمل على لفظ الفعل تصرف، يقال: مررت برجل هدّك من رجل، وبرجلين هدَّاك من رجلين، ورجال هدُّوك، وبامرأة هدَّتك، وبامرأتين هدَّتاك، ويمكن إجراء (كفيك) على الفعلية، فيقال: مررت برجل كفاك من رجل، ورجلين كفياك من رجلين، ورجالٍ كفوك، وبامرأة كفتك، وبامرأتين كفتاك وبنسوة كفينك.

النعت بـ (مِثْل)

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ مثلك، فمثلك نعتٌ على أنّك قلت هو رجلٌ كما أنك رجل، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله: مررتُ برجلٍ مثلك، أيّ صورته شبيهةٌ بصورتك، وكذلك: مررتُ برجل ضربك وشبهك، وكذلك نحوك، يجرين في المعنى والإعراب مجرى واحداً، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ.

ويونس يقول: هذا مثلك مقبلاً، وهذا زيدٌ مثلك، إذا قدمه جعله معرفة وإذا آخره جعله نكرة، ومن العرب من يوافقه على ذلك)[2].

---

(1) سيبويه: 1/ 423.

(2) سيبويه: 1/ 423.

أقول:

مـمّا يصلح أن يكون نعتاً يذكر سيبويه (مِثْل)، ويمثل لذلك بقوله:

مررتُ برجلٍ مثلك، على معنى: هو رجل كما أنّك رجل لم يزد عليـك، ولم يـنقص عنك في شيء من الأمور، ومع هذا ففي الوصف إعلام للمخاطب أنّه (رجل) غيره.

والذي جعل (مثلك) وصفاً للنكرة (رجلٍ) لأنّه أقصد (مثـل) مـن الألفـاظ الموغلـة فلي الإبهام، ولا تتعرف بإضافتها إلى معرفة على تقدير المشتق النكرة، أيّ (مـشبه لـك)، أيّ: يشبهك، وبعبارة سيبويه: (صورتُهُ شبيهةٌ بصورتك)، (ولولا هذا التقدير لم يكن نعتاً)[1].

ومثل ذلك: مررتُ برجل شـبهك، ولحـوك، وغيرهمـا مـمّا يـصلح أن يكـون نعتـاً للنكرة مع كونه مضافاً إلى معرفةٍ.

وينقل سيبويه عن أستاذه يونس قوله: هـذا مثلـك مقـبلاً، بجعـل (مثلُـك) خـبراً لـ (هذا)، وهو معرفة، فإنْ أخّره وقال: هذا زيدٌ مثلَك نصبته على الحـال وبتأويـل مـشتق، أيْ: هذا زيدٌ مشبهاً لك، بمعنى أنّه على هذا الحال.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومنه: مررتُ برجلٍ شرٌ منك، فهو نعتٌ على أنّه نقص أن يكـون مثلـه، ومنـه: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك، فهو نعتٌ له بأنّه قد زاد على أن يكون مثله، ومنه: مررتٌ برجلٍ غيرك، فغيرك نعتٌ يفصل به بين من نعته بغيرٍ وبين من أضفتها إليه حتّى لا يكون مثله أو يكون مرٌ باثنين. ومنه: مررتٌ برجلٍ آخر، فآخر نعتٌ على نحو غير)[2].

أقول:

ومـمّا يحسن أن يكـون نعتـاً (شـرٌ) و(خـيرٌ) وهمـا اسمـا تفـضيل وفيهمـا يكـون الموصوف موصوفاً بوصف دال على أنّه أكثر أو أنقص من الآخر، ولذلك قال يـسبوه: (فهـو - يقصد اسم التفضيل - نعت على أنّه نقص أن يكون مثله)، و(وبأنه قد زاد على أن يكـون مثله).

---

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 522.

(2) سيبويه: 1/ 423.

ومـمّا يكون نعتاً عند سيبويه (غير)، ودلالته بخلاف (مثلك) الـتي تـدلّ علـى أنّـه لم يزد عليكم ولم ينقص عنك في شيء من الأمور حين تقـول: مـررت برجـل مثلـك، أيْ: هـو رجلٌ كما أنّك رجلٌ، فإذا وصفنا بغير وقلنا: مررت برجلٍ غيرك، بمعنى: مررتُ برجل آخر.

ومن هنا يمكن القـول إنّ بعـض الأسمـاء الجامـدة كــ (مثلـك، وغيـرك) تـدخل في مجموعة دلالية مع ألفاظ أخرى غير جامدة نقول:

مررت برجلٍ مثلكَ: أيْ هو رجل كما أنّك رجل من غير زيادة أو نقصان بينكما.

مررت برجلٍ خيرٍ منك: زاد على أن يكون مثله.

مررت برجل شرٍّ منك: نقص عن أن يكون مثله.

مررت برجل غيرك: للفصل بين المنعوت بغير، وبين مـن أضـفتها إليـه حتّـى يكـون مثله، أيْ أنّك مررت برجل آخر.

مررت برجلٍ آخر: بمنزلة: مررت برجلٍ غيرك.

النعت بالصفة المشبّهة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومنه: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، نعتَ الرجل بحُسن وجهه ولم تجعل فيه الهاء التي هي إضمارُ الرجل، كما تقول: حَسَنٌ وجهُهُ، لأنّه إذا قيل حَسَنُ الوجه عُلم أنّه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهه، ومثل ذلك: مررتُ بامرأةٍ حسنة الوجه، إنّما أدخلت الهاء في الحسنة لأنّ الحسنة إنّما وقعت نعتاً لها ثمّ بلغت به بعد ما صار نعتاً لها حيث أردت، فمن ثمّ صارت فيها الهاء، وليست بمنزلة حَسَنٍ وجهه في اللفظ وإنْ كان المعنى واحداً؛ لأنّه الحُسن ههنـا للأول ثمّ يضيفه إلى من تريد، وحسن الوجه مضافٌ إلى معرفةٍ صفةٌ للنكرة، فلمّا كانـت صفةً للنكرة أجريت مجراها كما جرت مجراها أخواتها مثلُ وما أشبهها) [1].

أقول:

ومـمّا يُنعت به من المشتقات الوصفية الصفات المشبّهة باسم الفاعل، يقـال: مـررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، بنعـت الرجـل وهـو نكـرة بالـصفة (حَسَن) المـضافة إضـافة لفظيـة إلى

---

[1] سيبويه: 1/ 424.

(الوجه)، وهذه الإضافة لا تفيد في المضاف تعريفاً، إذ يبقى على نكرته، لأنَّ المعنى معنى التنوين، فلذلك يقال: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، لأنَّ معناه: حَسَنٌ وجهـهُ، وإنَّما حذفت الهاء للدلالة على أنَّ وجه الرجل من الوجوه الحسنة والوجوه الحسنة كثيرة، فإذا قلنا: (حَسَنٌ وجهُهُ) برفع الصفة المشبَّهة ورفع ما بعدها على الفاعلية بيَّنا أننا لا نعني من الوجوه إلاَّ وجهه، ومثل ذلك: مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ، بإدخال تاء التأنيث لأنَّ الموصوف مؤنث، والنعت يتبع المنعوت في التذكير والتأنيث.

نعت النكرة بالمضاف إلى المعرفة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومـمَّا يكون نعتاً للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفةٍ قول الشاعر، امرؤ القيس:

بِمُنْجَـردٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ لاحَـهُ ... طِـرادُ الهَـوادي كـلَّ شـأْوٍ مُغَـرِّبِ

ومنه أيضاً: مررتُ على ناقةٍ عُبرِ الهواجر).

أقول:

ممَّا يكون نعتاً للنكرة، وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر، امرؤ القيس (ت نحو 130ق.هـ)[1]:

بِمُنْجَـردٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ لاحَـهُ ... طِـرادُ الهَـوادي كـلَّ شـأْوٍ مُغَـرِّبِ

والشاهد فيه مجيء (قيد الأوابد) وهو معرفة نعتاً للنكرة (منجردٍ)، والذي أجاز ذلك أنَّ في النعت معنى الفعل، فـ (قيد الأوابد) في معنى: يقيد الأوابد.

والمنجرد: القصير الشعر، وهو من الأوصاف التي توصف بها الخيل العتاق، وقيد الأوابد: أيَ أنَّه لها بمنزلة القيد المانع لها من الفوت، والأوابد: الوحش، ولاحهُ: غيّره، والطراد: مطاردة الصيد، والهوادي: المتقدمات، والشأو: الطلق، ومُغرِّب: بعيد.

---

(1) ديوانه، ص 46.

والبيت في وصف فرسه.

ومثل ذلك: مررتُ على ناقةٍ عُبْرِ الهواجر: أيْ: تعبر القفار والصحاري.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمّا يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماءُ التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين، من ذلك: مررتُ برجلٍ ضاربك، فهو نعت على أنّه سيضربه، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، ولكن حذف التنوين استخفافاً، وإنْ أظهرت الاسم وأردت التخفيف والمعنى معنى التنوين، جرى مجراه حين كان الاسمُ مضمراً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربه رجل؛ فإن شئت حملته على أنّه سيفعل، وإنْ شئت على أنّك مررت به وهو في حال عملٍ، وذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [من سورة: الأحقاف: 24] فالرفع ههنا كالجر في باب الجرّ)[1].

أقول:

ومن نعت النكرة بالاسم المضاف المشتق بمثل سيبويه بقوله:

مررت برجلٍ ناصركَ.

والذي أجاز ذلك أنّ إضافة اسم الفاعل (ناصر) لـما بعده إضـافة لفظية أريد بها التخفيف، والإضافة في معنى التنوين، وعلى معنى المستقبل لكون إضافة الأسماء المشتقة من الأفعال دلالتها على الحال أو الاستقبال وإضافتها على نية الانفصال، وفائدتها التخفيف، ولذلك ظلت على تنكيرها، فوصفت بها النكرة. ويرى سيبويه أنّ (مـرورتُ برجـلٍ ناصـرك) بمنزلة قولك: مررت برجـلٍ ناصـرِ الحقَّ، بإعمال (ناصـرٍ) في (الحقَّ)، ثـمّ حـذف التنوين للتخفيف، وأضيف اسم الفاعل إلى ما بعده.

وللتدليل على أنّ الاسم المشتق المضاف يبقى على حاله من التنكير قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [من سورة الأحقاف: 24]، فـ (ممطرنا) وهـو مـضاف نعـت لـ (عارض) النكرة، وقد مضى القول في ذلك.

---

[1] سيبويه: 1/ 425.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ كلَّ مضافٍ إلى معرفةٍ وكان للنكرة صفةً فإنه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ، بمنزلة النكرة المفردة، ويدُلُّك على ذلك قول الشاعر، وهو جرير:

ظَلِلنــا بمُسْتَنِّ الحَــرورِ كأنّنــا ... لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صائِمِ

كأنه قال: لدى مستقبل صائم)[1].

أقول:

يرى سيبويه أنَّ كلَّ اسم مضاف إلى معرفة وقع صفة للنكرة أو خبراً عن معرفة أو نكرة، أو مبتدأ هو بمنزلة النكرة المفردة، وذلك إذا كان من المشتقات الوصفية، أو من الألفاظ الجامدة، أو المصادر التي يمكن أن تؤول بمشتق، وللتدليل على ذلك يسوق سيبويه قول جرير شاهداً ذا يقول[2]:

ظَلِلنــا بمُسْتَنِّ الحَــرورِ كأنّنــا ... لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صائِمِ

والشاهد فيه: مجيء (مستقبل الريح) وهو مضاف إلى معرفة نعتاً للنكرة (فرس) لأنه لم يتعرف بالإضافة، لأنَّ إضافته غير محضة، على تقدير الانفصال، وأريد بها الحال والاستقبال، زد على ذلك أنَّ (صائم) وهو نعت أيضاً نكرة، ومستن الحرور: موضع تجري فيه الرياح الحارة، وهي (الحرور)، والصائم: الواقف.

يريد أنهم ظلوا نازلين نصف النهار في يوم شديد الحرّ في فلاة.

---

(1) سيبويه: 1/ 425-426.

(2) ديوانه، ص 554.

الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريف المضاف

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقال المرار الأسدي:

سَلِّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِي رأسِهِ ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ متَعَيِّسِ
مُغْتالِ أحْبُلِهِ مُبينٍ عُنْقُهُ ... في مَنْكِبٍ زَبَنَ المَطِيَّ عَرَنْدَسِ

سمعناه ممَّن يرويه من العرب ينشده هكذا، ومنه أيضاً قول ذي الرُّمة:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظلْماءَ من جانِبَيْ قَساً ... وحُبَّ بها من خابطِ اللَّيْلِ زائِرِ

فكأنهم قالوا: بكل مُعطٍ رأسَه، ومن خابطٍ الليل، ومثله قول جرير:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كانَ يَعرِفُكم ... لاقى مُباعدةً منكم وحِرْماناً

وقال أبو محجن الثقفي:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غريرةٍ ... بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ

فرُبَّ لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ، فذلك يدُلك على أنَّ (غابطنا ومثلك نكرة))[1].

أقول:

يستشهد سيبويه لمجيء المضاف إضافة غير محضة صفة للنكرة بالآتي:

أولاً: قول المرار الأسدي (من شعراء الدولة الأموية)[2]:

---

(1) سيبويه: 1/ 426-427.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص 143، والأنباري: أسرار العربية، ص 188.

سَلُ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِي رأسِه ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ متَعيِّسِ
مُغْتالِ أحْبُلِهِ مُبينٍ عُنْقُه ... في مَنْكِبٍ زَبْنَ المَطِي عَرَنْدَسِ

والشاهد فيه (معطي رأسه) حيث أضاف (معطي) وهو وصف إلى (رأسه) إضافة غير محضة، فهو على حكم التنكير، ولذلك نعته بنكرة مثله وهو (ناجٍ مخالط)، و(مغتال أحبله).

ومعطي رأسه: المنقاد بسهولة، والمتعيس: الضارب، والأحبل: الحبل، والزبن: الدفع، والعرندس: الشديد.

ثانياً: قول ذي الرُمة[1]:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَلْمَاءَ من جانِبَيْ قَساً ... وحُبَّ بها من خابِطِ اللَّيْلِ زائِرِ

والشاهد فيه مجيء (خابط الليل) موصوفاً بـ النكرة (زائر) ممّا يدلّ على أنّ (خابط الليل) باقٍ في حكم النكرة وعلى نيّة الانفصال، ولذلك وُصف بنكرة.

وقد نعت خيال الحبيبة فجعل له ضميرها، ويخبط الظلماء: يسير فيها على غير هدى، وقسا: موضع، حب بها: أيْ أحبب بها.

ثالثاً: قول جرير[2]:

يا رُبَّ غابطِنا لو كان يَعرفُكم ... لاقَى مُباعدةً منكم وحِرْمانا

والشاهد فيه جرّ (غابطنا) بـ ربَّ، وربَّ هذه لا تجر إلاّ النكرات، وفي ذلك دليل على أنّ إضافة (غابط) إلى ضمير (نا) إضافة غير محضة لم يكسبه تعريفاً، ولذلك جُرّ بـ (ربَّ) لكونه باقٍ على تنكيره.

---

(1) ديوانه، ص 291.

(2) ديوانه، ص 595.

رابعاً: قول أبي محجن الثقفي (ت 30هـ)[1]:

يـا رُبَّ مِثلِـكِ في النِّساءِ غريـرةٍ   بيـضاءَ قـد متَّعتُهـا بطَـلاقِ

والشاهد فيه جرّ (مثلك) بـ (ربَّ) مع كونه مضافاً، لكنَّه باقٍ على تنكيره، لأنَّه بمنزلة الفعل: يشبهك. والغريرة: الشابة التي لم تجرب الأمور، ومتّعتها بطلاق: أوصلتها بهدية أو مكرمة بعد طلاقها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك قول العرب: لي عشرون مثلَه ومائة مثلِه، فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهماً ومائة درهمٍ، فالمثلُ وأخواتهُ كأنّه كالذي حُذف منه التنوين في قوله مثلٌ زيداً وقيدٌ الأوابد، وهذا تمثيلٌ، ولكنّها كمائة وعشرين، فلزمها شيءٌ واحد وهو الإضافة، يريد أنّك أردت معنى التنوين، فمثلُ ذلك قولهم: مائةُ درهمٍ. وزعم يونس أنّه يقول: عشرون غيرك، على قوله عشرون مثلك، وزعم يونس والخليل رحمهما الله أنَّ الدرهم ليست نكرة؛ لأنّهم يقولون: مائةُ الدرهمِ التي تعلم، فهي منزلة عبدالله)[2].

أقول:

سبق أنْ قرر سيبويه أنَّ (مثلك) و(غيرك) و(شبهك) وما يجري مجراهنّ ألفاظ مبهمة لا تتعرف بما تضاف إليه، ولذلك يوصف بها النكرات كما في قولك: لي عشرون مثلَهُ، ومائةُ مثله، و(مثله) نصب على التمييز، والتمييز نكرة في الأصل، بمنزلة: عشرين درهماً، ومائة درهم.

و(مثلُ) وأخواته كأنهنَّ كالذي حذف منه التنوين، فأضيف، وعند إضافة لا يتعرف لأنّه على معنى التنوين، والتنوين علامةُ تنكيرٍ لا تعريف.

وقد قاس يونس – رحمه الله-: عشرون غيرك على قوله: عشرون مثلك.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 126.

(2) سيبويه: 1/ 427-428.

وقد زعم يونس والخليل - رحمهما الله- أنّ الدرهم ليست نكرة، لأنّهم يضيفون إليها، يقولون: مائة الدرهم الرديئة، فيصفونها بالمعرفة لكونها معرفةً بمنزلة (عبدالله).

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهنّ كلّهنَ أنْ يكنّ معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدُلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبدالله ضاربِك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك.

وزعم يونس أنّه يقول: مررتُ بزيدٍ مثلك، إذا أرادوا مررتُ بزيدٍ المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة، ويدُلّك على ذلك قوله: هذا مثلك قائماً، كأنّه قال هذا أخوك قائماً، إلاّ حسنَ الوجهِ فإنه بمنزلة رجلٍ، لا يكون معرفة، وذاك أنّه يجوز لك أن تقول: هذا الحسنُ الوجهِ، فيصيرُ معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفةً إلاّ بهما) [1].

أقول:

أولاً: بعد أن يقرر سيبويه أنّ المشتقات الوصفية وإنْ أضفن إلى المعارف لا يكتسبن التعريف، لأنّ الإضافة فيهنّ إضافة لفظية غير محضة، لا تفيد تعريفاً بل تفيد تخفيفاً، ولذلك يوصف بهنّ النكرة، ويمكن أن تكون النكرة وصفاً لهنّ، زد على ذلك إمكانية جرّهنّ بـ (ربّ) ورُبَّ لا تجر إلاّ النكرات.

أقول بعد أن يقرر سيبويه ذلك ينقل عن أستاذيه يونس والخليل - رحمهما الله- أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفات للنكرات (يجوز فيهنّ كلّهنَّ أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، يدُلّك على ذلك أنّه يجوز أن تقول: مررت بعبدالله ناصحك، بمنزلة: صاحبك.

وكذا الأمر في المبهمات المضافة لـ (مثلك) و(شبهك)، و(غيرك).

أمّا المبرد فيفصل في ذلك، فيرى أن الأسماء الجامدة التي أضيفت إلى المعارف وصارت صفات للنكرات يجوز في بعضها أنْ يعدّ نكرة، أو معرفة كـ (مثلك) و(شبهك)

---

[1] سيبويه: 1/ 428-429.

و(نحوك)، وبعضها الآخر لا يكون إلاّ نكرة، وإنْ أضيف إلى معرفة كـ (غيرك) و(حسبك)، و(كفك)، أمّا (شبهك) فلا يكون إلاّ معرفة لأنّه مأخوذ من: شابهك فمعناه ما مضى كقولك: مررت بزيد جليسك، فإن أردت النكرة قلت: مررت برجل شبيه لك، بمنزلة: جليس لك[1].

قال سيبويه – رحمه الله–: (ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ، فقد أعلمهم أنّه ليس بمضطجعٍ ولكنّه شك في القيام والقعود، وأعلمهم أنّه على أحدهما، ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، جُرّ لأنّه نعتٌ، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وكأنك تحدث من في قلبه أنّ ذاك الرجل قائمٌ أو قاعدٌ، فقلت: لا قائم ولا قاعد، لتخرج ذلك من قلبه، ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ، استحقهما لا لأنّ الركوب قبل الذهاب، ومنه: مررت برجل راكبٍ فذاهبٍ استحقهما إلاّ أنّه بيّن أنّ الذهاب بعد الركوب وأنّه لا مُهلة بينهما وجعله متصلاً به.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ ثمّ ذاهبٍ، فبيّن أنّ الذهاب بعده، وأنّ بينهما مُهلةً، وجعله غير متصل به فصيره على حدةٍ.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ، فإنّما هي بمنزلة إمّا وإمّا، إلاّ أنّ إمّا يُجاءُ بها ليُعلم أنّه يريد أحد الأمرين، وإذا قال: أو ساجدٍ فقد يجوز أن يقتصر عليه، ومنه: مررتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ، لإخراج الشكّ أو لتأكيد العلم فيهما، ومنه: مررتُ برجلٍ راكعٍ بل ساجدٍ، أمّا غلط فاستدرك، وإمّا نسي فذكر)[2].

أقول:

أورد سيبويه في هذا النص جملة من التراكيب التي احتوت نعوتاً مشتقة غلب عليها التعدد في الجملة الواحدة بعاطف وبغير عاطف فاتخذ كلٌّ منهما وصفه النحوي والدلالي وعلى النحو الآتي:

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 228-269، (بتحقيق: عظيمة)، وابن يعيش.

(2) سيبويه: 1/ 429-430.

التركيب	النعت	الوصف النحوي والدلالي
مررتُ برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ	قائمٍ قاعدٍ	في الجملة نعتان هما: قائم، وقاعد، وبوجود (إمّا) التي يُؤذن بالشك صار المعنى أنّ (رجلٍ) ليس بنائم مثلاً ولكنه على واحد من وصفين مشكوك فيهما هما: القيام أو القعود.
مررتُ برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ	قائمٍ قاعدٍ	العطف بين النعتين هنا تمّ بـ (الواو) و(لا) نافية وبوجودها نُفيت صفتا القيام والقعود عن الرجل والمعنى: مررتُ برجلٍ غير قائمٍ وغير قاعدٍ.
مررتُ برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ	راكبٍ ذاهبٍ	(رجلٍ) هنا موصوف بالصفتين معاً، من غير ترتيب بينهما فلك أن تقول: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ وراكبٍ. والأولى أولى لأنّ الدلالة فيه أنّ الذهاب بعد الركوب بلا مهلة بل أنّهما متصلان.
مررتُ برجلٍ راكبٍ ثمّ ذاهبٍ	راكبٍ ذاهبٍ	بين النعتين: راكب وذاهب، مهلة زمنية أفادتها (ثمّ) التي تفيد التراخي. ولذلك لم يتصل النعت (ذاهب) بـ (راكب) وإنْ كان معطوفاً عليه.
مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ	راكعٍ ساجدٍ	هو بمنزلة: مررت برجلٍ إمّا قائم وإمّا قاعد، ومن غير شك في القيام أو القعود، فإذا قال (أو ساجدٍ) اقتصر على السجود ودفع الشكّ عنه.
مررتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ	راكعٍ ساجدٍ	الشك في أنّه ساجد، أو تأكيد العلم بركوعه وعدم سجوده.
مررتُ برجلٍ راكعٍ بل ساجدٍ	راكعٍ ساجدٍ	فالرجل هنا راكع وغير ساجد وقد أطلق النعت (راكع) أول الأمر خطئاً، فاستدرك بوساطة (بل) التي تفيد الإضراب والاستدراك، فرفع الوصف: (راكع) وأثبت الوصف (ساجد).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومنه: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه، جُرَّ لأنّه حسنُ الخاصة جميلها، والوجهُ ونحوه خاصٌ، ولو كان حسنَ العامة لقال حسنٍ جميل. ومنه مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، أيّ صاحب مال.

ومنه: مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ، منسوب إلى الصلاح، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ، وكذلك: مررتُ برجلٍ رجلِ سوءٍ، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ فاسدٍ؛ لأنّ الصدق

صلاحٌ والسوء فسادٌ، وليس الصدقُ ههنا بصدق اللسان، لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول هذا ثوبُ صدقٍ وحمارُ صدقٍ، وكذلك السوءُ ليس في معنى سؤتهُ.

ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلينِ مثلين، فتفسير المثلين أنّ كلّ واحد منهما مثلُ صاحبه، ومثل ذلك سيّانِ وسواءٌ.

ومنه: مررتُ برجلينِ مثلك، أيّ كلُّ واحد منهما مثلك، ووجهٌ آخرُ على أنّهما جميعاً مثلك، وكلُّ ذلك جرّ.

ومنه: مررتُ برجلينِ غيرك، فإنْ شئت حملته على أنّهما غيره في الخصال وفي الأمور، وإنْ شئت على قوله: مررتُ برجلينِ آخرين إذا أردت أنّه قد ضمّ معك في المرور سواك، فيصيرُ كقولك: برجلٍ آخر، إذا ثنّي به.

ومنه: مررتُ برجلينِ سواءٍ، على أنّهما لم يزيدا على رجلين ولم ينقصا من رجلين، وكذلك مررتُ بدرهمٍ سواءٍ.

ومنه أيضاً: مررتُ برجلينِ مُسلمٍ وكافرٍ، جمعت الاسم وفرّقت النعت، وإنْ شئت كان المسلمُ والكافر بدلاً، كأنّه أجاب من قال: بأي ضربٍ مررت؟ وإنْ شاء رفع كأنّه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإنْ لم يلفظ به المخاطبُ؛ لأنّه إنّما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته.

وكذلك: مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، إنْ شئت صيّرته تفسيراً لنعتٍ، وصار إعادتُك الرجل توكيداً، وإنْ شئت جعلته بدلاً، كأنّه جوابٌ لمن قال: بأي رجلٍ مررت؟ فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة وإنْ شئت رفعت على قوله فما هما؟)[1].

أقول:

في ظلّ الدلالة المستفادة من كلّ تركيب يمضي سيبويه بإيراد الأمثلة المتعددة لصور النعت الحقيقي، وممّا نقف عليه في النص الذي بين أيدينا موضح بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 431.

التركيب	النعت	الوصف النحوي والدلالي
مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِهِ	حسنِ الوجهِ جميلِهِ	الموصوف في الجملة هو (رجل)، وقد وصف بما هو منه مختص به وهو الوجه، دون غيره، ولو أراد بالوصف التعميم على الموصوف كلّه لقال: برجلٍ حسنٍ جميلٍ، و(جميله) نعت خاص أيضاً لأنّ الهاء فيه تعود على الوجه على (رجل).
مررتُ برجلٍ ذي مالٍ	ذي مالٍ	النعت (ذي مال) من النعوت الجامدة التي تؤول بمشتق، والمعنى هنا: مررت برجل صاحب مال.
مررتُ برجلٍ رجلِ صدق	رجلِ صدق	قد يوصف الجنس بجنسه على سبيل التكرار، وقد نسب إلى الرجل هنا إلى الصدق، فكأنّك قلت: مررت برجل صادق، هو كسابقه، تكرر الموصوف وأضيف إلى كلمة (سوء) لإفادة الذم، والمراد بالصدق والسوء هنا مطلق الجودة، والذم والإضافة في (رجل) إلى (صدق) أو (سوء) للملابسة.
مررت برجلينِ مثلين	مثلين	والمعنى أنّ كلَ واحد منهما مثل صاحبه أيَ سيّان، أو سواء، وكلّ يؤول بمشتق تقديره: شبيهين.
مررتُ برجلين غيرك	غيرك	للدلالة على أنّ الموصوفين: أعني: (رجلين) هما غير المخاطب في خصاله وصفاته، أو أنّ المراد رجلين آخرين.
مررتُ برجلين سواءٍ	سواءٍ	
مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ	مسلمٍ وكافرٍ	بإطلاق الموصوف على صورة المثنى مع التفريق بينهما بالوصف، ويجوز هنا عدُّ (مسلم وكافر) بدلين من (رجلين) كأنّه أجاب من قال: بأي ضرب مررت، وإنْ شئت رفع، كأنّه أجاب من قال: فما هما؟
مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ، ورجل طالح		هنا أطلق الموصوف على صورة المثنى أيضاً، و(رجل) تمهيد للنعت جيء به على سبيل التوكيد. ويجوز أن يكون بدلاً، ويجوز أيضاً رفعه بإجابة عن سؤال: فما هما، ومعنى ذلك أنّ النعت يعطينا الاسم الواحد. والبدل يعطينا (الجملة الحكمية). والخبر يعطينا (الجملة الحقيقية).

الوصف النحوي والدلالي	النعت	التركيب
ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [من سورة آل عمران: 13]. بالجر على الصفة والبدل، ولك الرفع على الخبرية.		

ما يجوز فيه النعت والبدل وعطف البيان

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا جاء في الشعر فيه الاسم وفُرّق النعتُ صار مجروراً قوله، وهو رجل من باهلة:

بَكَيْـتُ ومـا بُكَـا رَجُـلٍ حَلـيمِ   علـى رَبْعَـيْنِ مـسلوبٍ وبـالِ

كذا سمعنا العرب تنشده، والقوافي مجرورةٌ.

ومنه أيضاً: مررتُ بثلاثةِ نفرٍ: رجلين مسلمين ورجلٍ كافرٍ، جمعت الاسم وفصلت العدة ثمّ نعته وفسرته، وإنْ شئت أجريته مجرى الأول في الابتداء فترفعه، وفي البدل فتجرّه، قال الراجز، وهو العجاج:

خَـوَّى علـى مُـسْتَوِياتٍ خَمْـسِ   كِرْكِـرَةٍ وثَفِنـاتٍ مُلْـسِ

وهذا يكون على وجهين: على البدل، وعلى الصفة)[1].

---

[1] سيبويه: 1/ 431-432.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- على الصفة: أراد ما يسمى (عطف البيان) وهو شبّه الصفة.

ثانياً: ممّا جاء فيه الموصوف غير مفرد وفرّق فيه النعت قول ابن ميادة الرماح بن ثوبان الذبياني (ت 149هـ)[1]:

بَكَيْتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَليمٍ   على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالِ

إذ يجوز في (مسلوب وبال) النعت، أو على البدل من ربعين، والبالي: الذي ذهب به الدهر فاندرس.

ومن الواضح أنّ روي القصيدة التي منها بيت ابن ميادة بالجر، والأصل: (بالي) ولكنّه جاء به بمنزلة المنقوص كـ (قاضٍ) و(محامٍ).

وممّا يكون فيه النعت مجموعاً، وتتغاير الصفات وعددها على وفق عدد المنعوتات قول سيبويه:

مررتُ بثلاثةِ نفرٍ: رجلين مسلمين ورجلٍ كافرٍ.

فرجلين ووصفهما وما عُطف عليهما بدل في المعنى من (ثلاثة نفرٍ).

و(مسلمين) صفة لـ (رجلين) و(رجل) وصفته: كافر، معطوف على رجلين، ويجوز على رأي سيبويه الرفع على الابتداء، والجرّ على البدلية.

ومن هذا قول العجاج[2]:

خَوّى على مُستَوِياتٍ خَمْسِ   كِرْكِرَةٍ وثَفِناتٍ مُلْسِ

والشاهد فيه إبدال (كركرة وثفنات) من (خمس) و(خمس) بدل من مستويات، فكركرة وثفنات، بدل من بدل.

---

(1) ينظر: السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب، ص 774.

(2) ملحقات ديوانه، ص 78.

والكركرة: القطعة المستديرة الناتئة في صدر البعير، وكعباه من يديه، وملتقى ساقيه وفخذيه، والبعير إذا برك اعتمد على هذه المواضع الخمسة في بروكه.

ما يجوز فيه البدل وعطف البيان والرفع على الخبرية

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثال ما يجيءُ في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، قوله عزوجل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [من سورة ال عمران: 13]، ومن الناس من يجر، والجرّ على وجهين: على الصفة، وعلى البدل، ومنه قول كُثَيِّر عزة:

وكنتُ كذي رِجلَيْنِ: رِجلٌ صَحيحةٍ ... ورِجلٌ رَمَى فيها الزمانُ فشُلَّتِ)[1]

أقول:

مـمًا يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية يستشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [من سورة ال عمران: 13]، فالرفع على أنّ (فئة) خبر لمبتدأ محذوف، أي: إحداهما فئة، والجرّ على البدلية من (فئتين)، والجرّ أيضاً على (الصفة) أيّ على (عطف البيان)، وقد قُرئ بالجرّ[2]، والرفع أوجه[3].

ومن النحاة من قال بالنصب على الاختصاص[4]، وهو بعيد، ويؤيد قراءة الجرّ قول كُثَيِّر عزة (ت 150هـ)[5]:

---

(1) سيبويه: 1/ 432-433.

(2) ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 9.

(3) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 192، وأبو عبيدة: مجاز القرآن، 1/ 87، والطبري: جامع البيان، 6/ 222.

(4) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 1/ 314.

(5) ديوانه، 1/ 46.

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ: رِجْلٌ صَحيحةٍ ورِجْلٌ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ[1]

والشاهد فيه جواز جعل (رجلٍ) بالجر على البدل، أو عطف البيان، ويجوز الرفع على القطع أيضاً.

تعدد النعوت والمنعوت واحد أو أكثر

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فأمّا مررتُ برجلٍ راكعٍ وساجدٍ، ومررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ، فليس الوجهُ فيه إلاّ الصفة، وليس هذا بمنزلة مررتُ برجلين مُسلمٍ وكافرٍ ولا ما أشبهه، من قبل أنّك تُبعِّض، كأنك قلت: أحدهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ومنهم كذا.

وإذا قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ، ومررتُ برجلٍ قاعدٍ، فهذا اسم واحدٌ، ولو قلت: مررتُ برجلٍ مسلمٍ وثلاثة رجالٍ مسلمين لم يحسن فيه إلاّ الجرّ، لأنك جعلت الكلام اسماً واحداً حتى صار كأنك قلت: مررتُ بقائمٍ ومررتُ برجالٍ مسلمين.

وهذا قول يونس، ولو جاز الرفعُ لقلت: كان عبدُالله راكعٌ؛ لأنك إن شبهته بالتبعيض فالتبعيضُ ههنا رفعٌ، إذا قلت: كان أخواك راكعٌ وساجدٌ)[2].

أقول:

أولاً: في مررتُ برجلٍ راكعٍ وساجدٍ، ليس لك إلاّ الصفة، وكذا الأمر في: مررت برجلٍ رجلٍ صالحٍ، وهذان التركيبان ليسا بمنزلة: مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ، وما أشبهه.

لأنّ في هذا التركيب جاء الموصوف متعدداً، والصفتان متغيرتان، ولك في: (مسلم وكافرٍ) اتباعهما على البدل من رجلين، فكأنك قلت: أحدهما مسلم والآخر كافر.

ثانياً: وإذا قلت: مررت برجلٍ قائمٍ، ومررت برجلٍ قاعدٍ، فليس لك إلاّ الصفة، والمعنى فيه معنى (الاسم الواحد)، لأنّ الصفة والموصوف كاسم الواحد.

ومن الجائز نصب (قائم) و(قاعد) على الحال، وفي النصب قطع للصفة عن الموصوف.

---

(1) سيبويه: 1/ 432- 433.

(2) سيبويه: 1/ 433.

ثالثاً: أمّا: مررت برجلٍ مسلمٍ وثلاثة رجالٍ مسلمين، فليس لك إلاّ الجرّ في (مسلمٍ) و(مسلمين) على الصفة التي شملت الواحد، والثلاثة، فالمنعوت مفرد ونعت بالمفرد، والمنعوت المعطوف عليه مجموع ونعت بمنعوت مجموع.

رابعاً: وفي: كان عبدالله راكعٌ، برفع (راكع) فلا يجوز فيه الرفع، لأنّه لا يجوز منه التبعيض، ولا يمكن إجراؤه على قولك: كان أخواك راكعٌ وساجدٌ، والتقدير: أحدهما راكعٌ، والآخرُ ساجدٌ، وفي ذلك دلالة على التبعيض الذي يقتضي الرفع، وهذا لا يكون إلاّ في الخبر الدال على التثنية أو الجمع.

ومن الواضح أنّ (التبعيض) الذي قصده سيبويه يكون في التراكيب التي يكون فيها المنعوت أكثر من واحد، ويكون النعت المطلق عليه متغيراً أيّ متقابلاً في المعنى كـ (راكع وساجد)، وعدد النعوت على وفق عدد المنعوتات، أمّا صفات الواحد فلا يجوز فيها التبعيض.

تعدد المنعوت والنعت واحد

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ وامرأةٍ وحمارٍ قيامٍ، فرّقت الأسماءَ وجمعتَ النعتَ، فصار جمعُ النعت ههنا بمنزلة قولك: مررتُ برجلين مسلمين، لأنّ النعت ههنا ليس مبعّضاً، ولو جاز في هذا الرفعُ لجاز مررتُ بأخيك وعبدالله وزيدٍ قيامٌ، فصار النعت ههنا مع الأسماء بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ويقول: مررتُ بأربعة صريعٌ وجريحٌ، لأنّ الصّريع والجريح غيرُ الأربعة، فصار على قولك: منهم صريع ومنهم جريحٌ)[1].

أقول:

أولاً: من أنماط النعت والمنعوت التكثير فيهما على أوجه متعددة ذكر سيبويه أنماطاً منها، وهو بصدد ذكر أنماط أخرى، فهناك الكثير من الأنماط التي يأتي عليها النعت، أو المنعوت، ومن ذلك نذكر:

---

(1) سيبويه: 14/ 434.

1- إفراد المنعوت والنعت واحد، مفرداً أو جملة.

2- وإفراد المنعوت والنعوت متعددة مفرداً أو جملة.

3- وجمع المنعوت وتغاير المنعوت على وفق عدد المنعوتات.

4- وجمع المنعوت وتغير النعوت مع قلّتها بالنسبة إلى عدد المنعوت المجموع.

5- والمنعوت متعدداً النعت واحد.

ثانياً: يتناول سيبويه في النص الذي بين أيدينا النمط الخامس، وأعني به أن يكون المنعوت (مرّقاً) (متعدداً) والنعت واحداً، وقد مثّل سيبويه لهذا النمط بنحو:

مررتُ برجلٍ وامرأةٍ وطفلٍ قيامٍ.

ففي هذا المثال (تفريق) في الأسماء المنعوتة، والنعت واحد هو (قيام)، فصار النعت جزءاً من كلّ منعوت، مثلما صار النعت في: مررتُ برجلين مسلمينِ، كالاسم الواحد مع المنعوت.

والنعت (قيام) لا يتعدد، لأنه غير قابل للتبعيض والتجزئة، ولذلك لا يجوز فيه الرفع.

ثالثاً: أمّا نحو: مررت بأربعة صريعٌ وجريحٌ.

ففيه النعت أقل من المنعوت، ولذلك جاز الرفع في النعت (صريعٌ) و(جريحٌ) على القطع، والتقدير: مررتُ بأربعةٍ منهم صريعٌ ومنهم جريحٌ.

من النعوت الجامدة المؤولة بمشتق

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٍ مثلِ رجلين، وذلك في الغناء والجزء، وهذا مثلُ قولك: مررتُ ببُرٍّ ملءِ قدين، فالذي يضاف إليه المِلْءُ مقياسٌ ومكيالٌ ومثقالٌ ونحوه، والأول موزونٌ ومقيسٌ ومكيلٌ، وكذلك: مررتُ برجلين مثل رجلٍ في الغناء، كقولك: ببُرَّيْنِ مِلْءِ قَدَحٍ، وتقول: مررتُ برجلٍ مثل رجلٍ، وتقول: مررت برجلٍ أسدٍ وجُراةً، إنما

تريد مثل الأسد، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ، لأنّه اسمٌ لم يُجعل صفةً، وإنّما قاله النحويون، شبّه بقولهم: مررتُ بزيدٍ أسداً شدّةً.

وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً.

ومثله: مررتُ برجلٍ نارٍ حُمْرةً.

ومنه أيضاً: مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، وما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيمٍ، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما بل في الإجراء على المنعوت، وكذلك مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، ولكنّه يجيءُ على النسيان أو الغلط، فيتداركُ كلامه؛ لأنّه ابتدأ بواجب)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الغناء والجزء: الغناء: ضد الفقر، والنفع، والكفاية، والجزء: الاكتفاء.
- يجيء على النسيان والغلط: من أنواع البدل ما يُسمى بالبدل المباين، وهو ثلاثة أنواع: بدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل الغلط، والفرق بين النسيان والغلط أنّ الأول منشؤه العقل، والثاني منشؤه اللسان[2].

ثانياً: في قولك: مررتُ برجلٍ مثل رجلين، يدلّ النعت على أنّ المنعوت بمنزلة رجلين في النفع والاكتفاء والكفاية، فهو في النمط والدلالة كقولك: مررتُ ببُرٍّ ملءِ قدحين، بإضافة (ملء) إلى ما يقاس به من مكيال، أو مثقال، أو مغرفة، أو قدح، أو غير ذلك.

ومثل هذا: مررتُ برجلٍ مثل رجلٍ في الغناء، بإضافة (مثل) إلى (رجلٍ) والمعنى أنّهما متساويان في الغناء لم يزد هذا على ذاك أو ينقص.

وتقول: مررت برجل مثل رجلٍ، بمنزلة: مررت برجلٍ مِثلكَ.

ثالثاً: أمّا مررتُ برجلٍ أسدٍ شدّةً وجُرأةً. فمن المعروف أنّ أسماء الذوات لا يوصف بها وإنّما هي موصوفة، ولذلك قُدّر (مثل) مضافة إلى (أسد) و(مثل) مؤولة بمشق،

---

(1) سيبويه: 1/ 434.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1200-1201.

هو (مماثل)، وصار المعنى: مررت برجلٍ مثل الأسد شدّةً وجُرأةً، أو مررتُ برجل كاملٍ شدّة، أو جريء.

ويجوز النصب على الحال بمعنى (شديداً) أو (قوياً) وهنا يتساو القول بالصفة أو الحال.

ومن المعروف أنَّ هناك كثيراً من أسماء الذوات الجامدة التي ينصرف الذهن عند إطلاقها إلى ما اشتهرت به من معنى كـ(فرعون، وعمر، وأسد، وثعلب)، للدلالة على الظلم والقسوة مع الأول، والعدل والرحمة مع الثاني، والقوة والشدة مع الثالث، والخديعة والمراوغة مع الرابع.

ومن الواضح من كلام سيبويه أنّه يستضعف: مررتُ برجلٍ أسدٍ على الصفة ولم يستضعفه نصباً على الحال، تقول: مررت بزيدٍ أسداً.

ومن ذلك: مررتُ برجلٍ نارٍ حُمرةً، فلك أن تقول: مررت برجل النارِ حمرةً.

رابعاً: ومن هذا أيضاً: مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، وما مررت برجل كريمٍ بل لئيم، وأنت تريد إنَّ الموصوف (رجل) طالح لا صالح، ولئيم لا كريم، وإطلاقك الوصفين (صالح) و(كريم) كان على النسيان أو الغلط، ولذلك تداركت كلامك لتقول إنك مررتُ بالثاني لا بالأول، فأبدلت الإيجاب من النفي، وكأنك قلت:

ما مررتُ برجلٍ كريم بل مررتُ برجل لئيم.

وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل مررتُ برجلٍ طالحٍ.

الوصف بعد (بل) ولكنْ)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثله: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل، فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ، فهو مُحالٌ، لأنَّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يُثبتُ بها بعد النفي، وإنْ شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت: ما مررتُ برجلٍ صالح ولكن طالحٌ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ، ومررتُ برجلٍ صالح بل طالحٌ؛ لأنّها من الحروف التي يُبتدأ بها، ومن ذلك قوله عزّوجلّ: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ

وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 26]، فالرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجرّ، وإنْ شئت كان الجرُّ على أن يكون بدلاً من الباء)[1].

أقول:

مثلما أفادت (بل) الإضراب، وإبدال الإيجاب من النفي وذلك بصرف النظر عن النعت الأول، وتثبيت الوصف الثاني، تفيد (لكنْ) معنى الاستدراك، وذلك بالإعراض عن النعت الأول والقول بالنعت الثاني، فيقال:

ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ، بإجراء (لكن) في العطف والاستدراك مجرى (بل) في العطف والإضراب، وإبدال الإيجاب من النفي.

فالمرور به ليس صالحاً، ولم يقصده القائل، وأطلقه نسياناً أو غلطاً، فاستدرك وأثبت الوصف الثاني (طالح) بدلاً من (صالحٍ) ولا يجو العطف بالواو قبل (لكنْ) هنا، فلا يقال:

مررت برجل صالحٍ ولكنْ طالحٍ، فهذا عند سيبويه (مُحال).

لأنَّ (لكنْ) يعطف بها بعد النفي والنهي خاصة، ووظيفتها الدلالية هي (الاستدراك)، (ولا يتدارك بها بعد إيجاب)، على ما قرّر سيبويه علماً بأنَّ من النحاة من أجاز دخولها بعد الكلام المثبت، وتفيد حينئذ ترك أمر إلى أمر تام[2]، وهي إنْ كانت عاطفة لا تعطف إلاّ المفرد، فلا تعطف الجملة، ومن النحاة من أجاز عطف المفرد بها في الإثبات[3]، وإذا سبقت (لكنْ) بالواو تكون حرف ابتداء كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [من سورة الأحزاب: 40].

وق أجاز سيبويه الرفع بعد (لكنْ) و(بل) في مثل هذه التراكيب تقول:

ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ.

وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ.

---

(1) سيبويه: 1/ 435.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 12 (بتحقيق عضيمة).

(3) يقال: نجح محمد لكنْ خالد، أي: بل خالد، وهو بعيد. وينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1272.

ومـــن ذلـــك قولــه تعـــالى: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 26].

ومن الثابت أنّ ما قبل (بل) إذا كان مثبتاً فما بعدها إمّا مقرّر بعد مقرّر على سبيل التوطئة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [من سورة الفرقان: 44]، فـ(بل) حرف عطف وإضراب، وجملة: هم أظلُّ سبيلا، معطوفة على جملة: هم إلاّ كالأنعام.

وإمّا مقرّر بعد مردود كقوله تعالى في آية الأنبياء: 26، فـ (بل) حرف عطف وإضراب، و(عبادٌ) خبر لمبتدأ محذوف، و(مكرمون) صفة للعباد.

وإمّا مرّر بعد مرجوع عنه لكونه غلطاً في اللفظ، أو غلطاً في الإدراك، أو بعروض النسيان، أو لتبدّل رأي[1].

ومن المعروف أنّ (بل) لا يتكلم بها إلاّ على سبيل الإضراب أو الغلط، فتقول:

رأيتُ محمداً بل خالداً.

ومررت بمحمدٍ بل خالدٍ.

ولك الرفع في النصب، وكذا الرفع في الجرّ، تقول:

رأيت محمداً بل خالدٌ، ومررت بمحمدٍ بل خالدٌ.

وفي الجرّ على معنى (الباء) أيْ: بخالدٍ.

ولذلك قال سيبويه: (فالرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجرّ وأنْ شئت كان الجرّ على أن يكون بدلاً على الباء).

---

[1] ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1271.

التشريك بين النعتين بـ: بل، لا، لكنْ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنَّ بل، ولا بل، ولكنْ، يُشركن بين النعتين فيُجريان على المنعوت، كما أشركتْ بينهما الواوُ والفاءُ، وثُمَّ وأوْ، ولا، وإمّا وما أشبه ذلك، وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصَّدقة، بمنزلة: فأين راغبٌ في الصدقة.

زعم يونس أنَّ الجرَّ خطأ، لأنَّ أين ونحوها يُبتدأ بهنَّ ولا يُضمرُ بعدهنَّ شيءٌ، كقولك: فهلّا ديناراً، إلاّ أنّهما ممّا يكون بعدهما الفعل، ألا ترى أنّك لو قلت: رأيتُ زيداً فأين عمراً، أو فهل بشراً لم يجز، وقد بُيّن تركُ إضمار الفعل فيما مضى، ولكنْ وبلْ لا يُبتدآن ولا يكونان إلاّ على كلامٍ، فشُبِّهن بإمّا وأوْ ونحوهما)[1].

أقول:

أولاً: يمكن النظر إلى (بل، ولا، ولكنْ) في دائرة واحدة لما بينها من أوجه التشابه في الوصف النحوي مع الاحتفاظ بما بينها من أوجه الاختلاف والتقابل في الوظائف الدلالية.

فمن أوجه التشابه بينها أنّها تفيد ردّ السامع عن الخطأ في الحكم المعين إلى الصواب، وممّا ذكره سيبويه من أوجه التشابه بيها أنهنّ يشركنّ بين النعتين في الحركة الإعرابية مراعاة للحركة الإعرابية التي يكون عليها المنعوت، وفهن من هذه الناحية كبقية حروف العطف في إشراكها بين المعطوف والمعطوف عليه في الحركة الإعرابية.

أمّا في الوظيفة الدلالية فلكل من هذه الثلاثة ما يؤديه من معنى خاص داخل التركيب، وقد فصّل سيبويه القول في ذلك، وسيأتي على شيء منه في باب العطف.

ثانياً: ثمّ يقرّر سيبويه أنَّ بين (بل، ولا، ولكنْ) وبقية حروف العطف الأخرى اختلاف يتحدّد في أنَّ هذه الحروف الثلاثة لا يعمل فيما بعدهنَّ عامل الاسم الذي قبلهنَّ، وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام أيضاً، لأنَّ حروف الاستفهام لا يعملُ ما قبلهنَّ فيما بعدهنَّ.

وقد مثّل سيبويه لتوضيح فكرته هنا بقوله:

---

(1) سيبويه: 1/ 435-436.

ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة.

فرجلٌ: مبتدأ، وراغبٌ: صفة له، وكيف: خبر المبتدأ.

وتقول: أين راغبٌ في الصدقة: فأين هو الخبر المقدم، وراغبٌ: مبتدأ مؤخَر، وفي الصدقة: متعلقان بـ (راغب) و(لكنْ) و(بل) لا يكونا مبتدأين فيشبُهن بحروف العطف، لأنهن لا يُبتدأ بهما.

ويسوق سيبويه رأي أستاذه (يونس) القاضي بأنَّ الجرّ في مثل هذه التراكيب خطأ، لأنَّ (أين) ونحوها من أسماء الاستفهام، يُبتدأ بهنَّ ولا يضمر بعدهنَّ شيء، أيْ يقعْنَ في أول الكلام، و(بل، ولكنْ) لا يجوز وقوعهنَّ إلاَّ في درج الكلام.

ولكون ألفاظ الاستفهام لا يعلمُ ما قبلهنَّ فيما بعدهنَّ لا يجوز أن يقول: رأيت زيداً فأين عمر، أو فهل بشراً.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومـمَّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامٌ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياسُ، لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرَ والجحرُ رفعٌ، ولكن بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أضيف إلى الضبِّ، فجرّوه لأنَّه نكرةٌ كالضب، ولأنّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضب، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحدٍ، ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأضفت الرُّمّان إليك، وليس لك الرُّمّان إنّما لك الحَبُّ.

ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابك، فكذلك يقع على جُحْرِ ضبٍّ ما يقع على حَبِّ رُمّانٍ، تقول: هذا جحر ضبّي، وليس لك الضبُّ إنّما لك جحر ضبٍّ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جحرُ ضبي، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفردٍ، فانجرّ الخَرِبُ على الضبّ كما أضفت الجحْرَ إليك مع إضافة الضبّ، ومع هذا أنّهم اتبعوا الجرّ الجرّ كما اتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم: بهم وبدارهم، وما أشبه هذا، وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كلّ واحد منهما عنده وجهاً من التفسير) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 436-437.

أقول:

أولاً: ينقل سيبويه في هذا النص صورة من صور الاتباع التي لا تجري على القاعدة المعهودة عند النحاة، وهي أنّ التابع يتبع مبتوعه في الحركة الإعرابية، ويمثل ذلك بقولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ).

فالوجه أنْ يكون (خرب) مرفوعاً لأنّه نعت لـ (جُحر) المرفوع، وذلك هو القياس والأفصح والأكثر استعمالاً على الألسن، وهو الجاري على نظام الاتباع بين الصفة والموصوف في المماثلة بالحركة الإعرابية.

وجر (خربٍ) خروج على نظام الاتباع هذا، وهو ما سماه النحاة بـ (الجرّ على المجاورة) أو (الحمل على الجوار)، أو (الجرّ على الاتباع).

ثانياً: وقد رأى سيبويه أنّ جرّ (خربٍ) لا يعني أنّه نعت لـ (للضبّ) ولكنّه نعت (للذي أضيف إليه الضبّ) أيّ لـ (جُحر)، وما جرّه إلاّ لكونه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضبِّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزل اسم واحد.

وهو كقولك: هذا حَبُّ رُمّان، فإذا أضفته لك قلت: هذا حبُّ رُمّانيَ، والمعنى مع الإضافة أنّ لك الحبُّ وليس لك الرُمّان.

وكذا: هذه ثلاثةُ أثوابكَ.

وعلى هذا الأساس لك أن تقول: هذا جُحر ضبّي، بإضافة (ضبّي) إلى يا المتكلّم، ومع هذا يبقى المعنى أنّ لك (جُحر الضبّ) وليس لك الضبّ، مع كون الجُحر والضبّ بمنزلة اسم واحد؛ لأنّ الإضافة محضة.

ومع كون (خرب) نعت لـ (جُحر) المرفوع، وحق النعت أن يكون مرفوعاً كمنعوته إلاّ أنّهم كما يرى سيبويه اتبعوا الكسر الـ ر، كما هو الحال في قولهم: بهم وبدارهم، فقد كسروا الهاء في (بهم) و(بدارهم) اتبعاً للكسر (الباء والهاء)، ومثلها اتبعوا الجرّ الجرّ في (هذا جُحر ضبُّ خَربٍ)[1].

---

[1] وينظر: الأخفش: معاني القرآن: 1/ 15، 82، 277.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلاّ هذان جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبان، من قبل أنَّ الضبَّ واحدٌ والجُحر جُحْران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جِحَرةُ ضِبابٍ خربةٍ، لأنّ الضِّباب مؤنثةٌ ولأنّ الجِحَرةَ مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا.

وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلاّ سواءً، لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ، مثلُ ما في التثنية من بيان أنّه ليس بالضبّ، وقال العجاج:

كــأنَّ نَــسْجَ العَنْكَبُــوتِ المُرْمَــلِ

فالنسجُ مذكر والعنكوبُ أنثى) [1].

أقول:

أولاً: يعقب سيبويه على تفسير الخليل لهذه المسألة، فيرى أنّه (كان كلٌّ واحد منهما عنده (أيّ عند أستاذه الخليل) وجهاً من التفسير، والضمير في (منهما) عائد على التفسيرين وهما:

الأول: إجراء (خربٍ) على الضبّ لمجاورته له ولكونه نكرةً مثله، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، وهو مثله في العدة لكونه صار والضبّ بمنزلة اسم واحد.

والثاني: اتباعهم الكسر الكسر في أكثر من موضع.

ثانياً: ويذكر سيبويه أنّ أستاذه الخليل يشترط في جواز هذه المسألة أن يكون الأول بعدة الثاني إفراداً وتثنية وجمعاً، وبنوعه تذكيراً وتأنيثاً، ولهذا لا يجيز الخليل أن يقال: هذان جحرا ضبّ خربين)، لأنّ الصحيح يقال: هذان جحرا ضبّ خربان) من قبل أنّ الضبّ، واحد والجحر جحران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكراً أو مؤنثاً مثله فيقولون: (هذه جُحرةُ ضبابٍ خربةٍ)، لأنّ ضباباً مؤنثة، والجُحرة مؤنثة، والعدة واحدة.

---

[1] سيبويه: 1/437.

وسيبويه لا يوافق أستاذه في هذا لأنه يرى في نحو (هذان جُحرا ضبّ خربين) مثل ما يرى في (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، أو (هذا جُحرُ ضبٍّ مُتهدّمٍ)، ويجوز في الأول ما جاز في الثاني، لأنه إذا قال: (هذان جُحرا ضبّ خربين) فيه من البيان بأنّ (خربين) ليس للضبّ أيّ أنّ خرباً ومُتهدّماً معناهما واضح في لأنهما ليسا بعائدين إلى ضبّ، لأنهما لا يصفانه، وفي (خربين) مثل هذا البيان في أنّه ليس صفة للضّب، فحمل سيبويه (خربين) على ما حمل عليه: (خرب ومُتهدّمٍ) لما بينهما من الشبه في أنّهما ليسا للضبّ، والعرب تحمل الشيء على نظيره، وتقيس المثل على مثيله، وممّا يقوّي رأي سيبويه ما نُقل عن العرب وجاء مخالفاً لرأي الخليل قول العجاج[1]:

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

والشاهد فيه (جرّ المرمل لمجاورته العنكبوت) وهو في الحقيقة نعت لـ (نسج) والعنكبوت مؤنث، و(المرمل) مذكر، وكان الخليل لا يجيز الجرّ على الجوار إلاّ إذا استوى المتجاوران تعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، وليس الأمر كما قال من خلال رجز العجاج، الذي نقله سيبويه.

والمرمل: المنسوج.

والبيت في صفة منهل من المناهل.

---

(1) ديوانه، ص47.

عطف النسق

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررتُ بهما، فالنفيُ في هذا أن تقول: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أيّ ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليلٌ على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنّه يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرٍ والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أنْ يكون المرور وقع عليهما في حالةٍ واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلّم يتكلم بهذا اجبته على أيها شئت؛ لأنّها قد جمعت هذه الأشياء، وقد تقول: مررت بزيدٍ وعمروٍ، على أنّك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررت أيضاً بعمروٍ، فنفي هذا: ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمروٍ، وسنبيّن النفي بحروفه في موضعه إنْ شاء الله)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما أشرك بين الاسمين: أطلق سيبويه مصطلح (التشريك) على ما سُمّي في فترة متأخرة (عطف النسق)، وسماه سيبويه أيضاً (بابِ الشركة)، وبعض النحاة يسمونه (النسق) فقط، وآخرون يسمونه (العطف بالحروف)[2].

ثانياً: جعل سيبويه (العطف) أو (التشريك) بعد النعت، وكان قد مهد للعطف وهو يدرس النعت وذلك بذكره بعض حروف العطف كالواو و(بل) و(لكنْ) و(لا) حين يُبنى ما بعدهنّ على ما قبلهنّ من النعوت وأفاض في بيان الأحكام النحوية والدلالة، ثمّ يأتي هنا ليفصّل القول في طبيعة العطف، ماهيته، وحروفه، وأحكام كلّ حرف ونذكر أنّ الرجل كان

---

(1) سيبويه: 1/ 437-438.

(2) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 44، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص263، وابن عقيل: المساعد، 2/ 441.

قبل ذلك قد أتى على كثير من الأحكام الخاصة بالبدل، وهذا ما يؤكد ما ذكرناه سابقاً من وحدةٍ لبنية الكتاب الداخلية، ومن ترابط منهجي متقن في عرض الأبواب النحوية و(علاوة على الترابط المصطلحي الذي يوحّد الأجزاء المختلفة والمتباعدة في الكتاب، حتى إنّ الباحث لا يُحسن إلاّ أنْ يسلّم بوجود خطة واضحة في ذهن مؤلفه، خطة تتجلّى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة الواحدة، أو مثيلاتها على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب)[1].

إنّ هذا المنهج الواضحة معالمه في كتاب سيبويه، الذي يقوم على تحليل التراكيب النحوية العربية وعلى فهم الوظائف الموكلة إلى كلّ مكون من مكونات التركيب النحوي المعين، مع العناية الفائقة بالعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب، وما تجيزه لهما أحكام العربية في إتمام عملية الواصل على النحو السليم والفاعل بعيداً عن كلّ لبسٍ.

ثالثاً: والمعطوف تابع مرتبط أو (مُشرك) على حد تعبير سيبويه بمتبوعه بوساطة حرف من حروف العطف، وهو عملية جمع بين شيئين أو أشياء في حركات الإعراب والمعنى، أو في حركات الإعراب فقط وحروف العطف أو التشريك هي التي تحدد طبيعة الربط بين المعطوف والمعطوف عليه من حيث مطلق الجمع بينهما في الحركة الإعرابية والحكم الدلالي الكائن في الجملة المعينة، أو في الحركة الإعرابية دون الدلالة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا﴾ [من سورة النمل: 15]، فـ (سليمان) معطوف على داود، وهما - عليهما أفضل السلام - مشتركان في الحركة الإعرابية، وفي (العلم) الذي أتاه الله لهما.

رابعاً: ابتدأ سيبويه بذكر (الواو) العاطفة بوصفها هي الأصل في حروف العطف، والأشهر من بينهما لكثرة استعمالها، ولكنها تتصف بإحكام لا توجد في غيرها من حروف العطف، ولقد ذكر سيبويه من هذه الأحكام الآتي:

---

(1) بعلبكي، رمز منير: العربية في لبنان (التقعيد النحوي)، ص 460.

1- أنها لمطلق التشريك أو (الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين الشيئين أو الأشياء المتعاطفة في حكم واحد، من غير دلالة على (مصاحبة) أو تأخر المعطوف عن المعطوف عليه، أو تقدّمه.

ولذلك قال سيبويه معلقاً على ما مثّل به: (فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى...).

قال تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[من سورة نوح: 28]. بالجمع والتشريك بين الذوات في طلب الغفران.

2- ويفهم من كلام سيبويه أنّ الواو لا تدلُّ على ترتيب خلافاً لما رآه بعض النحاة[1]، ففي معرض تعليقه على نحو:

مررت برجلٍ وامرأةٍ

ذكر أنّ (الواو) أشركت بين (رجل وامرأة) في الإعراب وفي الدلالة فكلاهما مرور به، وجريا على (الباء)، وجعل هذا التشريك بمنزلة النعت والمنعوت في جريانهما إعراباً ونوعاً وعدداً وتعريفاً وتنكيراً كما مضى.

وهذا التشريك لم يجعل لأحدهما (منزلة) على الآخر في حكم (المرور بهما) وإنْ كان المتقدم هو (رجل) عطفت عليه (امرأة)، فكأنّك قلت: مررتُ بهما، من غير دلالة على ترتيب زمني بينهما وقت وقوع الحكم، ولا على مصاحبة، ولا تعقيب أو مهلة.

والترتيب في الواو احتمالي – إنْ وجد فيها – ولا تزول هذه الاحتمالية إلاّ بقرينة، ولذلك يقول سيبويه: (وليس في هذا – أيّ في الواو – دليل على أنّه بدا بشيء قبل شيء، ولا بشيء (مع) شيء).

خامساً: ومثلما تشرك الواو بين المتعاطفين في الإيجاب تشرك بينهما في النفي، تقول: ما مررت برجل وامرأة، أيّ ما مررت بهما.

---

(1) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 1/ 396.

والخلاصة أنّ الواو تجمع بين الأشياء في المعاني والأحكام زيادة على إشراكها في الإعراب.

مع انتباه سيبويه إلى أنّ هذا الإشراك في المعنى يجعل الثاني (المعطوف) داخلاً فيما دخل فيه المعطوف عليه من المعنى أو الحكم المعين، جمعاً وتفريقاً، فإذا قلت: مررت بزيد ومحمدٍ، يدلّ على أنّ حكم المرور قد قام بهما، على حدّ سواء.

وقد يدلّ على أنّ المرور قد تمّ بأحدهما في وقت وانقطع ثمّ حدث المرور بالآخر بعد حين، وهذا معنى قول سيبويه (على أنّك مررت بهما مرورين)، من غير دلالة على أنّ (زيد) هو الممرور به أولاً، لأنّ معنى: مررت بزيدٍ ومحمدٍ، هو: مررتُ بزيدٍ ومررت أيضاً بمحمدٍ، وكذا الأمر في النفي حين نقول: ما مررتُ بزيدٍ ومحمدٍ، أيْ: ما مررتُ بزيدٍ وما مررت بمحمدٍ أيضاً، وقد اتفق النحاة على اختلاف مذاهبهم على أنّ الواو لا توجب تقدّم وما تقدّم لفظهُ قال تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [من سورة البقرة: 58]، وقال تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [من سورة الأعراف: 161] فلو كانت الواو فيها معنى الترتيب لصِرنا إلى تناقض، إذ القصة واحدة، فيكون الدخول متقدماً على القول متأخراً عنه في حالة واحدة.

ومع هذا تظل القرينة هي التي تحدد ما إذا كان مع الواو العاطفة ترتيب أو لا وجود له، فإذا قلنا:

وصل محمد وخالد بعده، أو قبله.

عُرف الترتيب.

وقد تكون القرينة بالاستناد إلى التاريخ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ [من سورة الحديد: 26]، وقد تعطف الواو متقدماً في الحكم على متأخر كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [من سورة الشورى: 3]، وتعطف مصاحباً للمعطوف عليه في الحكم كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [من سورة العنكبوت: 15]، فأصحاب السفينة: معطوف على الهاء عطف مصاحب.

(فهذه ثلاث مراتب، وهي مختلفة في الكثرة والقلة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل، فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية، وللتأخر برجحان، وللتقدم بمرجوحية)[1].

وفي (الواو) أحكام أخر أوصلها بعض المتأخرين إلى واحد وعشرين حكماً[2].

(الفاء) و(ثُمّ) و(أو) و(لا) العاطفات

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك قولك: مررتُ بزيدٍ فعمروٍ، ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ، فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءاً به، ومن ذلك: مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ، فالمرور هنا مروران، وجعلت ثمّ الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجرّ، ومن ذلك قولك: مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، فأوْ أشركت بينهما في الجرّ، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى، فجواب الفاء: ما مررتُ بزيدٍ فعمروٍ، وجوابُ ثمّ: ما مررتُ بزيدٍ ثمّ عمروٍ، وجوابُ أو إنْ نفيت الاسمين: ما مررتُ بواحدٍ منهما، وإنْ أثبت أحدهما قلت: ما مررتُ بفلانٍ.

ومن ذلك: مررتُ برجل لا امرأة، أشركت بينهما لا في الباء وأحقّت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبسا عليه فلم يدرِ بأيهما مررتَ)[3].

أقول:

أولاً: يأتي سيبويه على ذكر بعض من حروف العطف وبإيجاز شديد على النحو الآتي:

1- الفاء:

ويرى أنها تشرك المتعاطفين، لكن المذكور أولاً هو الذي وقع عليه الحكم المعين، يليه المعطوف عليه فهي للترتيب المعنوي، وقد مثل له سيبويه بقوله: مررتُ برجلٍ فامرأةٍ.

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 156-157.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 157 وما بعدها.

(3) سيبويه: 1/ 438-439.

فالفاء اشركت بين الاثنين في الإعراب وحكم المرور، ومع إفادة الترتيب في معنى (المرور)، إذ تمّ بالرجل أولاً ولذلك، بُدئ به ومعنى ذلك أنَّ الترتيب المعنوي يقتضي أو يكون المعطوف بالفاء لاحقاً للمعطوف عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [من سورة الانفطار: 7]. ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [من سورة الأعلى: 2-3].

فالترتيب جلي بحدوث الخلق فالتسوية فالتقدير فأخرج الرزق كلّ في موضعه من غير مهلة، بالتعاقب، وذلك قيل في وظيفة الفاء إنها للترتيب والتعقيب، وقصدوا بالتعقيب أنَّ المعطوف عليه يحدث بعد المعطوف مباشرة من غير مهلة زمنية.

وقد تدلّ الفاء زيادة على دلالتها على الإشراك والترتيب والتعقيب معنى (التسبيب) أيْ أنَّ المعطوف بها متسبب عن المعطوف عليه ونتيجة له، ويكون هذا من باب عطف الجملة على الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 22]، وقال عزوجل: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [من سورة يوسف: 96].

وقد يعطف بالفاء لمجرد ترتيب الصفات كقوله سبحانه: ﴿إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ۝ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [من سورة الواقعة: 51-54].

وقد تكون الفاء للترتيب الذكري[1]، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً، لا أنَّ معنى الثاني قد وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصّل على مجمل كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [من سورة النساء: 153].

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 160.

2- ثمّ

ويرى سيبويه أنّها تدلّ على التشريك في الحكم الإعرابي مع الترتيب والتراخي الزمني، ولذلك قال معقباً على ما مثّل به:

مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ.

(فالمرور ههنا مروران)، وقصد بـ (مرورين) أنّ المرور قد وقع بالرجل أولاً، وبعد فترة زمنية حدث (المرور الثاني) بالمرأة، ولا تكون (ثمّ) إلاّ عاطفة، ولا يكون فيها معنى السببية كالفاء، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام.

وقد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له[1]، كقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [من سورة المؤمنون: 14].

وإذا كانت الفاء وثُمَّ تشتركان في إفادة الترتيب، فإن الفاء تنفرد بالتعقيب من غير مهلة زمنية، أمّا (ثمّ) فتقتضي التراخي في الزمن وقد اشتركا في قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [من سورة عبس: 21-22]، وفي (ثمّ) أحكام أخر[2].

3- أو:

أوجز سيبويه القول في (أو) العاطفة إيجازاً مخلاً فلم يذكر لها إلاّ الوظيفة النحوية وهي الإشراك بين المتعاطفين، وإثبات الحكم لأحد المتعاطفين دون الآخر مع التسوية بينهما في الدعوة. ومثّل لذلك بـ:

مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ

والظاهر من هذا التمثيل أنّها (للشك) لوقوعها بعد كلام خبري، ومثله قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [من سورة الكهف: 19].

---

(1) الرضي: شرح الكافية، 1/ 367.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1259 وما بعدها.

ولـ (أو) العاطفة معانٍ كثيرة فقد تكون للتخيير، والإباحة، والإضراب، والإبهام كقوله تعالى: ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ﴾ [من سورة ال عمران: 195]، وقد تكون للتفصيل بعد الأجمال، وللتقسيم[1].

وسيأتي سيبويه في مواضع متفرقة من الكتاب على ذكر حروف العطف، وعلى شيء من أحكامها.

---

[1] ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو إعراب القرآن، 4/ 1262 وما بعدها.

باب البدل

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب المُبدل من المُبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجهٍ مُحالٌ، وعلى وجهٍ حَسَن.

فأمّا المُحالُ فأنْ تعنى أنَّ الرجل حمارٌ، وأمّا الذي يحسنُ فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثمّ تبدل الحمارَ مكان الرجل فتقول: حمارٍ، إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعدما كنت أردت غير ذلك.

ومثل ذلك قولك: لا بل حمار.

ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير: مررتُ برجلٍ حمارٍ.

ومن ذلك: ما مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، وما مررتُ برجلٍ ولكنْ حمارٍ، أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه، وقد يكونُ فيه الرفعُ على أن يذكر الرجل فيقال: من أمره ومن أمره، فتقول: أنت: قد مررت به، فما مررتُ برجلٍ بل حمارٌ ولكنْ حمارٌ، أيّ بل هو حمارٌ ولكنْ هو حمارٌ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المبدل والمبدل منه: هذه تسمّية سيبويه لركني (البدل)، وقد سماه غيره الترجمة والتبيين التكرير[2].

ثانياً: وكان سيبويه قد جاء على شيء من (البدل) في موضع سابق[3]، وأكثر النحاة يقدمون البدل على التوكيد.

---

(1) سيبويه: 1/ 439.

(2) ينظر: الفراء: معانيه، 14/ 7، 56، 348، والمرادي: شرح الألفية، 3/ 246.

(3) ينظر: سيبويه: 1/.

ثالثاً: ولـمّا كان سيبويه قد أتى على أكثر أحكام العطف فيما مرّ من أبواب عكف هنا على المزاوجة بين العطف والبدل دلالياً، فبدأ قوله في بـدل الغلـط ومثّل لـه بــ: مـررت برجلٍ حمارٍ.

وهذا التركيب عند سيبويه يفرز دلالتين: أولهما: قال عنها إنها (على وجه مُحـال)، فلا رجلَ حمارٌ، ولا حمارَ رجلٌ على وجه الحقيقة، وثانيهما: قـال عنهـا (علـى وجـه حَسَنٍ) وذلك أنّ المتكلّم قد أطلق كلمة (رجل) غلطاً أو سهواً، فاستدرك ليذكر المرور بـه علـى وجـه الحقيقة فقال: مررت برجلٍ حمارٍ، أيْ: مررتَ بحمارٍ لا برجلٍ.

ولك أن تقول: مررت برجلٍ لكن حمارٍ، أو بل حمارٍ على ما ذكرناه في باب العطف.

والنفي والجحد يجريان مجرى الإثبات تقول: ما مررتُ برجل بـل حمـارٍ ومـا مـررتُ برجل ولكنْ حمارٍ، فالمرور به هو الحمارُ لا الرجل.

رابعاً: وأجاز سيبويه الرفع ي هذا على إضمار مبتدأ وإضمار المبتدأ على ضربين:

الأول: ما أُضمر لدلالة ما يُذكر عبَّر الكلام فيستغني عن ذكره ثانية كأن يكون هنـاك حديث عن رجل فيقال من أمره ما يقال، فيقول المخاطب: قد مررت به وقـد مـررت برجـل بل هو حمارٌ بالرفع، وكذا: ولكن حمارٌ.

والثاني: ما لم يجرِ ذكره في الكلام، فيقال: ما مررت برجل ولكن امرأةٌ، أيْ بـل هـي امرأةٌ، أو ما مررتُ برجلٍ بل امرأةٌ أيْ: بل هي امرأةٌ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولو ابتدأت كلاماً فقلت: ما مررتُ برجلٍ ولكنْ حمارٌ، تريد: ولكن هو حمارٌ، كان عربياً؛ أو بل حمارٌ، أو لا بل حمارٌ، كان كذلك، كأنّه قال: ولكن الذي مررتُ به حمارٌ.

وإذا كان قبل ذلك منعوتٌ فأضمرته، أو اسم فأضمرته أو أظهرته، فهـو أقـوى؛ لأنك تضمر ما ذكرت وأنت هنا تُضمر ما لم تذكر، وهو جائزٌ عربيٌ، لأنّ معناه ما مررتُ بشيءٍ هو رجل؛ فجاز هذا كما جاز المنعوتُ المذكورُ نحو قولك: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 26]، فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا، وعلى الوجه الآخر، والمعرفة والنكرة في لكن وبل ولا بل سواءٌ)[1].

أقول:

لا جديد عمّا ذكرناه من جواز الرفع على إضمار مبتدأ وعلى صورتين من الإضمار، والجديد هنا أنّ الرفع عربيٌ، ولنا تقدير الكلام على: ولكن هي امرأةٌ، أو بل هي امرأةٌ، أو (لا بل هي امرأةٌ) ولكنها على معنى أنّ الذي مررت به امرأة.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [من سورة الأنبياء:26]، وقد مضى ذكر المضمر وهو الملائكة، فجاز عدم ذكره ثانية وهو على تقدير: بل هم عبادٌ مكرمون، مكرمون: صفة لـ (عباد) ويشير سيبويه إلى أنّ المعرفة والنكرة سواء في: لكنْ، وبلْ، ولا في العطف بهنَّ.

أم: حرف عطف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن المبدل أيضاً قولك: قد مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، إنّما ابتدأ بيقينٍ ثمّ جعل مكانه شكاً أبدله منه، فصار الأول والآخر الادّعاءُ فيهما سواءٌ، فهذا شبيهٌ بقوله: ما مررتُ بزيدٍ ولكن عمرو، ابتدأ بنفي ثمّ أبدل مكانه يقيناً، امّا قولهم: أمررتَ برجل أم امرأةٍ؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به، فإنّ أم تُشرك بينهما كما أشركت بينهما او)[2].

---

(1) سيبويه: 1/ 440.

(2) سيبويه: 1/ 440.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المبدل: لا يريد سيبويه به معناه الاصطلاحي، وهو أحد التوابع بل يريد دلالته المعجمية، أيّ الذي أريد بالحكم دون سواه.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ (أمْ) للعطف وللتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، وليس في الحكم المعين، وليست هي من حروف البدل، أعني: (لكنْ، وبلْ، ولا).

ومثّل لها بـ: قد مررت برجل أو امرأة.

والمعنى أنّه أطلق ما يفترض أن يكون حقيقة، وهو الإخبار عن مروره برجل، ثمّ بدا له شكّ في هذا المرور به، فأطلق (امرأة) بدلاً من (رجل) فخضعت للحركة الإعرابية التي عليها الأول وهي الجرّ.

هذا على مستوى الإعراب أمّا على مستوى الدلالة فقد أفاد التركيب أنّ الممرور به مشكوك فيه بين أن يكون رجلاً، أو يكون امرأةً، ولذلك يقول سيبويه: (فصار الأول والآخر الادّعاءُ فيهما سواء).

ثالثاً: أمّا قولهم: أمررتَ برجلٍ أم امرأةٍ؟

فالسؤال عن جنس الممرور به إنْ كان رجلاً أو امرأة.

وقد أفادت (أم) هنا التشريك الإعرابي والدلالي بين المعطوف والمعطوف عليه.

العطف بأدوات الاستفهام

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٌ، فزعم يونس أنّ الجرّ خطأ، وقال: هو بمنزلة أين، ومَنْ جرّ هذا فهو ينبغي أن يقول: ما مررتُ بعبد الله فلِمَ أخيه، وما لقيتُ زيداً مرةً فكم أبا عمرو؟ تريد: فلِمَ مررت بأخيه، وفكم لقيت أبا عمرو.

واعلم أنّ المعرفة والنكرة في باب التشريك والبدل سواءٌ، واعلم أنّ المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 441.

أقول:

يرى سيبويه استناداً إلى رأي أستاذه يونس، وتابعهما جمهور البصريين أنّ العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام، وقد أجاز الكوفيون العطف بـ (أين، وكيف، وألاّ، وهلا).

وسيبويه يرى أنّ القول بإجازة ذلك يعني القول بإجازة العطف بـ (لم) وبـ (كم) وقد مثّل لذلك.

والعطف بهما لا يجوز بالاتفاق.

ثمّ يقرر سيبويه أنّ المعرفة والنكرة في باب التشريك والبدل سواء إذ يجوز عطف النكرة على المعرفة، فتقول: محمد وضيفٌ عندنا، وكذا يجوز بدل معرفة من نكرة، ونكرة من معرفة. وكلُّ تابع يتبع ما قبله في النصب والرفع والجرّ.

المعارف

أولاً: العلم

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها، فالمعرفةُ خمسةُ أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصةٌ، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألفُ واللامُ، والأسماء المبهمةُ، والإضمارُ، فأمّا العلامةُ اللازمةُ المختصةُ فنحو زيدٍ وعمرو، وعبدالله، وما أشبه ذلك، وإنّما صار معرفةً لأنّه اسمٌ وقع عليه يُعرفُ به بعينه دون سائر أمّته)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- أعلام خاصةٌ: أيّ الأسماء التي علّقت أول أحوالها على شيء بعينه محظور استعماله فيما أشبه مسماه، وبذلك تخرج النكرات والمعرف بـ (أل)، أو المعرف بالإضافة، والضمائر، وأسماء الإشارة. وسُمّي العلم علماً لأنّه يرفع مسماه ويجليه للعيان كما ينجلي الشيء المرتفع)[2].
- إذا لم ترد التنوين: أيّ إذا لم ترد الإضافة غير المحضة، أو اللفظية ممّا هي على نيّة الانفصال والتنوين.
- الأسماء المبهمة: أسماء الإشارة، وهي ما يدلّ على مسمى وإشارة إليه.
- الإضمار: الإضمار والمضمر والمكنى والكناية مصطلحات لما يعرف بالضمائر، والمضمر يرادف المكنى عند الكوفيين، ويسمونه بالمكنى لأنّه ليس اسماً صريحاً والكناية ما يقابل الصريح[3].

(1) سيبويه: 2/ 5.
(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 1/ 245.
(3) ينظر: نفسه، 1/ 346.

والبصريون يرون أنّ المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنيّ وليس كلّ مكنيّ مضمر[1].

وتسميّته بالضمير أجرى على قياس التصريف، لأنّه من أضمرته إذا أخفيته، أمّا (الضمير) فعلى (فعيل).

ثانياً: ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف على قسمين: نكرة، وهو الأصل، ومعرفة وهي الفرع.

ولم يعرف سيبويه النكرة، ولا المعرفة، وإنّما ابتدأ بذكر المعرفة وجعلها خمسة أقسام هي: العلم، والمضاف إلى المعرفة إضافة محضة، وما عُرّف بالألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار.

والمعارف عند بعض النحاة ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والمعرّف بـ (أل)، والمضاف لواحد من هذه الأربعة، وزيد عليها قسيم سادس هو اسم الجنس أو ما يسمى (النكرة المقصودة) المناداة، لأنّه أريد بها معيناً، كقول الأعشى:

قالتْ هريرةُ – لـمّا جئتُ زائرَها– ... :ويلي عليكَ، وويلي منكَ يا رجلُ[2]

ثالثاً: ابتدأ سيبويه بذكر (العلم)، وقيل إنّ جمهور النحاة وأغلب المتأخرين يرون أنّ الضمير أعرف المعارف، وهو أول، مع إنّهم يذكرون العلم أولاً، والخلاف بين البصريين والكوفيين في (العلم واسم الإشارة) بعد الضمير، فالبصريون يرون أنّ العلم هو الأعرف والكوفيون يرون أنّ اسم الإشارة أعرف[3].

ونرى أنّها ما دامت معارف فلسنا بحاجة إلى البحث عن درجة التفاوت بينها في التعريف فكلّها متساوية، والخلاف في مثل هذه القضايا لا طائل فيه.

---

(1) ابن يعيش، 3/ 84، وينظر: ثعلب: مجالسه، ص 334.

(2) ينظر: ديوانه، ص 57، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 1/ 333.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (104).

ثانياً: المضاف إلى المعرفة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك، وإنّما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها، لأنّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته) [1].

أقول:

كلّ اسم نكرة يضاف إلى معرفة من المعارف إضافة محضة، أيّ معنوية خالصة من تقدير الانفصال يُعدّ معرفة، وقد مثّل له سيبويه بما أضيف إلى الضمير (كاف الخطاب)، لأنّ هذه الكاف بوصفها ضميراً معرفة من المعارف، لأنّها تدلّ على شيء بعينه دون سائر جنسه، ولذلك اكتسبت حدّ التعريف.

ثالثاً: المعرّف بالألف واللام

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك، وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررت بواحدٍ ممّن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلاً بعينه يعرفهُ المخاطبُ، وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تذكرهُ رجلاً قد عرفه، تقول: الرجلُ الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهّم الذي كان عهده ما تذكر من أمره) [2].

أقول:

أولاً: من المعروف أنّ النحاة قد اختلفوا في الحرف المعرف ما هو؟ هل هو (أل) برمتها والهمزة همزة قطع، أو هو (اللام) فقط، والهمزة همزة وصل؟ [3]

---

(1) سيبويه: 2/ 5.

(2) سيبويه: 2/ 5.

(3) ينظر: ابن يعيش، 9/ 17، والمرادي: الجنى الداني، ص 216.

والظاهر من عبارة سيبويه أنّه يُعدّ (أل) برمتها هي الأداة المعرفة وذلك واضح من استعماله عبارة (وأمّا الألف واللام)، أو (لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته).

ثانياً: يتحدث سيبويه على ما بدا لنا من خلال النص الذي بين أيدينا على (أل) العهدية فمن المعروف أنّ (أل) التي تفيد التعريف على ثلاثة أنواع هي:

الأولى: أل العهدية، وهي الأصل في إفادة التعريف، لأنّ المراد بها على ما يرى سيبويه (الشيء بعينه دون سائر أمته)، وهذه الأداة العهدية التعريفية هي التي يُعهد مصحوبها بتقدم، فتقول:

أكرمتُ رجلاً وأكرمني الرجل.

وهذا عهد حضوري أيّ: حسّي، وقد يكون عهداً ذهنياً، وضابطه أن يُشار بما اتصل بـ (أل) إلى شيء ثابت في الذهن، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [من سورة التوبة: 40].

والثانية: أل الجنسية، وتكون إمّا لاستغراق الجنس المعين على سبيل الحقيقة، وعلامتها صحّة وقوع (كلّ) محلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [من سورة العصر: 2].

أيّ: كلّ إنسان، أو لاستغراق أفراد الجنس على سبيل المبالغة، نحو:

أنتَ الرجلُ علماً، أيّ: أنت كلُّ رجل، أيّ الكامل في هذه الصفة، ولذلك يقال فيها (أل الكمالية) (1).

والثالثة: لتعريف الحقيقة وبيانها، وضابطها أن يُشار بها ومصحوبها إلى الماهية من حيث هي، كقولك: أحبُّ الحلال أو أكره الحرام.

والفرق بين (أل) لتعريف الحقيقة، وقسميها: العهدية والجنسية، أنّ أل العهدية يراد بها وبما اتصلن به فرد معين، والجنسية يراد بها وبما اتصلت به كلّ الأفراد حقيقي أو مجازاً أمّا التي لتعريف الحقيقة، فيراد بمصحوبها نفس الحقيقية لا ما تصدق عليه من الأفراد.

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 1/ 85.

رابعاً: أسماء الإشارة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانِكَ، وتانِكَ، وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنّما صارت معرفةً لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته) [1].

أقول:

أولاً: هذا النوع الثالث من أنواع المعارف وفقاً لترتيب سيبويه، وهي (الأسماء المبهمة)، أيْ: أسماء الإشارة، ومن النحاة من يجمع الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تحت مصطلح (المبهمات)، بل إنّ منهم من يصطلح للضمائر وأسماء الإشارة والموصلات اسماً واحداً يسميه (الضمائر) ويسمى الضمير (الضمير الذاتي) واسم الموصول (الضمير الموصول) واسم الإشارة (ضمير الإشارة) لكون كلّ منهما يحل محلّ الاسم ويغني عن تكراره[2].

ولم يحدّ سيبويه أسماء الإشارة، بل مثّل لها بما يدلّ على أقسامها فمنها ما يستعمل للمفرد، ومنها ما يستعمل للمثنى، أو للمجموع، وكلٌ من هذه أقسام إمّا لمذكر أو لمؤنث.

وتتوزع عند أغلب النحاة بعد سيبويه على ما يُشار به لقريب المسافة أو متوسطها، أو بعيدها.

وأسماء الإشارة هذه ألفاظ دالة على مُسمّى حاضر حضوراً عينياً أو ما نزل منزلته، بإيماء أو إشارة محسوسة إليه (دون سائر أمته) ولكونها كذلك صارت معارف.

ثانياً: ويظهر أنّ ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته إلاّ ربطاً ظاهرياً تبرره حركات الناس في أثناء كلامهم، أمّا الغرض الحقيقي من استعمال هذه الألفاظ فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة أو الجمل، فهي كالضمائر من سمات التعبير الموجز، قال تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدۡعُونَ فِيهَا

---

(1) سيبويه: 2/ 6.

(2) ينظر: المبرد، 1/ 276 (عضيمة)، والرضي: شرح الكافية، 3/ 119-123، والسيوطي: الأشباه والنظائر، 3/ 48.

﴿بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ وَشَرَابٖ ۝ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ ۝ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ﴾ [من سورة ص:53]، فكلمة (هذا) عوّضت عن تكرار ما سبقها من تلك الجمل التي تحكي الصور الجميلة التي صورت ما يستمتع بها المؤمن في الآخرة.

ثالثاً: مثّل سيبويه لأسماء الإشارة بـ (هذا، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك) (وما أشبه ذلك)، ويلحظ من هذا التمثيل الآتي:

1- أنّ هناك أسماء إشارة للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، وهناك ما هو للمثنى، وللجمع.

2- وفي التمثيل ما يشير إلى أنّ هذه الأسماء أقسام من حيث البعد المكاني للمشار إليه، قريباً كان أو متوسطاً، أو بعيداً.

فللقريب ما ليس منه كاف أو لا م كـ (ذا، ذي، ذان).

وللمتوسط ما فيه الكاف وحدها كـ (ذاك، وذانك، وتانك).

وللبعيد ما فيه اللام والكاف كـ (ذاك، وتلك، أولئك).

رابعاً: ومن المعروف في العربية أنّ الهاء في بعض هذه الأسماء للتنبيه، واسم الإشارة المبدوء بهذه الهاء يليه الكاف وحدها، نحو: هذاك، ولا يجوز: هذالك.

خامساً: ممّا يشار به للبعيد أيضاً: هنا، وثَمَّ، وثمة.

سادساً: أسماء الإشارة من المبينات ما عدا: هذان، وهاتان، وذانك، وتانك، على أحد الوجوه، فهذه معربة يجري عليها إعراب المثنى رفعاً بالألف ونصباً وجراً بالياء، والفرق بين أسماء الإشارة المعربة، وبقية المعربات أنّ هذه الأسماء لا تضاف كما هو الحال في المعرب.

سابعاً: يجوز الفصل بين (ها) التنبيه) واسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو:

هأنذا، وهأنت، وها أنتم أولاء.

ثامناً: قد تقع بعض أسماء الإشارة ظرف مكان أو زمان كما هو الحال في (هنا) للمكان، وهنالك، وهنّا المشددة للزمان، قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡ﴾ [من سورة يونس: 30]، إشارة إلى يوم الحشر.

خامساً: الضمائر

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا الإضمار فنحو: هو، وإياهُ، وأنتَ، وأنا، ونحنُ، وأنتم، وأنتنّ، وهُنَّ، وهُمْ، وهِيَ، والتاء التي في فَعَلْتُ وفَعَلْتَ، وفَعَلْتِ، وما زِيدَ على التاء نحو قولك: فَعَلْتُما وفَعَلْتُمْ وفَعَلْتُنَّ، والواوُ التي في فَعَلُوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجميع، والنونُ في فَعَلْنَ، والإضمارُ الذي ليست له علامةٌ ظاهرةٌ نحو: قد فعل ذلك، والألفُ التي في فَعَلاَ، والكافُ والهاء في رأيتُكَ ورأيتُهُ، وما زِيدَ عليهما نحو: رأيتُكُمَا ورأيتُكُم، ورأيتُهُما ورأيتُهُمْ، ورأيتُكُنَّ، ورأيتُهُنَّ، والياء في رأيتَني، والألفُ والنونُ اللّتان في رأيتَنا وغُلامُنا، والكاف والهاء اللتان في بكَ وبه وبهاَ، وما زيد عليهن نحو قولك: بِكُمَا وبِكُمْ وبِكُنَّ وبِهِمَا وبِهِمْ وبِهِنَّ، والياء في غُلامي وبي.

وإنّما صار الإضمار معرفة لأنك إنّما تضمر اسماً بعد ما تعلمُ أنَّ من يُحدِّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئاً يعلمه) [1].

أقول:

أولاً: المضمر، والضمير، والمكني، والكناية كلمة وُضِعت لمتكلم، أو مخاطب، أو لغائب، تقدم ذكرهُ لفظاً أو معنى، أو حكماً، نحو: محمد هو الكريم، أو معنى بأنْ ذُكر مشتقه كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [من سورة المائدة: 8]، أيّ: العد أقرب، لدلالة اعدلوا عليه، وحكماً كما في ضمير الشأن في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [من سورة الإخلاص: 1]، وقد مثّل سيبويه لأغلب الضمائر منفصلة ومتصلة.

ثانياً: علّة جعل الضمير معرفة عند سيبويه أنّه كناية عن اسم قد عُلم لدى المخاطب بحيث تعرف دلالته وما نعني به، إذ لابُدّ من مفسّر للضمير يحدد المراد به، فإذا كان الضمير المتكلم فمفسره حضور ذلك المتكلّم، وكذا المخاطب، وإذا كان لغائب فمفسره نوعان: لفظ وغيره.

---

(1) سيبويه: 2/ 6.

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [من سورة يس: 39]، والمعنى قدرنا له، فحذف الخافض فتقدم القمر في اللفظ والتقدير: وعاد الضمير عليه، وقد يتقدم الضمير في اللفظ دون التقدير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [من سورة البقرة: 124] لأنّ إبراهيم مفعول، فهو في نيّة التأخير، وقد يتقدم في التقدير دون اللفظ كقوله سبحانه: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [من سورة طه: 67] فـ (موسى) فاعل وهو في نيّة التقدير.

والثاني كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [من سورة القدر: 1] أيّ القرآن الكريم، فهو في غنى عن التفسير، ويدخل ضمن هذا الضمير المؤخّر في اللفظ والرتبة: ضمير الشأن، والضمير في باب (نعم وبئس) في نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [من سورة الكهف: 50]، فإن مفسّر بالتمييز.

ثالثاً: وظيفة الضمير الأسلوبية الاختصار والإيجاز، فهو علامة من علامات الأسلوب الموجز والمكثف والمفيد في التعبير، لأننا نستغني بذكره عن تكرار اسم أو جملة أو جمل متعددة، ولهذا استغني الضمير عن النعت – كما سنرى – والنعت زيادة في البيان والإيضاح، والضمير لا يحتاج إلى شيء من ذلك، لأنّ الأحوال المقترنة به من حضور ومخاطبة تُغني عن الصفات.

رابعاً: والضمائر كما ألمح لذلك سيبويه من خلال تمثيله بارزة لها صورة منطوقة ومكتوبة، منفصلة ومتصلة، ظاهرة ومستترة ليس لها صورة في التركيب نطقاً أو كتابة، ولا تكون المستترة إلاّ لمرفوع الموضع، أما الضمائر البارزة هي الأصل فمنها ما هو متصل ويكون لمرفوع الموضع أو منصوبة، أو مجرورة، ومن المتصلة ما يكون مشتركاً للرفع وللنصب وللجر كضمير (نا) و(هم) و(الياء).

ما يوصف به المضاف إلى المعرفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ وذلك: مررتُ بصاحبك أخي زيد، ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا)[1].

أقول:

أولاً: بعد أنْ فرغ سيبويه من تحديد المعارف والتمثيل لها وبيان السبب الذي جعل كلّ منها معرفة، شرح في بيان أحكام ما توصف به هذه المعارف مبتدءاً بالمضاف إلى المعرفة، ورأيه أنّه يوصف بثلاثة أشياء:

- بالمضاف إلى المعرفة.
- وبما عُرّف بالألف واللام.
- وبأسماء الإشارة، وذكرها بمصطلح (الأسماء المبهمة).

ومثّل لكلّ منها بمثال واضح.

ثانياً: ولم يذكر سيبويه المعرف الوصف باسم الموصول، لأنّه يجعله من ضمن الأسماء المبهمة، ولذلك فالوصف به جائز بالاتفاق.

وصف ما فيه الألف واللام

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فأمّا الألف واللام فتوصفُ بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضافُ إلى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام، نحو مررتُ بزيدٍ أخيك، وذلك قولك: مررتُ بالجميلِ النبيل، ومررتُ بالرجلِ ذي المال. وإنّما منع أخاك أن يكون صفةً للطويل أنّ الأخ إذا أضيف كان أخصّ، لأنّه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنّما ينبغي لك أن تبدأ به وإنْ

---

[1] سيبويه: 2/ 7.

لم تكتفِ بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفةً. وإنّما منع هذا أنّه يكون صفةً للطويل والرجل أنّ المخبِر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويلُ فإنّما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أنْ يعرفكه بعينك، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت بالطويل بهذا، لأنّه صار أخصّ من الطول حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويلُ فإنّما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يوصف الاسم المعرف بالألف واللام بمثله.
- تقول: جاء الرجلُ الشاعرُ.
- ويوصف أيضاً بما هو مضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: جاء الرجلُ كبيرُ القومِ.

لأنّ المضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة المعرف بالألف واللام، وكما صار المضاف إلى غير ما فيه الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام، كالعلم، تقول:

جاء محمدٌ أخوك.

ثانياً: لا يجيز سيبويه أن يكون (أخوك) مثلاً وصفاً لما فيه الألف واللام كالطويل، والنبيل، لأنّ (أخاك) هذه اسم مضاف إلى غير ما فيه الألف واللام، بل أضيف إلى الضمير ممّا اكسبه خصوصية دلت على أنّه أكثر تعريفاً ممّا فيه الألف واللام فـ (أخوك) أخصّ من (الطويل) أو (النبيل) أو (الرجل)، لأنّ ما فيه الألف واللام أبهم المعارف وأقربها إلى النكرات، ولأنّ منها ما ينعت بالنكرة يقال: إني لاحترمُ الرجلَ عندكَ، أو مثلكَ، إذ لم تقصد رجلاً معيناً وعلى هذا يوجب سيبويه عكس التعبير أعني أن يكون (أخوك) مبتدأ به ثمّ يوصف بما فيه الألف واللام وليس العكس، تقول:

مررت بأخيك النبيلَ، ولا يقال: مررتُ بالنبيل أخيك.

---

[1] سيبويه: 2/7.

ما توصف به أسماء الإشارة

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنَّ المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً، وإنَّما وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنَّها والمبهمة كشيء واحد، والصفاتُ التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمرٍ، إذا قلتَ مررتُ بزيدٍ الطويلِ، لأنَّ لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرفُ بها، وكأنك أردت أن تقول مررتُ بالرجل، ولكنَّك إنَّما ذكرت هذا تقرب به الشيء وتُشير إليه، ويدُلك على لك أنك لا تقول: مررتُ بهذين الطويل والقصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل، ولا تقول: مرتُ بهذا ذي المال كما قلت: مررتُ بزيدٍ ذي المال) [1].

أقول:

أولاً: مثلما تقع أسماء الإشارة صفات لغيرها، توصف هي بغيرها، وعند سيبويه أنَّ اسم الإشارة يوصف بالأسماء المعرفة بالألف واللام، وبالصفات التي فيها الألف واللام؛ والذي أجاز وصف أسماء الإشارة بما فليه الألف واللام، لأنَّ هذه الأسماء التي بالألف واللام كأسماء الإشارة، أو على حدّ تعبير سيبويه: (كشيء واحد)، وكذا الصفات التي بالألف واللام.

تقول: مررت بمحمدٍ هذا بالوصف لـ (هذا) وللدلالة على المشاهد والقريب.

وتقول: مررت بهذا الظريفِ، على اعتبار (أل) في (الظريف) عهدية.

ومنه ما يتوصل به لنداء ما فيه أل من نحو: يا أيها المؤمن، ويا أيها الإنسان على الوصف في الأول، والبدلية أو الوصف في الثاني.

ثانياً: يشير سيبويه إلى عدم جواز الفصل بين اسم الإشارة وصفته، ويمثل لذلك بقوله: مررت بهذين الطويل والقصير، فسيبويه لا يجيز مثل هذا التركيب، لأنَّ عطف القصير على الطويل يلغي الإشارة أيّ أنَّك إذا قلت: مررت بهذين الطويلين، أو مررت بهذين

---

[1] سيبويه: 2/7-8.

القصيرين فالإشارة باقية، وعلى هذا لا يجوز الفصل بين اسم الإشارة وصفته، و(القصير) لم يلِ الإشارة لفصل بينه وبين الإشارة، فالوصف الثاني ليس من الوصف الأول.

المطابقة بين النعت الحقيقي ومنعوته

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنَّ صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة، وذلك قولك: مررتُ بأخويك الطويلين؛ فليس في هذا إلاَّ الجرّ كما ليس في قولك: مررتُ برجلٍ طويلٍ، إلاَّ الجرّ.

وتقول: مررتُ بأخويك الطويل والقصير، ومررتُ بأخويك الراكعِ والساجدِ، ففي هذا البدلُ، وفي هذا الصفةُ، وفيه الابتداء، كما كان ذلك في مررتُ برجلينِ صالحٍ وطالحٍ.

وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ الراكعِ ثـمَّ الساجدِ، أو الراكعِ فالساجدِ، أو الراكعِ لا الساجدِ، أو الراكعِ أو الساجدِ، أو إمّا الراكعِ وإمّا الساجدِ، وما أشبه هذا، لم يكن وجهُ كلامه إلاَّ الجرّ كما كان ذلك في النكرة، فإن أدخلت بل ولكنْ جاز فيهما ما جاز في النكرة، فعلى هذا فقس المعرفة، وقد مضى الكلام في النكرة فأغنى عن إعادته في المعرفة، لأنَّ الحكم واحد) [1].

أقول:

أولاً: يطابق النعت المنعوت ي أربعة من عشرة: واحد من علامات الإعراب الثلاث، وواحد من العددية، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التنكير والتعريف، وسيبويه بصدد الحديث عن المطابقة بين النعت والمنعوت في التنكير والتعريف، فيرى أنَّ صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة.

تقول: مررت بمحمد الشاعرِ، ومرت برجلٍ صالحٍ

بالمطابقة بين الصفة (الشاعر) والموصوف (محمدٍ) في التعريف وحركة الجرّ، وبالمطابقة بين الصفة (صالح) والموصوف (رجل) في التنكير وحركة الجرّ، ومثل هذا:

مررت بأخويك الطويلِ والقصيرِ، بإجراء الصفتين:

---

(1) سيبويه: 2/ 8.

(الطويل) و(القصير) مجرى الموصوف (أخويك) في التعريف وحركة الجرّ ويجوز في هذا البدل، ويجوز فيه الرفع على القطع وقد مرَّ ذلك.

ثانياً: فإذا كان العطف بغير (الواو) كما في نحو:

مررت بزيدٍ الراكعِ ثمّ الساجدِ؛ أو: الراكعِ فالساجدِ، أو: الراكعِ لا الساجدِ، أو: الراكعِ أو الساجدِ، أو: إمّا الراكعِ وإمّا الساجدِ، أو: بل الساجدِ، أو: لكن الساجدِ، فليس لنا إلاّ الجرّ على البدل كما مرّ، ويسري هذا على النكرة والمعرفة.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفة، فهو للمعرفة خبرٌ، وذلك قولك: مررتُ بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نصب على حدّ الصفة في النكرة، وتقول: مررتُ بأخويك مسلماً وكافراً، هذا على من جرّ وجعلهما صفةً للنكرة، ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة، كما قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [من سورة العلق: 15-16]، وأنشدنا لبعض العرب الموثوق بهم:

فإلى ابنِ أمِّ أُناسٍ أرحَلُ ناقتي ... عَمْرٍو فتُبْلِغُ حاجتي أو تُزْجِفُ

مَلِكٌ إذا نَزَلَ الوُفودُ ببابِه ... عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ) [1]

أقول:

أولاً: في مررت بأخويك قائمين، يُعدّ (قائمين) حالاً من الأخوين، لكونه نكرة لا يجوز فيه أن يكون صفة من (أخويك) المعرفة، ولذلك قال سيبويه: (إنه نصب على حدّ الصفة في النكرة).

ثانياً: إمّا إذا قلت: مررتُ بأخويك مسلماً وكافراً، في (مسلماً) ثلاثة أوجه العربية هي:

---

[1] سيبويه: 2/ 8-9.

1- النصب على الحالية.

2- الجرّ على البدل من (أخويك) تقول: مررتُ بأخويك مسلمٍ وكافرٍ ومن المعلوم أنَّ النكرة تبدل من المعرفة، قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ ([من سورة العلق: 15-16]. فـ (ناصية) بدل من (الناصية) وهو معرفة.

3- الرفع على الخبرية لمبتدأ مقدّر أيْ: مررتُ بأخويك هما مسلمٌ وكافرٌ.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه لإبدال النكرة من المعرفة بقول بشر بن خازم (ت نحو 22ق.هـ)[1]:

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ أرحَلُ ناقتي ... عَمْرٍو فتُبْلِغُ حاجتي أو تُزْحِفُ
مَلِكٌ إذا نَزَلَ الوُفودُ ببابِهِ ... عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ)[2]

والشاهد فيه إبدال (ملك) من (ابن أم أناس) وهو معرفة، و(أم أناس) هي بنت ذهل بن شيبان وهي بعض جدّات الممدوح عمرو بن هند الملك، والمزبد: النهر الكثير الماء الذي يرمي بالزبد، والغوارب: ما يعلو الماء، ولا يُنزف: لا ينفد ما فيه. وفيه شاهد آخر هو ترك صرف (أناس) وهو منصرف[3].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن رفع في النكرة رفع في المعرفة، قال الفرزدق:

فأصبحَ في حَيثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهمْ ... طَليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزْحِفُ

(1) ديوانه، ص 165، وينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 154.

(2) سيبويه: 2/ 8-9.

(3) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (73).

وقال آخر، رجل من بني قُشير:

فـلا تُجعلـي ضَـيْفَيَّ ضَـيفٌ مُقَـرَّبٌ ... وآخرُ مَعْزولٌ عن البيتِ جانِـبُ)[1]

أقول:

ويستشهد سيبويه لوجه الرفع بقول الفرزدق[2]:

فأصْـبَحَ في حَيْـثُ الْتَقَيْـنا شَـرِيدُهمْ ... طَلِيـقٌ ومكتـوفُ اليـدينِ ومُزْحِـفُ

والشاهد فيه: رفع (طليقٌ) وما عطف عليه على القطع، لأنّه تبعيض للشريد وبيان لأنواعه. والشريد: الطريد، وأراد به جنس المطرودين، والطليق: السير المطلق سراحه، والمكتوف: من شُدَّ بالكتاف، والمزحفُ: الصريع.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(والنصبُ جيِّد كما قال النابغة الجعدي:

وكانـتْ قُـشَيْرٌ شـامِتا بـصَديقِها ... وآخَـرَ مَرْزِيّـاً وآخَـرَ رازِيـا)[3]

أقول:

ويستشهد سيبويه للنصب بقول النابغة الجعدي (ت نحو 50هـ)[4]:

والشاهد فيه نصب (وآخر مرزيا) وما عطف عليه، وهو جيد عند سيبويه.

وقشير قبيلة هجاها الجعدي وجعل منهم من يشتم بصديقه عند نكبته ومنهم من يرزأ به.

---

(1) سيبويه: 2/ 10.

(2) ديوانه، ص 265، والبغدادي، 2/ 299.

(3) سيبويه: 2/ 10.

(4) ديوانه، ص 178.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقال الآخر، وهو ذو الرُّمة:

تُــرى خلقُهــا نــصفٌ قَنــاة قويمــةٌ ونــصفٌ نقَــاً يَــرجُ أو يتَمَرْمَــرُ)[1]

أقول:

وممّا ساقه سيبويه شاهداً على جواز الرفع على القطع والابتداء. قول ذي الرُّمة[2] السابق.

والشاهد في: رفع (نصف) على القطع والابتداء.

ويمكن نصبه على البدلية أو الحال، كما سيقول ذلك سيبويه، والبيت في نعت امرأة بأنَّ قامتها في إرهافها كالقناة، وأنَّ أسفلها كالكثيب من الرمل، امتلاءً وكثافة، والتمرمر: أنْ يجري الشيء بعضه في بعضٍ.

الضمير لا يكون موصوفاً وألفاظ التوكيد المعنوي

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وبعضُهم ينصبه على البدل، وإنْ شئت كان بمنزلة رأيتهُ قائماً، كأنه صار خبراً على حدّ من جعله صفة للنكرة على الأوجه الثلاثة. واعلم أنَّ المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل أنّك إنّما تضمرُ حين تُرى أنَّ المحدّث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تُعطف عليها، تعممُ وتؤكّدُ، وليست صفةً؛ لأنَّ الصفة تحليةٌ نحو الطويل، أو قرابةٌ نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة، ولكنّها معطوفة على الاسم تجري مجراه، فلذلك قال النحويون صفةً، وذلك قولك: مررتُ بهم كلِّهم، أيْ لم تدع منهم أحداً، ويجيء توكيداً كقولك: لم يبقَ منهم مُخبِرٌ وقد بقي منهم، ومثله أيضاً: مررتُ بهم أجمعين أكتعين، ومررتُ

---

(1) سيبويه: 2/ 11.

(2) ديوانه، ص 226.

بهم جُمع كُتع، ومررتُ بهم أجمع أكتع، ومررتُ بهم جميعهم، فهكذا هذا وما أشبهه ومنه مررت به نفسه ومعناه مررت به بعينه)[1].

أقول:

أولاً: يجيز سيبويه في نحو بيت ذي الرُمة الرفع في (نصف) على القطع والابتداء كما بيّنا، ويجيز أيضاً نصبه على البدل، أو على الحال.

والنصب على الحال معترض عليه بأنّ (نصف) على نيّة الإضافة، لأنّا نقول: نصفه كذا، ونصفه كذا.

ويُردّ هذا بأنّ تضمنه معنى الإضافة لا يمنع تنكيره في اللفظ.

ثانياً: من المعلوم أنّ الضمير لا يصلح أن يكون صفة لغيره، والعلّة في ذلك لكونه كالعلم، ليس به ما يدلّ على حلية، كالنبيل، والكريم، وليس فيه أيضاً معنى القرابة كأخيك، وصاحبك، وليس فيه معنى اسم الإشارة.

وكما أنّ الضمير لا يصلح أن يكون صفة لغيره، لا يصلح في الوقت نفسه أنْ يكون موصوفاً بغيره، (لأنّك لا تضمره حتّى يعرفه المخاطب)[2]، أيّ أنّ الضمائر إذا أضمرت فقد عرفت ولم تحتج إلى أن توصف. وسيأتي سيبويه على بيان ذلك بوضوح في موضع آخر، ولا يمنع هذا من أن نستبقه فنقول: (لو قلت: مررت به الكريم، وجعلت الكريم صفة للهاء في (به) لم يجز، لأنّ الهاء في غاية الإيضاح والبيان، فلو احتاج إلى الوصف لكان إظهاره أولى من إضماره، فإن قلت: فقد جاء ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [من سورة آل عمران: 6]، فجعل (العزيز الحكيم) وصفاً لـ (هو). قلت: ليس بوصف، لأنّه يمكن أن يكون بدلاً من (هو)، أو خبر مبتدأ، فلا احتجاج فيه، فالضمير لا يوصف لاستغنائه عن الوصف)[3].

ثالثاً: ولـمّا كان الضمير لا يوصف ، فإنّه قابلٌ لأن يُعطف عليه، ويُؤكد غيره، ولا يقع صفة للعلل التي ذكرها سيبويه مرتبة وهي:

1- أنّ الصفة تحليةٌ ولا دلالة للضمير عليها.

---

(1) سيبويه: 2/ 11.

(2) الورّاق: علل النحو، ص 525.

(3) الباقولي: شرح اللمع، ص 248- 249 (بتصرّف).

2- وليس في الضمير معنى القرابة.

3- وليس فيه معنى الإشارة.

رابعاً: ويجوز في الضمير أن يعطف عليه، أو أنْ يؤكّد لفظياً، ومعنوياً فيقال في توكيده معنوياً:

مررتُ بهم كلّهم و(كلّهم) توكيد معنوي للضمير (هـمَ)، إذا أردت معنى أنَّك لم تدع أحداً منهم.

وكذا: مررت بهم أجمعين، وأكتعين، جُمَعَ، وكُتَعَ، وأجمعَ وأكتع، وجميهم.

و(أكتع) من: الكتع: وهو من أولاد الثعالب، ويجمع على كتعان، ورجل كتعيم، أيّ لئيم[1]. واستعمل بمعنى (أجمع) في التوكيد المعنى على صور متعددة ذكرها سيبويه.

و(أكتع) يتبع: أجمع، ويدل على الإحاطة والعموم[2].

ومثله (أبصعُ) وهو تابع لـ (أكتع) وهو من البصع أيّ الجمعُ.

وكذا (ابتع) تابع لابصع، وزعم قوم أنّ هذه الألفاظ كلّها أصلها: أجمع، ولكنَّهم غيروا بعض الحروف خشية ثقل التكرار[3].

رابعاً: وممَّا ذكره سيبويه من ألفاظ التوكيد المعنوي: النفس والعين، وهما للمذكر، وللمؤنث. ويجوز الجمع بينهما في تركيب واحد بحيث يتقدم النفس على العين، والمراد بالنفس والعين حقيقة الشيء ذاته.

وقد تزاد الباء في النفس والعين، وليس منه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [من سورة البقرة: 228]، خلافاً لبعضهم لأنّه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل[4].

---

(1) الخليل الفراهيدي: العين: كتع. وينظر: ابن يعيش، 3/ 40.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (63).

(3) ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 292.

(4) ينظر: نفسه، 2/ 288.

الوصف بالعلم الخاص

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفةً، لأنّه ليس بحليةٍ ولا قرابةٍ ولا مبهم، ولكنّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين، وهذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنّه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجلُ زيدُ أقبلْ. قال: لو لم يكن على الرجل كان غير منوّن. وإنّما صار المبهمُ بمنزلة المضاف لأنّ المبهم تقرّبُ به شيئاً أو تُباعدُه، وتُشيرُ إليه) [1].

أقول:

قلنا إنّ العلم يُنعت بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى علم نحو: مررتُ بمحمدٍ أخي خالدٍ ورأيت محمداً صاحبَ خالدٍ، وباسم الإشارة نحو: مررتُ بمحمد هذا، وبما فيه الألف واللام نحو: مررتُ بمحمدٍ الكريمِ.

ولكن العلم لا يكون صفة لغيره، لأنّه ليس بحلية ولا قرابةٍ، وليس فيه معنى المشار إليه، ولهذا يكون العلم إمّا معطوفاً على الاسم قبله مثلما يكون (أجمعين) أو غيره من ألفاظ التوكيد المعنوي توكيد لما قبلها.

فإذا قلنا: يا أيها الرجلُ زيدُ أقبل، لا يجوز في (زيد) أنّ يكون صفة للرجل، لأنّه علم خاص، وإنّما هو تعطف بيان منه، ولذلك نوّن، وإنْ لم ينوّن كان على النداء كأنّك تقول: يا زيدُ.

ويشير سيبويه في الفقرة الأخيرة إلى أنّ اسم الإشارة بمنزلة المضاف لأنّ بهذا الاسم نقرّب شيئاً أو نُباعده بحسب ما تشير إليه، أيّ أنّ اسم الإشارة (صار معرفة بالإشارة التي فيها، فصارت الإشارة أن – إذ كان يُقصد بها شخص بعينه – تجري مجرى ما فيه الألف واللام) [2].

والعلم ليس فيه معنى الإشارة كالمبهم، وهو لا يدلّ على أنّ المسمى به استحقّ أن يسمّى بهذا الاسم دون غيره.

---

(1) سيبويه: 1/ 12.

(2) الورّاق: علل النحو، ص 523.

الوصف بـ كلُّ، وحقُّ، وجِدُّ

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن الصفة: أنت الرجل كلُّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ، فإن قلت: هذا عبدُالله كلُّ الرجلِ، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحُسن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغُ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كلَّ الرجل شيئاً تعرِّفُ به ما قبله وتبيِّنُه للمخاطب، كقولك: هذا زيد. فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت: الطويلُ، ولكنَّك بنيت هذا الكلام على شيءٍ قد أثبت معرفته، ثمَّ أخبرت أنَّه مستكمل للخصال.

ومثل ذلك قولك: هذا العالِمُ حَقُّ العالِمِ وهذا العالِمُ كلُّ العالِم، إنما أراد أنَّه مستحِقٌ للمبالغة في العلم. فإذا قال هذا العالمِ جِدُّ العالمِ فإنما يرد معنى هذا عالِمٌ جِدّاً، أيْ هذا قد بلغ الغاية في العلم. فجرى هذا البابُ في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجلٌ كلُّ رجل، وهذا عالمٌ حقُّ عالم، وهذا عالمٌ جِدُّ عالم.

ويدُلُّك على أنَّه لا يريد أنْ يثبت بقوله كلُّ الرجلِ الأول أنَّه لو قال: هذا كلُّ الرجلِ، كان مستغنياً به، ولكنَّه ذكر الرجل توكيداً، كقولك: هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ، ولم يرد أن يبيِّن بقوله كلَّ الرجل ما قبله، كما يبيِّن زيداً إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام، وإنما هذا ثناء يحضُرك عند ذكرك إياه)[1].

أقول:

أولاً: ممّا يوصف به (كلّ) بشرط أن يكون وصفاً للجنس مضافاً إلى مثل موصوفه لفظاً ومعنى، وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله:

أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ.

و: مررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ.

والواضح من المثال أنّ (كلّ) مضاف إلى (الرجل) وهو يطابق الموصوف لفظاً ومعنى أيْ:

---

(1) سيبويه: 2/ 12-13.

أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ

هذا هو الأصل على رأي سيبويه، فإذا قلت:

هذا عبدالله كلُّ الرجلِ

فهو ليس مقبولاً كالأول، وفيه ضعف أسلوبي ودلالي، لأنّ عبدالله وإنْ كان من جنس الرجل، ولكنه ليس مطابقاً له لفظاً. زد على ذلك أنّ الوصف بهذه الألفاظ الثلاث بمنزلة التوكيد اللفظي، وليس في (عبدالله) معنى الرجولية حتى يؤكَّل بـ (كلّ الرجلِ) [1] والفرق بين:

أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ

و: هذا عبدالله كلُّ الرجل.

أنّ الموصوف في الجملة الأولى مطابق لما أضيفت له (كلّ) لفظاً ومعنىً وليس الأمر كذلك في الجملة الثانية، فلا مطابقة لفظية بين (عبدالله) و(الرجل) هذا على المستوى النحوي المحض.

أمّا من حيث الدلالة ففي الجملة الأولى أردنا إفادة معنى أنّ الموصوف قد اجتمعت فيه من صفات الخير والرجولة ما تفرّق في جميع الرجال، على وجه الكمال والمبالغة للمتحدث عنه الذي استكمل الخصال الحميدة.

أمّا في الجملة الثانية فيكون المعنى أنّ (عبدالله) معرّفة بما بعده من وصف لم يعلمه المخاطب.

ثانياً: وممّا يوصف به (حقّ)، ويشترط فيها ما يشترط في (كلّ) من ضرورة إضافتها إلى مثل موصوفها لفظاً ومعنىً، وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله:

هذا العالِم حقُّ العالِم. كـ (هذا العالِم كلُّ العالِم).

على إرادة معنى المبالغة في العلم، وأنّ كلّ من سواه باطل.

ثالثاً: وللوصف بـ (جدّ) مثّل سيبويه بقوله:

هذا العالِم جِدُّ العالِم.

---

(1) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 1/ 305.

ومن الملحوظ إضافة (جدّ) إلى مثل موصوفها لفظاً ومعنى وهو (العالِم)، والمعنى عند سيبويه: هذا عالِم جداً، أيْ بلغ الغاية في العلم.

وأنّ من سواه لا يوازيه أو يساويه في العلم.

ويقال في الذّم: هذا اللئيمُ جد اللئيم.

رابعاً: ويجوز لـ (كلّ، وحقّ، وجدّ) أن تكون أوصافاً للنكرة، وبشرط إضافتها إلى نكرة من جنس موصوفها أيضاً، فتقول:

هذا رجلٌ كلُّ رجلٍ.

و: هذا عالمٌ كلُّ عالمٍ.

و: هذا عالِمٌ جِدُّ عالمٍ.

و: هذا لئيمٌ جِدُّ لئيم: في الذم.

الوصف بـ :مثلك، وخير منك

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك.

وزعم الخليل رحمه الله أنه إنّما جرٌ هذا على نيّة الألف واللام، ولكنّه موضعٌ لا تدخله الألفُ واللام كما كان الجمّاءَ الغفير منصوباً على نيّة إلقاء الألف واللام، نحو طُرّاً وقاطبةً، والمصادر التي تشبهها.

وزعم رحمه الله أنّه لا يجوز في: ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك، الجرُّ، لأنك تقدّر فيه على الألف واللام، وقال: وأمّا قولهم: مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خيرٍ منك، فهو بمنزلة مررتُ برجلٍ غيرك خيرٍ منك، لأنّ غيرك ومثلك وأخواتها يكنَّ نكرة، ومن جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيراً منك، وإنْ شاء خيرٍ منك على البدل، وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله.

واعلم أنّه لا يحسن ما يحسن بعبدالله مثلك على هذا الحد، ألا ترى أنّه لا يجوز: ما يحسن بزيدٍ خيرٍ منك، لأنّه بمنزلة كلّ الرجل في هذا فإن قلت: مثلك وأنت تريد أنْ تجعله المعروف بشبهه جاز، وصار بمنزلة أخيك، ولا يجوز في خيرٍ منك، لأنّه نكرة، فلا تُثبت به المعرفة ولم يُرد في قوله: ما يحسن بالرجل خيرٍ منك، أنْ يُثبت له شيئاً بعينه ثمّ يُعرِّفه به إذا خاف التباساً. واعلم أنّ المنصوب والمرفوع يجري معرفتهما ونكرتهما في جميع الأشياء كالمجرور)[1].

أقول:

أولاً: وممّا يوصف به (مثلك) و(خيرٍ منك) في نحو:

ما يحسنُ بالرجلِ مثلك أن يفعل ذاك.

وما يحسنُ بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك.

والموصوف في هاتين الجملتين هو (الرجل)، وهو بلفظ المعرفة لكونه بالألف واللام.

---

(1) سيبويه: 2/ 13-14.

ثانياً: وصف (الرجل) بـ (مثلك) و(خير منك)، وهما نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بإعيانهما، فـ (مثل) كما قلنا من الكلمات الموغلة في الإبهام، وهي نكرة لا تتعرّف بالإضافة، وتدل على معاني(المثلية) في الصفات الحميدة أو الرديئة، وفي الأفعال والأحوال، وفي الصورة تقول:

مررتُ بالرجلِ مثلكَ.

وتقول: مررت بالرجل خيرٍ منك، أو شر منك، أو غيرك.

ثالثاً: والسؤال الذي قد يطرح هو: كيف يمكن وصف (الرجل) وهو بلفظ المعرفة بما هو موغل في التنكير والإبهام كـ (مثلك) وكذا: خير منك؟

نقول: حسن ذلك لسببين:

أولهما: أنَّ (الرجل) غير مقصود به إلى رجل معينٍ، وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة، لأنَّ (أل) جنسية لا عهدية، أردنا بها الدلالة على الجنس كلّه.

وثانيهما: أنَّ (مثلك) و(خير منك) نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين معنيين دون غيرهما.

ولهذا حَسُنَ نعت أحدهما بالآخر، كما تُنعت النكرة بالنكرة.

رابعاً: يؤكّد سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل أنَّ مثلك، وغيرك، وقبلك، على نيّة التنكير بمنزلة (الجمّاءَ الغفير) على نيّة طرح الألف واللام.

ومن يجعل هذه معارف يتوجّب عليه أن يقول: مررت بمثلك خيراً منك، على نيّة ما فيه الألف واللام أيّ: المماثل لك، ويتحتم عليه نصب (خيراً) على الحالية، أو جرّه على البدلية.

خامساً: أمّا قولك: عبدالله مثلك، على تقدير الألف واللام أيّ: المماثل لك أيّ (تجعله يشبهه) فهو جائز لكونه بمنزلة: أخيك في قولك: مررت بعبدالله أخيك.

ولا يجوز ذلك في: (خير منك) لأنّه نكرة لا يمكن أن تثبت به لما قبله شيئاً بعينه، أيّ لا تثبت للمخاطب شيئاً تعرّفه به، والهاء تعود على (خير منك).

البدل

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةً أمّا بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدالله، كأنّه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنّ أنّه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة الشورى: 52–53]، وإنْ شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُالله، كأنّه قيل لك: مَنْ هو؟ أو ظننت ذلك)[1].

أقول:

أولاً: ذكرنا سابقاً أنّ مصطلح (البدل) مصطلح سيبويهي، ويسمى أيضاً: التكرير، والترجمة، والتبيين، والبدل في اللغة: العوض، قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [من سورة القلم: 32].

وهو في الاصطلاح: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه، أيّ أنّه اللفظ الذي يتّجه إليه المعنى أو الحكم الذي تتضمنه الجملة، وما المبدل منه إلاّ تمهيد له، قال تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [من سورة الفاتحة: 6–7].

فـ (صراط الذين أنعمت عليهم) بدل من: (الصراح المستقيم)، والأصل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، ولكن مُهّد لذلك بذكر شيء آخر هو: (الصراط المستقيم) ويسمى (المبدل منه)، والملحوظ أننا لو حذفنا هذا المبدل منه ووضعنا البدل مكانه لم يختل معنى الجملة.

وما ذكر المبدل منه والبدل معاً إلاّ لما في الأول من تمهيد لذكر الثاني، فكأننا نذكر الجملة مرتين، مرة جملة مطلقة، ومرة جملة محدّدة بما يزيد من معنى التركيب ويقوّي دلالته ليرسخ في ذهن المتلقي، ونحن في جملة البدل والمبدل منه إنّما نُعلم السامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان مع نيّة طرح الأول منهما في المعنى لا ي اللفظ، لأنّ طرح الأول لفظاً يجعل

(1) سيبويه: 2/ 14–15.

الكلام بلا فائدة دلالية، وقد ذكر سيبويه أنّ (البدل إنما يجيء أبداً كأنّه لم يذكر قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول) [1].

وتقدير الثاني في موضع الأول في باب البدل ليس المراد منه إلغاء الأول وإزالة فائدته، بل المراد أنّ البدل قائم بنفسه غير مبيّن للمبدل منه تبيين النعت والمنعوت[2]، فالبدل وإنْ كان تابعاً في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يقال فيه: إنّه على نيّة تكرير العامل، ولذلك يعاد معه العامل كثيراً كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [من سورة الأعراف: 75].

فالجار والمجرور (لمن) متعلقان بمحذوف (بدل) من الذين استضعفوا بإعادة العامل، وهو إمّا بدل كُل من كلّ إذا عاد الضمير في (منهم) على (قومه) ويكون المستضعفون كلُّهم المؤمنين فقط، كأنّه قيل: قال المستكبرون للمؤمنين من قوم صالح، وإمّا بدل بعض من كلّ إذا عاد بالضمير (منهم) على قومه، ويكون المستضعفون ضربين؛ مؤمنين وكافرين، كأنّه قال: المستكبرون دون الكافرين من الضعفاء[3].

ويمكن القول إنّ مسألة العامل ي البدل والمبدل منه لها علاقة وثيقة بدلالة البدل ووظيفته في الجملة العربية، وهي وظيفة تأكيد للمعنى المراد تقويته وزيادته رسوخاً في ذهن المتلقي.

ثانياً: والبدل أنواع من حيث اللفظ هي (بدل كلّ من كلّ) ويسمى (البدل المطابق) و(بدل بعض من كلّ) و(بدل اشتمال)، و(بدل مباين).

وبدل الكلّ من الكلّ تبدل فيه:

- المعرفة من المعرفة.
- و: النكرة من المعرفة.
- و: المعرفة من النكرة.

---

(1) سيبويه: 1/ 369.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 395 (عضيمة).

(3) الدرويش: إعراب القرآن، 2/ 383.

- و: النكرة من النكرة.

وسيبويه يتحدث في النص الذي بين أيدينا على الآتي:

1- بدل المعرفة من النكرة: ويمثل له بقوله: مررت برجلٍ عبدِاللهِ كأنّ المتكلّم سُئل عمّن مرّ به، أو ظنّ أنّه يقال له ذاك، فجاء بالبدل لكونه أعرف من المبدل منه.

ومن إبدال المعرفة من النكرة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة الشورى: 52-53].

فـ (صراط الله) بدل من (صراط) الأول مجرور وعلامة جرّه الكسرة، وهو بدل معرفة من نكرة.

ولـمّا كان عامل البدل على نيّة التكرير، وأنّ البدل والمبدل منه من جملتين أجيز إبدال المعرفة من النكرة، وإبدال النكرة من المعرفة، وإبدال الظاهر من المضمر وعلى العكس.

وأجيز أيضاً إبدال العامل ومن ثمّ تغيير الوظيفة النحوية لـما كان بدلاً، إذ يمكن على رأي سيبويه أن تقول:

مررت برجلٍ عبدُالله (برفع عبدالله) ليكون عبدالله مبنياً على الاسم وليس على الفعل، كأنه قال: أخوك عبدُالله، وتظل الجملة الاسمية أعني (جملة عبدالله) من المبتدأ والخبر، بمنزلة البدل في المعنى.

العدول عن البدل

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن البدل أيضاً: مررتُ بقوم عبدِالله وزيد وخالدٍ، والرفعُ جيدٌ، وقال الشاعر، وهو بعض الهذليين، وهو مالك بن خويلد الخناعي:

يـامَيُّ إنْ تَفْقِـدي قومـاً وَلَـدتِهم ... أو تُخْلَـيهمْ فـإنّ الـدّهرَ خَـلاّسُ

عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ ... بِبَطْنِ عَرْعَرَ آبِي الضَّيْمِ عَبَّاسُ

والرفع جائز قوي، لأنه لم ينقص معنىً كما فعل ذلك في النكرة) [(1)].

أقول:

ومن بدل البعض من الكلّ قولك: مررتُ بقومٍ عبدِالله، وزيدٍ، وخالدٍ، ويجوز الرفع هنا بالابتداء، ومن الرفع قول بعض الهذليين وهو مالك بن خويلد[(2)]:

والشاهد فيه أنّه رفع (عمرو) وما بعده ولم يجعلهم بدلاً من (قوماً) و(عباس) بدل من (الذي)، صوناً للمعنى المراد، لأنّه لو نصب على البدلية لفسد المعنى، إذ أن نصب (الذي) يوجب نصب (الذي هو بدل منه، فكأننا نقول: عباساً. والنصب على البدل من (قوم) جائز نحوياً.

والخطاب لامرأته التي فقدت أولادها فبكت، والخلس: الأخذ بغتة وفجأة وتلك شيمة الدهر الذي يأتي على ما نحبّ على حين غرّة فهو (خلاّس).

وعمرو هو عمرو بن عبد مناف بن قصي، والذي عهدت: الذي عهدته وهو (التفات) من الخطاب إلى الغيبة، وعرعر: مرتفع لهذيل، والعباس هو ابن عبدالمطلب القرشي، وبين هذيل وقريش قرابة نسب وسكن.

بدل المعرفة من المعرفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، فهو كقولك: مررتُ بعبدالله زيدٍ، إمّا غلطت فتداركتَ، وإمّا بدا لك أن تُضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر.

وأمّا الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر، وهو مُهلهلٌ:

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً ... أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ

---

(1) سيبويه: 2/ 15-16.

(2) ينظر: السكري: شرح أشعار الهذليين، 1/ 439، والبغدادي، 2/ 360.

كأنّه حين قال: خبطن بيوت يشكر قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام)[1].

أقول:

أولاً: من إبدال المعرفة من المعرفة نحو: مررتُ بعبدِ الله زيدٍ.

بإبدال (زيد) من: (عبدالله)، ومن المعروف أنّ الفائدة الدلالية من الجملة التي فيها بدل ومبدل منه تُجنى من ذكرهما معاً، والفائدة تتحصل بأحد ثلاثة أشياء:

1- إمّا لكون الأول أشهر والثاني متصفاً بصفة ما، كقولك:

مررت بعبدِ الله رجلٍ صالحٍ.

2- أو كون الأول متصفاً بصفة ما والثاني أشهر، كقولك:

مررت بالرجلِ العالمِ عبدالله.

3- أو كون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام كقولك:

مررتُ برجلٍ عبدالله[2].

وسيبويه يستقرئ الفائدة الدلالية من نحو:

مررتُ بعبدالله زيدٍ، على أحد وجهين:

الأول: أنّه تدارك بعد غلطٍ.

والثاني: أنّه إضراب عن المرور بالأول وجعل المرور للثاني.

ثانياً: وأمّا قول مهلهلٍ: عدي بن ربيعة (ت نحو 100ق.هـ)[3]:

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً   أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ

(1) سيبويه: 2/ 16.

(2) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 1/ 337.

(3) ينظر: ابن عبدربه: العقد الفريد، 5/ 220.

والشاهد فيه العدول عن البدلية، والقطع على الرفع في (أخوالُنا) وكان حقّه أن ينصبهُ بدلاً من (بيوتَ يشكرَ).

وفسّر سيبويه الرفع على أنّ المتحدث سُئل عن (بيوتَ يشكرَ) ما هم؟ فقال: هم أخوالنا، وهم بنو الأعمام، فجعله خبراً لـ (هم)، والخبط: الضرب الشديد ويعني الخيل وفرسانها، ويشكر: من بكر بن وائل.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وقد يكون مررتُ بعبدالله أخوك، كأنّه قيل له: من هو؟ أو من عبدُالله، فقال: أخوك، وقال الفرزدق:

وَرِثتُ أبي أخلاقَه عاجِلَ القِرَى ... وعَبْطَ المَهَارِي كُومُها وشَبوبُهَا

كأنّه قيل له: أيّ المهاري؟ فقال: كومُها وشَبوبُها)[1].

أقول:

ومن العدول عن البدل والقطع على الابتداء والخبر قول الفرزدق[2]. والشاهد فيه رفع (كومُها) و(شبوبُها)، ويجوز فيهما الجرّ على البدل من (المهاري).

والكوم: جمع كوماء وهي الناقة الكبيرة السنام، والمهاري: جمع: مهرية، وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان، وهي معروفة بالنجابة، وعبطها: نحرها لغير علّة، والشبوب: المسنّة.

---

(1) ديوانه، 2/ 16.

(2) ديوانه، ص 66، ورواية العجز: وضرب عراقيب المتالي شبوبُها).

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وتقول: مررتُ برجلٍ الأسدِ شِدّةً، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ كاملٍ، لأنك أردت أن ترفع شأنه، وإنْ شئت استأنفت، كأنّه قيل له: ما هو.

ولا يكون صفةً كقولك: مررتُ برجلٍ أسدٍ شدّةً، لأنّ المعرفة لا توصف بها النكرةُ، ولا يجوز أن توصف بنكرةٍ أيضاً لـما ذكرتُ لك، والابتداء في التبعيض أقوى، وهذا عربي جيد: قوله أخوالنا، وقد جاء في النكرة في صفتها، فهو في ذا أقوى، قال الراجز:

وساقِيَيْنِ مثلِ زيدٍ وجُعَلْ   سَقْبانِ مَمشوقان مَكنوزاً العَضَلْ)[1]

أقول:

الأسد في: مررتُ برجلٍ الأسدِ شدّةً، بدل من الرجل، وهو على تقدير: مررت برجلٍ كاملٍ، ولكنّه ليس صفة على تقدير (مثل) الأسد، لأنّه معرفة ولا توصف النكرة إلاّ بنكرة، و(مثل) مبهمة لا معرفة.

ويجوز في (الأسد) الرفع وعلى وجهين:

الأول: على الابتداء على التبعيض فيما أمكن فيه التبعيض.

والثاني: على الابتداء أيضاً فيما لا تبعيض له.

وأعني بالتبعيض شجاعة وقوة. وشدّةً: منصوب على الحال، أو على المصدرية.

وممّا جاء مرفوعاً على الاستئناف قول الحذلي[2]:

وساقِيَيْنِ مثلِ زيدٍ وجُعَلْ   سَقْبانِ مَمشوقان مَكنوزاً العَضَلْ

والشاهد فيه: رفع (سقيان) وما بعده، ولم يجعله مجروراً بدلاً من: (ساقين) أو من: (زيد وجُعَلْ)، وهو جائز وإنْ كان لا يستقيم في وزن الشعر.

---

(1) سيبويه: 2/ 17.

(2) ينظر: السيراقي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 10.

والرفع على جعل (سقيان) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هما سقيان. والسقيان: الطويلان اللذان يسقيان الإبل، والمشوق: ما قلَّ لحمه، والمكنوز ما التفَّ عضله بعضه على بعض.

النعت السببي

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما يجري عليه صفةُ ما كان من سببه، وصفةُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له، هذا ما كان من ذلك عملاً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً، ومن ذلك أيضاً: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ، فالمعنى فيه على وجهين: إنْ شئت جعلته يلازمه ويخالطُه فيما يُستقبل، وإنْ شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك، وإنْ ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوّناً) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما كان من سببه: أيّ كان في اسم بعد النعت له صلة وارتباط بالمنعوت. والغرض بالسبب ههنا: (الاتصال)، أيّ: بفعل ماله به اتصال.
- صفة ما التبس به: أيّ ما كانت فيه الصفة ملتبسة بالفعل بعدها وهذا الفعل واقع بما قبلها. تقول:
- مررت برجلٍ كرامٍ أهلُه، فالصفة (كرام) وهو في معنى فعل لـ (أهلُه)، وقد وقع هذا الفعل بضمير (رجلٍ) المتقدم فالتبس به.
- التبس بشيء من سببه: ما كانت فيه الصفة ملتبسة بما قبلها وواقعة على ضميره، تقول:

مررتُ برجلٍ مخالط أباه داءٌ.

فالصفة هي (مخالط) وقد قامت بـ (رجل)، وقد التبس بشيء منه وهو (أباه) وعاد الضمير في (أباه) على رجل، أيّ أنّ الصفة لا تعود في المعنى على الاسم الأول، وإنّما تعود إلى سببه أو إلى ما التبس بشيء من سببه، إلاّ أنّها في اللفظ جرت على الاسم الأول كأنّها (خلصت له).

---

(1) سيبويه: 2/ 18.

ثانياً: ينقسم النعت على قسمين تبعاً للمعنى الذي يكمل به المتبوع، فإذا كان معنى النعت متعلقاً بالمنعوت كلّه، ويدل على معنى في نفس متبوعه فهو (النعت الحقيقي) أو ما هو بمنزلته وحكمه.

ولأنّ النعت الحقيقي متعلق بالمنعوت كلّه وجبت المطابقة بينه والمنعوت في التنكير والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والرفع والنصب والجرّ.

وإذا كان المعنى في اسم بعد النعت له صلة وارتباط بالمنعوت فهو (النعت السببي)، الذي يتعلق بصفة لجزء من المنعوت، أو لما يتعلق به، فدلالة هذا النعت على صفة في شيء (بعده) له صلة. وارتباط بالمنعوت المتقدم، أيْ: أنه يَمتُّ إليه بـ (سبب) ولذلك سُمّي بالنعت السببي، وهذا النعت لا ينعت الاسم السابق عليه كما هو الحال في النعت الحقيقي، بل ينعت اسماً ظهراً يأتي بعده يكون (مرفوعاً) به مشتملاً على ضمير يعود على الاسم المتقدم يجعله (ملتبساً به أو بشيء من سببه).

قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [من سورة النحل: 69]، فـ (شراب) فاعل (يخرج) و(مختلفٌ) صفة لـ (شرابٌ) و(ألوانه) فاعل (مختلفٌ) لأنّه اسم فاعل وقع صفة، واختلاف الألوان في المعنى وصف من أوصاف الشراب، والهاء في (ألوانه) عائد على (شراب) ملتبس به.

وقد مثّل سيبويه للنعت السببي بنحو:

مررتُ برجلٍ مكرمٍ أبوه ضيفاً.

فقد وصفنا (رجل) بـ (مكرمٍ)، ورفعنا به (أبو) وأضفنا إلى ضمير الموصوف فصار من سببه، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله لو قلتَ:

مررتُ برجلٍ يكرمُ أبوه ضيفاً.

أو قلت: مررتُ برجلٍ مكرمٍ.

وكذا: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً.

فـ (ملازمٍ) صفة لـ (رجل) وفيها معنى (الفعل) رفعت (أبوه) وفيه ضمير يعود على (رجلٍ).

ثالثاً: أمّا مثاليّ سيبويه: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ

و: مررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ

فالصفتان (ملازمٍ) و(مخالطٍ) همـا العـاملان في (أبـاه) علـى المفعوليـة، وفي (رجـلٌ) و(داءٌ) على الفاعلية، وقد التبسا بالأب، ووقعا على ضميره فكانا ملتبسين بشيء من سببه.

وقد حدّد سيبويه لهذا التّلبُّس معنيين:

الأول: على إرادة الاستقبال أيّ أنَّ المخالطة والملازمة ستحدث فيما يستقبل.

والثاني: على إرادة الحال، أيّ أنَّ المخالطة واللازمة كائنتان في حال المرور.

والسبب في ذلك أنَّ اسم الفاعل العامل يدلّ على الحال والاستقبال كما هـو الفعـل المضارع، فإذا أضفناه إلى ما بعده وقلنا:

مررتُ برجلٍ مخالطِ أبيه داءٌ.

كان بمعنى المضي.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ويدُلّك على ذلك أنّك تقول: مررتُ برجـلٍ ملازمـك، فيحسُنُ ويكـون صـفة للنكرة، بمنزلته إذا كان منوّناً، وحين قلت: مررتُ برجلٍ ملازمِ أباه رجلٌ، وحـين قلـت: مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه رجلٌ، فكأنّك قلت في جميع هذا: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه، ومررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه، لأنَّ هذا يجري مجرى الصفة التي تكونن خالصةً للأول. وتقول: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه أو جسده داءٌ، فإن ألقيت التنـوين جـرى مجـرى الأول إذا أردت ذلـك المعنى، ولكنّك تلقي التنوين تخفيفاً)[1].

أقول:

في نحو: مررتُ برجلٍ ملازمكَ، يكون اسم الفاعل المضاف صفة للنكرة بمنزلـة اسـم الفاعل المنوّن، لأنَّ الإضافة لفظية لا تفيد تعريفاً، ولذلك صح وصف النكرة (رجلٍ) بها.

وفي: مررتُ برجل ملازمٍ أباه رجلٌ، يكون (مـلازم) نعـت لــ (الرجـلِ) و(مـلازم) رفعت (رجل) ونصبت (أباه) وفيه ضمير يعود على (رجلٍ) فإذا قلت: مررتُ برجـلٍ مـلازمِ

---

(1) سيبويه: 2/ 18-19.

أبيه رجلٌ، بإضافة اسم الفاعل إلى (أبيه) فهو بمنزلة ما سبق ما، إلاّ أنّ الأول على تقدير: مررتُ برجلٍ ملازم أباه، والثاني على تقدير: مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه.

وكلٌّ منهما نعت حقيقي، لأنّه على ما يقول سيبويه: (يجري مجرى الصفة التي تكون خالصة للأول.

وتقول: مررت برجل مخالط بدنِهِ أو جسدِهِ داءٌ، فصار الوصف للأول حقيقياً أو (خالصاً) على حدّ تعبير سيبويه، لأنّك ألقيت التنوين وأردت المضي.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن قلت: مررتُ برجلٍ مخالِطِهِ داءٌ، وأردت معنى التنوين جرى على الأول، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءٌ، فهذا تمثيلٌ، وإنْ كان يقبحُ في الكلام.

فإذا كان يجري عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به أحرى أن يجري عليه) [1].

أقول:

إذا قلت: مررتُ برجلٍ مخالطِهِ داءٌ، فهذا نعت سببي في ظاهره، لأنّ في (مخالط) ضمير يعود على (رجل) وقد عمل الرفع فيما بعده على الفاعلية. ولكن هذا الوصف لم يعمل في سببي من الرجل، لأنّ الهاء فيه تعود على (رجل) نفسه، ولهذا يقبح أن يُعدّ سببياً، لعدم وجود ما يدلّ على أنّ الوصف لشيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت المتقدم، كما نقول: مررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ، وكلّ ذلك افتراض وتمثيل؛ لأنّ الصفة إذا أضيفت لابدّ أن تضاف إلى شيء يعود على الأول حتى يحدث الالتباس، وتقوم السببية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ زعم زاعمٌ أنّه يقول مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنِهِ داءٌ، ففرقَ بينه وبين المنوّن، قيل له: ألست تعلم أنّ الصفة إذا كانت للأول فالتنوينُ وغيرُ التنوين سواءٌ، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك، ومررتُ برجلٍ ملازمِ أبيك، أو ملازمك، فإنه لا يجد بُدّاً من أن يقول نعم، وإلاّ خالف جميع العرب والنحويين، فإذا قال

---

[1] سيبويه: 2/ 19.

ذلك قلت: أفلست تجعلُ هذا العملَ إذا كان منوّناً وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به، بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنه قائلٌ: نعم، وكأنك قلت مررتُ برجلٍ ملازمٍ، فإذا قال ذلك قلت له: ما بالُ التنوين وغير التنوين استويا حيث كان للأول واختلفا حيث كانا للآخر، وقد زعمت أنّه يجري عليه إذا كان للآخر كمجراه إذا كان للأول)[1].

أقول:

تجري الصفة العاملة فيما بعدها عند سيبويه الاسم الأول في الإعراب شأنها في ذلك شأن الصفة الخالصة له، أيْ يتساوى في ذلك النعت الحقيقي والنعت السببي، والسبب في ذلك الإجراء على الاسم الأول، أنَّ هذه الصفات وإنْ كانت في المعنى صارت لغير هذا الاسم، فإنها صارت كأنّها له من حيث أنّها صفة لسببه، ولأنّنا لا نستطيع أن تضعها في موضع اسمها لتكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، ويتساوى في ذلك الصفة إذا كانت منوّنة نحو: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنَهُ داءٌ، أو غير منوّنة، ولكن المتكلّم نوى معنى هذا التنوين نحو:

مررتُ برجلٍ مخالطِهِ داءٌ.

أو إذا كانت الصفة دالة على علاج ملحوظ كما في نحو:

الكاسي، والمكرم، والمطعم، والكاتب.

أو دالة على عمل ثابت ليس فيه علاج من نحو: الأخذ، واللازم، وسواء أكان الثابت دالاً على عمل واقع أو دالاً على عمل غير واقع.

هذا إذا كانت الصفة فعلاً للأول أو لسببه، أو لها التباس به.

ويعترف سيبويه أنَّ النحاة يخالفونه في الصفة المضافة، لأنّهم يفرّقون بين الصفة المنوّنة وغير المنوّنة، ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج مشاهد وملحوظ وبين ما كان فيه علاج غير مشاهد أو مرئي، ويفرّقون كذلك بين الثابت إذا كان واقعاً، وبين الثابت إذا كان غير واقع.

فسيبويه يجري جميع ذلك على الأول، وغيره يجري بعضه على الأول ويمنع إجراءه في بعض آخر.

---

[1] سيبويه: 2/19-20.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولو كان كما يزعمون لقلت: مررتُ بعبدالله الملازمِهِ أبوه؛ لأنَّ الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة، ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العربُ الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه، ولكنا سمعناها تُنشد هذا البيت جراً، وهو قول أبو ميادة المري، من غطفان:

وارتَشَنَّ حين أردنَ أن يَرمينَنا ... نَبْلاً بلا ريشٍ ولا بِقِداحِ
ونَظَرْنَ من خَلَلِ الخدور بأعْيُنٍ ... مَرْضَى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ

وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيتُ، ولم يلقِّنه أحدٌ هكذا.

وأنشد غيرهُ من العرب بيتاً آخر فأجروه هذا المجرى، وهو قوله:

حَمينَ العَراقيبَ العصا وتركنَه ... به نَفَسٌ عالٍ مُخالِطُه بُهْرُ

فالعملُ الذي لم يقع والعملُ الواقعُ الثابتُ في هذا الباب سواءٌ، وهو القياسُ وقولُ العرب.

فإن زعموا أنَّ ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون: به درهٌ مخالِطَه، وهو صفةٌ للأول.

وتقول: هذا غلامٌ لك ذاهباً، ولو قال: مررتُ برجلٍ قائماً جاز، فالنصبُ على هذا)[1].

---

(1) سيبويه: 2/ 20-21.

أقول:

أولاً: ويستشهد سيبويه لـما توصف به النكرة وهو على صورة المعرفة بقول ابن ميادة المري[1]:

وارتَشْنَ حين أردنَ أنْ يَرمينَنا	نَبْلاً بلا ريشٍ ولا بقِداحِ
ونَظَرْنَ من خَلَلِ الخدور بأعْيُنٍ	مَرْضَى مُخالِطُها السَّقامُ صِحاحِ

والشاهد فيه أنّه جعل (مخالطها) صفة للنكرة (أعين)، والفعل (لـ (السقام) فأضاف اسم الفاعل، وأجراه صفة للأول، والفعل لسبب الموصوف لا للموصوف، والذي أجاز وصف النكرة بـ (مخالطها) أنَّ في (مخالطها) نيّة التنوين، وإغفال الإضافة، ولذلك جرى مجرى الفعل ورفع ما بعده وهو (السّقامُ).

وارتاش السهم: إذا رُكّب عليه الريش، والنبل: السهام، والقداح: السهام قبل أن تراش، واحده: سهم، وخلل الخدور: فُرَجُها.

والبيتان في معرض وصف لنساء جيلات مصونات يصبنَ القلوب بفتور أعينهنّ.

ثانياً: ومـمّا ينشده العرب ويجري مجرى بيتي ابن ميادة قول الأخطل[2]:

حَمينَ العَراقيبَ العصا وتَركْنَه	بـه نَفَسٌ عالٍ مُخالِطُه بُهْرُ

والشاهد فيه (مخالطُهُ)، إذا وقع صفة لـ (نفسٌ) وهي نكرة على ما ذكرناه في بيتي ابن ميادة.

والبيت في وصف إبل، حمين عراقيبهن من أنْ تنالها العصي، وقد فتنَ الحادي فلم يقوَ على ضربهنّ لأنهنّ يمشينَ بسرعة جعلته متعباً لا يقدر على مجاراة مشيهنّ.

---

(1) ينظر: الأعلم الشنتمري: النكت، 1/ 227.

(2) ديوانه، ص 198، والبغدادي، 2/ 294.

ثالثاً: يؤكّد سيبويه على جواز إجراء الصفة التي هي من المشتقات الوصفية على الأول سواء أكانت منوّنة أو غير منوّنة، وسيبويه يحاور من يقول بالنصب على الحال، لا على أنّه صفة لداء، فهم عندهم بمنزلة قولك: هذا غلامٌ لك ذاهباً، بنصب (ذاهباً) على الحال، وعند سيبويه الرفع أولى تقول: هذا غلامٌ لك ذاهبٌ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وإنّما ذكرنا هذا لأنّ ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يرونه، نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه، نحو الضارب والكاسر، فيجعلون هذا رفعاً على كلّ حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويُجرونه على الأول إذا كان غير واقع، وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ويجعله على كلّ حال رفعاً إذا كان غير واقع، وهذا قول يونس، والأول قول عيسى) [1].

أقول:

ويعترف سيبويه بمخالفة أستاذيه: عيسى ويونس له في مذهبه في وصف مثل هذه التراكيب إذ إنّهما يرفعان النعت السببي إذا كان غير منوّناً، وكان دالاً على علاج يُرى مثل: الضارب واللازم والمخالط، وإنْ كان غير منوّن ينصبانه وذلك إذا دلّ على عمل واقع، أمّا إذا كان دالاً على عمل غير واقع، فعيسى يجريه على الاسم الأول فيعربه بإعرابه، أمّا يونس فيجعله على كلّ حالٍ مرفوعاً[2].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلاّ الرفعُ على كلّ حال، تقول: مررتُ برجلٍ ملازِمُه رجلٌ، أيْ مررتُ برجلٍ صاحبُ ملازَمته رجلٌ، فصار هذا كقولك: مررتُ برجلٍ أخوه رجلٌ.

---

(1) سيبويه: 2/ 21.

(2) ينظر: عدنان محمد سلمان: التوابع في كتاب سيبويه، ص 41.

وتقول على هذا الحدّ: مررتُ برجلٍ ملازمُوه بنو فلان، فقولُك ملازموه يدُلك على أنّه اسمٌ، ولو كان عملاً لقلت: مررتُ برجلٍ ملازِمِه قومُه، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ ملازمٍ إيّاه قومُه، أيْ قد لزِم إيّاه قومُه)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه وجوب الرفع في نحو: مررتُ برجلٍ ملازِمُهُ رجلٌ، وذلك بجعل (ملازِمُهُ) بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل، لأنّه يشبِه في صورته: غلامه، وأخوه. وهذه الأسماء وغيرها ممّا يجري مجراهما من الأسماء لم تؤخذ من فعل. وعلى هذا يكون التقدير فيه: مررتُ برجلٍ صاحبُ ملازمتِه رجلٌ، بجعل (صاحب) هو الوصف مضافاً إلى (ملازمه)، ثمّ حذف المضاف، وهو بمنزلة:

مررتُ برجلٍ أخوه رجلٌ، من المبتدأ والخبر.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى حال جمع في مثل هذه التراكيب كي يؤكد أنها لا تذهب في دلالتها على الجمع مذهب الفعل، فيقال:

مررتُ برجلٍ ملازمُوه بنو فلان، بالرفع مع كون (ملازموه) اسماً مجموعاً جمع مذكر سالماً، وقد حذفت النون لإضافته إلى الضمير (الهاء).

ولم يعمل (ملازموه) في (بنو فلان) عمل الفعل فيما بعده، فإذا أردنا به (عملاً) أيّ جارياً مجرى الفعل قلنا:

مررتُ برجلٍ ملازِمِه قومُه، بإعمال (ملازِمِه) في م (قومُه) رفعاً على الفاعلية، وفيه ضمير يعود على الموصوف (رجلٍ)، وهو بمنزلة:

مررتُ برجلٍ ملازمٍ إياه قومُهُ، على معنى الفعل والتقدير: لقد لزِم إياه قومُهُ.

---

(1) سيبويه: 2/ 22.

الصفة المشبّهة والنعت السببي

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه وما أشبه هذا، نحو المسلم والصالح والشّيخ والشّابّ، وإنّما أجريت هذه الصفاتُ على الأول حتّى صارت كأنّها له لأنّك قد تضعها فيم وضع اسمه فيكونُ منصوباً ومجروراً ومرفوعاً، والنعتُ لغيره، وذلك قولك: مررتُ بالكريم أبوه، ولقيتُ موسّعاً عليه الدنيا، واتاني الحسنةُ أخلاقهُ، فالذي أتاك والذي أتيتَ غيرُ صاحب الصفة، وقد وقع موضع اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً يه، وكأنك قلت: مررتُ بالكريم، ولقيتُ موسّعاً عليه، وأتاني الحسنُ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك جرى مجرى صفته)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الصفات والصفة: ويقصد بها سيبويه: الصفة المشبّهة، ويسميها أيضاً (الصفة غير العمل) أيّ غير العاملة.

ثانياً: والصفة المشبّهة باسم الفاعل إذا وقعت نعتاً سببياً تجري في الإعراب مجرى ما كان دالاً على العمل في الصفات، فهي في هذا بمنزلة: اسم الفاعل أو اسم المفعول في العمل فيما بعدها، لأنّها مثلهما في الاشتقاق، وتضمن معنى الصفة الثابتة في صاحبها، وأنها أيضاً تذكر وتؤنث على ما هو عليه اسم الفاعل.

تقول:

مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه.

و: مررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه.

فـ (حَسَنٍ) صفة لـ (رجلٍ) على ظاهر التركيب، ولكنّها تعود إلى سببه أو إلى ما التبس بسببه، أو إلى ما التبس بشيء من سببه، ورفعت فاعلاً فيه ضمير يعود على (رجلٍ)،

---

[1] سيبويه: 2/ 22.

وذلك صارت في اللفظ لا في المعنى جارية على الاسم الأول، لأنها (قد خلصت له) على حدّ ما عبّر به سيبويه سابقًا.

ثالثاً: ولكون الصفة المشبّهة الواقعة وصفاً سببياً (تجري على الأول حتى كأنها له) أمكن وضعها في موضع اسمه ايّ (الأول)، في حال الرفع والنصب والجرّ تقول:

أتاني الحسنةُ أخلاقُهُ، برفع (أخلاقُهُ) فاعلاً للصفة المشبّهة.

و: ولقيتُ موسّعاً عليه الدنيا، بنصب (الدنيا) مفعولاً للصفة المشبّهة.

و: مررتُ بالكريم أبوه، بالرفع فاعلاً.

و: مررتُ بكريم عملِهِ، بالجر على الإضافة.

ومن الملحوظ أنَّ سيبويه قد مثّل للصفة المشبّهة من الرباعي المتعدّي (وسّع)، ونصب به (الدنيا).

وكلّ هذه الأمثلة تكون الصفة المشبّهة ليست في المعنى وصفاً لضمير في (أتاني) أو (مررت)، ولكنّها وصف لما التبسَ به، أو التبس بشيء من سببه.

الوصف باسم جامد

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابُ الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامة. وذلك قولك: مررتُ بسرجٍ خَزٌّ صُفَّتُه، ومررتُ بصَحيفةٍ طينٌ خاتمُها، ومررتُ برجلٍ فُضةٌ حِليةُ سيفه، وإنّما كان الرفعُ في هذا أحسنَ من قبل أنّه ليس بصفة. لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحاً، إنّما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفّةُ خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ وصفّةٌ من خزٍّ، فكذلك هذا وما أشبهه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- قول العامة: هم عامة العرب وأكثرهم، وليس عوام الناس.

ثانياً: خز، وطين، وفضة أسماء جامدة لا تصلح أن تكون صفات لغيرها، وإنّما تكون موصوفة، ولذلك كان الوجه فيها الرفع في نحو:

مررتُ بسرجٍ خزٌّ صُفّتُهُ

و: مررتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها.

ومررتُ برجلٍ فِضةٌ حليةُ سيفه.

فهذه الأسماء الجامدة مرفوعة على الخبرية لمبتدأ محذوف، لأننا أردنا بها حقيقتها، فإذا أردنا المماثلة والحمل على المعنى جاز جرّها[2]، وصفاً لما قبلها، وذلك ضعيف عند سيبويه ومستكره حتّى في الشعر.

ولذلك قَبحَ عندهم نحو: له خاتمٌ حديدٌ في النعت الحقيقي، أو هذا خاتمٌ طينٌ أو فضةٌ.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّ الإضافة أولى في هذا، لأنّها بمعنى النسبة، تقول: هذا خاتمُ حديدٍ، وصفّةُ خزٍّ، على تقدير: من حديد، ومن خزّ.

---

(1) سيبويه: 2/ 23.

(2) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 1/ 307.

رابعاً: ويشير سيبويه إلى أنّ من يجعلها مرفوعة يقدر محذوفاً كـ (مثل) فإذا قيل:

مررتُ بدارٍ ساجٌ بابُها.

واشتريتُ سرجاً خزٌّ صفّتُهُ، والصُفَّةُ: ما يوضع على السرج.

وعندي خاتمٌ حديدٌ معدنُهُ.

فالتقدير: مررت بدارٍ مثلُ ساجٍ بابُها، ومثل خزّ صفّتها، ومثلُ حديدٍ معدنُهُ[1].

ومن النحاة من يجعل هذه صفات ويرفع ما بعدها على النعت السببي والتقدير عندهم في: مررتُ بدارٍ ساجٌ بابُها: مررت بدارٍ (وثيقٌ) بابُها وفي: خزٌّ صفّتُهُ: يقدّرون: لينةٌ صفته، ويتأولون في البقية ما يوافق المعنى[2].

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ويدلك أيضاً على أنّه ليس بمنزلة حَسَنٍ وكريمٍ، أنّك تقول: مررتُ بحسنٍ أبوه وقد مررتُ بالحسن أبوه، فصار هذا بمنزلة اسم واحد، كأنّك قلت: مررتُ بحسنٍ، إذا جعلت الحسن للمرور به، فمن ثمّ أيضاً قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ ملازمِهِ أبوه؛ كأنّهم قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ، وبرجلٍ ملازمٍ، ولا تقول: مررتُ بخزٍّ صُفَّتُهُ، ولا بطينٍ خاتمُه، لأنّ هذا اسم.

وقد يكون في الشعر: هذا خاتمٌ طينٌ وصُفَّتُهُ خزٌّ، مستكرهاً.

فالجر يكون في: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها على هذا الوجه، ومن العرب من يقول: مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه، يجعلونه كأنّه وصف)[3].

أقول:

يؤكّد سيبويه أنّ (حديد، وفضة، وخزّ) ونحوها من الأسماء الجامدة ليست بمنزلة: حَسَنٍ وكريم من الصفات المشبّهة، لأنّ هذه الصفات تعمل فيما بعدها وتكون هي ومرفوعها بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: مررتُ بحسنٍ أبوه، أو بالحَسَنِ أبوه، فكأنّك قلت:

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 209.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 254.

(3) سيبويه: 2/ 23-24.

مررتُ بحسنٍ: في النعت الحقيقي، أيّ: برجلٍ حسنٍ، أمّا في النعت السببي فتعمل هـذه الـصفة فيما بعدها فاعلاً، وفيه ضمير ملتبس بالمرور به، أو من سببيه.

أمّا الجرّ في: طينٍ، وخزٌ فهو مستكره، ويجعلونه بمنزلة المشتق ويتأولونه علـى: قطـين، ولـيّنة.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة، وذلك أفعلُ منه ومثلُك وأخواتهما، وحسبُك من رجلٍ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وأيُّما رجلٍ، وأبو عشرةٍ، وأبٌ لك وأخٌ لك وصاحبٌ لك، وكلُّ رجلٍ، وأفعلُ شيءٍ نحو خيرُ شيءٍ وأفضلُ شيءٍ، وأفعلُ ما يكون، وأفعلُ منك. وإنّما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قبل أنّها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير فاعلة، نحو حسنٍ وطويل وكريم، من قبل أنّ هذه تُفردُ وتؤنثُ بالهاء كما يُؤنث فاعلٌ، ويدخلها الألفُ واللام وتضاف إلى ما فيه الألفُ واللام، وتكون نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمٌ الرجل، وذلك قولك: هذا حَسَنُ الوجه) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- الصفات غير الفاعلة: يريد: الصفات المشبّهة.

ثانياً: يتّسع سيبويه بالجوامد الواقعة نعوتاً فيذكر: (أفعل منه، ومثلك وأخواتها، وحسبُك، وسواءٌ، وأيّما، وأبو عشرةٍ، وأب لك وأخ لك، وصاحبٌ لك، وكلّ رجلٍ، وفاعل شيء، وأفضل شيء).

ثالثاً: وعلى الرغم من أنّ هذه الجوامد تتصف في أصل وضعها بصفات لا تؤهلها لأن تكون نعوتاً لغيرها نذكر منها الآتي:

1- أنها لا تُقدَّر بـ (مثلك) أو نحوه.

2- أنها لا تكون فاعلاً ويُرفع ما بعدها بها.

3- أنها ليست كالصفات (غير الفاعلة) أيْ: ليست كالصفات المشبّهة في قبولها الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ودخول الألف واللام عليها، وإضافتها إلى ما فيه الألف واللام.

---

[1] سيبويه: 2/ 24-25.

ولـمّا كانت هذه الأسماء الجامدة ليست بمنزلة (اسم الفاعل) الذي يرفع ما بعده أو بمنزلة (الصفات غير الفاعلة)، كان الأصل فيها ألاّ تكون صفات لغيرها، غير أنّ سيبويه، وكما يبدو من عنونته لهذا الباب يجريها مجرى الأسماء التي يوصف بها، وسيعكفُ على التمثيل بها، وتفسير ما يمثل له في السطور اللاحقة.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومع ذلك أنّك تدخلُ على حَسَنِ الوجه الألف واللام فتقولُ: الحسنُ الوجهِ، كما تقول الملازمُ الرجلِ، فحَسَنٌ وما أشبهه ينصرف هذا التصرف، ولا تستطيع أن تُفرد شيئاً من هذه الأسماء الأُخر، لو قلت: هذا رجلٌ خيرٌ، وهذا رجلٌ أفضلُ، وهذا رجلٌ أبٌ، لم يستقم ولم يكن حسناً.

وكذلك أيٌ: لا تقول: هذا رجلٌ أيٌ.

فلما أضفتهن وأوصلت إليهن شيئاً حسُنَّ وتممن به، فصارت الإضافةُ وهذه اللواحقُ تحسّنه، ولا تستطيع أنْ تدخل الألف واللام على شيء منها كما أدخلت ذلك على الحسن الوجه، ولا تنوّن ما تنوّن منه على حدّ تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه، ولا تؤنث كما تؤنث الفاعل فلم يقوَ قوة الحسن إذا لم يُفرد أفراده، فلما جاءت مضارعةً للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلاّ مستكرها، كان الوجهُ عندهم فيه الرفعَ إذا كان النعتُ للآخر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه. ومع ذلك أيضاً أنّ الابتداء يَحْسن فيهن، تقول: خيرٌ منك زيدٌ، وأبو عشرةٍ زيدٌ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، ولا يحسن الابتداء في قولك: حَسَنٌ زيدٌ.

فلما جاءت مضارعةً للأسماء التي لا تكون صفةً وقويت في الابتداء كان الوجهُ فيها عندهم الرفعَ، إذا كان النعتُ للآخر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، ومررتُ برجلٍ أبٌ لك صاحبُه، ومررتُ برجلٍ حَسْبُك من رجلٍ هو، ومررتُ برجلٍ أيّما رجلٍ هو.

وإنْ قلت: مررتُ رجلٍ حَسْبُك به من رجلٍ رفعتَ أيضاً[1].

---

(1) سيبويه: 2/ 25-26.

أقول:

أولاً: وللفروق الكثيرة بين تلك الأسماء الجامدة، والصفات غير الفاعلة يرى سيبويه أنك في الصفات غير الفاعلة يمكن أن تتصرف ببنية الصفة غير الفاعلة على أوجه متعددة، تعريفاً وإضافة، وإفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، ولكنك لا تستطيع هذا في الأسماء الجامدة، فيجوز أن تقول: هذا رجلٍ كريم.

ولكنَّك لا تقول: هذا رجلٌ خيرٌ، أو أفضل، أو أبٌ.

ولا تقول: هذا رجلٌ أيٌّ، فهذه الأسماء لا تُفرد لتعطي معنى داخل التركيب المعين، كما هو شأن الصفات الفاعلة، أو غير الفاعلة.

ثانياً: ومع هذا فإن تلك الجوامد صالحة للابتداء بها، إذ يجوز أن تقول: خيرٌ منك محمدٌ، وأبو عشرةٍ محمدٌ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وحسبُك الحديثُ، وأخٌ لك خيرٌ من عدوٍّ، وهكذا البقية.

وهنا يبدو فارق جديد بين هذه الأسماء الجامدة وتلك الصفات غير الفاعلة يتحدد في أنَّ هذه الصفات لا يحسن الابتداء بها فلا تقول: حَسَنٌ محمدٌ، بل تقول: محمدٌ حَسَنٌ.

ثالثاً: ولأنَّ تلك الأسماء الجامدة ضارعت الأسماء التي لا تصلح لأنْ تكون صفات لغيرها من جهة، وأنها صلحت لأنْ تكون في الابتداء، كان الوجه فيها الرفع على أن تكون علاقتها المركزية بالاسم الثاني وليس بالاسم الأول على ما هو معروف في (النعت السببي) ولذلك يجوز أن تقول:

مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه.

و: مررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ.

و: مررتُ برجلٍ أبٌ لك صاحبُه.

و: مررتُ برجلٍ حسبُك من رجل هو، أو حسبُك به من رجل.

و: مررتُ برجلٍ أيّما رجل هو.

فـ (خيرٌ، وسواءٌ، وأبٌ لك وحسبُك، وأيّما) رفع على الابتداء، وبناء كلّ منها على ما بعده (الآخر) لا على ما قبله (الأول).

ولك أن تجر بعضاً من هذه الأسماء بجعلها صفة للأول، ولكن من غير أن تعمل فيما بعدها، فيجوز أن تقول:

مررتُ برجلٍ سواءٍ في الخيرِ والشرِّ.

كما كنت تقول: مررتُ برجلٍ مثلِكَ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّ به ههنا بمنزلة هو، ولكنّ هذه الباء دخلت ههنا توكيداً كما قال:

كفى الشيبُ والإسلامُ

وكفى بالشيب والإسلام.

فإنْ قلت: مررتُ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ جررت، من قبل أنّ شديداً قد يكون صفةً وحده مستغنياً عن عليه وعن ذكر الحر والبرد، ويدخل في جميع ما دخل الحسنُ.

وإنْ قلت: مررتُ برجلٍ سواءٍ في الخير والشر جررت، لأنّ هذا من صفة الأول، فصار كقولك: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك)[1].

أقول:

أولاً: يعزو سيبويه لأستاذه الخليل – رحمه الله– أنّ (به) في نحو:

مررتُ برجلٍ حسبُكَ به من رجل.

مركبة من (الباء)، و(الضمير هو)، وقد زيدت الباء في خبر المبتدأ: (حسبُك) للتوكيد.

وزيادة الباء في الخبر للتوكيد كزيادتها في فاعل (كفى) التي بمعنى: حَسْبَ كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [من سورة النساء: 166]، وقد لا تذكر كما في قول سحيم عبد بني الحسحاس (ت نحو 40هـ)[2]:

---

(1) سيبويه: 2/ 25-26.

(2) ديوانه، ص 16، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 157، وابن يعيش، 8/ 93، وابن هشام: شرح اللمحة، 1/ 378.

عمــــيرةَ ودِّعْ إنْ تجهـــزْتَ غاديــا كفى الـشيبُ والإسـلامُ للمرء ناهيا

والشاهد فيه إسقاط الباء من فاعل (كفى) فدل على أنَّ هـذه ليستا لازمـة بـل هـي جائزة في الاختيار في فاعل (كفى) بمعنى: حَسْب، فإن كانت بمعنـى (وقـى) لم تُـزد في فاعلـه، قال تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [من سورة الأحزاب: 25].

ومن المعروف أنَّ بعض النحاة المتقدمين أجاز في (كفى بـالله) وجهـاً آخـر، وهـو أنْ يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من (كفى)، أيْ: كفـى هـو، أيْ: الاكتفـاء، ورُدَّ بـأنَّ البـاء على هذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلاَّ الضمير، والمصدر لا يعمـل مـضمراً علـى أرجـح الآراء[1].

ثانياً: وإذا قلت: مررتُ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ، فبالجر في (شديدٍ) لكون مـن الصفات التي تصلح أن تقع صفة لغيرها، شأنه شأن حَسَنٍ، وكريم، ونبيـل، و(شـديد) صـفة لـ (رجلٍ) والنعت نعت حقيقي، استغني عمَّا بعده، وبُني على الأول، وصـار هـو وموصـوفه كالاسم الواحد.

فإذا قلت: مررتُ برجلٍ سواءٍ عليه في الخير والشرّ، فبـالجر أيـضاً والنعـت الحقيقـي مرتبط بالأول (رجلٍ)، وهو بمنزلة قولك:

مررتُ برجلٍ خيرٍ منك، في النعت الحقيقي.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنْ قلت: مررتُ برجلٍ مُستوٍ عليه الخيرُ والشرُّ جررت أيضاً لأنَّه صـار عمـلاً بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ مفضَّضٍ سيفُه، ومررتُ برجلٍ مسمومٍ شرابُه؛ ويدخله جميعُ ما يدخل الحسنَ، فإذا قلت سَمٌّ وفضةٌ رفعتَ.

وتقول: مررتُ برجلٍ سواءٌ أبوه وأمهُ، إذا كنتَ تريد أنَّه عدلٌ وتقول: مررتُ برجلٍ سواءٌ درهمُه، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ تامٌّ درهمُهُ.

وزعم يونس أنَّ ناساً من العرب يجرون هذا كما يجرون مررتُ برجلٍ خزٌّ صُفَّتُهُ.

---

[1] ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 49-50.

ومـمَّا يقوّيك في رفع هذا أنّك لا تقول مررتُ بخيرٍ منه أبوه، ولا بسواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ، كما تقول بحسنٍ أبوه.

وتقول: مررتُ برجلٍ كلُّ ماله درهمان، لا يكون فيه إلاّ الرفعُ؛ لأنّ كـلّ مبتـدأ والدرهمان مبنيان عليه، فإن أردت بقولك: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه جـاز، لأنّـه قـد يوصفُ به، تقول هذا مالٌ كلُّ مالٍ، وليس استعمالُه وصفاً بقوة أبي عشرةٍ ولا كثرته، وليس بأبعد من مررتُ برجلٍ خزٍّ صُفّتُهُ، ولا قاعٍ عَرْفَجٍ.

ومن جواز الرفع في هذا الباب إني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان: كان عبدُالله حسبُك به رجلاً، وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخَزّ والفِضّة؛ لأنّ هذا يوصفُ به ولا يوصفُ بالخزّ ونحوه)[1].

أقول:

يقلّب سيبويه كعادته أمثلته على أوجه متعددة لتثبيت الأقوى في الرفع، أو الجرّ مـمَّا يوصف به من نعت حقيقي أو سببي وكما هو موضّح في المخطط الآتي:

التركيب	الحركة الإعرابية	التحليل النحوي والتأويل
مررتُ برجلٍ مستوٍ عليه الخيرُ والشرُّ	الجرّ	لأنّ (مستوٍ) عامل فيما بعده شأنه شأن الصفات، ولكونه صار بمعنى الفعل، وبمنزلة: مررتُ برجلٍ مفضضٍ سيفُهُ، ومسموم شرابُهُ.
مررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرّ	الجرّ	على تقدير (مستوٍ).
مررتُ برجلٍ سواءٌ أبوه وأمُّهُ	الرفع	بالابتداء، وما بعده خبر له، وبمعنى: (رجلٌ عدلٌ).
مررتُ برجلٍ سواءٌ درهمُهُ	الرفع	على الابتداء وبتأويل: تام درهمه.
مررتُ برجلٍ سواءٍ أبوه وأمُّهُ	الجرّ	نسبه سيبويه لأستاذه يونس عن بعض العرب أنّهم ينطقونه بالجر على تأويل: مستوٍ أبوه وأمُّهُ، كما تقول: بعدل أبوه.
مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه	الجرّ	كسابقه وعلى تأويل: فاضل عليه أبوه.

---

[1] سيبويه: 2/ 27-28.

مررتُ برجلٍ خزٌ صُفَّتُهُ	الجرّ	وبتأويل ليّن، أو لينةً، والرفع أقوى عند سيبويه لأنك لا تقول: مررتُ بخيرٍ منه أبوه، ولا سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ، مثلما تقول: يحسنُ أبوه بالرفع.
مررتُ برجلٍ كلُّ ماله درهمان	رفع لا غير	على الابتداء وما بعده خبره وهو (درهمان)، والتأويل: مجتمع له درهمان، أو جامع مع ملكه.
ما مررتُ برجلٍ أبو عشرةٍ أبوه	رفع وهو الاختيار	على تأويل: مررتُ برجلٍ والدُ عشرةٍ أبوه.
مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه	الجرّ	على الوصف وأضفته إلى عشرة بمنزلة: مكرمِ زيدٍ أبوه.
كان عبدُالله حسبُك به رجلاً	رفع	بالرفع في (عبدالله) على أنّه اسم كان، و(حسبُك) مبتدأ ثان والجار والمجرور بـ (به) متعلقان بالجرّ المقدر، ورجلاً: تمييز ولم يجر (حسبُك) على (عبدالله).
كان عبدُ الله حسبَك به رجلاً	النصب في (حسبَك)	خبراً لكان، بإجرائه على (عبدالله) أيّ على الأول، و(به) في موضع فاعل لـ (حسبَك) المفرد الذي يوصف به، والمأخوذ من: أحسبني أيّ: كفاني.

الوصف بألفاظ المقادير

قال سيبويه - رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً، وليس بفاعل ولا صفةٍ تشبَّه بالفاعل كالحسن وأشباهه، وذلك قولك: مررتُ بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها، ومررتُ بثوبٍ سَبْعٌ طولُه، ومررتُ برجلٍ مائةُ إبلُه، فهذه تكون صفات كما كانت خيرٌ منك صفةً، يدُلك على ذلك قول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً، فجعلوا مائة وصفاً، وقال الشاعر، وهو الأعشى:

لـئن كُنْـتَ في جُـبٍّ ثمـانينَ قامـةً   وَرُقِّيـتَ أسْـبَابَ السـماءِ بِـسلّمِ

فاختير الرفع فيه لأنك لا تقول: ذراعُ الطولُ، منوّناً ولا غير منوّن، ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولُه، وبعض العرب يجرُّه كما يجر الخز حين يقول: مررتُ برجلٍ خزٌّ صُفَّتُهُ، ومنهم من يجره وهو قليل، كما تقول: مررتُ برجلٍ أسد أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررتُ برجلٍ مثل الأسد أبوه، إذا كنت تشبهه.

فإن قلت: مررتُ بدابةٍ أسدٌ أبوها فهو رفع، لأنك إنما تخبر أنَّ أباها هذا السبع. فإن قلت: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه، على هذا المعنى رفعتَ، إلاَّ أنَّك لا تجعل أباه خلقةً كخلقةِ الأسد ولا صورته، هذا لا يكون ولكنّه يجيء كالمثل)[1].

أقول:

أولاً: ممَّا يوصف به بعضُ الألفاظ الجامدة التي ليست بفاعل ولا صفة مشبهة به، وذكر سيبويه من هذه الألفاظ الآتي:

1- ذراعٌ في نحو: مررتُ بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها، أيْ: قصير.

2- سبعٌ في نحو: نظرتُ في ثوبٍ سبعٌ طولُهُ، أيْ: طويل.

3- مائة في نحو: تعرفتُ على شاعرٍ مائةٌ قصائده أيْ: كثيرة.

و: تعرّفت على شاعرٍ عشرٌ قصائدُهُ، أيْ: قليلة.

---

(1) سيبويه: 2/ 28-29.

فـ (ذراع، وسبعٌ، ومئةٌ، كذا الأعداد كلُّها وسائر المقـادير) ألفـاظ تقـع صـفات لــما قبلها، لأنّها تنوب مناب ما هو صالح لأن يوصف به كـ(طويـل، وقـصير، وقليـل، وكثير).

ثانياً: والدليل على أنّ العرب تستعمل هذه الألفاظ صفاتٍ أنّهم يقولون: أخذ فـلانٌ من بني فلانٍ إبلاً مائةً، فـ (مائةً) صفة لـ (إبلاً) ومن ذلك قول الأعشى[1]:

لـئن كُنْـتَ في جُـبٍّ ثمـانينَ قامـةً   وَرُقِّيـتَ أسْـبَابَ الـسماءِ بِـسلّمِ

والشاهد فيه جعل (ثمانين) وصفاً لـ (جُبّ)، لأنّ فيـه معنـى عميـق، أو طويـل، أو نحوهما مـمّا يستقيم من الأوصاف مع المعنى المراد.

ثالثاً: ورأى سيبويه أنّ بعض العرب يجرون مـا دلّ علـى المقـادير فيقولـون: مـررتُ برجلٍ ذراعٍ طولُهُ، على غرار الجرّ في قولهم: مررتُ برجلٍ خزٍ صفَتُهُ أيَ لينةٌ.

أو على غرار قولهم: مررتُ برجلٍ أسدٍ ابوه، علـى تأويـل: شـديد، أو علـى تقـدير (مثل).

فإذا قلت: مررتُ بدابةٍ أسدٌ أبوها، فبالرفع لا غير على الابتداء والخبر والمعنـى: أنّ أباها هذا السبع.

ومثل ذلك قولك: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه، فبالرفع أيـضاً ولـيس فيـه معنـى مـا هـو متعلق بسببية كـ (خلقه) أو (صورته).

وعلى أيّ حال فهذه أمثلة للتدريب، وليس لها من واقع الاستعمال نصيب.

---

(1) ديوانه، ص 94.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن قال: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، قال: مررتُ برجلٍ مائةُ إبلُهُ، وزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقةٍ، ولكنّهم يقولون: هو نارٌ حُمرةً، لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها، فالرفع فيه الوجه، والرفعُ فيه أحسنُ، وإنْ كنت تريد معنى أنّه مبالغٌ في الشدّة، لأنه ليس بوصف)[1].

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردت معنى أنّه كاملٌ، وجرُّه كجرّ الأسد، وقد تقوله على غير هذا المعنى، تقول: مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه، تريد رجلاً واحداً، لا أكثر من ذلك.

وقد يجوز على هذا الحد أن تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ أبوه، وهو فيه أبعدُ، لأنّه صفة مشبهة بالفاعل، وإنْ وصفته فقلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ ظريفٌ أبوه فالرفع فيه الوجه والحد، والجرُّ فيه قبيح، لأنّه يفصل بوصف بينه وبين العامل، ألا ترى أنّك لو قلت: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً، لأنّه وصف فجعل حاله كحال الأسماء، لأنّك إنّما تبتدئ بالاسم ثمّ تصفه.

فإن قلت: مررتُ برجلٍ شديدٌ رجلٌ أبوه، فهو رفع لأنّ هذا وإنْ كان صفةً فقد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة أبوه، قبيح فيه ما يقبح في أبي عشرة)[2].

أقول:

لا يزال سيبويه يدور في فلك واحدٍ مقلباً الأمثلة على وجهي الرفع أو الجرّ لـما يكون نعتاً حقيقياً مبنياً على الأول، ولـما يكون نعتاً سببياً قائماً ومبنياً على الاسم الآخر الواقع بعده.

فإذا قلت: مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، بالجرّ على تقدير الاسم الجامد (رجلٍ) بمشتق أيّ كامل، وهو بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، ولك أن تصفه بتركيب آخر فتقول:

مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه، على معنى أنّه واحد لا أكثر.

---

(1) سيبويه: 2/ 29.

(2) سيبويه: 2/ 29–30.

فإن قلت: مررتُ برجل حَسَنٌ أبوه بالرفع، فهو بعيد لأنَّ الصفة المشبّهة (حَسَنٌ) صالحة لأن تكون صفة لما قبلها، ولذلك كان الجرّ فيها أولى.

فإذا تكررت الصفة كان الرفع هو الأولى والجرّ فيه قبيح، تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ ظريفٌ أبوه، وقد اختير الرفع هنا للفصل بالوصف بينه وبين العامل.

وإذا قلت: مررتُ برجلٍ شديدٌ رجلٌ أبوه، فالرفع في (رجل) لكونه بدلاً من (شديدٌ)، وذلك لا يعمل (شديد) في (أبوه)، بعد أنْ أبدل بـ (رجل)، لأنَّ الفعل أو ما فيه معنى الفعل لا يعمل إذا أبدل منه الاسم، والعمل هنا لـ (رجل) فهو الذي رفع (أبوه) وليس (شديد) وهو على هذا بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه، على تأويل: مررتُ برجلٍ والدُ عشرةٍ أبوه.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(ومن قال: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه قال: مررتُ برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه، وإذا قال: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه أبوه فليس بمنزلة أبي عشرةٍ أبوه، لأنَّ قولك: حَسَن الوجه أبوه، بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهَ، فصار هذا بدخول التنوين شبّه ضارباً إذا قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه.

وأبو عشرةٍ لا يدخله التنوين ولا يجري مجرى الفعل، ولكنَّك ألقيت التنوين استخفافاً، فصار بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ، إذا أردت معنى التنوين، فكأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ أبوه)[1].

أقول:

إذا قلت: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه، بجر (أبي) على أنَّه صفة، فهو بمنزلة: مكرمِ محمدٍ أبوه، بإضافة (مكرم) وإعماله في (أبوه)، ولك على هذا أن تجرّ (شديدٍ) و(رجلٍ) قياساً على جرّ (أبي عشرة).

---

[1] سيبويه: 2/ 30.

أمّا: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ الوجه أبوه، ليس بمنزلة (أبي عشرة أبوه)، لأنّ (حسن الوجه أبوه) بمنزلة: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ بتنوين الصفة المشبّهة وإعمالها في (الوجهَ)، و(أبو عشرةٍ) لا ينوّن فلا يقال فيه: مررتُ برجلٍ أبٍ عشرةً، كما تقول: حسنٍ الوجهَ.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وتقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ الوجه أبوه، كما تقول: مررتُ بالرجل الحسن الوجه أبوه، وكما تقول: مررتُ بالرجل الملازِمِهِ أبوه، فصار حسنُ الوجهِ بمنزلة حَسَنٍ، ومُلازِمٌ أباه، بمنزلة ملازمٍ، وليس هذا بمنزلة أبي عشرةٍ وخير منك، ألا ترى أنّك لا تقول: مررتُ بخيرٍ منه أبوه ولا بأبي عشرةٍ أبوه، كما لا تقول: مررتُ بالطِّين خاتمُهُ)[1].

أقول:

وقولك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ أبوه، بجر (حسن) وإضافته إلى ما بعده، وإعماله في (أبوه) رفعاً على الفاعلية له، بمنزلة: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجه أبوه، وليس هذا ممّا يكون بمنزلة أبي عشرة وخير منك على النحو الذي تقدّم بيانه.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وأمّا قوله: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتّى تقول: هو والعدمُ، لأنّ في سواءٍ اسماً مضمراً مرفوعاً، كما تقول: مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ بالنية. فهي هنا معطوفةٌ على المضمر وليست بمنزلة أبي عشرةٍ، فإن تكلمت به على قبحه رفعتَ العدمَ، وإنْ جعلته مبتدأ رفعتَ سواءً.

وتقول: ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينه، وليس هذا بمنزلة خيرٌ منه أبوه، لأنّه مفضلٌ للأب على الاسم في مِن، وأنت في قولك: أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عينه، لا تريد أن تفضل الكُحلَ على الاسم الذي في مِنْ، ولا تزعم أنّه قد نقصَ عن أن يكون مثله، ولكنّك زعمت أنّ للكُحل ههنا

---

[1] سيبويه: 2/ 30.

عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع، فكأنك قلت: ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينيه الكُحلُ كعمله في عين زيد، وما رأيتُ رجلاً مبغَضاً إليه الشرُّ كما بُغِّض إلى زيد)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- معطوفة على المضمر، يعني عطف بيان منه.

ثانياً: في قولك: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، بجر (سواءٍ) والعطف عليه من الرفع من غير فصل للمضير المستكن في (سواء)، فالأصل رفع (سواء) لا جره، تقول: مررتُ برجلٍ سواءٌ هو والعدمُ، بضمير فصل ولك في (هو) وجهان:

الأول: جعل (هو) ضمير فصل مؤكد للضمير المستكن في (سواء).

والثاني: جعل (هو) مبتدأ، ويكون (سواءٌ) خبره، وعطف (العدمُ) عليه، وعلى تقدير: مررتَ برجلٍ هو والعدمُ سواءٌ.

والإضمار في (سواء) بمنزلة الإضمار في (عَرب) في نحو: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون، والتقدير: هم أجمعون، فكأنَّ (أجمعون) عطف بيان للضمير المنوي في (عربٍ) بتأويل (عرب) بـ (متعربين).

وعلى هذا يكون الرفع في (أجمعون) ليس كالرفع في مررت برجلٍ أبو عشرة أبوه.

ثالثاً: أمّا نحو: ما رأيتُ رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه إليه فـ (أبغض) صفة لـ (رجلاً) والجار والمجرور متعلقان به، والهاء في (إليه) عائد على (رجلاً)، و(الشرُّ) فاعل (أبغض).

ومن الواضح أنَّ (أبغض) قد أُجري على (رجلاً)، فإذا رفعنا (أبغض) قطعناه من الأول، وبنيناه على ما بعده، والأولى إجراؤه على الأول وجعله نعتاً.

ومثله: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عينيه، بإجراء (أحسن) على (أحداً)، ولا يجوز رفع (أحسنَ) لأننا بالرفع نضمر قبل الذكر، وذلك لأنَّ (الهاء) في (منه) تعود إلى (الكُحلُ).

---

[1] سيبويه: 2/ 30.

وهذا ليس بمنزلة: مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه، لأنَّ فيه تفضيل للأب على (رجل) بـ (من)، وفي مسألة (الكُحل) ليس هناك مفاضلة بين (الكُحلُ) والاسم الذي فلي (منه) العائد على (أحداً) وليس فيه معنى النقصان عن أن يكون مثله، ولكنْ فيه معنى أنَّ للكُحلُ في (عينه) عملاً وهيئة ليست له في غيره من عيون الآخرين، فكأنَّك تقول: ما رأيتُ أحداً عاملاً فيه عينه الكُحلُ في عين زيدٍ[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويدلُّك على أنَّه ليس بمنزلة خيرٌ منه أبوه، أنَّ الهاء التي تكون في مِنْ، هي الكُحلُ والشرُّ، كما أنَّ الإضمار الذي في عمله ويُبغض، هو الكُحلُ والشرُّ. وممَّا يدلُّك على أنَّه على أوله ينبغي أن يكون، أنَّ الابتداء فيه مُحالٌ: أنَّك لو قلت: أبغضُ إليه منه الشرُّ لم يجز، ولو قلت: خيرٌ منه أبوه جاز.

ومثل ذلك: ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله عزوجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة.

وإنْ شئت قلت: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكُحلُ منه، وما رأيتُ رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه، وما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجة؛ فإنَّما المعنى الأول، إلاَّ أنَّ الهاء هنا الاسمُ الأولُ، ولا تخبرُ أنَّك فضّلت الكحلَ عليه ولا أنَّك فضّلت الصومَ على الأيام، ولكنَّك فضّلت بعضَ الأيام على بعضٍ، والهاء في الأول هو الكحلُ، وإنَّما فضّلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع، ولم ترد أنَّ تجعله خيراً من نفسه البتة، قال الشاعر، وهو سُحيمُ بن وثيلٍ:

مررتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى ... كوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ واديا
أقلَّ بهِ ركبٌ أتوه تئيَّةً ... وأخوفَ إلاَّ ما وقى الله ساريا)[2]

---

(1) وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 204-205.

(2) سيبويه: 2/ 32.

أقول:

أولاً: يستمر سيبويه بإسهاب في الموازنة بين (خيرٌ منه أبوه) و(أحسن في عينه الكُحل)، بوصفهما من أسماء التفضيل وبينهما فرق في الوصف بهما، ينبري سيبويه لإيضاحه فيرى الآتي:

1- أنّ (أحسن) و(خير) ليسا باسمي فاعل، أو صفة مشبهة ولذلك لا يفردان فلا يقال: مررتُ برجلٍ أحسنَ، أو خيرٍ. ولذلك لا يجريان على الأول إذا وصف بهما، وذلك هو الراجح.

2- وأنّ (أحسن) ليس بمنزلة (خير)، لأنّ (أحسنَ في عينه الكُحل) تدلّ على أنّ (الكُحلُ) هو الفاضل المكتسب من الأول أعني (أحداً) دلالته على التفضيل في حين أنّ (خير) قد فصلت بين الأول (أحداً) والثاني وهو (أبوه) وأحداً غير أبوه، في حين أنّ (أحداً) و(الكُحلُ) صارا بمنزلة الشيء الواحد والموضع الواحد كما بينا سابقاً.

3- يجوز في مسألة الكحل التقديم والتأخير تقول:
ما رأيتَ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين فلان.
وتقول: ما رأيتُ أحداً الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عين فلانٍ.
بتقدير: أنّ (الكُحلُ) مبتدأ، يمكن تأخيره وتقديمه.

4- ومثل هذا قولك: ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصيامُ منه في عشر ذي الحجة، فالوجه فيه التقديم تقول:
ما من أيامٍ الصومُ أحبُّ فيها إلى الله منه في عشر ذي الحجة وتأخير الصوم على معنى تقديمه، كتأخير (الكُحلُ) في المسألة الأولى[1].

ثانياً: ويستشهد سيبويه بقول سحيم بن وثيل (ت نحو 60هـ)[2]:

مررتُ على وادي السّباع ولا أرى ... كوادي السّباع حينَ يُظلمُ واديا

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 204.

(2) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 2/ 271.

أقلّ به ركبٌ أتوه تئيةً ... وأخوفَ إلاّ ما وقى الله ساريا

على حذف (منهم به) بعد: (أقلّ به ركب)، والأصل أنْ يقول بعده: (أتوه تئيةً منهم به).

والتئية: التلبث والتوقف، وأخوف: اسم تفضيل مأخوذ من الفعل المبني للمجهول، أيّ أشدُّ مخوفيّة، والساري: من يسير ليلاً، ووادي السباع: مكان بالقرب من البصرة.

ومثل هذا الحذف بعد اسم التفضيل كثير، نقول: الله أكبر، والمراد: أكبرُ من كلّ شيء، وتقول: أنت أحسنُ، من غير: أحدٍ، والحذف في هذا وفي أنظمة العربية كثير.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنَّ الرفع والنصب تجري الأسماء ونعتُ ما كان من سببها ونعتُ ما التبس بها وما التبس بشيء من سببها فيهما مجراهنّ في الجرّ.

واعلم أنَّ ما جرى نعتاً على النكرة فإنه منصوب في المعرفة، لأنَّ ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة، لأنَّه ليس من اسمه، وذلك قولك: مررتُ بزيدٍ حسناً أبوه، ومررتُ بعبدالله ملازمك.

واعلم أنَّ ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفعٌ في المعرفة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [من سورة الجاثية: 21][1].

أقول:

الرفع والنصب في النعت السببي يجري مجرى ما التبس بالمنعوت أو بشيءٍ من سببه على ما يجري في حال الجرّ، تقول:

مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً، في حال الجرّ.

وتقول: مررتُ بمحمدٍ حسناً أبوه.

---

(1) سيبويه: 2/ 33-34.

ومررتُ بمحمدٍ حَسَنٌ أبوه.

مع التأكيد على أنَّ ما جعل في النكرة المجرور في موضع نعته رفعاً بالابتداء فهو في المعرفة رفع في موضع الحال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [من سورة الجاثية: 21].

فـ (سواءً) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهما (كالذين آمنوا) والمعنى: أحسبَ الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم مثل الذين آمنوا وعملوا الصالحات في (حال استواء محياهم ومماتهم)، ومحياهم: فاعل بسواء.

وأم منقطعة بمعنى الهمزة وبل، والكلام مستأنف لبيان تغاير حالي المسيئين والمحسنين، والمصدر المؤول (أن نجعلهم) سدَّ مسدَّ مفعولي (حسب)، و(الذين) في موضع مفعول ثاني لـ (نجعلهم).

و(ساء) فعل ماض للذم، و(ما) مصدرية، وهي وما بعدها بتأويل مصدر هو فاعل ساءَ، أو أنَّ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محلّ نصب على التميز، وفاعل ساءَ تقديره: هو.

قال سيبويه - رحمه الله-:

(وتقول: مررتُ بعبدالله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررتُ بعبدالله خيراً منه أبوه، وهي لغةٌ رديئةٌ، وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم، وما ضارعه نحو حَسَن الوجه، ألا ترى أنَّ هذا عملٌ يجوز فيه يضربُ ويلازمُ وضَرَبَ ولازَمَ، ولو قلت: مررتُ بخيرٍ منه أبوه كان قبيحاً، وكذلك بأي عشرةٍ أبوه، ولكنّه حين خَلَصَ للأول جرى عليه، كأنّك قلت: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك.

ومن قال: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه، فشبهه بقوله: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، فهو ينبغي له أن يقول: مررتُ بعبدالله أبي العشرة أبوه، كما قال: مررتُ بزيدٍ الحسنِ أبوه)[1].

أقول:

يرى سيبويه أنَّ قولك: مررتُ بعبدالله خيرٌ منه أبوه، برفع (خيرٌ) لا يجري على الأول لأنَّه مرفوع، ومن أجراه على الأول ينبغي عليه أن ينصب في المعرفة على الحال، لأنَّ الحال كالنعت، تقول: مررتُ بعبدالله خيراً منه أبوه، بالتنوين والتنكير، وسيبويه يرى في جعله مبنياً على الأول منوّناً (لغةً رديئة)، لأنَّ التنكير في العمل ليس بمنزلة اسم الفاعل من نحو: ضارب، وملازم، وكذا الصفة المشبّهة.

فإذا قلت: مررتُ بخيرٍ منه أبوه، بحذف الموصوف السببي كان قبيحاً عند سيبويه، وكذا لو قلت: مررتُ بأبي عشرةٍ أبوه، وأجراه على الأول هو الوجه تقول: مررتُ برجلٍ خيرٍ منكَ، وفيه معنى التفضيل، ولا يجوز إفراد (خير) كما مرَّ.

ومن قال: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه فهو بمنزلة قوله: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، بإجراء (أبي عشرةٍ) و(حسنٍ) على الأول، والنعت سببي، ومن أراد المعرفة قال: مررتُ بمحمدٍ أبي العشرةِ أبوه، مثلما تقول: مررتُ بمحمدٍ الحسنِ أبوه، بجعل المعرفة للمعرفة، والنكرة للنكرة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن قال: مررتُ بزيدٍ أخوه عمروٌ لم يكن فيه إلاَّ الرفعُ، لأنَّ هذا اسمٌ معروفٌ بعينه، فصار بمنزلة قولك: مررتُ بزيدٍ عمروٌ أبوه، ولو أنَّ العشرة كانوا قوماً بأعيانهم قد عرفهم المخاطبُ لم يكن فيه إلاَّ الرفعُ؛ لأنك لو قلت: مررتُ بأخيه أبوك، كان مُحالاً أن ترفع الأبَ بالأخ، وهي في مررتُ بأبي عشرةٍ أبوه وبأبي العشرة أبوه، إذا لم يكن شيئاً بعينه، تجوز على استكراهٍ، فإن جعلت الأخَ صفةً للأول جرى عليه، كأنك قلت: مررتُ بأخيك،

---

(1) سيبويه: 2/ 34.

فصار الشيء بعينه نحو زيد وعمرو، وضارع أبو عشرة حَسَنٌ حين، لم يكن شيئاً بعينه قد عرفه كمعرفتك، على ضعفه واستكراهه)[1].

أقول:

في قولك: مررتُ بزيدٍ أخوه محمدٌ، لا يجوز في (أخوه) إلاّ الرفع، لأنّ (زيدٍ) يدلّ على مسمى معروف بعينه، ومذهب العمل فيما فيه معنى الفعل أو ما يمكن تأويله بعامل ألا يجري على شائع معين ومعروف، فإذا تعين الاسم لم يجرِ مجراه، ولذلك وجب الرفع لإجراء الاسم على ما بعده، ويصير بمنزلة قولك: مررتُ بزيدٍ محمدٌ أخوه.

ويجري ذلك أيضاً على: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه، وذلك إذا كان العشرة معروفين بأعيانهم عند المخاطب، فيجب حينئذٍ الرفع لا غير، لأنّه الاختيار ويجوز: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه وليس بالاختيار، والرفع بإجرائه على الأول، ورفع (أبوه) على التأويل الذي مرّ في موضعه.

وإذا لم يكن العشرة معروفين بأعيانهم فيكون التأويل: مررتُ بمحمدٍ المكثرُ الأولاد أبوه، ويستوي في ذلك التنكير (بأبي عشرة) والتعريف (بأبي العشرةِ) والتعريف الرفع فيه أولى وأوجه.

فإذا جعلتَ الأخ في نحو: مررتُ بمحمدٍ أخيه عمرو، صفة لمحمدٍ فتأويله: وبأخيه الذي أكرمه عمرو.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ كلّ شيء من العمل وما أشبهه نحو حَسَن وكريم، إذا أدخلت فيه الألفَ واللام جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكرةً، كقولك: مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ أبوه، ومررتُ بأخيك الضاربِهِ عمروٌ.

واعلم أنّ العرب يقولون: قومٌ مَعْلُوجاءُ، وقومٌ مَشْيَخَةٌ، وقوم مَشْيُوخاءُ، يجعلونه صفةً بمنزلة شُيوخ وعُلوج)[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 34-35.

(2) سيبويه: 2/ 35.

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ كلَّ وصف عامل فيما بعد كاسم الفاعل وما أشبهه من الصفات المشبّهة، إذا أدخلت عليها الألف المعرفة كمجراها على النكرة، لأنَّ الألف واللام لا تفيدها تعريفاً كما مرَّ القول تقول:

مررتُ بزيدٍ الحسنِ أبوه، بتأويل: مررتُ بزيدٍ حسنٍ أبوه.

ومررتُ بأخيك الناصحِهِ محمدٌ، بتأويل: مررتُ بأخيك الذي نصحه محمدٌ.

ومررتُ بزيد حسنَ أبوه، من غير الألف واللام.

ويشير سيبويه إلى أنَّ العرب يقولون:

مررتُ برجل معلوجاء، أيّ رجل ضخم قوي.

ومررتُ برجلٍ مشيوخاء، أيّ: مشيخة، وهو جمع (شيخ).

وهذه صفتان بمنزلة: علوج، وشيوخ.

وخلاصة ما أسهب في تفصيله سيبويه لما يعمل عمل الفعل ممَّا هو مشتق أو غير مشتق، وهو واقع موقع الصفة أو غيرها من صلة أو حال أو خبر، يمكن تحديده بأمرين مرَّ ذكرهما فيما سبق، ولا ضير من التذكير بهما وهما:

الأول: أنَّ كلَّ اسم وقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً ممَّا هو واقع موضع المشتق، ممَّا ليس بمشتق لابُدَّ له من تقدير مضمر يربطه لما قبله، ولولا هذا الضمير لما صحَّ الكلام، وهذا الاسم مرتفع به لوقوعه موقع المشتق ونيابته عنه.

والثاني: أنَّ الأسماء غير المشتقة حين تقع صفة لابُدَّ لها من تحملها الضمير، فنقول: مررتُ برجلٍ خزٍّ صفّته، أيّ لينة، والهاء في صفّته هو الرابط، كما تقول: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ شجرُهُ، على الوصف أو تقول: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه، على التوكيد، فـ (كلُّه) توكيد للضمير المقدر في عرفج، وعلى تأويل، بقاعٍ خشنٍ كلّه، وكذلك قولك: مررتُ بقومٍ عربٍ نسبُهم أو بقوم عرب أجمعون، أيّ تعربوا كلُّهم أجمعون[1].

---

[1] وينظر: العكبري: اللباب، 1/ 136، والشنتمري: تنقيح الألباب، ص 149.

الشَّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدّكتور

هادي نهر

عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

المجلّد الرّابع

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

فهرس المحتويات